

مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن MESC

الإسلاميون وتحدّيات الحُكم في أعقاب الثورات العربية

تحرير

حامد قويسي عصام البشير

جواد الحمد

المشاركون

أحمد الأبيض أحمد سعيد نوفل أنس الفيتوري

حامد قويسي حمزة منصور خالد السفياني

راشد الغنوشي زكي بني ارشيد سليم الجبوري

عدنان هياجنة علي الصوا غسان عبد الخالق

قطبي المهدي محمد الأفندي منير شفيق

محمود حسين

ندوات ٦٣



الإســـــلامـيـــون

وتحديات الحكم

في أعقاب الثورات العربية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان - ٢٠١٢

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ - عمان (١١١١٨) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO

HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى



مركز دراسات الشرق الأوسط
الأردن

الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية

تحرير

حامد قويسي عصام البشير

جواد الحمد

المشاركون

أحمد الأبيض	أحمد سعيد نوفل	أنس الفيتوري
حامد قويسي	حمزة منصور	خالد السفياني
راشد الغنوشي	زكي بني ارشيد	سليم الجبوري
عدنان هياجنة	علي الصوا	غسان عبد الخالق
قطبي المهدي	محمّد الأفندي	منير شفيق
	محمود حسين	

ندوات ٦٣



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٢٠١٢/٩/٣٢٧١

فهرس المحتويات


@Ahmedyassin90

التقديم

يقدم هذا الكتاب أوراق ندوة علمية عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في وقت سابق تحت عنوان **"الإسلاميون والحكم"**، وتناولت التحول الاستراتيجي في المنطقة العربية وفرص اقتراب الإسلاميين من الحكم في بعض دول الثورات العربية، إضافة إلى الفرص والتحديات التي تواجه الإسلاميين على كافة الصعد المحلية والإقليمية والدولية حال استلامهم للحكم.

وقد عُقِدت خلال الندوة ست جلسات علمية، قُدِّمت فيها إحدة عشرة ورقة بحثية، وسعت إلى تقديم رؤية ناضجة ومتكاملة حول المحاور المطروحة، وها نحن في مركز دراسات الشرق الأوسط نقدم نتاج هذه الندوة مطبوعا بين يدي القارئ الكريم، وقد أضيفت إليه دراسة علمية قدّمها بعد الندوة المحرر الدكتور حامد قويسي.

وتجدر الإشارة هنا إلى التنبيه إلى أن المادة العلمية قد رُتِّبت على نحو ينتظم فيه الكتاب فصولا ومباحث متناسقة الموضوعات، ولذلك فقد وضعت كلمات الافتتاح التي قدمها السادة الأستاذ راشد الغنوشي- تونس، والدكتور محمود أحمد حسين- مصر، والأستاذ حمزة منصور- الأردن، والأستاذ أنس الفيتوري- ليبيا، وُضعت لتشكل إطارا نظريا للإدراك القيادي لدى الإسلاميين لنظرية الحكم وتحدياته، ومن هنا كان جديرا أن توضع أسماؤهم مع الباحثين على غلاف الكتاب لما تمثل كلماتهم من مادة غنية لرؤية الإسلاميين في ذلك.

كما أضيف للكتاب فصل رابع تناول أهم المداخلات والمناقشات وردود الباحثين أثناء جلسات الندوة الست، وقد حرص المحررون على ضبطها وتحريرها بما يتناسب تماما مع موضوعات الندوة والكتاب.

وإنني إذ أقدم لهذا الكتاب بهذه العُجالة ليسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاح الندوة من جهة، سواء من تفضلوا بإلقاء كلمات الافتتاح أو ترأسوا جلسات الندوة، أو قدموا أوراقا علمية ومداخلات ومناقشات أغنت الندوة ورفعت من مستواها العلمي لتحقيق أهدافها.

وأشكر لكل من بذل جهدا علميا وفنيا في مادة هذا الكتاب تأليفا وتحريرا علميا ولغويا ومراجعة عامة، فأشكر للباحثين المشاركين جهدهم في إعداد المادة العلمية، كما أخص بالشكر كذلك كلا من معالي الدكتور عص ام البشير وسعادة الدكتور حامد قويسي، على ما بذلاه من جهد كبير في تحرير مادة الكتاب وإعادة ضبطها علميا لتصل إلى ما وصلت إليه من غِنىً وقوّة.

وأخيرا، نأمل في مركز دراسات الشرق الأوسط أن يكون هذا الكتاب قد قدّم رؤية متكاملة وأفكارا ثريّة حول ما يلزم للإسلاميين من عمل وجهد حتى يقدموا نموذج حكم رشيد في الدول العربية التي وصلوا إلى الحكم فيها أو قد يصلون.

كما نأمل أن يقدم الكتاب لأصحاب القرار السياسي ولبقية النخب والقوى السياسية وللمفكرين والقراء العرب ما يعين على إدراك رؤية الإسلاميين للحكم ونظرياتهم فيه، وما يساعد على معارضتهم حال استلامهم للحكم معارضة وطنية سليمة مخلصة في سبيل بناء دولة عربية ديمقراطية حديثة يشارك فيها الجميع دون إقصاء أو تهميش أو انفراد بالسلطة والقرار.

المدير العام

جواد الحمد



المقـدمــــة الأولى*

يعد هذا الكتاب "الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية" في بابه إضافة جادة ومتميزة، إذ يبرز دور الإسلاميين في إنجاز الثورات العربية، مركزاً- وهذا محور الكتاب- على ما أفرزته التجارب الانتخابية التي أجريت في هذه البلدان من فوز كبير للإسلاميين أوصلتهم لمقاعد الأغلبية في المجالس النياب ية وسدة الحكم، ومن ثم مواجهة مجموعة هائلة من التحديات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية.

وقد جمع الكتاب بين دفته تأصيلاً علميا وخلاصات فكرية مهمة لعدد من الأكاديميين والمفكرين والناشطين المهتمين في العمل الإسلامي المعاصر، وقد تناولت هذه الدراسات والكلمات هذا الموضوع "الإسلاميون وتحديات الحكم" في الوقت الذي تشير فيه القراءات الواقعية للثورات العربية إلى أنها ستفرز نظماً سياسية يكون للإسلاميين فيها نصيب مقدّر.

أولا: قضية الكتاب وموضوعه

تتمثل القضية المحورية لهذا الكتاب في رصد "التحديات" التي تواجه الإسلاميين والنابعة من وصولهم للحكم وتصدرهم للمشهد السياسي الحالي، وكذا في المستقبل من المنظور، وبالتالي محاولة استشراق "الاستجابات المتوقعة" منهم على هذه التحديات، ومن ثم إمكانية التنبؤ العملي بمدى نجاحهم أو فشلهم، والذي نراه ونثبته بهذا الصدد، إن هذه الثورات الشعبية التي شهدتها بلدان الربيع العربي تمثل الموجة الثانية "الحقيقية" المطالبة بتحقيق الاستقلال والتحرر والتنمية والعدالة الاجتماعية، وأنها جاءت كنوع من الرد العملي والاستجابة الواقعية علي فشل الموجة الأولى التي شهدتها المنطقة العربية

---

* هذه مقدمة مجموعة من مقدمتين كتبهما المحرران **الدكتور حامد قويسي/** أستاذ العلوم السياسية- جامعة القاهرة ولندن (SOAS)، ومدير مؤسسة بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية- بريطانيا، **والدكتور عصام أحمد البشير/** الأمين العام لمنتدى النهضة والتواصل الحضاري – السودان.

والإسلامية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته المشهودة ، فقد أعادت هذه الثورات الشعبية العربية طرح أسئلة الاستقلال والتنمية والعدالة المجهضة مجدداً، وحاولت تقديم إجابات ظلت عقودا طوالا مجمدة أو مؤجلة، وقد مثلت مقدمات حقيقية لإشعال هذه الثورات المطالبة بالحرية والنهضة والعدالة الاجتماعية.

لقد أبرزت هذه الثورات الشعبية العربية مسألتين بالغتي الأهمية في خضم تفاعلاتها السياسية، وما تبعها من تفاعلات:

أ) تراجع أدوار المؤسسة العسكرية / الدولة الأمنية التي كانت تسيطر على القضاء العام والسياسي منذ الموجة الأولى من الاستقلال السي اسي وطوال تلك المدة، والذي أحرزته البلدان العربية والإسلامية.

ومن ثم تحتم إعادة النظر في أدوار المؤسسة العسكرية والجيوش والأجهزة الأمنية والمخابراتية التي كانت تمثل جوهر الدولة الحديثة من المنطقة، ومن ثم أصبحت معادلة العلاقات المدنية- العسكرية موضوعا للمرا جعة، والأمثلة واضحة في تونس وليبيا دون الحديث عن ما يجري عمليا في مصر واليمن وسوريا.

ب) إعادة طرح قضية علاقة المجال المدني بالديني على المستوى السياسي، وبالتالي طرح قضايا الهوية والمرجعية، حيث مثّل الدين منذ اشتعال الثورات العربية عامل تعبئة سياسية حقيقيا، هذ ا من جانب، ومن جانب آخر فإن الإسلاميين كانوا من أكثر القوى التي تعرضت للإبعاد والقمع في ظل الأنظمة الحاكمة التي أطاحت بها هذه الثورات، ومن ثم فإنه عبر العمليات الانتخابية بدأت المؤشرات تتوالى عن مقدار التأييد الشعبي الذي يحظى به الإسلاميون، وتوالت خطوات دخ ولهم في مجال الحكم وممارسة السياسة ، ومن ثم ازداد الحضور الديني نفسه في المجال العام و أصبح التحدي يكمن في عبر تقديمه من خلال نموذج للتطور والنهضة ستضعه التطورات موضع الاختبار الفعلي الحقيقي.

ثانيا: منهجية الكتاب وتقسيمه

حاولنا أثناء مراجعة أبحاث الندوة و أعمال المشاركين فيها اتباع منهجية محددة في عملية تحرير هذا الكتاب والالتزام بخطوات هذه المنهجية وإجراءاتها حتى خرج الكتاب على هذا النحو والشاكلة مستويا بين يدي القارئ الكريم، وقد تمثلت عملية تطبيق هذه المنهجية في مستويين:

المستوى الأول: مراجعة المساهمات المختلفة المقدمة في هذه الندوة أيا كانت أشكالها : أبحاثا أو مشاركات أو مداخلات، وبالتالي إعادة صياغتها شكلا ومضموناً لكي تكون أكثر صلاحية وملاءمة للنشر في هذا الكتاب، إذ لا يخفي على فطنه القارئ أن إلقاء ورقة بحثية في ندوة أو مؤتمر علمي يختلف عن كتابه دراسة أو فصل أو مبحث في كتاب يتم إعداده للنشر، ومن ثم كان العمل في صياغة الأبحاث جميعها لتكون أكثر تماسكا من الناحية المنهجية والعلمية، وقد اقتضى ذلك في بعض الأبحاث والمداخلات تقديما وتأخيراً، وإعادة تقسيم، ووضع عناوين أخرى أو إعادة صياغتها، وأحيانا إعادة بناء الد راسة على نحو يحقق المنطق الكلي وهو أمر بالغ الصعوبة عانينا الكثير حتى يتم بشكل علمي وأمين قدر الاستطاعة.

المستوى الثاني: إعادة هيكلة الكتاب وتقسيمه- إجمالا- وفق منهجية علمية وعبر منطق متماسك ومتناسق يقوم على التكامل بين مستويات ثلاثة علمية، وهي:

الأول: المستوى التأسيسي: سواء أكان فكرياً أو شرعيا أو حركيا لقضية الحكم أو ممارسة العملية السياسية بكل ما تعنيه من مجابهة كثير من التحديات الأساسية وكيفية التعامل والاستجابة لها.

الثاني: المستوى الذي يعالج التحديات الاستراتيجية والسياسية والأمنية والعسكرية الداخلية في إطار هذه الأنظمة التي شهدت ثورات الربيع العربي.

الثالث: المستوى الذي يعالج التحديات الاستراتيجية والسياسية والأمنية والعسكرية الإقليمية والدولية في تفاعلها مع المستوى الداخلي في البلدان التي شهدت ثورات الربيع العربي.

ووفقا لهذه المنهجية العلمية بمستوياتها جاء تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة فصول أساسية يحوى كل فصل منها ثلاثة مباحث يجمعها وحدة الموضوع أحيانا، وجمعنا في المبحث الواحد دراستين لاتفاقهما في الموضوع البحثي، وإن اختلفت منهجيتهما، وما توصلنا إليه من نتائج علمية، إضافة إلى هذه المقدمة التي سبقتها وقدم ها مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، ثم هناك خاتمة تحوي أهم خلاصات الكتاب ونتائجه وتوصياته.

يتناول **الفصل الأول "تحديات الحكم بعد الثورات، الإدراك القيادي للإسلاميين والقضايا التأسيسية"**، ويقدم هذا الفصل في مبحثه الأول إدراك القيادات الإسلامية للتحديات التي توا جهها في الحكم بعد الثورات العربية، وتنبع أهمية تناول "الإدراك القيادي" من أنه أحد المداخل المباشرة والمهمة في معرفة كيفية صناعة القرار واتخاذه، وذلك بصدد الاستجابة للتحديات التي ستواجه الإسلاميين حيال ممارستهم السياسية للحكم، ويقدم في هذا الصدد أربعة نماذج للإدراك القيادي: الأولى قدمها الأستاذ راشد الغنوشي عن الحالة التونسية، والثانية قدمها الدكتور محمود حسين أمين عام جماعة الإخوان المسلمين عن الحالة المصرية، والثالثة قدمها الأستاذ أنس الفيتوري عن الجبهة الثورية عن الحالة الليبية، والرابعة قدمها الأستاذ حمز ة منصور أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وتطرق فيها للحالة الأردنية، وأشار إجمالا للحالة السورية.

وبالطبع فإنه كان ثمة نقص فيمن يعكس الإدراك القيادي بالنسبة للحالة اليمنية، وإن كانت ورقة الدكتور محمد الأفردي تدخل في هذا الباب إجمالا.

وبالطبع فإن رصد الإدراك القيادي ليس مهمتنا في هذه المقدمة، وهو أمر على كل حال يمكن أن يدركه القارئ من مراجعة المبحث الأول في هذا الفصل.

أما المبحث الثاني: "محنة الحكم، التحديات العملية لحكم الإسلاميين" والذي قدمه الدكتور حامد ق ويسي فيرصد التحديات العملية التي تواجه حكم الإسلاميين، والاستجابات المتوقعة منهم، وهو يميز بين أربعة أنواع من هذه التحديات : الأولى تتعلق

بـ"مشروع التغيير" الذي سيطبقه الإسلاميون للنهوض بمجتمعاتهم في إطار مرجعيتهم، والثانية تدور حول الإسلاميين أنفسهم وتنظيماتهم ومدى استعدادهم للمرحلة، وكيفية إعادة بناء علاقاتهم فيما بينهم وبين مجتمعاتهم ومحيطهم الإقليمي والدولي، والثالثة تدور حول إعادة بناء الدولة وتأسيسها داخليا، والرابعة تتركز حول التحديات النابعة من البيئة الدولية والإقليمية وكيفية التعامل معها وتأثيرها على البيئة والبنية الداخلية.

أما المبحث الثالث: "قضية الحكم، المواجهات الإسلامية الواقعية للعمل السياسي" فيقدم فيها الدكتور أحمد الأبيض مقارنة سياسية شرعية وفكرية يؤسس فيها لدلالات "المرجعية الإسلامية" بالنسبة لقضية الحكم وممارسة السياسة، إذ يميز بين الدين باعتباره وضعا إلهيا ثابتاً، وبين "التدين" كظاهرة إنسانية ومجتمعية، وينطلق من شهادة التوحيد لبيان دلالتها السياسية محدداً مقصد الإسلام من "الحياة الطيبة"، وقدرته على تقديم مشروع يطور حياة الناس اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً، وبذلك يتحقق فيه وبه الوصف بـ"الإسلامية".

وينتقل في هذا الصدد لكي يدلل من ذلك على تجربة حركة النهضة في تونس من التاريخ والواقع الحالي.

ويتناول **الفصل الثاني** من الكتاب "**الإسلاميون والحكم، السياسات الداخلية**"، ويركز هذا الفصل على التحديات المتعلقة بقضية الحكم داخل بلدان الربيع العرب، خاصة في أ بعادها الداخلية وجوانب السياسة أساسا، وفي هذا السياق تأتي المباحث الثلاثة للدراسة، حيث يتناول الأول : "الإسلاميون وبناء الدولة الحديثة" إذ يقدم كل من الدكتور علي الصوا والدكتور أحمد سعيد نوفل مساهمتين بالغتي الجدية في أهم مشكلة تواجه الإسلاميين عقب الوصول إلى السلطة، وهي إعادة بناء "الدولة الحديثة" ورسم خريطة علاقاتها وتفاعلاتها مع المجتمع المحكوم، وهي أوسع من بناء النظام السياسي ذاته مع أهميته المحورية في هذا الصدد؛ فقد ناقش الصوا الدولة الحديثة في فكر الحركات الإسلامية من حيث مفهوم هذه الدولة مقارنة بمفاهيم الدولة المدنية/ العلمانية، والدينية، والقانونية، ثم انتقل لمناقشة طبيعة هذه الدولة والمبادئ السياسية التي تقوم عليها

مقارنة بما تقدمه الرؤية الإسلامية لتلك الحركات في صلته بالواقع السياسي، وفي هذا الإطار يتناول "وحدة الدولة الإسلامية وتعددها" وتكاملها.

أما نوفل فيعالج في دراسته موضع الدولة الحديثة في فكر الحركة الإسلامية مركزاً على اعتبار الدولة أداة لتنفيذ المشروع الإسلامي الذي يعتبر خدمة المجتمع جميعا أساسا لنهضته، وأن ثمة تخوفا جراء ذلك من الحركات الإسلامية، وينطلق بعد ذلك من بيان أن الخبرة الإسلامية لم تعرف "الدولة الدينية"، ليفرق في هذا الصدد بين الدولة المدنية العلمانية والدولة المدنية الإسلامية محدداً ستة أسس تشكل معايير للتفرقة العلمية والمنهجية بينهما.

وفي المبحث الثاني المعنون "الإسلاميون وبناء السلطة السياسية الحاكمة" يتناول أحد المبادئ المحورية والإشكالية في تأسيس السلطة السياسية وهو مبدأ "التداول"، والذي يقتضي فكرة التحديد والتوقيت الزمني، ودوران "المناصب السياسية"، وبالتالي دوران النخب السياسية وتجديدها في إطار المنافسة السياسية، وكل ذلك يتم عبر آلية الانتخابات.

وفي هذا الصدد يثير الأستاذ زكي بني ارشيد حول "الإسلاميون وتداول السلطة" مجموعة من الأسئلة المشروعة التي تدور حول تقديم "نموذج عملي في الحكم" يجسد رؤية الحركة ويخضع للمراجعة والمحاكمة، ولا تكون بالضرورة نسخا محسنة من النماذج الحاكمة، ولكنه نموذجهم الخاص الذي يجسد تجربتهم الذاتية في هذه المرحلة التاريخية الفارقة.

أما الدكتور غسان عبد الخالق فيتحدث عن القضية نفسها مركزا على "الاستجابات الغامضة التي يقدمها الإسلاميون، ويقدم كثيرا من النماذج الواقعية في هذا الصدد، حيث قدم ثلاثة عشر نموذجا، ما يزال الكثير منها يشغل الوقت بالنقاش والجدال السياسي المحتدم حتى الوقت الحالي.

أما المبحث الثالث "الإسلاميون وممارسة العملية السياسية"، فيتناول دراستين بالغتي الأهمية في هذا الصدد؛ إذ يقدم الدكتور محمد الأفندي عن مشاركة الإسلاميين في

الحكم وممارسة السياسة، مركزا على دلالات المشاركة السياسية والشكوك المثا دلة بصددها، ويقدم نموذجاً من اليمن حول أحزاب اللقاء المشترك في مشاركتها السياسية وممارساتها والسيناريوهات المستقبلية في هذا الصدد.

في حين يقدم الدكتور عدنان هياجنة عن مشاركة الإسلاميين في الحكم مطلقا من ضرورة إعطائهم فرصة للتجربة قبل الحكم عليهم، ويرصد التحديات في ثلاثة مستويات بالنسبة لمستقبل التجربة: الأولى على مستوى المواطن الفرد العربي، والثانية على مستوى هيكل الدولة المستقبلي، والثالث على مستوى هيكل النظام الدولي، ويثير في هذا الصدد سبعة عوامل ومتغيرات بالغة الأهمية مستقبليا في تحديد مصير هذه التجربة، وفي اعتقادنا أنه وضع يده على معظم العوامل المؤثرة بالفعل في هذا الصدد.

وفي **الفصل الثالث** والأخير من الكتاب والمعنون **"الإسلاميون والسياسات الإقليمية والدولية التحديات والاستجابات"** فقد جاء بدوره في ثلاثة مباحث مهمة.

يدور الأول حول جدلية التفاعل بين التحديات الخارجية والاستجابات الداخلية في ورقة مميزة قدمها الأستاذ منير شفيق، ومن أبرز ما تناوله فيها ما يسميه الشروط الخارجية لتفجر الثورات الشبابية الشعبية، محللا موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية، وما شهدته من تغيرات كانت مواتية لحدوث هذه الثورات، ويفسر مسألة تركيز الثورات على مواجهة الاستبداد والفساد وتجنب الهجوم على مسألة السياسات المتعلقة بالتبعية للولايات المتحدة، أو الخضوع لأجندة العولمة، أو القضية الفلسطينية، ثم يتناول مستقبل العلاقة الأمريكية والغربية مع الأنظمة التي جاءت في أعقاب الثورات العربية، وأخيرا يذكّر بالمستقبل والتحديات الخارجية مركزا على التحدي الاقتصادي، والتحدي القطري، أي التفكير انطلاقا من الدولة القُطْرية، وإهمال منطق التكامل والوحدة والعمل المشترك على المستوى العربي والإسلامي في مواجهة هذه التحديات وتحديد كيفية الاستجابة لها.

أما المبحث الثاني فيتناول تفاعلات الداخلي والإقليمي بصدد التحديات والاستجابات التي تواجه حكم الإسلاميين، وفيها تناول الأستاذ خالد السفياني جدلية

هذه التفاعلات بين هذه التحديات الداخلية والخارجية، فيرى أن التحديات الداخلية تدور حول قوى مناهضة التغيير الملتحمة مع أجهزة الدولة وهياكلها سواء أكانت سياسية أو اقتصادية، ثم كيفية تحويل أهداف الثورة إلى برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي ... إلخ، ثم كيفية العمل المشترك بين القوى السياسية حتى في ظل وجود حزب حاكم فاز في الانتخابات.

أما التحديات الخارجية والإقليمية فهي تدور حسبما يرى حول محاولة الالتفات الخارجي على الثورات للعودة إلى المربع الأول، ثم عن العلاقة مع الغرب والثقة فيه، وأخيرا يتحدث عن العمود الفقري للأمة الذي ينبغي الحفاظ عليه وهو "العروبة" و"الإسلام".

وفي المبحث الثالث والأخير، يدور الحديث عن "الإسلاميون والعلاقات الإقليمية والدولية"، وذلك باعتبارها من أهم التحديات التي يجب على الإسلاميين التعامل معها والتصدي لها.

وفي هذا الصدد يقدم الدكتور قطبي المهدي رؤية متكاملة في الإطار النظري لتأسيس العلاقات الإقليمية والدولية، ثم ينتقل ليقدم ثلاثة نماذج لخبرات حركات إسلام ية وصلت إلى الحكم قبل ثورات الربيع العربي في كيفية التعامل مع التحدي الذي يفرضه الإطار الإقليمي والدولي، ووصلت إلى مستويات مختلفة، وهذه التجارب هي التجربة الإيرانية، والتركية، والسودانية، ويقدم في هذا الصدد تحليلا عميقا لماهية هذه التحديات وطبيعتها ويقارن بينها، ويبين بدقة كيفية الاستجابة لها والتعامل معها.

ثم يعود ويقدم عدة مساهمات واقعية يمكن تطويرها والاستفادة من الرؤية الدقيقة والمتوازنة التي يقدمها في هذا الصدد.

ويقدم الدكتور سليم الجبوري بدوره دراسته حول "الإسلاميون: تحديات العلاقات الإقليمية والدولية في مرحلة الحكم" والتي تمثل مقارنة علمية منضبطة تطرح مجموعة من التساؤلات حول مفهوم العلاقات ومحدداته المختلفة، ثم ينطلق لرصد التحديات التي تسهم في رسم صورة هذه العلاقات واقعيا، ويتطرق في هذا الصدد إلى التحديات التي

يفرضها النظام الدولي ، واختبارات التعامل مع القوى المختلفة في النظام الدولي، ثم يحلل ما يسميه إشكالية المقبولية الدولية للحركات الإسلامية، ويرى الجبوري أن ثمة جملة من التساؤلات تحتاج إلى جملة أخرى من الإجابات بحيث تتحدد الصورة الكلية التي فيها يتحدد (موقعك وموقع الخصم وسبل النجاح بعد تحديد المخاطر والفرص والسلبيات والإيجابيات).

ويذكّر بضرورة الإجابة المحددة على هذه التساؤلات واضعا بالاعتبار أن الربيع ربيعنا إن أحسنَّا حصادَه، والفرص لا تأتي إلا مرة واحدة كل قرن، وها هي بين أيدينا.

وتتناول خاتمة الكتاب بإيجاز خمسة متغيرات حاسمة بالنسبة لمستقبل الإ سلاميين في الحكم، وهي تلخص بإيجاز ما ورد في هذا الكتاب.

وأخيرا، نؤكد القول بأن تحرير الكتاب قد أخذ جهدا وافيا في ضبط الضياغات وإيضاح العبارات والتعليق على القضايا التي تستوجب ذلك، إضافة إلى ضبط الآيات وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة.

وختاماً نسأل الله تعالى أن يبارك في هذا العمل وفي القائم نعى المركز، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المقدمة الثانية*

دخلنا اليوم عصراً ومرحلة جديدة من دور الأمة الرائد في السباق الحضاري والتنافس على زعامة العالم الذي جعل من ميدان التحرير في مصر مثلا يحتذى لكل مظلوم في هذا العالم، وصحيح أن المسار يواجه الكثير من العقبات والتحديات، بل تشوبه بعض الخلافات والقراءات والرؤى، غير أن الطريق قد بدأت تختط معالمه على الصعيد السياسي بشكل غير مسبوق، وبرغم التخوفات المشروعة من تدخل الأجنبي ودوره المشبوه المحتمل في إعادة رسم المشهد والتدخل في مخرجات الثورات والحركات الإصلاحية والسياسية، إلا أن المحصلة العامة للمسار لا تزال تصب في صالح النهضة والتقدم الديمقراطي على طريق التنمية والريادة والاستقلال والحرية.

القرن الأمريكي والأفول السريع

رسم الأمريكيون في أواخر القرن العشرين مسارهم الاستراتيجي ليكون القرنُ الجديد الحادي والعشرون القرنَ الأمريكي الخالص، وحاولت إسرائيل بنفوذها الدولي وإمكاناتها العسكرية أن تفرض هيمنتها الأمنية والعسكرية على العالم العربي، وساهمت أوروبا ودول أخرى في العالم في السعي لنهب ثروات الأمة وسلبها حريتها واستقلالها بالضغوط رغبة ورهبة، وشكلت الولايات المتحدة ببرامج ومساعدات مالية وغيرها جيوبا متقدمة في أوطاننا أعدتها لتكون بديلا للأنظمة الحاكمة عندما تسقط أو تنتهي صلاحيتها شعبيا أو دوليا على حد سواء، ولتحول دون نجاح أي عملية تغيير جادة في بلادنا، ولعل القراءة المتفحصة لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقه المحافظون الجدد في الولايات المتحدة بتعاون دولي قد شكل محاولة كبرى لتكريس واقع الهيمنة والتخلف في آن واحد، ولم يحمل في طياته إلا المحافظة على مصالح الولايات المتحدة، ولكنه تحطم على صخرة المقاومة الفكرية والسياسية والاجتماعية، وبسواعد المقاومة

* . أ. جواد الحمد/ مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

اللبنانية والفلسطينية في حربي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ اللتين هزمت فيهما إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة على الأقل مرحليا.

الثورات العربية: تأسيس واقع جديد

فاجأت الشعوب العربية العالم بانتفاضتها على الظلم والاستبداد والفساد من قبل النخب السياسية الحاكمة، تماما كما أسست واقعًا جديدًا على المستويين الإقليمي والدولي، بعيدًا عن الهيمنة الدولية بكل مستوياتها، والذي يؤمل أن يوصل إلى الاستقلال والحرية الوطنية، والتحلل من الهيمنة والتبعية الدولية، ودخلت مرحلة بناء العلاقة مع الآخرين على قدم المساواة، وتعمل اليوم بسواعد شبابها ورجالها ونسائها على إعادة الاعتبار للأمة التي مسخها قادتها وزعماؤها أمام العالم لأكثر من مائة عام.

مشاريع التغيير: سيناريوهات المستقبل في المنطقة العربية

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن قبل عامين مؤتمرًا لبحث مشاريع التغيير الخارجية والداخلية في المنطقة، المعادية منها والصالحة، وقد اتضح لدى المؤتمر حينها أن المعطيات القائمة توفر فرصًا مواتية لإحداث عملية تغيير حقيقي في بنية دولنا وعالمنا العربي على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن القوى الأساسية الحاكمة أصبحت في أغلب الدول فاقدة للشرعية، وتعتاش على خدمة مصالح الغرب، وأن ظروفها السياسية تشكل حالة هشة، وأن الغرب قد بدأ يشعر بهذه الحقيقة، ما دفعه لتقديم مشاريع احتوائية قبل أن تتقدم المشاريع الوطنية والعروبية والإسلامية لتحل محلها، وقد اتفق المؤتمر على أن الديناميكية الممكنة للتغيير على الصعيد الوطني والقومي هي المشروع العروبي القومي والمشروع الإسلامي، وقد دعا المؤتمر بوضوح إلى أهمية بناء مشروع مشترك بين التيارين الإسلامي والقومي على قواسم تحقق مصالح الأمة العليا لتحقيق غايات التغيير المنشودة، وقد شهدنا يومها حماسًا شديدًا من مؤيدي التيارين لهذا التوجه، وقد شكل المؤتمر وبحوثه ونتائجه مرحلة تحول في التفكير الاستراتيجي في المنطقة لدى القوى العربية المناهضة للاستبداد والظلم، والتي ترفض المشروع الصهيوني والهيمنة الإمبريالية على منطقتنا، ولذلك مثلت الحراكات الإصلاحية والانتفاضات على

الاستبداد والثورات العربية حاملا طبيعيا لمشروع مشترك بين التيارين الإسلامي والقومي، وما بعض الخلافات التفصيلية وإن علت أصواتها أحيانا إلا مرحلة عابرة يرجى أن لا تؤثر على المخرجات النهائية لهذه العمليات التغييرية الصعبة وربما الجراحية لاورام الاستبداد والظلم الطويلة في بلادنا.

الثورات العربية: مراحل متتالية ومتتابعة

تشهد عملية التحول الجارية في العالم العربي مراحل ثلاثلا بد أن تمر بها، هي:

الأولى: مرحلة الانتفاض والثورة على النخب الحاكمة التي تصر على الاستبداد والظلم والفساد والولاء للأجنبي حيث وُ جد، ولا ترضى بالقيام بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعبير عن إرادة الأمة الحرة.

الثانية: مرحلة المعركة السياسية والاجتماعية مع فلول الأنظمة البائدة ومع جيوب الإمبريالية الأمريكية المتحالفة معها أو البديلة عنها، تلك التي تتحصن في الكثير من المواقع بين صفوف أمتنا بأكثر من شكل، وهي تعتاش على التمويل والدعم الغربي الذي يحدد أجنداتها وتوجهاتها وبرامجها بما يخدم مصالحه وتطلعاته.

الثالثة: مرحلة تأسيس الدولة وتحريرها من قبضة الاستبداد عبر بناء نظام ديمقراطي تعددي مستقل وحر يستند إلى شرعية شعبية حقيق ية، ويمثل تطلعات الشعوب ومصالحها وقضاياها القطرية والقومية على حد سواء.

لقد اتضح منذ بدايات العام ٢٠١١ أن رياح التغيير الخيرة التي هبت في تونس إنما تحمل في طياتها عملية تغيير حقيقية وفق ديناميكيات التغيير الاجتماعي الخاصة بالأمة، والتي كانت تصاحب انعطافات فجائية لا يتوقعها الكثيرون عبر التاريخ، ومثّل نجاحُها - باجتياز أسوار مصر العالية، التي تمثل قلب العروبة ومركز قيادتها - تحولا تاريخيا قويا تخطى كل الخطوط والسدود التي رسمت على مدى عقود في هذا الوطن العربي الأبي، تلك التي تمثل مصالح القوى الحاكمة وحلفائها الدوليين بعيدً ا عن مصالح الأمة وحقوقها، وبذلك اجتازت الثورة العربية الخط الأحمر، كما تجاوزت محاولات التشويه

والتشكيك بإمكانية النجاح أو بطبيعة المشروع والتيار الحامل له.

الإسلاميون والحكم: الواقع القادم

لقد ظهرت كثير من المؤشرات على إمكانية تقدم التيار الإسلامي في بعض البلدان العربية التي انتهت فيها الثورة من المرحلة الأولى ؛ ليكون عاملاً أساسياً في قيادة دفة البلاد، وسارعت القوى الغربية والجيوب التابعة لها وفلول الأنظمة البائدة إلى التخويف من هذه الظاهرة، حتى تأثر البعض منا معتقدًا أن العالم العربي سوف ينهار ويُقضى عليه إذا حكم الإسلاميون أو حتى شاركوا في الحكم، وبرغم محاولات الطمأنة التي قدمها التيار الإسلامي في كل من مصر وتونس على وجه التحديد غير أن التشكيك وإثارة الغبار استمر، سواء بحسن نية وحرصًا على الصالح العام، أ م بسوء نية بهدف إحداث الفتنة في الأمة.

ولم تتكمن التيارات الوطنية والقومية الأساسية، العروبية منها واليسارية والإسلامية، أن توحد جهودها لمواجهة هذه الظاهرة إلا من قلة من الحكماء من مختلف التيارات، وظل الحوار يتعامل مع الشبهات والشكوك كحقائق، بل ومضى البعض ليضع الفرضيات الخيالية والنظرية، وهو يحشد لها مقالة هنا وتصريحاً هناك، ويسجل سقطة هنا أو خطأ هناك، ناهيك عن تحريف الكلم عن مواضعه، وهو ما أعطى فرصة لجماعات الثورة المضادة أن تتنفس وتتحرك، وهو كذلك ما شجع الولايات المتحدة والغرب على سرعة إعادة التموضع للحضور في المشهد القادم والتأثير فيه و في مخرجاته، ولمنع الشعب والأمة من قطف ثمار تضحياتها على مدى عقود.

ولذلك كان التعجيل بعقد مركز دراسات الشرق الأوسط للندوة العلمية التي كانت بعنوان: "**الإسلاميون والحكم** "، ليكون الحوار بين الجميع على أسس علمية ووفق مصالح الأمة العليا، ولو اختلفت المقاربات، وربما المعلومات أحيانا في النظر إليها، وليتم تبادل الرأي بين أطياف الأمة المختلفة الإسلامية واليسارية والقومية والليبرالية حول كيفية اجتياز المرحلة، في ظل تحقيق فهم مشترك أوسع، وتعاون وشراكة وطنية وقومية وإسلامية على حد سواء، ما دام التيار الإسلامي سيكون عاملاً فاعلاً وأساسياً في مرحلة

الحكم الجديدة.

وبرغم الصعوبات التي واجهت عقد الندوة على كافة المستويات العلمية والفنية والإدارية، غير أن ما تحقق منها باجتماع ثلة مقدَّرة من أهل الاختصاص والرأي والعلاقة يمثل نجاحا مقبولا، حيث استطاعت هذه الثلة المختارة من أبناء هذه الأمة، والتي تمثل نخب سياسية وقيادية من أكثر من أحد عشر قُطراً عربياً، استطاعت أن تنجح في بحث موقف الإسلاميين من المرحلة القادمة ومن الحكم والشراكة في الحكم، وأن تعالج فكرياً وسياسياً العديد من المسائل المهمة المتعلقة بطبيعة النظام السياسي المرجو تحقيقه في ما عرف بالدولة المدنية وموقع الشريعة الإسلامية منها، والتوصل إلى أفضل الرؤى حول أهمية تداول السلطة والتعددية واحترام الآخر والانفتاح بين الجميع، وأن تكون الدولة للجميع، وتحقيق الشفافية العالية في العمل الحكومي والحزبي على حد سواء، والسعي لبلورة أنظمة سياسية تحقق للأمة أن تكون مصدر السلطات وتمنع الاستبداد وتفشي الفساد والظلم، وأن تقيم العدل والمساواة بين الناس، وأن تجعل من المواطنة العربية نموذجاً جديداً يتفوق على النموذج الغربي ببناء الإنسان الصالح بكل جوانبه، وكذا التوصل إلى رؤية عربية مشتركة للتعامل مع القوى الإقليمية والدولية ومواجهة التحديات بمختلف أنواعها، حتى تكون الثورات بالفعل نقلة تاريخية كما نقرأها من حيث المبدأ، وحتى تقيم هذه النخب للأجيال القادمة حالة متقدمة من المشروع الحضاري النهضوي لهذه الأمة الرائدة، ولتعيد لها دورها العالمي في مضمار التنافس الحضاري بين الأمم.

إن مرحلة التحول الكبيرة التي تمر بها أمتنا إنما هي ثمرة الكفاح والتضحيات التي قدمتها الأجيال على مدى العقود الماضية بأشكال مختلفة، وهي معركة الوجود والاستقلال والحرية والكرامة والتحرر، وإن الأجيال الجديدة التي عبرت عن وعي كبير بدورها الرائد في هذه الثورات والانتفاضات والإصلاحات إنما تشير إلى أن التضحيات التي قدمت لم تكن عبثًا، وأن التواصل الاجتماعي والتاريخي بين الأجيال إنما يشكل رافعة مهمة للمستقبل، وهو ما يدفعنا إلى وضع الاهتمام بقطاع الشباب في سلم

الأولويات في المرحلة القادمة على صعيد البناء الوطني، لتكون الأمة بشبابها وشيبها قوة عالمية تُحترَم وتحمي مصالح الأمة وتمنع العبث بها من الآخرين.

الفصل الأول

قضية الحكم وتحدياته في الإدراك القيادي

مقاربات تنظيمية حركية وشرعية فكرية

المبحث الأول

قضية الحكم: الإدراك والرؤى القيادية التنظيمية والحركية

المبحث الثاني

الإسلاميون وتحديات الحكم ومحنته في أعقاب الثورات العربية

المبحث الثالث

الموجهات الإسلامية الواقعية للعمل السياسي

مقاربة سياسية شرعية فكرية

المبحث الأول

قضية الحكم

الإدراك والرؤى القيادية التنظيمية والحركية

المبحث الأول

قضية الحكم الإدراك والرؤى القيادية التنظيمية والحركية

أولاً الادراك القيادي لحركة النهضة

رؤية واقعية حول بدايات دخول الإسلاميين تجربة الحكم في تونس*

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، أحييكم أيها الإخوة والأخوات من تونس الثورة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهنئكم باجتماعكم وأقدّر أهمية هذا اللقاء الذي أتى في لحظة تاريخية فارقة يقف فيها العالم العربي الذي أدى استثناء ديمقراطياً من طور إلى طور آخر قد ينقل العالم كله إلى مرحلة جديدة، وما ذلك إلا بسبب ما تحتله هذه المنطقة وسط العالم من أثر كبير في صناعة التاريخ.

عندما ظهر الإسلام أول مرة في هذه المنطقة تحوّل العالم الذي يكتشف طوراً جديداً من التحولات التي تهيئ الشعوب بأن تحدد مصيرها وأن تتولى أمرها، وتسترد قرارها وثرواتها، ولقد أتى هذا التحول ليعيد هذه المنطقة إلى قلب التاريخ، وليعيد صناعته وبناءه، أتى هذا التطور بعد بلوغ مشاريع الإصلاح، إصلاح الأنظمة القائمة من داخلها، هذا المشروع أفضى إلى نتيجة واضحة أن هذه الأنظمة غير قابلة للإصلاح لأنها لا تتوقف على آلياتٍ لإصلاحها، وذلك ما يجعلها تختلف مثلاً عن النظام التركي الذي رغم الأثر العسكري فيه إلا انه ظل باستمرار واقفاً على آليات إصلاحية داخلية وذلك بتوفر انتخابات دورية نزيهة ومستقلة لم تطعن بزيف، بينما الانتخابات في العالم العربي ،

*. أ. راشد الغنوشي/ رئيس حركة النهضة-تونس.

حين تجري انتخابات، كلها تقريباً كانت مشوبة بل موصومة بالتزييف، مما جعل مشاريع الإصلاح من داخل الأنظمة تفضي إلى نهاية تعيسة.

وقد أتى الربيع إثر بلوغ مشاريع الإصلاح نهايتها ، واليأس من إصلاح هذه الأنظمة الذي كان من نتيجته الرهان ليس على التدرج في الإصلاح وإنما على القيام بعملية رحيل كبرى أكثرها فكرية ، فهل هناك أمل في الأنظمة التي لم تنفجر فيها الثورات؟ هل هنالك أمل بأن النخب الحاكمة تدرك هذه الرسالة ؟ وبأن التمويل والتمويه وما تقوم به من ماورات لم يعد له مكان ؟ وبأنها بين أمرين إما أن تقيم إصلاحات كبرى في أنظمتها بما يعيد الثقة بالسلطة للناس أو أن هذه الموجة من التغييرات سوف تأتي عليها؟

يضاف إلى ذلك أن الربيع العربي أتى إثر بلوغ المشروع الرأسمالي حداً متقدماً من العجز ومن الارتباك ، مما يجعله على أبواب الافلاس ويجعل هذا المشروع الرأسمالي عاجزاً عن إفساحاته الداخلية كما كان يفعل سابقاً.

وقد أتى الربيع العربي بعد تراكم تضحيات ونكبات كثيرة حلت بكل القوى السياسية وبخاصة الإسلاميين، وهو ما أشعر الإسلاميين بأن يكونوا أكثر المستفيدين من هذا الربيع العربي ومن هذه التحولات بسبب تراكم التضحيات خلال خمسين عامًا.

أحسب أن الربيع العربي لم يقف على حدود دولة معينة ؛ لأن الأنظمة العربية متشابهة في فسادها، وفي بعد النخبة الحاكمة عن الناس، وفي تحول الدولة إلى احتكارات بل تحولها إلى نوع من المافيا، مما يجعل كل الأنظمة العربية مرشحة للتحول إما بأن تُقدم الأنظمة القائمة على جراحات كبرى وإصلاحات للشعب، أو أن هذه الموجة ستطال الجميع وهي ماضية في طريقها بأن تحدث التحولات الكبرى المطلوبة.

وأحسب أن الإسلاميين وغيرهم من القوى السياسية المرشحة لقيادة هذا الربيع العربي مطلوب منها أن تتعلم فن التعايش ، وأن تقبل مبدأ المواطنة أساساً للدولة، وتوزيع الحقوق والواجبات على أساس المساواة في المواطنة، وأن تقبل النظام الديمقراطي

بكل آلياته دون إقصاء لأي فكرة أو لأي طرف، والقبول بحكم صناديق الاقتراع ، فللتعددية لن تقصي أحدًا، وقبول حقوق الأقليات.

ويجب أن تفهم هذه النخب الجديدة رسالة الشعوب التي من طبيعتها الاجتماعية الحكم بالعدل والمساواة، وأن تكون الثروة مقسمة بعدالة، بأن تقدم بالوسائل الاجتماعية والسياسية والدينية والأخلاقية، حتى لا يكون الربيع العربي سلبياً يهدم ولا يجني، لأن البناء يحتاج إلى عقلٍ مركّز وإلى عقل يستوعب كل الآخرين، نحتاج إلى إعادة الإجماع إلى أمتنا التي فقدت لمدة طويلة.

ثانيًا الإدراك القيادي لجماعة الإخوان المسلمين

رؤية واقعية حول بدايات دخول الإسلاميين تجربة الحكم في مصر*

هل أصبح الإسلاميون قريبين من الحكم في العالم العربي ومشاركين فيه؟ يطرح هذا السؤال نفسه بقوة فيما بعد ثورات الربيع العربي، إذ يلحظ المراقب لما يحدث في المنطقة العربية المتغيرات الآتية:

- استطاعت تونس أن تجري انتخابات لاختيار "المجلس التأسيسي" بعد الثورة، حيث حصد حزب النهضة الإسلامي وحده ٤١٪ من المقاعد ليشكل الحكومة بعد ذلك.
- نجاح حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي في المغرب بعد انتخابات ٢٥ نوفمبر في الحصول على تأييد أغلبية الناخبين المغاربة، ومن ثم تشكيل الحكومة وقيادتها.
- حازت جماعة الإخوان المسلمين في مصر (حزب الحرية والعدالة) وكذلك التيار السلفي (حزب النور) على الأغلبية الكاسحة في البرلما ن المصري بما يزيد على ٧٤٪ بغرفتيه (الشعب والشورى)، الأمر الذي يؤهلهم لتشكيل حكومة ائتلافية، واختيار اللجنة التأسيسية التي تضع دستور البلاد.
- صرّح مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي أن ليبيا بعد ثورة ١٧ فبراير ستتخذ من الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع.
- تحكم حركة حماس قطاع غزة على حدود مصر منذ مطلع ٢٠٠٩ وحتى الآن.
- النظام السوداني هو نظام إسلامي وإن كان عسكرياً، والأمل كبير في أن يتحول في ظل الربيع العربي إلى نظام ديمقراطي ذي مرجعية إسلامية.

---

*. د. **محمود أحمد حسين**/ الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين- مصر.

- وفي الأردن فإن "جبهة العمل الإسلامي" وهي الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين هي الفاعل الأكبر في المعارضة الأردنية.
- وفي سوريا تبرز حركة الإخوان المسلمين ضمن أهم الفاعلين السياسيين بين قوى المعارضة الناشطة داخل البلاد وخارجها.
- وفي اليمن نجحت الثورة في الإطاحة بعلي عبدالله صالح وفي القلب من قوى الثورة الإخوان المسلمون.
- وفي الكويت أظهرت آخر نتائج الانتخابات البرلمانية الصعود الكبير للتيار الإسلامي (إخوانًا وسلفيين) بحيث أصبح يملك الأغلبية البرلمانية .

فهل حان الوقت لصعود الإسلاميين لاستلام السلطة أو المشاركة فيها بشكل فاعل في البلدان العربية، أم أن مسألة الحكم والوصول إلى السلطة بصددها عدة محاذير يتعين أخذها في الاعتبار، منها:

١. القوى العالمية وعلى رأسها أمريكيا لن تقبل برئيس جمهورية أو رئيس وزراء إسلامي، وستتحرك بكل أدوات قوتها الناعمة والصلبة لإسقاطه وإجهاض تجربته بما سيدخل البلاد في دوامة لا تعرف نهايتها.
٢. الكيان الصهيوني يعتبر وصول الإسلاميين للسلطة- وبالذات في مصر- بمثابة إعلان حرب رسمي عليها، ومن ثم فإنه يعد نفسه لمواجهة عسكرية محتملة مع دول الجوار.
٣. يفترض البعض في حالة وصول الإسلاميين للسلطة تعرضهم للإخفاق نتيجة قلة المعرفة والخبرة بشؤون الحكم رغم صدق نواياهم، وإن لم ينطبق ذلك على الإخوان الذين شاركوا في الحكم في بعض البلدان العربية.
٤. يفترض البعض تعرض الإسلاميين إلى تهديدات من القوى العالمية في حالة تصدرهم السلطة، وأن ذلك سيفقدهم الكثير من المكتسبات التي تمكنوا من تحقيقها طيلة العقود السابقة، ويستدلون على هذه الفرضية بحدة الخسائر التي

حدثت نتيجة تجارب سابقة في السودان وأفغانستان والجزائر، والحصار الذي ما زال مستمراً على قطاع غزة.

ويتمثل ردنا على هذه التخوفات والمحاذير فيما يأتي:

أولاً: إن القول بأن الكيان الصهيوني يعد نفسه ليكون في مواجهة في حالة وصول الإسلاميين للحكم خاصة في مصر باعتبارها من دول الطوق مردود، وذلك لأن الكيان الصهيوني حريص على أن يظل في حالة استنفار مستمر تحت هذا الزعم؛ لأن وجوده غير شرعي وغير مقبول من دول المنطقة ويعتمد على ما يملكه من قوة ودعم خارجي فضلا عن إنكاره لحق الشعب الفلسطيني، وهو بالتالي لم ينجح ولن ينجح في التسويق لإمكانية تعايشه مع العالم العربي طالما أنه يصر على تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ويصر على إقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين.

ثانيا: افتراض أن وصول الإسلاميين للسلطة محكوم عليه بالإخفاق فهو مراهنة في غير محلها؛ لأن نظم الاستبداد السابقة لم تقدم لشعوبها سوى إغراق البلاد في مشاكل لا حصر لها، وأن صدق النوايا وخبرة الإسلاميين في إدارة بعض المرافق المجتمعية كفيل بتحقيق نوع من الإنجازات فضلا عن قدرتهم على اكتساب الخبرات اللازمة، ولعل بعض التجارب السابقة رغم ما شابها من بعض السلبيات خير شاهد على ذلك، بل إن المراهنة على إخفاق الإسلاميين المعتدلين أو إبعادهم سيدفع الكثير إلى تبني أفكار أقرب إلى التطرف والعرف في العالم العربي، وستكون نتائجهما أشد فتكاً.

ثالثا: إن الإسلاميين في شتى الأقطار العربية يقتربون بصورة أو بأخرى من تحقيق المشاركة في السلطة، ويبدو أن اللحظة الراهنة هي أفضل الأوقات وأن الفرصة الحالية هي أفضل الفرص لذلك، وإن كنا نرى أن المرحلة تستدعي التريث في التصدي لاستلام السلطة في الوقت الراهن حتى يتهيأ المناخ الداخلي والخارجي لإزالة كثير من التخوفات التي في غير محلها حول كيفية التعامل مع الإسلام المعتدل.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التخويف المتكرر من الإسلاميين غير مبرر، فالشريعة الإسلامية تحمل من القيم والمباديء ما يجعلها صالحة ومصلحة لكل زمان ومكان، وهي رسالة عالمية للناس كافة، وفيها يتحقق العدل والحرية والسلام والمساواة بين الناس جميعا، وفيها الدواء لكل الأمراض التي تعاني منها البشرية، والتطور والنهضة والرقي والتعاون بين جميع البشر على اختلاف ألوانهم وعقائدهم لإسعاد البشر جميعاً، فقد جاء في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: " أيها الناس، إن ربكم واحد، وكلكم لآدم وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم .. ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى .. ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد".

ثالثاً الإدراك القيادي للإسلاميين الليبين

رؤية واقعية حول بدايات دخول الإسلاميين تجربة الحكم في ليبيا*

أتحدث عن مستقبل الإسلاميين بعد الثورة الليبية التي اختلفت، و تميزت عن ثورة تونس ومصر، لدخول العامل العسكري كعنصر حاسم للصراع مع نظام القذافي، لما لذلك من تأثير على المشهد السياسي المنتظر في ليبيا بعد القذافي.

بداية، فإن الثورة الليبية كما تعرفون عُسكرت بسبب قمع النظام في بداية الانتفاضة التي كانت بدايتها مدن الشرق الليبي المهمش، وتعرفون أيضا أن ثورة تونس ومصر هيأت لأجواء الثورة الليبية، ونشير في هذا المقام إلى مجموعة من العناوين الرئيسة المتعلقة بالثورة الليبية.

دلالة نقطة بداية الثورة

توافق شباب الثورة على تاريخ ١٧ شباط/ فبراير لأن يكون موعداً للثورة الليبية، ولهذا التاريخ دلالته؛ فقد كانت هناك انتفاضة في عام ٢٠٠٦ من الليبيين إبان ظهور رسوم مسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ خرج أهالي بنغازي في مظاهرات أمام القنصلية الإيطالية، وسقط عشرون شهيداً في ذلك التاريخ، فاختار الشباب الليبيون هذا التاريخ لرمزية هذا الحدث المهم، ولذلك نجد ربطاً بين التوجه الإسلامي للثورة وبين الثورة الليبية.

عسكرة الثورة

عندما نتحدث عن هذه العسكرة نجد أن وقودها الشباب، ونجد أيضاً أن قادتها ممن تبنى العامل العسكري من الجماعة الإسلامية المقاتلة التي كانت تحاول إسقاط النظام بالقوة في تسعينيات القرن الماضي، وهذه الجماعة ساهمت بقوة في ذلك التاريخ لإسقاط

---

* أ. **أنس الفيتوري/** عضو المكتب التنفيذي لاتحاد ثوار ليبيا.

النظام، لكن لم تكن القاعدة الشعبية ولا الشعب الليبي على ا ستعداد لإسقاط النظام فخمدت ثورة أولئك الشباب وانتهت، ثم تأججت وانضم لها قطاعات الشعب كما هو معروف وانطلقت جموع الثوار لتحرر الشرق الليبي في مدة أربعة أيام، وعندما سقط الشرق الليبي سقطت جميع مؤسسات الدولة، لأن الدولة كانت تعتمد المركزية كعامل أساسي في إدارة البلاد، ونشأت بهذا السقوط فكرة المجالس المحلية، فكان أول تمثيل للإسلاميين في هذه المجالس المحلية في مدينة طبرق والبيضاء ودرنة والمرج وبنغازي ، وهذا الشريط الساحلي يمثل مدن الشرق، فكان للإسلاميين تمثيل في المعارضة وسجناء الرأي السياسيين، وكانت الغالبية ليست من الشباب بل كانت من كبار المعارضين ومن كبار السياسيين الذين تعرضوا للاعتقال في الفترات السابقة لحكم القذافي، ولذلك نجد أن "المأسسة" الأولى للثورة كانت بدخول الإسلاميين إلى لمجالس المحلية.

المصالحة الوطنية

كانت هناك مصالحة بين النظام الليبي وجماعة الإخوان المسلمين أتاحت للمعارضين من الإخوان المسلمين الرجوع للبلاد، وقد كان لهؤلاء خبرة في العمل الخيري والعمل الإغاثي التي احتاجت إليها الثورة في بدايتها، فتم إنشاء العديد من الجمعيات والمؤسسات لتغطية جهاز الدولة الذي انهار بالكامل.

المجلس الوطني الانتقالي

جاءت فكرة تكوينه ليكون جسما سياسيا لهذه الثورة، وربما عسكريا، وقد كانت هذه الفكرة – كما حدثنا الإخوة من الاتجاهين أو الفريقين – فكرة موجودة لدى الليبراليين وفكرة موجودة لدى الإسلاميين ، وذلك أنه لا بد من وجود شخصية توافقية يتوافق عليها الليبيون لتقود المشهد السياسي، لكن المبادرة هي أساس الفعل، فقد بادر الليبراليون بالاتصال بالمستشار مصطفى عبد الجليل، فتم اقتراح عمل "المجلس الوطني الانتقالي" ليكون الجسم السياسي الممثل للثوار الليبيين، لكي يأخذ الاعترافات من الدول ويسحب البساط من نظام القذافي ويحسم هذا الصراع لمصلحة الثورة الليبية.

إن تكوين المجلس كان بالتوافق على شخصية المستشار مصطفى عبد الجليل ، ولم يكن في بداية التكوين دور للإسلاميين وتمثيل في هذا المجلس، باعتبار أن المبادرة كانت من مجموعة من الليبراليين، ولكن بعد دخول المناطق الغربية كانت المجالس المحلية في المدن الغربية كمدينة مصراتة وطرابلس تمثل بالإخوان المسلمين، وتمثل بقطاعات أخرى من اتجاهات إسلامية دخلت المجلس الوطني الانتقالي.

فما هو المجلس الوطني الانتقالي؟ وما هو الشكل على الأرض؟ نحن نعتبر الثورة اتجاهين؛ اتجاهاً عسكرياً غالبيته إسلامية وغالبية قيادته إسلامية باستثناء منطقة مصراتة، وجسماً سياسياً وهو يمثل جميع مراحل المجتمع الليبي وجميع اتجاهاته، ويحمل الكثير من الوطنيين، وفيه أيضاً عناصر من نظام القذافي.

ويتعرض المجلس الانتقالي الآن للنقد لأنه لم يضع معايير واضحة لطريقة اختيار عناصره أو أعضائه إذ كانت تتم بتزكية المجالس المحلية أو باختيار شخصي من المستشار مصطفى عبد الجليل.

يضاف إلى ذلك أن هناك انتقادات للمجلس الوطني الانتقالي لعدم وضوح اللائحة التنظيمية لهذا المجلس، و ولعدم وضوح صلاحيات المجلس في إدارة الثوار، فالمجلس بعد فترة من العمل ونظراً لأنه اتخذ جهازاً تنفيذياً كان يدير الأمور من خارج ليبيا أصبح يعيش في فراغ حوّل أعضاءه من الجانب التشريعي والرقابي إلى الجانب التنفيذي، فتحول بذلك إلى مجموعة من اللجان التنفيذية ، مما وضعهم في موضع الانتقاد فيما يتعلق بفكرة الخلط بين السلطات.

الإعلان الدستوري الليبي والخارطة السياسية

نمر إلى الإعلان الدستوري وهو الذي يرسم الخارطة السياسية لليبيا، وما هي الخطوات التي سينتهزها المجلس الوطني الانتقالي بعد سقوط القذافي ؟ فقد كان هذا الإعلان الدستوري مشروعاً وطنياً أطلقه الإسلاميون ، دعوا إلى أنه لا بد من مؤتمر تأسيسي يشابه ما حصل في تونس، هذا المؤتمر التأسيسي يأتي بالانتخاب ولا يأتي

بالتكليف، وقد قاد الدكتور علي الصلابي ومجموعة من المناصرين من الاتجاه الإسلامي الذين أطلقوا هذا الإعلان- قادوا طرح هذا المشروع في ليبيا عن طريق إمرار ه في مؤسسات المجتمع المدني، وإمراره في المحاضرات و الندوات التي كانت غالبيتها في مدن الشرق الليبي، باعتبار أن مدن الغرب كانت معرضة للحصار، وبعد الضغط على المجلس، وأيضاً بعد حوارات كانت مع سفارات أوروبية وغربية باعتبار أن علاقة الناتو ودخوله على الثورة الليبية تم بعد مؤتمر اسطنبول تم تبني مشروع المؤتمر الوط ني الذي يؤسس لجمعية تأسيسية، هذه الجمعية التأسيسية هي التي تقوم بصياغة الدستور وهي التي تحدد شكل ليبيا في المستقبل.

فما هي حظوظ الإسلاميين إذا كان المؤتمر الوطني العام يأتي بالانتخاب؟

نص الإعلان الدستوري في فقرته الأولى على أن ليبيا دولة مدنية ديمقراطية، ث م عرف هذه الديمقراطية بالتعددية الحزبية، ثم جاء في الفقرة (١٥) من الإعلان الدستوري أن حق تكوين الأحزاب مقبول في ليبيا، ونحن نعلم أن ليبيا حتى في فترة الحكم الملكي لم يكن فيها قانون للأحزاب، ولم يكن فيها نظام حزبي بل كانت تقوم على المستقلين، وقد حدد الإعلان الدستوري في المادة (٣٠) خارطة الطريق لليبيا بعد القذافي، وأنه بعد ثمانية أشهر من إعلان التحرير - الذي أعلن في طرابلس بعد سقوط مدينة سرت - تعقد انتخابات، هذه الانتخابات يكوّن منها مجلس تأسيسي وهو ما يسمى بالمؤتمر الوطني العام ويتكون من ٢٠٠ عضو، لكن هذا الإعلا ن أغفل ذكر الأحزاب في هذه المادة التي تمثل خارطة الطريق لليبيا بعد أن ذكرت الأحزاب في المادة الأولى وفي المادة الرابعة والمادة الخامسة عشر. وها هم يقولون الآن إننا نريد مؤتمرًا وطنيًا عامًا من المستقلين، وهذا الأمر مطروح للحوار والنقاش الآن في ليبيا ، وهناك ضغط من المجتمع المدني لئلا نكرر الخطأ الذي وقع فيه ا لمجلس الانتقالي، فيكون المؤتمر أيضاً على شاكلة المجلس الانتقالي، بأن يكون كله من المستقلين، فنحن نريد أحزاباً ونريد قانوناً للأحزاب، ونريد أن نشيع هذه الثقافة الحزبية في المجتمع الليبي، ونريد أن نقضي ع لى أهم المشاكل والتحديات التي

تعترض الثورة الليبية وهي الجهوية والقبلية، وليس لنا سبيل في القضاء على هذين الأمرين إلا بتبني البرنامج الحزبي الذي يكون فيه لكل حزب قاعدة شاملة لجميع المناطق والمدن.

الإسلاميون في ليبيا وسيناريوهات المستقبل

من هم الإسلاميون الم رشحون للحكم في ليبيا في الفترة القادمة؟ نعلم أنه أهم فصيل هو "الإخوان المسلم ون"، وهناك مجموعة من المستقلين مثل الدكتور علي الصلاّبي الذي يؤسس حزباً اسمه "التجمع الوطني"، وهناك "جبهة التغيير" التي هي الجماعة الإسلامية المقاتلة التي قامت بمجموعة من المراجعات وغيرت اسمها ويمثلها عبد الحكيم بلحاج، وهناك "جبهة إنقاذ ليبيا" التي فيها مجموعة من الإسلاميين، إلا أن هذه الأحزاب لم تعلن بعد في ليبيا، وفي هذا اليوم بالتحديد ينعقد مؤتمر عام للإخوان المسلمين في ليبيا، هذا المؤتمر سينتج عنه إحدى ثلاثة خيارات: إما أن يؤسس الإخوان المسلمون حزباً خاصاً بهم يمنع غيرهم من الدخول فيه، أو أنهم يؤسسون حزباً ويضمون من يريد الاتفاق على مبادئ هذا الحزب من غير الإخوان، وإما أن يوصوا الإخوان المسلمين في الدخول بالأحزاب الوطنية التي ستشكل في هذه الفترة.

أما الدكتور الصلابي كما تحدثنا فإنه سوف يشكل حزباً من الوطنيين يستقل عن الإخوان المسلمين، أما جبهة إنقاذ ليبيا فهي من الجبهات القتالية المعروفة التي قادت العمل المعارض لنظام القذافي من الخارج وفيها مجموعة من الإسلاميين، وقائد هذه الجبهة هو الأستاذ محمد المقريف وهو يطرح مشروعاً وطنياً لإن شاء حزب وطني يضم كافة الشرائح والأطياف.

ويتوقع المراقبون الآن بعد ما انجز ه الإسلاميون على الأرض أنه لو حدثت انتخابات على أساس الأحزاب فسيكون للإسلاميين غالبية بما لهم من قدرة على التأسيس، إلا أن هناك جناحًا داخل المجلس الوطني يعارض بشدة هذا التوجه، بحجة أن الإسلاميين مستعدون ونحن لم نستعد بعد ، وأنه ليس من الإنصاف أن نقوم بانتخابات

على أساس حزبي يفوز به الإسلاميون.

والحوار والجدل الآن في ليبيا كبير جداً، والتطلع من شباب الثورة إلى أن تؤسس ليبيا حتى وإن أخذت وقتاًطول، فهذه الأشهر الثمانية لم تكن كافية، وينبغي الشباب أن تمتد هذه الفترة لكي يعطى لباقي الأحزاب فرصة لأن تنشئ قاعدتها وأن تعمل ما تستطيع أن تقدمه دعاية للمجتمع كي تحقق التوازن وكي تقوم في ليبيا هذه الجمعية التأسيسية وتقوم بمشاركة جميع الأطياف .



رابعًا الإدراك القيادي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن

رؤية واقعية حول بدايات دخول الإسلاميين تجربة الحكم في العالم العربي*

يشهد وطننا العربي تحولات كبرى، تستهدف التغيير الشامل لمناهج الحكم، أو الإصلاح الحقيقي في بنية النظام الذي يجعل الشعب مصدر السلطة.

ضرورة صياغة نظرية إسلامية متكاملة للحكم

وإذا كنا لا نستطيع القول بوجود نظرية إسلامية متكاملة في الحكم، متبناة من سائر الإسلاميين، فإننا نستطيع الجزم بوجود رؤى وأفكار ومبادئ تصلح قاعدة لبناء نظرية إسلامية عصرية، تتفق وأرقى ما توصل إليه الفكر الإنساني والتجربة الإنسانية من مبادئ الحرية، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، وتداول السلطة، واحترام إرادة الشعب في اختيار ممثليه وحكامه ومراقبتهم ومحاسبتهم على هذه المبادئ والرؤى لا تخطئها العين في كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وفي التجربة الإسلامية في الحكم، ولاسيما في عهد رسول الله صلى الله ع ليه وسلم، والخلفاء الراشدين، وفي الأبحاث والدراسات التي تصدت لنظام الحكم في الإسلام قديماً وحديثاً، وفي برامج الأحزاب والحركات الإسلامية التي تؤمن بالمشاركة السياسية.

ويبقى التحدي قائماً للأحزاب الإسلامية والمفكرين والمجددين لصياغة نظرية للحكم مستلهمة من ا لمرجعية الإسلامية ومستفيدة من التجربة الإنسانية، ومستجيبة لمصالح الشعوب.

وبالرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم نجد أن مسألة الحكم تعد من الأصول الثابتة، التي لا يعدل عنها إلا جاهل أو جاحد، لقول الله سبحانه ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ

---

* . أ. **حمزة منصور**/ الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي- الأردن.

اللَّهُ إِلَيْكَ " (المائدة:٤٩)، ونجد أن القرآن الكريم يميز بين منهجين في الحكم : حكم الله حين يكون الكتاب والسنة المرجعية في الحكم ، وحكم الجاهلية حين تحكم الأهواء والمصالح الضيقة " أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ " (المائدة: ٥٠).

ويقدم نماذج للحكم الصالح، ممثلة بالشورى والعدل والرحمة ، وأخرى للحكم الفاسد ممثلة بالفساد والاستبداد والظلم . والقرآن يجعل الشورى صفة ملازمة للمؤمنين "وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُون " (الشورى:٣٨)، ولم يَستثن من الالتزام بها نبياً مرسلاً مؤيداً بالوحي " وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ "(آل عمران:١٥٩)، وحدد مؤهلات القيادة ومقوماتها "قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ" (القصص:٢٦)، فمؤهلات القيادة قوة وأمانة وعلم.

كما حفلت السنة المطهرة بالحديث عن الإمام العا دل والقائد الرحيم، والتزام الشورى ومعايير تولي المسؤولية، ونظراً لأهمية الحكم في التصور الإسلامي فقد قدم الصحابة عليهم رضوان الله اختيار الخليفة على تجهيزالوسول صلى الله عليه وسلم ودفنه

وتلقت الأمة هذه المبادئ بالقبول والتسليم، وألف فيها العلماء المصنفات، ولم يغفل علماء المسلمين في العصر الحديث هذه القضية، فألفوا فيها الكتب التي تتحدث عن نظام الحكم في الإسلام، والشورى والديموقراطية، والحريات وحقوق الإنسان في الإسلام، والمجالس النيابية، وتولي منصب الوزارة ، ولم يفرقوا بين الدعوة للإسلام وإقامة الحكم الصالح وصون الحريات، يقول الإمام حسن البنا رحمه الله (إذا قيل لكم: إلام تدعون؟ فقولوا: ندعو إلى الإسلام الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، والحكومة جزء منه، والحرية فريضة من فرائضه، فإن قيل لكم : هذه سياسة، فقولوا: هذا هو الإسلام، ونحن لا نعرف هذه الأقسام).

الإسلاميون والحكم والقضايا المثارة

مع إطلالة الربيع العربي، الذي هبت نسائمه من تونس، وترددت أصداؤه في مصر وليبيا واليمن وسوريا، وسائر الأقطار المنادية بالتغيير أو الإصلاح، ومع بروز دور الإسلاميين في الثورات العربية، والاستفتاءات والانتخابات التي تلتها، ارتفعت كثير من الأصوات تحذر من وصول الإسلاميين إلى الحكم، وراح بعضها يدافع عن الأنظمة الفاسدة والمستبدة حين ظهرت مؤشرات على أن الإسلاميين هم البديل، وعبروا عن مخاوفهم تارة باسم الحرص على الحريات العامة، وأخرى باسم الدفاع عن حقوق المرأة، وثالثة باسم حقوق غير المسلمين، ورابعة باسم التمسك بالقيم الديموقراطية، مستحضرين نماذج مشوهة وغريبة على الإسلام كالثيوقراطية والانغلاق الفكري والتعصب ومعاداة المدنية والحضارة. فهل الحكم الذي يتطلع إليه الإسلاميون ومارسه أسلافهم في العهود الزاهرة، وعبروا عنه في براجهم الانتخابية: هو حكم رجال الدين، الذي عرفته أوروبا في العصور الوسطى، والذي صادر الحريات، واضطهد العلماء، وحكم حكماً مطلقاً؟ وهل عرف الحكم الإسلامي اضطهاد غير المسلمين، ومارس التطهير العرقي بحقهم كما فعلت ثقافات ومناهج حكم أخرى؟ وهل ادعى خلفاء المسلمين الراشدون وقادة الأحزاب السياسية أن الله اصطفاهم لحكم العباد فهم لا يسألون عما يفعلون؟ وهل أقر الإسلام فاسداً أو مستبداً على سياسته؟ وهل امتهنت كرامة المرأة في ظل حكم إسلامي رشيد؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة نقول : إن الحكم الإسلامي كما نفهمه وندعو إليه يضمن الحريات للجميع، ولا يحصّن أحداً من المساءلة، إذ لا سلطة دون مساءلة، ويكفل العدالة والمساواة لكل المستظلين بظله . يقول الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله (الدولة الإسلامية كما جاء بها الإسلام، وكما عرفها تاريخ المسلمين، دولة مدنية، تقوم السلطة فيها على البيعة والاختيار والشورى، والحاكم فيها وكيل عن الأمة، وأجير لها، ومن حق الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد أن تراقبه وتحاسبه، وتأمره وتنهاه، وتقوّمه إن اعوج، وإلا عزلته)، ويقول الدكتور السنهوري: (والإمام يعتبر نائباً عن الأمة في إدارة شؤون الدولة، ويستمد سلطانه منها، إذ إن الأمة مصدر السلط ات، وصاحبة الإرادة العليا في كل ما

يتعلق بأمور الدولة)، ويضيف (أن علماء المسلمين وصلوا إلى نظرية العقد الاجتماعي قبل أوروبا بقرون).

الدولة الإسلامية دولة مدنية بمرجعية إسلامية

فالدولة الإسلامية في ضوء هذا الفهم وفي ما تتبناه الحركة الإسلامية دولة مدنية بمرجعية إسلامية ، وليست دولة دينية بالمفهوم الثيوقراطي، وهي دولة القانون والمؤسسات، وهي تقوم على المواطنة في الحقوق والواجبات، دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين واللون والعرق، فالأمة مصدر السلطات، والشورى منهج الحكم حيث استقر الفهم لدى الحركة الإسلامية بأنها ملزمة لا معلمة، والعدل أساس الحكم، والناس سواء أمام القانون، والحقوق والحريات مكفولة للجميع، والفصل بين السلطات قائم، فأي فضيلة في الديموقراطية التي يتغنى بها دعاتها غير متضمنة في هذه الرؤية؟ ويبقى للحكومة الإسلامية ما يميزها أنها مقيدة بقيد الشرع الذي يمنع الحاكمين والمحكومين من الانطلاق وراء الأهواء والشهوات، ولا يترك مقاييس العدالة بيد البشر "وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ " (النساء:٥٨)، فهو العدل بين الناس جميعا على اختلاف عقائدهم وأجناسهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية

موقع غير المسلمين وقضية المواطنة في الدولة الإسلامية

ولعل من القضايا التي يثيرها شانئو الحكم الإسلامي أو جاهلوه موقع غير المسلمين في ظل الحكم الإسلامي، والقضية هنا جاء الفصل فيها من رب العزة بلسان عربي مبين " لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ " (الممتحنة:٨)، فهي علاقة بر وإقساط، فهل هنالك مفردات أرق وأكرم من هذه المفردات ؟ وقد ترجمت هذه العلاقة إلى حقائق تدب على الأرض، فحسبهم أن يقول فيهم النبي صلى الله عليه وسلم (من آذى ذمياً فأنا خصمه)، فغير المسلمين حقوقهم مصونة بحكم المواطنة، فلهم حق التمتع بالحرية الشخصية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وحسب المسلمين أن أول دولة مدنية في

التاريخ قامت على أساس المواطنة كانت دولة المدينة التي أقامها النبي صلى الله عليه وسلم. يقول الدكتور عبد الكريم زيدان في كتابه (أحكام الذميين والمستأمنين): "غير المسلمين من مواطني البلاد الإسلامية من أفراد شعب دار الإسلام، والدولة الإسلامية تأخذ بقاعدة المساواة في الحقوق والواجبات بين المـ سلم والذمي، إلا ما كان مبنياً على قاعدة دينية"، وهذه حقائق شهد بها غير المسلمين، يقول السير توماس آرنولد صاحب كتاب (تاريخ الدعوة إلى الإسلام): "قوائم الموظفين الرسميين تضم مئات من المسيحيين".

التخويف من قبول الديموقراطية مرحليا واستخدامها في الإقصاء بعد ذلك

ومن القضايا التي تثار في التخويف من وصول الإسلاميين إلى الحكم أنهم يقبلون بالديموقراطية للوصول إلى السلطة، فإذا ما وصلوا إليها استبدوا بها، وعملوا على إقصاء غيرهم، وهي دعوى لا تستند إلى دليل، ولا تتفق وواقع الإسلاميين، الذين أكدوا أنهم يسعون إلى الشراكة وعدم الإقصاء، وأنهم مؤمنون بتداول سلمي للسلطة، حيث جاء في أولويات الإصلاح في الوثيقة الصادرة عن الحركة الإسلامية عام ٢٠٠٥ بعنوان رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن تحت رقم ٣ (تفعيل النص الدستوري الذي يؤكد على أن الأمة مصدر السلطات، وهذا يقتضي إقرار مبدأ تداول السلطة، وضمان نزاهة العملية الانتخابية بكل مراحلها، وفقاً لقانون عادل، وإشراف قضائي كامل) كما جاء في الفقرة ١٠ من الوثيقة (تشكيل الحكومات وفقاً لمبدأ تداول السلطة، وعلى أساس البرامج التي تتقدم بها الكتل النيابية لنيل الثقة على أساسها).

وجاء في الفقرة (٥) منها (اعتماد مبادئ الديموقراطية والشورى وأدواتها، بما فيها الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وفق قانون عادل، وإجراءات سليمة، والتداول السلمي للسلطة التنفيذية نهجاً ثابتاً للحياة السياسية).

وجاء في برنامج مرشحي حزب جبهة العمل الإسلامي للانتخابات النيابي ة عام ٢٠٠٣ تحت بند (٨) (اقرار مبدأ تداول السلطة عملياً، و اتباع سياسة سليمه في تشكيل

الحكومات).

وجاء في أهداف حزب جبهة العمل إسلامي المنصوص عليها في نظامه الأساس تحت بند ١/٢/١ (تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة للجميع، وترسيخ أركان الشورى والممارسة الديموقراطية، وضمان التعددية السياسية، وحماية حقوق الإنسان).

المشاركة ومبدأ تداول السلطة والحكم

ولم يكتف الحزب بالتأكيد النظري على مبدأ الشراكة، وتداول السلطة، وضمان حق الجميع في الوصول إليها عبر صناديق الاقتراع، وإنما مارسها عملياً على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث نص على أنه (لا يجوز انتخاب الأمين العام لأكثر من دورتين متتاليتين) فتعاقب على هذا الموقع سبعة أمناء خلال أقل من عشرين عاماً، كما مارس هذا المبدأ مع أحزاب المعارضة الوطنية من خلال لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة . والإسلاميون إذ يؤكدون التزامهم بمبدأ تداول السلطة، إنما ينطلقون من ثقتهم بالشعب، وحقه في اختيار من يمثله، ويدير شؤونه، ومن رفضهم القاطع للملك العضوض والجبرية، اللذين كانا مدخلاً خطيراً للفساد والاستبداد، والانحراف عن هدي النبوة.

الإسلاميون وقضية المرأة في الدولة الإسلامية

ثمة قضية على جانب من الأهم ية يوظفها خصوم الإسلاميين تكمن في تصور الإسلاميين للمرأة، زاعمين أن الإسلاميين لا ينزلون المرأة المنزلة اللائقة بها، وهم في زعمهم هذا ينطلقون من سوء فهم أو سوء نية، فالإسلاميون في هذه المسألة ينطلقون من أن المرأة على نفس الدرجة من الكرامة الإنسانية مع الرج ل "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات:١٣)، (فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى) (آل عمران:١٩٥)، (النساء شقائق الرجال) وانطلاقاً من هذا الفهم، فقد نص النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي في البند ٩/٢/١ من أهدافه على (احترام

كيان المرأة، وحقوقها المشروعة، ودورها في تطوير المجتمع، في إطار الفضائل الإسلامية، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة العامة، وإتاحة الفرصة لبروز القيادات النسائية في العمل العام)، وأفرد لها باباً في برامجه الانتخابية، ومما جاء في هذا الباب (التأكيد على حقوق المرأة الشرعية من خلال تفعيل التشريعات المنصفة لها ، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها)، و(توظيف طاقات المرأة في العمل العام، وإبراز دورها في بناء المجتمع، وتحقيق المشروع النهضوي العربي الإسلامي للأمة، من خلال مشاركتها الفعالة في جميع مجالات العمل التنموي والعمل السياسي)، وأفرد لها مساحة واسعة في رؤي ة الحركة الإسلامية للإصلاح، ومما جاء فيها (المرأة تتمتع بكامل الحقوق السياسية، المتمثلة في حق الانتخاب والترشح، وتولي المناصب، والانضمام للأحزاب السياسية، وإبداء الرأي في كل جوانب الحياة بلا استثناء)، وفي ضوء هذه النصوص دخلت المرأة مجالس الشورى، واللجان المركزية، والانتخابات النيابية، والحراك الشعبي للإصلاح، ولا يوجد عائق تشريعي يحول دون تسلمها موقعاً قيادياً في السلطة التنفيذية.

إن الإسلاميين من نبت هذا الوطن، ومن نتاج الحضارة العربية الإسلامية، وهم يترسمون خطا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراش دين المهديين، الذين ملأوا الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، وأقاموا مجتمع الخير والعدل والتراحم والتكافل، فسعدوا وأسعدوا، وهم منفتحون على كل الأفكار والتيارات والتجارب الإنسانية والعلوم والمعارف، وهم يقدرون منجزات الحضارة ويبنون عليها، وهم مؤمنون بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع، والتعاون مع الآخر، على قاعدة : (نتعاون فيما اتفقنا ، عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)، وشعارهم رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب، ويرحبون بالنصيحة والنقد والمساءلة، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الثاني

الإسلاميون وتحديات الحكم ومحنته

في أعقاب الثورات العربية

المبحث الثاني

الإسلاميون وتحديات الحكم ومحنته في أعقاب الثورات العربية

.د حامد قويسي*

مقدمة

كشفت جميع العمليات الانتخابية التي أجريت في أعقاب الثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي عن ال وزن المجتمعي والسياسي للإسلاميين، ومن ثم رسمت وحددت أدوارهم السياسية المستقبلية، إذ فاز الإسلاميون في جميع هذه الانتخابات سواء كانت برلمانية أورئاسية بأغلبية الأصوات والمقاعد.

وهكذا أضحى "الإسلاميون" عبر انتخابات نزيهة وحرة لأول مرة في تاريخ المنطقة العربية في مقاعد الحكم والسلطة، ومن ثم فإن ممارساتهم للحكم والسياسة تجري وفق ثلاثة أنماط متكاملة للشرعية : " شعبية سياسية " و"دستورية قانونية ومرجعية إسلامية، هذا الإلتقاء التاريخي الذي يصل لمستوى التطابق بينها ويمثل سابقة لم تكرر في واقعنا العربي عبر هذه التجارب المفعمة بـ"الشرعية" يجعل منها ميدانا خصبا للتحليل السياسي الرضين، الأمر الذي يستوجب أن يفرد لها من هذه الزاوية موضعاً آخر.

واقعياً مثل الأمر: نقل نوعية ومرحلة تاريخية جديدة في حياة الإسلاميين باختلاف جماعاتهم وتوجهاتهم، ومن ثم فإنه يغدومهما ومنطقيا طرح التساؤل:

- هل تمثل هذه النقلة والمرحلة التاريخية فرصة ومنحة دفعت بها الأقدار إلى الإسلاميين لكل يطبقوا مشروعهم السياسي لنهضة الأمة؟
- أم أن هذه المرحلة هي بمثابة "تحد حقيقي" فرضته الظروف وتطورات الأوضاع

---

*. أستاذ العلوم السياسية- جامعة القاهرة ولندن (SOAS)، ومدير مؤسسة بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية- بريطانيا.

التي أحاطت بالثورات العربية، وبالتالي فإن الإسلاميين ومشروعهم أمام اختبار حقيقي وإن كان من نوعية مختلفة؟

يرى كثيرون أن الإسلاميين بصدد محنة جديدة، إذ استعملنا مخزون الرصيد الثقافي والديني المصطلحي للإسلاميين أنفسهم، وبالطبع هي محنة مختلفة عما عرفوه وعانوا منه في تاريخهم الطويل وفي علاقاتهم بأنظمة الحكم المتعاقبة والمختلفة، واعتقادنا أنه ليس بمقدور الباحثين في الوقت الحالي تقديم إجابات محددة إزاء ذلك، وكل ما يمكن رصده أن الإسلاميين قد دخلوا في مرحلة جديدة في تاريخهم السياسي تضعهم في محك الاختبار العملي أمام الإرادات الحرة للشعوب التي حملتهم مسئولية الحكم وأمانته ممارسة السياسة.

تقوم الدراسة على اختبار فرضية أساسية متعددة الأبعاد فحواها أن "الإسلاميين" يواجهون إزاء تجربة الحكم الجديدة مجموعة مركبة ومترابطة من التحديات الأساسية التي تفرض القيام وخلق مجموعة من الاستجابات المكافئة على ذات المستوى والدرجة، وذلك لكي تحقق هذه التجربة في الحكم درجة من الفاعلية والكفاءة والشرعية، وألا تتعرض للإخفاق، ثم التراجع والفشل.

البعد الأول يتعلق بالمشروع التغييري السياسي للإسلاميين، والثاني يدور حول وضعية الإسلاميين وطبيعة علاقاتهم بمجتمعاتهم، وعلاقاتهم الداخلية.

والبعد الثالث يتعلق بالتحديات السياسية والاقتصادية الداخلية في هذا البلدان، والرابع يدور حول التحديات الإقليمية والدولية.

هذه الأبعاد الأربعة المتكاملة والمترابطة للتحديات الأساسية تفرض هذه الاستجابات المتوقعة والمستقبلية.

وإذا أردنا أن نركز هذه التحديات في تحد أساسي يواجه ا لمجتمعات العربية في أعقاب الثورات العربية الشعبية فهو عملية بناء الدولة وتحديد طبيعة علاقاتها بالأمة والمجتمع، ومن ثم فإن التساؤل يثار حول : طبيعة الدولة وبنيتها وماهيتها ومدى قابليتها لإعادة التأسيس والبناء وتحديد غاياتها ومؤسساتها، وأنماط علاقاتها بالمجتمع والأمة.

وفي ضوء ذلك يمكن فهم مجموعة التحديات التي يتعين الاستجابة لها سياسيا- بصورة عملية وواقعية- وذلك على المستويات الداخلية ولاقليمية ولدولية، ومن ثم تحديد مسارات الاستجابة العلمية والعملية لها، ويمكن أن تقسم هذه التحديات مع بيان كيفية الاستجابات لها عمليا على أربعة مستويات متكاملة على النحو التالي:

الأول: التحديات على مستوى "المشروع التغييري الكلي" وإعادة رسم طبيعة الدولة وعلاقاتها بالمجتمع ونموذج الحكم والسياسة والاقتصاد "السلطة والثروة".

الثاني: التحديات على مستوى الإسلاميين وعلاقاتهم الداخلية والمجتمعية .

الثالث: تحديات الممارسة السياسية على المستوى الوطني والقومي.

الرابع: تحديات الممارسة السياسية على المستوى الإقليمي والدولي.

ولنتناول كل ذلك بالتفصيل من مطالب أربعة تشكل محتوى هذه الدراسة ومضمونها على النحو الوارد في الصفحات التالية.

المطلب الأول
التحديات العملية لمشروع الإسلاميين التغييري

الرؤية الثابتة عن الإسلاميين لدى كثير من الباحثين وقطاعات واسعة من الرأي العام العربي والإسلامي أنهم أصحاب "مشروع" إصلاحي أو تغييري، دون النظر إلى الخلاف حوله، ويحرص "الإسلاميون" على تأكيد ذلك الأمر، وقد ظلوا لعدة ع قود- وفي كافة البلاد العربية والإسلامية- يعتبرون هذا المشروع، بمعناه العام، هو أساس وجودهم وسند مشروعيتهم ومحور فاعليتهم الاجتماعية والسياسية، كما قدموا هذا المشروع الذي يتماهى مع الإسلام والمرجعية الإسلامية باعتباره يقدم الحل لكافة المشاكل الحياتية وتلك التي تواجه مجتمعاتهم ودولهم، بل والإنسانية جمعاء.

يقدم الإسلاميون مشروعهم باعتباره شاملاً ومتعدد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والسياسية، أي باختصار لنهضة الأمة، ومن ثم فإن الوصول إلى السلطة

والحكم والدولة وممارسة السياسة ليست هدفاً في حد ذاتها بقدر ما هي أداة لتحقيق المشروع في الواقع العملي.

وأيا كانت وجهة النظر العلمية في مدى تكامل " هذا المشروع وشموليته وصلاحيته للتعامل مع مشكلات الواقع العملي، فإن وصول الإسلاميين للحكم في بلدان الربيع العربي كان عبر توظيف هذا المشروع واستخدام كثير من مفرداته في إقناع الناس بجدارة الإسلاميين في الفوز بالانتخابات، الأمر الذي يضع هذا المشروع أمام تحدي التطبيق العملي، وإزاء محك الاختبار الفعلي لأول مرة في تاريخ الإسلاميين المديد.

وإذا ما ركزنا على الجوانب والأبعاد السياسية في مشروع الإسلاميين بشكل أساس فإننا يمكن أن نتوقف أمام ثلاثة محاور بالغة الأهمية نثير بصددها مجموعة من التساؤلات تاركين التفاصيل لموضع آخر.

أولاً: قضية "الدولة"

يعاني الإسلاميون من عدم تبلور رؤيتهم السياسية بصدد هذه القضية المحورية التي تدور حول "نظرية الدولة"، وهي المكونة لجوهر "الرؤية السياسية الإستراتيجية"، وهي تعني كليات متكاملة تمثل آنية مستطرقة تقود كل منها للأخرى : مفهوم الدولة وفكرتها، وطبيعة الدولة وخصائصها، ووظائف الدولة وأدوارها.

الأول: مفهوم الدولة وفكرتها

يقدم خطاب الإسلاميين العديد من المفاهيم لتعريف الدولة وتحديدها : "المدنية"، و"المدنية ذات المرجعية الإسلامية "، ثم هناك الدولة "الدستورية" و"القانونية" و"الديموقراطية" و"الوطنية"، دون الحديث عن المفاهيم المنتشرة في كتابات الإسلاميين المؤسسين عن "الدولة الإسلامية" في مقابل الدولة " العلمانية" و"اللادينية" ثم "الدولة الحضارية"، ثم هناك ما يقدمه التراث السياسي الإسلامي والذي ينطلق الإسلاميون من مرجعيته- ولو جزئياً- مثل "الخلافة" و"الإمارة" دون الحديث عن السلطنة

والواقع أن من حجر الزاوية في نجاح المشروع هو وضوح "الدولة- النموذج"

الذي ينبغي السعي إلى تأسيسة عبر الممارسة السياسية.

فإذا قلنا بقبول الإسلاميين للدولة الوطنية، والمدنية، والدستورية، والديمقراطية ... إلخ، وبالتالي الدولة "القطرية" القائمة، فإن التساؤل يُثار حول مفهوم "الأمة الإسلامية" الذي يختلف تأسيساً وذاكرة عند مقارنته بـ "الأولى"، فهل هذه هي "الأمة" أو "الدولة" الإسلامية، أم إن الإقرار بـ "شرعيتها" يُعد خطوة في مسيرة الوصول إلى الدولة النموذج، وماذا سيفعل الإسلاميون باجتهاداتهم وتراث المؤسسين من كتابات الإمام البنا، وسيد قطب، وعبد القادر عودة، وغيرهم، والتي تعتبر حتى اليوم "المصدر" في هذا الصدد.

أما الأهم في تشكيل مفهوم الدولة، في رأينا، فهو فكرة الدولة ذاتها، إذ إن الدولة في تصورنا هي جهاز أو أداة لتطبيق فكرة معينة أو تحقيقها، ثم أُطلق عليها "دولة الفكرة" إذ تكتسب الدولة شرعيتها، والسياسة أخلاقياتها، من كونها أداة لتطبيق هذه الفكرة، ومن ثم فإنها توظف أجهزتها ومؤسساتها لتحقيق المشروع المجسد لهذه القيمة والمعبر عن هذه الفكرة، ووضعه موضع التطبيق في وظائفها وأنشطتها المختلفة، وتحديد هذا المشروع الإسلامي هوالذي يجعلنا أمام "الدولة/ النموذج"، وينقلنا إلى المستوى والمكون الثاني

الثاني: طبيعة الدولة وخصائصها

وهو المكون الثاني لنظرية الدولة، وهو مستوى أقل تجريداً وأكثر تجريباً من المستوى المفاهيمي المعرفي السابق، ويثير علاقتها بالمجتمع الذي سنتعرض له فيما بعد، والإشكالية أن الاضطراب وعدم الوضوح في المستوى الأول ينسحب بشكل تلقائي على الثاني.

ربما تبرز إشكالية- بصدد طبيعة الدولة وخصائصها- بوجود طبيعة مزدوجة لنموذجية الدولة، ويجسدها عنوان دولة "مدنية بمرجعية إسلامية "، بصرف النظر عما يتضمنه ذلك من ضرورة وضع حدود الاتصال والانفصال بين "المدني" و"الإسلامي" وما يثيره من إشكاليات عملية واجتهادية تترك آثارها على الساحة التطبيقية، وثمة ملاحظتان بصدد هذه الطبيعة المزدوجة للدولة في خطاب الإسلاميين:

أ - التأكيد على مدنية الدولة، وهو هاجس يؤكد عليه خطاب الإسلاميين عموماً-

والإخوان المسلمين تحديداً- في منطق دفاعي واضح لكي ينفوا عن هذه الدولة أن تكون دينية بالمعنى الكهنوتي الكاثوليكي التاريخي الغربي، وثمة تكرار في خطاب الإسلاميين الفقهي والقانوني كدرجة تصل إلى الإسراف في سرد التفاصيل وتعداد البنود لما يحقق هذه المدنية، مع أنها ليست بالضرورة فقط نافية للدينية، ولكن أيضاً للعسكرية والأمنية كطبيعة للدولة.

ب -المرجعية الإسلامية للدولة المدنية، فلو تم الاكتفاء بالإشارة أو التضمين في النصوص الدستورية فإن الأمر لا يمثل أي نقلة نوعية في خطاب الإسلاميين عن الوضع الذي كان سائداً قبل وصولهم إلى الحكم ، كما أن الأمر يشير إلى طبيعة ثنائية للسلطة والدولة داخل بنية خطاب الإسلاميين وممارساتهم دون رؤية حقيقية ونسج لطبيعة العلاقة الدينامية لكي تحقق ما يقتضيه المنطق السياسي من وحدة طبيعة الدولة.

والذي ينبغي التأكيد عليه- إذا أردنا رؤية سياسية متماسكة تفضي إلى قضية العلاقة مع "الأمة" أيا كان تحديدنا لمفهوم "الدولة" و"الأمة"- فالدولة هي التعبير الفعلي عن إرادة الأمة، والتجسيد المجتمعي لمشروعها، والترجمة العملية لعمقها الحضاري، يعني ذلك أن الإرادة الفعلية هي إرادة الأمة، وأن الدولة مؤسسة وأداة، وظيفتها ترجمة هذه الإرادة وتجسيدها في أرض الواقع.

الثالث: وظائف الدولة وأدوارها

تمثل وظائف الدولة وأدوارها المنطلق الذي تترجم الدولة من خلاله- وعبر إرادة الأمة- المشروع الحضاري المجتمعي للإسلاميين؛ ومن ثم فإن مكون "وظائف الدولة وأدوارها" يثير أمرين بالغي الأهمية:

١. طبيعة العلاقة واتجاهاتها بين "الدولة/ المجتمع".

٢. طبيعة العلاقة بين "وظائف الدولة وأدوارها والمشروع، أي مشروع الإسلاميين السياسي".

بالطبع، فإن وظائف الدولة وأدوارها العملية- في جوانبها العملية والحركية- تشير أولاً إلى حضورها وحركتها في المجتمع، ودرجة توزيع السلطة وأنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع بقطاعاته المختلفة في هذا الصدد، وهو الأمر الذي سأتناوله فيما بعد.

أما علاقة وظائف الدولة وأدوارها بالمشروع الحضاري الذي يقدمه الإسلاميون لنهضة الأمة فإنه ينبغي التأكيد بهذا الصدد على أربع استراتيجيات أساسية

١. التأكيد على كون "وظائف الدولة وأدوارها" تعبير عملي وأنشطة تطبيقية لتحقيق "منظومة القيم الكلية" و"الأهداف الكبرى" للمشروع الحضاري للإسلاميين، وبالتالي تحقيق "مقاصد الشريعة" والتجسيد لها كبرامج لأنشطة وأفعال سياسية محددة، وكمؤسسات وأجهزة تقوم على ممارستها وتنفيذها.
٢. ضرورة الربط بين منظومة وظائف الدولة وأدوارها والأجهزة والمؤسسات المنوط بها القيام بهذه الوظائف وتحقيقها عملياً، بحيث يكون هناك تخصص وظيفي في العملية، الأمر الذي يُمكّن من تقييم هذه الأجهزة والمؤسسات.
٣. وضع ترتيب معين للوظائف يعكس الأهمية النسبية لكل وظيفة من هذه الوظائف في المنظومة، ويحيل إلى عملية التصاعد والأولويات بين هذه الوظائف عند التعارض
٤. ضرورة الاختيار بصدد وظائف الدولة وأدوارها بين العديد من النماذج التي تقدمها الخبرة التاريخية والواقعية الحديثة، فهناك نموذج "الدولة المتدخلة" بكلية السيطرة وبدرجاتها المختلفة، وهناك نموذج "الدولة الحارس" المنسجمة بدرجاتها المختلفة، وهناك نموذج "الدولة البستان" التي تقوم بوظيفة الإشراف والتنسيق بصدد القيام بالوظائف، وبالتالي لا بد أن يكون الاختيار واضحاً وملائماً.

ثانياً: طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع واتجاهاتها

كما رأينا، فإن وظائف الدولة وأدوارها تثير حضور الدولة بأجهزتها ومؤسساتها في المجتمع، ومن ثم تحديد طبيعة علاقاتها بهذا المجتمع الذي تحكمه، والشعب الذي يفترض أن تمثل تعبيراً عن قيمة ومصالحة.

هناك أربعة نماذج لعلاقة الدولة بالمجتمع تأسيساً على معيار "القوة" أو "الضعف"، كالتالي:

١. نموذج "الدولة القوية/ المجتمع القوي"، حيث لا تعتبر الدولة قوية بقوة مؤسساتها وأجهزتها المختلفة فقط، ولكن باعتبارها تجسيداً أ و تعبيراً عن المجتمع المحكوم الذي يستمد قوته من أن لديه حداً أدنى من الاتفاق على قواعد العمل المجتمعي والسياسي، ويُعد هذا النموذج هو الصورة المستهدفة والمأمولة لعلاقة الدولة بالمجتمع.

٢. نموذج "الدولة القوية/ المجتمع الضعيف"، والتي تقوي من احتمال هيمنة الدولةعلى المجتمع، مما يؤدي إلى التسلط والاستبداد؛ فالدولة القوية يمكن أن تنقلب سلطتها إلى تسلط فتطغى على المجتمع وتعتدي على حرياته ومنظومة قيمة وتقطع أوصاله، وكما قال ابن خلدون فإن "الظلم [وهو غالبا ما يأتي من ممارسة الدولة للتسلط] يؤدي إلى خراب العمران"، والذي ساحته الأساسية المجتمع ونهوضه وتنميته

٣. نموذج "الدولة الضعيفة/ المجتمع القوي"، وهو نموذج مختل؛ إذ إن ضعف الدولة وقدراتها يؤدي باستمرار إلى إضعاف المجتمع ذاته، فالدولة غير القادرة على إدارة شئون المجتمع وترتيب أموره تؤدي إلى تآكل مصادر قوته لأنها لا تستطيع القيام بالحدود الدنيا من وظيفة الدولة "الحارس" أو "البستاني"، ولا يستطيع المجتمع في هذا الصدد أن يعوضها، ومثال ذلك "الوظيفة الأمنية"، و "العسكرية" وإن كان البعض يذهب إلى أن المجتمع عبر موارد قوته وقدراته يستطيع تقويم ضعف الدولة وجبر جوانب النقص والقصور فيها، ويظل هذا احتمالاً نظرياً قد لا يتحقق.

٤. نموذج "الدولة الضعيفة/ المجتمع الضعيف"، وهذه في بعض نماذجها ما يطلق عليه الدولة الفاشلة "Failed States"، وهناك ثلاث درجات في هذا الصدد : (دول في المرتبة الحرجة Critical) (دول دخلت مرحلة الخطر indanger) و(دول على أعتاب الفشل border line) حيث يصيب الضعف الدولة نتيجة لعوامل كثيرة،

منها التدخل الخارجي السياسي والعسكري، وسيطرة الأجهزة الأمنية ... إلخ)، كما يصيب المجتمع بانقسام النخبة بشدة سياسياً ودينياً وعرقياً، ويتدهور وضع حقوق الإنسان، وهذا من أسوأ النماذج والحالات التي ينبغي الابتعاد عنها وتجنبها.

وهكذا فإن النموذج الأول هوالمستهدف، والرابع ما يجب الابتعاد عنه، وواقعياً يمكن أن تدور الأوضاع بين النموجين الثاني والثالث في الممارسة السياسية.

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي- نموذج الحكم الذي يسعى الإسلاميون لبنائه

يتحدد بالإجابةعلى إشكالية الدولة وعلاقاتها بالمجتمع، على النحو الذي تعرضنا له في الصفحات السابقة، بدرجة كبيرة الإجابة على ماهية نموذج أو نماذج الحكم أو النظام السياسي الذي يسعى إليه الإسلاميون في الواقع العملي:

- هل هو النظام السياسي البرلماني، أو الرئاسي، أو المختلط، باعتباره الإطار الحاكم في الدولة، حيث يتحتم الاختيار وفقاً لمعياري "الصلاحية- أي اعتبارات الواقع العملية، والملاءمة والصحة في النموذج ذاته وفقاً لأسس المشروع من ناحية أخرى.
- ما هي تركيبة النظام السياسي والعلاقة بين مكوناته المختلفة مؤسسياً ووظيفياً؟

عادة، فإن الدستور (السلطة التأسيسية) هي التي تحدد فلسفة الحكم : ماهية النظام السياسي وطبيعة، وكيفية تكوين السلطات واختصاصاتها، وبالتالي يرسم الملامح الأساسية والمحاور الكلية للممارسة السياسية، بحدودها وقضاياها الكلية.

والواقع أن أمام الإسلامين الذين وصلوا إلى الحكم في بعض بلدان الربيع العربي على الأقل تسعة نماذج للحكم مطروحة عليهم، وكلها موسوعة بـ "الإسلامية" لتأملها، وبيان كيفية الاستفادة منها، ومحاولة طرح وتطوير نموذج جديد للحكم يتناسب واقعياً مع الظروف المحيطة بكل تطبيق سياسي واقتصادي معين، وكما قلنا فإن الأمر لا يعني ضرورة الاختيار من بينها، قدر ما يعني إمكانية الاستفادة من نقاط القوة والخبرة التي

تقدمها، وتجنب نقاط الضعف التي تعاني منها في السعي لإبداع النموذج السياسي الصالح والملائم لطبيعة وتراث وخبرات كل دولة من الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، وكما قلنا- في هذا الصدد- يمكن أن نرصد على الأقل تسعة نماذج لأنظمة سياسية للحكم، إسلامية أو ذات مرجعية إسلامية، كالتالي:

الأول: نظام سياسي/ وحكم نتاج ثورة شعبية جذرية وغير سلمية أحاطت بالنظام القديم وأسست لنظام إسلامي ثوري، وهو ما تقدمه الحالة الإيرانية منذ ثورة عام ١٩٧٩.

وقد نجحت حتى الآن في بلورة نظام سياسي "إسلامي" له خصوصية معينة، يقدم خبرة معينة في مجال التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي المعادي له، والذي فرض عليه الدخول في أكثر من حرب ومواجهة عسكرية وحصار اقتصادي وتكنولوجي، كما أنه يواجه معارضة داخلية وصراعات قوية، وإن كان بشكل عام يظل حتى الآن معبراً عن دولة قوية ومتماسكة على الصعيدين الداخلي والخارجي

الثاني: نموذج لنظام سياسي حاكم نتاج لانقلاب عسكري قامت به حركة إسلامية من خلال الجيش والذي تقدمة الحالة السودانية في عام ١٩٨٩، عبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ- ثنائية البشير/ الترابي، والتي أقامت نظاماً سياسياً ظل مستمراً، وإن أدى إلى نتائج من قبيل انقسام الإسلاميين أنفسهم ودخولهم في صراعات داخلية مفتوحة، إضافة إلى انقسام البلاد ذاتها إلى دولتين دولة السودان، ودولة جنوب السودان

الثالث: نظام سياسي حاكم وُلِد في إطار احتلال عسكري وفي أعقابه، والنموذج تقدمه الحالتان الأفغانية والعراقية، وكلاهما قام عليه إسلاميون؛ فالحالة الأفغانية سواء التي أعقبت هزيمة الاتحاد السوفييتي والصراع الذي قاد إلى نظام طالبان "الإسلامي" ونموذجها في الحكم أو ما تلاه في أعقاب الاحتلال الامريكي لأفغانستان ونموذج نظام كرزاي الحليف للولايات المتحدة، والحالة العراقية تقدمه، سواء تحت ظل الاحتلال أو ما بعده، نموذجا ليس بعيدا عن ذلك بدرجة كبيرة.

الرابع: نموذج لنظام سياسي نتاج انهيار الدولة والمجتمع والدخول في حروب داخلية

وأهلية، فثمة غياب لمؤسسات الدولة ا لتي تحولت إلى دولة فاشلة، وهو النموذج الذي تقدمه الصومال في أعقاب سقوط حكم الجنرال سياد يرى ثم دخول مختلف فصائل الإسلاميين من أنصار الشريعة، والجماعة الإسلامية وغيرهما، في صراع عسكري مفتوح انعكست آثاره على هذا النظام السياسي الحاكم واستقراره.

الخامس: نظام سياسي وحكم نتاج عمليات انتخابية وديمقراطية حرة جاءت بالإسلاميين الذين أحرزوا أغلبية من الأصوات والمقاعد، فقاموا بتشكيل الحكومة، ومن ذلك:

أ -النموذج الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية التركي الذي جاء إلى الحكم عام ٢٠٠٢، وما زال مستمرا.

ب التموذج الذي تقدمه الحالة الماليزية دون دخول في التفاصيل.

ج -النموذج الذي تقدمه الحالة الإندونيسية دون دخول في التفاصيل أيضا.

د -ويمكن أن ندرج في هذا الصدد النموذج الذي تقدمه حركه حماس في غزه، مع الاخذ في الاعتبار كل الظروف الخاصة المحيطة بالتجربة- وذلك منذ الوصول إلى السلطة عام ٢٠٠٦ ومحاصرتها سياسيا واقتصاديا حتى الوقت الحالي.

الخلاصة أن هذه التجارب للحكم تشكل تحديات للإسلاميين يتعين أن يقدموا نمطا معينا من الاستجابة لها في سبيلهم لبناء نظام سياسي في إطار الظروف ووفق شروط محدده، يشهد جوانب للنجاح وأخرى للفشل والإخفاق، وبالتالي فإن التساؤل يظل مطروحا عن أيٍ من هذه النماذج سيقترب الإسلاميون في التطبيق، وهل يمكن أن يطور الإسلاميون نماذج جديدة تقوم على تنمية جوانب النجاح والقوة، وتتفادى جوانب الضعف والفشل، وهذا تساؤل تبقى الإجابة عنه رهينة بتطورات المستقبل القريب والأمر يتوقف على قواعد المما رسة السياسية وأساليبها التي سيتعامل عبرها الإسلاميون على المستويات الداخلية المحلية، والإقليمية والدولية، كما سنرى في الصفحات القادمة.

المطلب الثاني
الإسلاميون: التحديات الداخلية، الرؤية والتنظيم والعلاقات

تواجه الإسلاميين بعد وصولهم للحكم تحديات داخلية با لغة الأهمية، تتعلق بضرورة تجديد نظريتهم في التغيير، والانتقال من ذهنية المعارضة ووضعيتها إلى ممارسة السلطة وتولي الحكم، إضافة إلى إعادة صياغة العلاقات الداخلية والبينية بين الإسلاميين وتنظيماتهم من ناحية، والمجتمع ككل من ناحية أخرى، ولنتناول ذلك تفصيلا.

أولا: على مستوى رؤية التغيير وأدواته (فرص نجاح الثورات العربية وما أعقبها من وصول الإسلاميين إلى الحكم، وإعادة النظر في المسلمات الأساسية لرؤية الاسلاميين للتغيير المجتمعي والسياسي).

يمكن القول بداية إنه، ورغم مشاركة الإسلاميين في الثورات العربية وأدوارهم المشهودة في إنجاحها، فإن مشاريع الإسلاميين التغييرية والإصلاحية لا تعترف بالثورات أو العمل الثوري، حتى ولو كان سلميا، طريقا للتغيير أو أحد أدواته الأساسية، ولو راجعنا مواقف التيارات الأساسية للإسلاميين نجد ذلك واضحا ومحددا، ويمكن التفصيل في ذلك بما يلي:

أ - رؤية حركة الإخوان المسلمين للتغيير معروفة القسمات، محددة المراحل، معلومة المصادر والأدوات في كتابات الإمام الشهيد البنا؛ إذ يعتمد التدرج والعمل الهادئ من مرحلة الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم، وصولا إلى الحكومة الإسلامية ... إلخ، كما أنها في كتا بات واضحة لا تعترف بالتغيير الذي تأتي به الثورات خاصة العنيفة.

وهكذا يمكن القول إن مشاركة الإخوان في الثورة المصرية- مثلا- ودورهم في إنجاحها لم يسبقه تجديد شرعي وفقهي يبيح ويدفع في طريق الثورة التي أطاحت بالنظام الحاكم، وأهّلت الإخوان للمشاركة الحقيقية في العملية الانتخابية وصولا إلى الحكم، دون المرور بهذه المراحل المحددة من نظرية الإخوان للتغيير.

ب -رؤية القطاع الأوسع من "السلفيين" لقضية الإصلاح والتغيير كانت تدور حول "الدعوة والانتشار" للعلم الشرعي، وانطلقوا من رؤية فقهية لا تجيز "الخروج" على الحكام مهما فعلوا، وكل ذلك يقود بالطبع إلى رفض منطق الثورة، والأمر ذاته ينطبق على معظم مفردات الحياة السياسية : الأحزاب والبرلمانات، والانتخابات والعمل السياسي، ولم تكن الرؤية السلفية تعترف بذلك كله أو تجيزه.

ولكن ظروف الثورة في مصر على سبيل المثال دفعت بقطاعات من السلفيين في مصر للمشاركة في الثورة، ثم شاركوا في مرحلة ما بعدها في الحياة السياسية ودخلوا الانتخابات وأحرزوا مواقع متقدمة في الساحة السياسية، ولكن كل تلك المشاركات لم تأت في إطار تجديدي لإعادة بناء منظومة "فقهية" أو "شرعية" "تجديدية" لكي تؤصل لهذه الممارسات التغييرية الكبرى.

ج -رؤية القسم الأكبر من التيارات الجهادية لقضية التغيير كانت تعتمد "القوة" وسيلة للتغيير، وذلك عبر مقاتلة وإزاحة "العدو القريب"، وهو بنظر هذه التيارات الأنظمة الحاكمة، سواء عن طريق الثورة المسلحة أو الانقلاب العسكري وغيرها.

ولم تتطرق في أي من رؤاها إلى "الثورة السلمية"، رغم أنه كانت هناك مراجعات فقهية جهادية مشهورة لمفردات رؤية التغيير، إلا أنها لم تؤسس لنظرية التغيير الكلي، ومن ثم فإن حدوث الثورة والتغيير السياسي بشكل سلمي في بلدان قبل مصر وتونس مثّل تحديا حقيقيا لهذه الأطروحات، الأمر الذي يتطلب اجتهادا واقعيا معاصرا في هذا الصدد.

وهكذا فإن الإسلاميين مطالبون بإعادة قراءة الواقع السياسي المتغير، وإعادة بناء وتجديد رؤيتهم في التغيير وفق منطق العصر وأدواته المتجددة، وهو أمر سبق أن طرحه إسلاميون في داخل هذه الحركات، ولكن الظروف والواقع آنذاك، وسيادة التفكير الفقهي والقانوني، وربما الشكلي، مع وجود التنظيمية الحركية، حال دون تطورها وميولها واعتمادها حتى فرضها واقع التطورات الحالي.

ثانيا: تحديات الانتقال من ذهنية ووضعية الحركات المعارضة المضطهدة إلى الحاكمة والمتربعة في مقاعد السلطة

عاش الإسلاميون في الغالب، ولفترات طويلة من تاريخهم امتدت لعقود في المنطقة، تحت الحظر والمنع القانوني، وبالتالي كانت كافة أفعالهم وأنشطتهم، مهما كانت سلمية، تقع دائما تحت طائلة التجريم وتعتبر غالبا مهدِّدة لأمن الدولة والمجتمع، ولم تجعل الأنظمة العربية الحاكمة، وحتى القوى الدولية الكبرى، من الإسلاميين مجرد معارضين سياسيين، بل تم تصنيفهم في الغالب في فئة "الأعداء" و"المهدِّدين" لأمن الوطن والمواطن.

وقد تعرضت أعداد هائلة من الإسلاميين، سواء من القيادات أو الافراد الذين يمكن عدُّهم بعشرات الآلاف، إلى القمع والمطاردة، وأحيانا كثير ة إلى الإعدام والقتل خارج نطاق القانون.

وقد أدى تراكم كل ذلك إلى خلق ذهنيات وثقافة مترسخة لدى قطاعات واسعة من الإسلاميين يطلق عليها البعض ثقافة "المحنة"، وهي المقابل لمفهوم "المظلومية التاريخية بكل ما يرتبط بها ويترتب عليها من أبنية ذهنية ونفسية وسلوكية، مما لا مجال لتفصيله في هذا الصدد، كما أدى ذلك إلى تزكية أنماط من أساليب العمل واتخاذ القرارات.

والتحدي في هذا الصدد الذي يفرض نفسه يدور حول مدى استطاعة الإسلاميين إحداث نقلة فكرية وتنظيمية وحركية من ماضيهم القريب إلى الواقع الجديد والمستقبل القريب الذي أصبحوا يعيشونه ويتعاملون به حيث دفعت الأحداث إلى رحابه.

وما هي الضمانات التي يمكن الاتفاق عليها حتى لا يستصحبوا في هذه المرحلة الجديدة كل مرارات الفترات السابقة وميراثها، وهي ثقيلة بكل ما يترتب عليه هذا الأمر من آثار وتداعيات؟

وما هي الضمانات لكي لا تتحول هذه المرحلة، ولو في بعض أبعادها وجوانبها، إلى منطق تصفية الحسابات والانتقام، وليس القصاص العادل والمطلوب، من مراحل الفترات الظالمة والمنقضية وتراثها ومؤسساتها ورموزها وأشخاصها.

وباختصار: كيف يمكن أن نضمن تحقق المصارحة قبل المصالحة، والقصاص في إطار العدالة الناجزة والانتقالية، كما شهدته تجربة جنوب أفريقيا على سبيل المثال لا الحصر، ولعل هذا من أهم التحديات التي تواجه الإسلاميين في الحكم حالياً وفي المستقبل المنظور

ثالثا: إعادة صياغة العلاقات الداخلية للإسلاميين، ومع المجتمع

فرضت أوضاع الفترات السابقة للثورات الشرعبية العربية وظروفها أنماطا معينة من العلاقات الداخلية والبينية في إطار جماعات الإسلاميين وتنظيماتهم.

وقد غلب على هذه العلاقات بين جماعات الإسلاميين كالإخوان المسلمين، والسلفيين، والجهاديين، والجماعة الإسلامية، وغيرها، طابع التنافس إن لم يكن الصراع، وقد أذكته، كما أسلفنا، العوامل المشار لها سابقا، وكان أبرزها الضغوط الأمنية التي وظفت الاختلافات وأذكت التنافس ورفعت حدة الصراعات وسعت إلى إحداث الانقسامات والانشقاقات بين الجماعات وداخلها، وضيقت المساحات المتاحة أمام الجميع للحركة والعمل.

وعندما شارك الإسلاميون في ثورات الربيع العربي فإن منطق المشاركة فرض على هذه الجماعات والتنظيمات، بوصفها حاملة لمشروع إسلامي عام، ولوفي خطوطة الأساسية، ضرورة التجمع حول نقاط الاتفاق والمشتركات، وتجنب نقاط الاختلاف والابتعاد عما يفرِّق، ومن ثم محاولة إبداع صيغ جديدة ومحددة للعمل الجماعي والتعاون فيما بينها من جانب، ومن جانب آخر محاولة رسم طرق جديدة للعمل الإسلامي في تنظيم المجالات الدعوية والاجتماعية والسياسية في إطار رؤية متكاملة، تبعاً لاختلاف المحددات والظروف.

وتمثل هذه الإشكاليات والقضايا العملية نماذج تمكننا من معرفة مدى درجة النجاح أو الفشل الذي ستلاقيه تجارب الإسلاميين من الممارسة السياسية والحكم، رغم أن أوضاع ما قبل الثوارات الشعبية العربية، بضغوطها المعروفة، والتي أسلفنا الحديث عنها،

قد فرضت على معظم جماعات الإسلاميين وتنظيماتهم تبني أشكال من الأطر والهياكل التنظيمية، واتباع طرق محددة من أنماط العمل الإداري بحيث تتحقق لها الاستمرارية في ظل محاولات التحجيم، بل والاستئصال التي كانت هدفاً لها من قبل الأنظمة الحاكمة في المنطقة، بل ومن بعض القوى الإقليمية والدولية.

إضافة إلى أنها حاولت من خلال هذه الأشكال والصيغ تحقيق قدر من الف اعلية والشرعية في ظل ظروف الحصار والملاحقة من خلال المزج بين أشكال وأنماط من العمل السرّي وشبه المفتوح بما يحويه من شبكات اتصالات متنوعة.

والآن، وقد دخل الإسلاميون مرحلة جديدة، وإن لم تتضح ملامحها تماماً بعد، فإنه من المنطقي أن يعيد الإسلاميون النظر في كل هذا التراث التنظيمي الذي يمكن أن يمثل استمراره عائقاً أمام تطور الأوضاع، وأن يتم الانتقال إلى وضعية جديدة أكثر حركية وفاعلية في الالتحام مع المجتمع.

رابعاً: إعادة دمج الإسلاميين في المجتمع والدولة وصياغة تصور متكامل للعلاقة

الواقع أن الإسلاميين في هذه الم رحلة الجديدة بحاجة إلى إعادة تأسيس علاقتهم بالمجتمعات التي ينتمون إليها ويعيشون فيها، فهم بحاجة إلى الخروج من منطق التنظيم والجماعة إلى رحاب المجتمع والأمة.

وأيا كانت الأمور فإن أجواء الحريات التي تعيشها هذه المجتمعات ما بعد الثورات ستجعل من هذه العملية سه لة؛ إذ ستكون بعيدة عن ضغوط وهيمنة الحكم وأجهزته الأمنية كما كان الأمر في السابق.

ولكن نجاح الأمر أو فشله سيتوقف على الطريقة التي سيتعامل بها الإسلاميون مع مجتمعاتهم، وبداية من نظرتهم إليها ثم أساليب تعاملهم معها حتى تتحقق الأهداف والمقاصد، فمن المهم الا يظ ل الإسلاميون جماعات منفصلة أو متمايزة عن بقية مجتمعاتهم، وأن يدركوا أنهم يمكن أن يقوموا برسالة إصلاح وتغيير داخل هذه المجتمعات في إطار المرجعية الإسلامية ومقاصد الشريعة، وبالتالي يمكن أن يسهم الإسلاميون في

تقوية مجتمعاتهم وخلق المجتمع القوي، سواء من خلال خ لق أبنية وأرحام مجتمعية جديدة، وهو ما يُطلق عليه مؤسسات المجتمع المدني، أو نشر الوعي المجتمعي وإحداث التضامن والتماسك المجتمعي.

كما أن الإسلاميين بحاجة إلى إعادة صياغة علاقاتهم بالدولة بعد أن أصبحوا في مقاعد الحكم، وأن يعتبروا من التجارب التي سبقتهم في هذا الصدد، سواء كانت لتيارات إسلامية أو قومية أو وطنية، وبالتالي يتجنبون الأخطاء والخطايا التي حدثت، ويستفيدون من الخبرات الناجحة لهذه التجارب.

ولعل مما يجعل الأمر موضعاً للتفاؤل أن وصول الإسلاميين للحكم، وإن جاء في أعقاب ثورات شعبية، ومن ثمّ عبر انتخابات حرة ونزيهه، وبالتالي فإن إمكانية الاستبداد بالحكم والانقلاب على الديمقراطية يظل احتمالاً نظرياً إلى حد كبير.

وليس ثمة ما يمنع الإسلاميين، وفق المنطق السياسي، من توظيف الدولة في تحقيق مشروعهم الحضاري، بل إن هذا من الواجبات التي يسألهم عنها من اختاروهم في الانتخابات، ولعل ذلك مما يؤدي في التحليل الأخير إلى إيجاد دولة قوية، وبالتالي فإن الوضع الذي يشكل تحدياً حقيقياً للإسلاميين هو نجاحهم في ايجاد المعادلة الفعالة لدولة قوية من ناحية ومجتمع قوي من ناحية أخرى.

المطلب الثالث
تحديات الممارسة السياسية على المستوى الوطني الداخلي

كما أسلفنا فإن الإسلاميين يواجهون لأول مرة في تاريخهم المعاصر معضلة الحكم بعد الوصول إلى السلطة، مما يفرض عليهم أن يخوضوا ميادين الممارسة السياسية المختلفة عبر العديد من المستويات : المحلية الداخلية، والإقليمية عربية وإسلامية، والدولية، بما تتضمنه من تفاعلات مع مختلف القوى المكونة للنظام الدولي.

وإذا كانت الممارسة السياسية تفرض على الإسلاميين الذين يصلون إلى الحكم منطقاً

معيناً مفاده ضرورة التميز، ثم الانتقال من كونهم رجال دعوة إلى أن يكونوا رجال دولة بكل ما يعنيه هذا الأمر، وما يفرضه من آثار ودلالات محدده في هذا الإطار.

والواقع أن الممارسة السياسية للإسلاميين على المستوى الداخلي الوطني تعكس إشكالية من نوع معين؛ إذ لم يسبق للإسلاميين ممارسة الحكم، فقد كانوا محظورين وممنوعين، حيث كانوا في صفوف المعارضة كما أسلفنا، ولا يعني ذلك أن الإسلاميين لم تكن لديهم أي خبرة ممارسة سياسية ألبته، فلديهم قدر من خبرة الممارسة السياسية على المستوى التفصيلي/ الجزئي، وعلى الصعيد الوطني المحلي.

فإذا أخذنا جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال في الحالة المصرية، فإنه يمكننا رصد قدر لا بأس به من واقع خبرة الممارسة السياسيق على مستويات ثلاثة على النحو التالي:

أ - الانتخابات البرلمانية، حيث خاضت الجماعة معظم الانتخابات خلال ثلاثين عاماً، في فترة حكم مبارك، وذلك منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠١٠، بل وقبلها، سواء أكانت لمجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو المحليات، حيث زادت على عشرة عمليات انتخابية، ولعل أشهرها انتخابات عام ٢٠٠٥ حين حصدت الجماعة على ٢٠٪ من أصوات الناخبين، و٨٨ مقعداً في البرلمان، وبرز من خلال هذه التجارب البرلمانية أداه وخبرات قيادات إخوانية كثيرة، مثل الدكتور محمد سعد الكتاتني الذي تولى رئاسة مجلس الشعب عام ٢٠١١ قبل حله، والدكتور محمد مرسي الذي تولى رئاسة البلاد عام ٢٠١٢، إضافة إلى رموز إسلامية وإخوانية أخرى.

ب -كما أن الإسلاميين شاركوا في "الحكم" بشكل مباشر في كل من الأردن واليمن والكويت، حيث تولوا حقائب وزارية، وكذلك في المغرب، وفي الجزائر التي تقدم خبرة متميزة حيث كادوا يصلون إلى السلطة عقب نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم إن الإخوان المسلمين رشحوا المرحوم محفوظ النحناح لرئاسة البلاد.

وللإسلاميين خبرة من ممارسة الحكم في كل من السودان والصومال والعراق، وفي أفغانستان كما أسلفنا، كما أن هناك خبرات ممارسة سياسية إيجابية

بشكل من الأ شكال في الحالة التركية والماليزية، ومن المنطقي أن تخضع هذه الخبرات في الممارسة السياسية إلى نوع من التقييم لكي يستفاد من نقاط القوة، وتجنب واستبعاد مواطن الضعف، وبالتالي فإننا أمام خبرة حكم سواء عن طريق المشاركة فيه أو تحمل مسؤوليته بدرجة من الدرجات، وسواء في حكومات ائتلافية، أو خالصة، أي غير ائتلافية.

ج -الانتخابات والعمل النقابي والمدني، فقد اكتسب الإسلاميون عبر عقود أيضاً خبرات متراكمة من اشتراكهم وقياداتهم للعمل الطلابي في الجامعات والمدارس، وفي العمل النقابي في مختلف النقابات المهنية والعمالية، وفي العمل المدني والتطوعي في جمعيات النهوض بالمجتمع المدني، والعمل الخيري والإغاثي، والتي أبرزت طبقة من القيادات اكتسبت قدراً من الخبرة في هذا النوع من العمل، ثم نجحت بدرجة من الدرجات في نقله من المجال المطلبي النقابي إلى المجال العام السياسي والبرلماني على النحو الذي أسلفنا الحديث عنه.

د - التحالفات والائتلافات الانتخابية والسياسية، فقد اكتسب الإسلاميون من ممارسة عقد التحالفات مع مختلف الأحزاب والقوى السياسية بكل ما يقتضيه ذلك من خبرات في التفاوض السياسي وممارسة الاتفاقات وأنواع التشبيك وغيرها، واكتسبوا في هذا الصدد قدراً معقولاً من خبرات الممارسة السياسية، ولنتذكر مرة أخرى خبرة جماعة الإخوان المسلمين في مصر في التحالف الانتخابي مع حزب الوفد عام ١٩٨٤ ومع أحزاب العمل والأحرار فيما سمى "التحالف الإسلامي" عام ١٩٨٧، وغيرهما، ثم هناك خبرة التحالفات التي عقدتها حركة النهضة الإسلامية في تونس مع أحزاب المعارضة العلمانية فترة وجودها في الخارج وتوصلها في هذا الصدد إلى مجموعة من التصورات المشتركة والمواثيق كانت الأساس الذي قامت عليه التجربة التونسية عقب نجاح الثورة عام ٢٠١١؛ إذ ذهبت الرئاسات الثلاث لقيادات الأحزاب الثلاثة المشاركة في الترويكا (رئاسة

الحكومة للنهضة بقيادة حمادي الجبالي، ورئاسة البلاد لمنصف المرزوقي، ورئاسة البرلمان لمصطفى بن جعفر).

الخلاصة أن الإسلاميين تمكنوا عبر هذه الممارسة السياسية العملية من اكتساب قدر معقول من الخبرات ومعرفة قواعد هذه الممارسة وفنونها العملية وا لواقعية، ولكنها مع كل ذلك تظل إجمالاً محدودة وجزئية ونسبية، ولا يمكن أن تقارن- بأي حال من الأحوال- بما سيجابهه الإسلاميون في الحكم بعد ما آلت إليهم أجهزته ومؤسساته وأدواته في أعقاب الثورات العربية.

وهناك مجموعتان من التحديات تجابه الممارسة السياسية للإسلاميين:

الأولى: غياب العدالة وسيطرة الاستبداد وانتشار الفساد والفقر التي عاشتها الدولة طوال العقود الماضية.

الثانية: إعادة هيكلة الدولة ورسم علاقاتها بالمجتمع.

وتشير المجموعة الأولى إلى التحديات التي تواجه الإسلاميين داخلياً في جميع بلدان الربيع العربي التي وصلوا أو اقتربوا من الحكم فيها، وهذه يمكن تلخيصها في التالي:

١. غياب قيمة "العدالة الاجتماعية" تشير إلى قضية انتشار الفقر، وغياب التنمية والتخلف في جميع البلدان التي عرفت الثورات العربية.
٢. غياب قيمة "الحرية" وتراجعها يؤشر إلى انتشار ظاهرة الاستبداد، وتركز السلطة، والاحتكار والهيمنة السياسية.
٣. غياب قيمة "المساواة" تشير إلى تسارع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وارتفاع في معدلات البطالة وتراجع في الحدود الدنيا من الخدمات الصحية والتعليمية.

وإن غياب هذه القيم العليا الثلاثة "الحرية والعدالة والمساواة" يؤشر إلى إشكالية القضايا المركزية، ومجملها يشير إلى عدم تحقق التنمية في أي درجة من درجات، ولعلها للمفارقة- هي ذاتها الشعارات الأساسية التي رفعتها الثورات العربية المطالبة بالحرية (العيش- العدالة الاجتماعية- الحرية).

وباختصار، فإن الإسلاميين يواجهون في داخل بلدانهم بعد الثورات الإشكالية ذاتها التي واجهتهم منذ عدة عقود حين تحقق الاستقلال السياسي لأول مرة، وهي إشكالية غياب التنمية الشاملة أو المستدامة، وبالتالي نهضة المجتمع جميعا، وإن الاستجابة لهذا التحدي لا بد أن تكون على ذات المستوى من التطور والنهضة.

أما المجموعة الثانية فإن الإسلاميين يواجهون فيها تحدي الدولة بوصفها جهازا ومؤسسات مهيمنة اعتادت التسلط واحتكار المجال السياسي والعام طوال عقود.

وإن كانت بعض مؤسسات "الدولة الأمنية" قد وجهت إليها ضربات قوية في ظل الثورات العربية فإن الهياكل الأساسية ما زالت موجودة وإمكانية عودتها لسيرتها الأولى ممكنة، ومن ثمَّ، فإن التحدي الذي يواجه الإسلاميين في الحكم إزاء الدولة يمكن أن يتمثل في الجوانب التالية:

١ -تفكيك أبنية الاستبداد وأجهزته في الدولة عبر عملية طويلة المدى، ثم تحقيق مجموعة من الأهداف والقيم السياسية ومحورها قيمة "الحرية"، كما أن ارتباط أجهزة هذه الدولة ومؤسساتها بأبنية الفساد وانعدام الشفافية في المجتمع والدولة، واتساع الفوارق الاقتصادية، وانتشار الفقر والفاقة والمرض، يفرض ضرورة توفير الحدود الدنيا من مستويات الحياة والمعيشة الكريمة، وبالتالي "تحقيق العدالة الاجتماعية"، أي إن المسألة بهذا الصدد تتعلق بإعادة توزيع الثروة في المجتمع عبر فئاته وطباقاته المختلفة.

٢ -إعاة تأسيس "الدولة" وهندستها على أسس جديدة تعلي من قيمة الحرية، فتضع الدساتير تأسيساً لسطلة جديدة، وتعيد بناء السلطات الثلاث في الدولة وهيكلتها (التشريعية- عبر الانتخابات، والتنفيذية- عبر التوافق الوطني، والقضائية- عبر التأكيد على استقلاليتها)، وكذلك استقلالية أجهزة الإعلام بكل أنواعها.

٣ -التأكيد على الفصل بين "السلطة والثروة" بكل الأشكال الممكنة، وضرورة إبعاد المال ورجاله عن الهيمنه على القرارات السياسية في أي مستوى من مستوياته.

٤ -إعادة بناء معادلات جديدة للعلاقة بين "الدولة" و"المجتمع"، بحيث تضمن توافر عناصر القوة والتكافؤ بين الجانبين.

وهكذا يتم إعادة رسم صورة الدولة والمجتمع وواقعهما وتحديد أنماط العلاقة بينهما بما يفيد الاستجابة للتحديات المفروضة، والتي سبقت الإشارة إليها.

المطلب الرابع
تحديات الممارسة السياسية على المستويين الإقليمي والدولي

يواجه الإسلاميون على المستويين الإقليمي والدولي كثيرا من التحديات بالغة الأهمية، تزداد في ظل إدراك حقيقي بضعف خبرة الممارسة العملية السياسية فيهما.

ولعله، باستثناء الاستفادة من الخبرات ا لعملية التي تقدمها تجربة النموذجين التركي والإيراني على ما بينما من تناقض واختلاف، يجد الإسلاميون أنفسهم إزاء قضايا بالغة التشابك والتعقيد من حيث موازين القوى، وتعارض المصالح وتضاربها بين كافة الأطراف.

إن القوى الإقليمية في المنطقة العربية والإسلامية، والقوى الدولية، سواء الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، أو القوى البازغة كالصين والهند، تفرض تحديات من أنواع معينة تتطلب استجابات محددة من الإسلاميين، سواء أكان ذلك على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

إن الإسلاميين على المستوى الإقليمي، وكذلك على ا لمستوى الدولي، يواجهون كثيرا من التحديات المهمة، والتي تتطلب استجابات من أنواع محددة، ويمكن أن نصنف هذه التحديات إلى مجموعتين:

الأولى: القضايا ذات الأولوية والعلاقات المهمة.

الثانية: إعادة هيكلة أبنية النظام الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد يمكن أن نتناول ت فاصيل كل مجموعة من المجموعتين، فبالنسبة

للمجموعة الأولى يمكن أن نرصد سبعة تحديات أو قضايا ذات أولوية ينبغي الاستجابة لها على التوازي، وهي:

١) العلاقة مع الكيان الصهيوني، ومنهجية التعامل معه ومقاومته، وفي هذا الصدد لا بد من تحديد موضع "المشروع الصهيوني" وكيفية التصدي لعدوانه على بلدان المنطقة وهذا التحدي يتصف بـ "المصيرية" و"الاستمرارية"، ويشكل تهديدا للأمن القومي الداخلي والخارجي لكل بلد عربي على حدة، وللمنطقة جميعا، ومن ثم فإن الاستجابة لهذا التحدي لا بد أن تكون على قدره وبأدواته، وان تأخذ الجوانب والأبعاد الاستراتيجية في الاعتبار.

٢) العلاقات بين البلدان العربية والإسلامية، وإعادة تأسيسها على مقومات جديدة بعد أن يتم التعامل مع الاختلافات والقضايا القديمة الموروثة، كالخلافات الحدودية بين كافة الأقطار العربية والإسلامية، وبالطبع فإن قضية العلاقات بين البلدان العربية لا تقتصر على الأبعاد والجوانب السياسية بل تشمل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها.

٣) العلاقات بين البلدان العربية وما يمكن أن نطلق عليه بلدان الجوار الإقليمي مثل تركيا وإيران، مع الأخذ في الاعتبار منعها من محاولة اختراق البلدان العربية تحت أي مسمى من المسميات

٤) الهيمنة الأمريكية والأوروبية الغربية على المنطقة العربية والإسلامية، ومحاولتها إعادة تطويع القيادات الجديدة بعد الثورات، بأساليب متنوعة ومتعددة، لكي تعيد إدخالها من جديد في إطار منظومة الهيمنة الأمريكية والأوروبية، وبالتالي إعادة النظر في ارتباطها بالمشروع الصهيوني والعلاقة مع الكيان الصهيوني

٥) علاقات مجموعة دول الشمال مع دول الجنوب من ناحية، سواء في أبعادها السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، وما تم في إطارها من اتفاقيات الشراكة، وضرورة إعادة تقييم هذه العلاقات ومدى استمراريتها، وفي هذا الإطار الحديث عن تقوية علاقات

الجنوب- الجنوب، وكل ما يرتبط بتحقيق منطق العدالة والمساواة على ساحة العلاقات الدولية، وما ظهر في إطارها كذلك ما أطلق عليه "الأورومتوسطية"، ومن قبلها "الحوار العربي-الأوروبي".

٦) موضع القوى الدولية غير الحكومية والشعبية، ووزنها في السياسات العالمية والنظام الدولي، وذلك من قبيل منظمات المجتمع المدني العالمي، والشركات متعددة الجنسية والدين، وتأثيره على بنية النظام الدولي، وكيفية التعامل مع هذه القوى وتوظيف تأثيراتها المختلفة.

٧) القوى الاقتصادية الكبرى المهيمنة على العلاقات الدولية، سواء كانت في أشكال شركات متعددة الجنسيات، أو بنوك واتحادات اقتصادية، أو صناديق استثمار دولية، ومن يمتلك مفاتيح حركتها الفعلية، وإمكانية التعامل معها واقعيا، مع تحييد تأثيراتها السياسية قدر الإمكان.

الواقع أن خبرة الإسلاميين في التعامل والممارسة السياسية إزاء هذه القضايا ضعيفة وتكاد تكون غير موجودة، حيث يتطلب هذا المجال إعادة رسم صورة العالم وواقعه، وتحديد رؤية لكيفية إدارته والتعامل معه، وأسس هذا التعامل وقواعده، وأدواته المختلفة

أما المجموعة الثانية وتدور حول مسائل إعادة هيكلة أبنية النظام الإقليمي والدولي لتحقق العدالة منطقا كلِّيًّا يحكم الممارسة السياسية للإسلاميين، فإن وجود الإسلاميين في الحكم بالطبع بحد ذاته ليس ضمانا لتحقيق ذلك ما لم يمتلكوا الرؤية والإرادة والقدرة على القيام بذلك الأمر في الواقع العملي، وهو التحدي الذي سيثبت المستقبل مقدار الاستجابة الفعلية له، ومن ذلك يمكن ذكر الملفات التالية على سبيل المثال لا الحصر

الملف الأول: إصلاح منظمة الأمم المتحدة عبر إصلاح تركيبة بعض مؤسساتها، مثل مجلس الأمن الدولي، وآليات التدخل في النزاعات الدولية أو تلك التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين، وإحداث نوع من التغييرات الهيكلية الداخلية في هذه

المؤسسة الأممية لكي تعبر بحق عن واقع المجتمع الدولي الحالي وليس الموروث عن الحرب العالمية الثانية، كما أن إعادة الهيكلة يجب أن تمتد إلى الأجهزة الأمنية التابعة للمنظمة في الشؤون الثقافية (اليونسكو) والصحية والإغاثية وغيرها.

الملف الثاني: إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي، بشكل يقلل من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية عليها، وتقوية التجمعات والكيانات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأوروبية والآسيوية لكي تمثل، ولو بقدر معين، بدائل للتعامل الاقتصادي الدولي يوازن ويحدُّ من تأثير هذه المؤسسات على العلاقات الاقتصادية الدولية.

الملف الثالث: إجراء تعديلات هيكلية حقيقية في المجموعات السياسية والاقتصادية الدولية، بحيث تؤسس بشكل حقيقي لإغناء التعدد والتنوع على الساحة الدولية، ومنذ ذلك مجموعة دول عدم الانحياز، ومجموعة الـ(٧٧) والكثير من التجمعات الإقليمية كالآسيان ومجموعة دول أمريكا اللاتينية وغيرها، الأمر الذي يحد من قدرة أطراف معينة من النظام الدولي على الهيمنة على بقية الدول والأقطار الضعيفة أو متوسطة القوة في الساحة الدولية.

الملف الرابع: إصلاح وإعادة هيكلة منظمة "الوحدة الأفريقية" بحيث يتم تمكينها من القيام بأدوار حقيقية في التعامل مع المشاكل الفعلية الكثيرة سياسيا واقتصاديا لهذه القارة، وتاسيس قواعد عادلة للتعامل مع المؤسسات الكبرى للنظام الدولي، بحيث يتم إشراك دول القارة فيها، ويتم التعامل مع قضايا القارة الأفريقية على هذا المستوى العملي كذلك.

الملف الخامس: إعادة هيكلة وتأسيس مؤسسات النظام العربي، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، والأجهزة المختلفة التابعة لها، بحيث تُمَكَّن من القيام بوظائفها وأدوارها الحقيقية تجاه المجتمع العربي والتعامل مع مشاكله المزمنة وأزماته المتجددة.

الملف السادس: إصلاح وإعادة هيكلة "منظمة التضامن الإسلامي" المعبرة عن

حكومات العالم الإسلامي بحيث تصبح معبرة عن الأمة الإسلامية، ولو بدرجة من الدرجات، ولكي تنطلق من الواقع لمعالجة مشاكل وقضايا مجتمعات هذه الأمة ودولها، وتسعى لتحقيق رسالتها وغاياتها التي تحددها مرجعية الأمة ورسالتها.

وإنه بمقدار النجاح أو الفشل في الممارسة السياسية للإسلاميين في الحكم في تعاملهم مع التحديات التي تفرضها المجموعة الأولى يكون النجاح أو الفشل في الممارسة السياسية للإسلاميين الحاكمين في التعامل مع التحديات التي تفرضها المجموعة الثانية ومستوى الاستجابات الفعلية لها بذات المستوى والدرجة.

وأخيرا، لقد ركزنا في هذه الدراسة أساسا على التحديات التي تجابه حكم الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية، وذلك بحكم أن هذا هو محور الكتاب، كما أن هذه التحديات هي الواقعة والماثلة والكائنة حاليا.

أما الاستجابات أمام هذه التحديات فإنها تقع أساسا في محور المستقبل، وفي إطار التنبؤ العلمي، سواء على المدى القصير أو المتوسط أو طويل المدى، وهي بالغة الأهمية؛ إذ ينبغي التصدي لها في ضوء الممارسة السياسية الواقعية للإسلاميين في الحكم، حيث إنها مناط الحكم على هذه التجارب بالنجاح أو الفشل، وهوأمر ينبغي أن ينفر له من الباحثين من يقوم به منذ الآن من أجل مستقبل هذه الأمة، ومشروعها المستقبلي، ودينها وحضارتها.

المبحث الثالث

الموجهات الإسلامية الواقعية للعمل السياسي

مقاربة سياسية شرعية فكرية

المبحث الثالث

الموجهات الإسلامية الواقعية للعمل السياسي

مقاربة سياسية شرعية فكرية

. د أحمد الأبيض*

أتناول هنا ما أسميه "الموجهات الإسلامية للعمل السياسي"، أي الانطلاق للفعل السياسي من قيم الإسلام ومقولاته : كيف نقرأها ونفهمها؟ وما هي تبعات ذلك في الواقع؟ من ذلك القول بحزب ذي مرجعية إسلامية مثلاً، إذ يمثل فهم هذا الأمر داخل الصف الإسلامي وخارجه أهمية بالغة، حتى يتبين الواقفون فوق الأرض الإسلامية طبيعة عمقنا الديني وتجاوزنا لمقولات حنطها الزمن.

نقطة البداية أنه ما زال لدى النص الديني الإسلامي " القرآن الكريم والأحاديث النبوية " ما يقوله للمستقبل ويعطيه، إذ يتصور البعض أن ما يمكن أن يقال في الدين قد قيل، ويعيدوننا إلى القرن الثامن أو السابع الهجري.

القضية على العكس من ذلك، إذ إن النص الديني الإسلامي ما زال مفتوحاً على مقولات واجتهادات كثيرة، و لكنه لا يمكن أن يجيب عن أسئلة لم تطرح عليه بعد، ولذلك سنحمل مشاكلنا وقضايانا [1] لنحاور بها النص الإسلامي التأسيسي، ومن ثم نفرّق بين أمرين، هما:

---

*. مفكر وقيادي في حركة النهضة-تونس.

[1]. من الكلمات المفتاحية للكاتب مصطلحات محاورة النص الديني ومساءلته ومناقشته، ولعله يقصد أن نعرض قضايانا على النصوص الشرعية الثابتة الصحيحة وأن نعمل فقهنا المؤسس على قواعد راشدة في استنباط واستقراء الإجابات لسؤالات الواقع، وليس التحاور الذي يقتضي تساوي أطرافه وانعدام حاكمية طرف على الآخر، لأن النص الشرعي في اعتقادنا الإسلامي يكتسب قدسيته ورفعته من كونه كلام الله تبارك وتعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم. (المحرر)

أولا: التفرقة بين "الدين" و"التديّن"، فالدين باعتباره كلمات الله المقدسة في الوحي القرآني المتواتر وسنة النبي صلى الله عليه وسلم الصحيحة، و" التدين " الذي هو ما فهمناه من الخطاب الديني، هذا اجتهادنا نتحاور فيما بيننا فيه ونحاور فيه الناس ونطرحه عليهم من أجل الاستفتاء، فالتصور للعلاقة بيننا والأصول المؤسسة يجعل فهمنا يتسم بالتواضع والنسبية، ويجعلنا نشعر بالحاجة الدائمة إلى مراجعة متكررة، فإن ما قرأناه اليوم قد نضيف إليه غدا فهما آخر.

ثانيا: وظّف علماؤنا السابقون كل علوم عصرهم لمساءلة النص الديني، ولو عاودنا قراءة النص الديني انطلاقاً من علومهم لأعدنا إنتاج ما أنتجوه، ولكن يجب ألا نفعل ذلك، وإنما الواجب أن نحمل كل علوم عصرنا ومعارفه التي تجاوزت بأشواط كثيرة ما كان يعلمه الآخرون، وبهذه المعارف كلها سنناقش النص ونحرره من السياج الذي ألقته عليه قراءات أسلافنا، وبذلك سنبدع ونضيف إضافات كثيرة غير مسبوقة، هذا واجبنا وهذا حقنا، وهؤلاء كما قال علماؤنا السابقون : أولئك رجال ونساء ونحن رجال ونساء.

دلالة كلمة التوحيد- شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله

أولاً: التوحيد في البدء شهادة: لا يكفي في إسلامنا أن تقول: "لا إله إلا الله" وإنما يجب أن تقول: " أشهد أن لا إله إلا الله "، وهذه ليست إضافة شكلية بل هي إضافة نوعية في غاية من الأهمية، إذ إنها تبتدئ أولاً بالأنا، فتقول : أنا أشهد، فقبل أن تثبت وجود الله وقبل أن تثبت إفراد الله بالألوهية فإنك تثبت وجود ذاتك، فالتوحيد تأكيد لوجود الذات، ورفض لكل أشكال الإقصاء والإلغاء، ومهما حاولت قوى الظلم والاستبداد أن تلغينا فنحن من منطلق التوحيد وما يمنحنا من ذاتية متميزة شاهدة على أكبر الحقائق- وهو وجود الله- نقول نحن هنا على أرض التوحيد ومنه نثبت ذواتنا.

ثانياً: شهادة التوحيد هي إعلان؛ نحن نشهد أمام العالم، ولذلك خيار الإسلام هو العلنية

وليست السرية، والسرية مجرد استثناء، ولذلك لا بد أن نصر على هذا المنهج وهذا الطرح.

ثالثاً: أنت تشهد، ومعنى ذلك أن هناك آخرين تشهد أمامهم، ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[آل عمران:٦٤] فنحن نشهد أمام الآخرين، وبالتالي في اللحظة ذاتها التي نثبت فيها وجودنا ونرفض أي إلغاء لها نثبت وجود الآخر المختلف عن الذات بدرجة من درجات الاختلاف قد تصل درجة التناقض، وبذلك نرفض إقصاء أنفسنا وإلغاء أي جهة كانت حتى من جهتنا نحن؛ لأن الذين يتنازلون عن الفعل السياسي وعن الحضور الفعّال ألغوا وجودهم، وليس من حق الإسلاميين فعل ذلك، قلت عندما نثبت ذلك لأنفسنا نثبته للآخرين، نقول ذلك انطلاقاً من التوحيد نفسه[1].

رابعاً: يأتي التوحيد في شواهد كثيرة اعتباره كفراً بكل الآلهة المزيفة "لا إله"، ليتم بعد ذلك إفراد الله بالألوهية، وبالتالي يصبح التوحيد عنصر تحرر من كل أشكال الزيف وأشكال الاستعباد، عندما ننطلق من التوحيد ننطلق لنعيش آدميتنا، ومن ثمّ يصبح حديث القرآن عن الآدمية حديثًا عنا الآن، لأن القرآن كما يقول في سورة الأنبياء : "لقد أنزلنا إليكم كتاباً فيه ذكركم".

خامساً: نحن مطالبون بأن نسأل أين نحن من قصة سيدنا آدم، ومن ثم تصبح قضية الحديث عن آدم حديثًا عن الآدمية الحقيقية، فعندما يقول القرآن الكريم ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة:٣٥) نفهم أن مقصود الإسلام الأساسي بالنسبة

---

١. يمكن أن يضاف في هذا السياق " إن اليقين على واجب الشهادة يتضمن معنى وجود حقائق ورسالة نشهد عليها، وهي التي تحدد دورنا الحضاري وواجبنا القيمي والعملي تجاه الحياة والأحياء (المحرر)

للناس أن يعيشوا حياةً رغيدة"[1].

سادساً: وهكذا يصبح أي مشروع يُقدَّم للناس ولا يطرح على نفسه أن يجعل حياة الناس رغيدة لا يتصف بالإسلامية، وبالتالي يصبح السعي لتطوير الواقع الاجتماعي وتطوير الواقع الاقتصادي وضمان حياة متطورة متقدمة نحو الرفاه ونحو المستقبل شرطَ عنوان الإسلامية في أي مشروع، متذكرين قول القرآن (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (الأعراف: ٩٦) وعليه يصبح الاهتمام بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية والعدالة وما إلى ذلك جوهر فعلنا السياسي، وليس قضية ثانوية.

سابعاً: نفهم من قوله تعالى (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) (البقرة:٣٥) كذلك أن الأمر والتشريع الإلهي يجعل التحريم استثناء. فالشريعة هي هذا العمل العام الذي يجعل الناس يعيشون حياةً رغيدة، وليست الشريعة في التحريم، فالتحريم مجرد استثناء.

ثامناً: إن الخطاب المعادي للخيار الإسلامي من داخل فضائنا العربي والإسلامي ومن خارجه يريد أن يقدم لنا الشريعة باعتبارها جزاراً يطارد الناس، ناظرين إلى القضايا الجنائية التي لا تمثل أكثر من واحد أو اثنين بالمائة من المجتمع، إلا أن الشريعة تعني الناس في كل حياتهم، ولذلك لا بد أن تقدم الشريعة بهذا الشمول، باعتبار هذا السعي الذي يوجه الناس في حياتهم في كل مشاكلها ومظاهرها، وما التحريم وما الجنايات إلا استثناء، ولا بد أن ندرك أن الجريمة التي تحدث في مجتمع فإن المجتمع

---

[1] المقرر أن مقصد الإسلام الأساسي هو التعرف على الله وعبادته مع إخلاص التوجه وصواب الأداء على نحو شامل ويكون رغد العيش نتيجة وتبع وواجب يجب على القائمين على أمر الناس إنجازه كما في قوله تعالى (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) [الأعراف:٩٦] ويتسع مفهوم العبادة ليشمل كافة أوجه النشاط الإنساني وتتأكد فريضة عمل ما كلما اشتدت حاجة الناس إليه وبهذا يكون من العبادة اشتغال أهل الإسلام بضرورة تيسير الحياة للناس وجعله من أولويات برامجهم السياسية والاجتماعية (المحرر)

ابنها وسيدها ومولّدها، ولذلك لا بد من تطوير الواقع الاجتماعي حتى لا تولد الجريمة، وعليه فإن المجرمين الذين يرتكبون الجرائم الجنائية هم ضحايا ومجرمون في الوقت نفسه، ولا بد للمجتمع أن يتحمل مسؤوليتهم، وبذلك نعود إلى الشريعة في الوجه الأول الذي يتعلق بأكثر من تسع وتسعين بالمائة من حياة الناس، آنذاك يمكن أن يحاكم الناس بالقانون الجنائي الإسلامي.

تاسعاً: التوحيد أصالة منطق التجديد والتحديث، فعندما نقرأ: «وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما» نتخيل أن آدم عليه السلام عندما يخطو خطوته الأولى كان يخطوها دون مثال سابق، فآدم وحواء كانا يقومان كل يوم بشيء جديد غير مستأنف، يشقان دروباً بكراً غير مسلوكة، ولذلك نحن نبشر بعمل في المجتمع يستنهض المجتمع ليأتي بالجديد، ليكون التجديد والإحداث هو القاعدة فيه، ولا نريد أن نعيد مراراً وتكراراً ما يحدث.

إن الشعب منذ قرون يعمل بنفس الأعمال وبنفس الأدوات وبنفس المنتجات، فالحدّاد مثلاً عندنا يعمل منذ زمن بنفس الطريقة، وينطبق ذلك على كل حياتنا، في حين الأصل أن نحقق آدميتنا التي من شروطها ومقتضاياتها أن نحدث جديداً كل يوم، لأن منطق التجديد ومنطق الإحداث هو القاعدة، والرسول- صلى الله عليه وسلم- عندما قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، فهو يؤسس للإحداث كقاعدة منهجية، ويحدد لنا الضابط في هذا الإحداث وهو أن لا يعارض معلوماً من الدين بالضرورة، وقد فهم منه آخرون أن هذا النص ضد الإحداث، وألحقوا به نصاً غير ذي علاقة به «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»[1]، نقول: لا، الإحداث هو القاعدة، ولذلك حوارنا مع الذين يصفون أنفسهم بالحداثة ليس

---

١. أورد النسائي في سننه (٣/ ١٨٨) هذه الزيادة. (وكل ضلالة في النار) من حديث النبي عليه الصلام (وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) ورواه الإمام أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، والترمذي في سننه، وكلهم من حديث العرباض بن سارية. (المحرر)

حواراً بين حداثة ونقيضها، وإنما هو حوار بين حداثة تستلهم قيم الأمة، وحداثة تستلهم مناهج آخرين، حداثة مؤصلة في واقعها وحداثة غريبة عنها.

عاشراً: التوحيد تكريم الإنسان واستخلافه ومسؤوليته، يقول تعالى « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا ». [الإسراء:٧٠] ، وتكريم آدم الإنسان الأول يحضنا على ضرورة أن يعاد الاحترام للإنسان التالي ، لا بد أن نعلي من فقهنا الإسلامي الذي أقر منذ فجر التاريخ أنه لا يجوز تعذيب أحد حتى لو ك ان متهمًا، وإن ثبت من خلال التعذيب اعترافه بتهمته فإن من واجب القاضي أن يخلي سبيله، ويعاقب الذي سلط عليه التعذيب. ولذلك لا بد أن يعاد الاعتبار للإنسان المكرم، الذي أسجد الله له الملائكة

حادي عشر: أصل ملكية الناس العامة للسلطة والثروة : يجب أن يعاد الاعتبار لمنطق الاستخلاف، فالناس مستخلفون عن الله في هذا العالم في الثروة والسلطة، وبالتالي فإن أصل الملكية - ملكية السلطة أو ملكية الثروة- أن تكون عامة، وعليه فأصل السلطة هي الأمة، وصاحب السلطة هو درجة ثانية للاستخلاف من خلال استخلاف الناس له، ونستذكر في هذا المقا م مقولة أبي مسلم الخولاني عندما دخل على معاوية فقال له : السلام عليك أيها الأجير، فقال المطبلون والمزمرون الموجودون منذ ذلك العهد : قل السلام عليك أيها الأمير، فكرر أبو مسلم قوله وكرروا قولهم، فقال معاوية: مه، دعوا أبو مسلم فإنه يعلم ما يقول. ولذلك لما كان صاحب أي سلطة مستخلفًا من قبلنا فإنه محل مسائلة، ومن هنا كان إطلاق مصطلح مسؤول عليه، أي الذي نسائله، ويجب أن لا يتصرف هذا المسؤول إلا بموجب العقد الذي أحلناه إليه، والذي كان يسمى قديماً بيعة ونسميه الآن انتخابات، ولذلك فإن أي مسؤول يتولى السلطة تبعاً لتخويل الأمة له، وليس تخويل الله، وهذا يعيدنا إلى قول الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ

سَمِيعًا بَصِيرًا)(النساء:٥٨). لا بد أن يعاد الاعتبار لهذه المقولات، فعندما تكون مسؤولاً فإنك لست متصرفاً باسم الله، وإنما تكون متصرفًا باسم الشعب الذي خوّلك السلطة .

ثاني عشر: أصل ملكية الناس الحق في الثروة والرفاه "لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"، وعندما نطرح مشروع قتل الفقر، وعندما نطرح مشروع مجتمع يناضل من أجل رغد العيش، آنذاك تُحدَّد اختيارات سياسية واقتصادية ذات بال، منسجمة مع منهج الاستخلاف.

كثير من الإسلاميين عندما نتحدث هذا الخطاب يتخوفون من الرفاه، فقد يغري المال الإنسان ويجعله يسقط في الدنيا، فهم يرون أن الإسلام يكون مع الفقر، ولم يتذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم يصف الفقر بالكفر فاستعاذ بالله من كليهما، ونحن حين نتحدث عن الرفاه فإننا لا نتحدث عن الرفاه لواحد، وإنما نريد رفاهاً لشعب ولأمة، وأن يتساوى الناس، دون أن نفتح المجال لأحد أن يستعلي علي نا، اسمعوا إلى قوله تعالى : «وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ ، وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ، وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ، إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْمُفسدينَ» (القصص: ٧٧)، فالثروة مقسمة بين الناس، كل واحد له نصيب فيها، إن تنازل عن نصيبه فسنجد من يستولي عليه، وبالتالي يستعلي بالثروة ثم يستولي بثروته على السلطة، ولذلك يجب على كل واحد أن يتمسك بحقه في الثروة، فذلك شرط العدالة وشرط الحرية وشرط نظام سياسي مستقر وناضج.

ثالث عشر: المجتمع الأدمي وحب السلطة وطلبها: نعود لتحقيق معنى الآدمية في المجتمع، ذلك الذي يعيش فيه الناس برفاه و يتصرفون فيه بحرية «وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما » ويسعون فيه إلى التجديد والابتكار، فيطرقون ضروباً بكراً، هذا المجتمع يحقق إنسانية ا لناس ويجعلهم على درب تكامل، ودرب تمثل أسماء الله الحسنى، أي «يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا

فَمُلاقِيهِ» (الانشقاق:٦) وهذا لا يمكن أن يرضى به أعداء الإنسان، لذلك سيتآمرون عليه، «فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَ مُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى» (طه:١٢٠)، وحتى يتسنى لهم التآمر عليه كان لزاما عليهم أن يدخلوا للإنسان من أكثر الغرائز أصالة فيه، وهي غريزة حب البقاء وطلب الخلود وغريزة حب السلطة «... وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَ ذِهِ الشَّجَرَةِ إِلا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ) (الأعراف:٢٠)، إن نزعة السمو والملائكية هي أقوى الغرائز في الإنسان، ويعنينا منها هنا غريزة حب السلطة، فالسلطة أصيلة في كل واحد منا، والذي يرضى أن لا يكون شريكاً في القرار السياسي فقد رضي أن يُقطع منه جانب أصيل فيه، وهذه وضعية استلابية اغترابية في التعبير الفلسفي، وليس من حق المسلم أن يرضى بالاغتراب، إذ إن واجبه يحتم عليه أن يدافع عن حقه باعتباره طالب السلطة. وقد كان المناضلون والأحرار يُتَّهمون بأنهم طلاب سلطة من أصحاب السلطة المتمكنين فيها.

إذاً، طلب السلطة جانب أصيل في الإنسان يجب أن ننميه فينا، ويجب أن نعلم أبناءنا ذلك، وأن نعلمهم كيف يشاركوننا تبادل الآراء منذ الصغر، فمثلاً حين يكون الطفل في سن الثالثة، وهي ما تسمى بمرحلة الرفض في علم نفس الطفل، يكتشف الطفل نفسه ككائن مختلف عن العالم؛ لأنه قبل ذلك كان يتصور نفسه امتداداً للعالم أو أن العالم امتداد له، يكتشف ذاته ولذلك يقول : لا، فيكون رد الآباء بضربه وتعنيفه، ولا نعرف أننا نكسر شوكة الطفل ونقتل فيه الإرادة، والحق أنه لا بد أن يعاد الاعتبار لهذا الطفل الذي يربى على أنه شخصية مح ترمة، ليتعلم كيف يتبادل الراي مع أهله ثم مع المجتمع، إن لم يحدث ذلك فإنه ينطبق عليه قول محمد عبده: إن الذي يريد أن يكون سيداً في بيته إنما يربي عبيداً لغيره، لذلك يجب أن يعاد الاعتبار للناس باعتبارهم طلاب سلطة، وإذا فهمنا ذلك فهمنا أن السلطة حق الناس.

رابع عشر: الموقف من السلطة والحكم : من دلالات كلمة الشهادة كما بينا أن السلطة

حق الشعب وحق الأمة، وبالتالي السلطة أو الشعب أو الأمة هي مصدر السلطات، ولأن الإنسان لا يمكنه أن يقوم بكل الأعمال لزم أن نتقاسم السلطة، فنكون شركاء فيها دون أن تكون حكرا في يد شخص واحد هو صاحب السلطة. إن الشعب الذي يتربى على هذه المقولات لا يمكن أن يقبل بأن تسحب منه السلطة التي أصبح شريكًا فيها، ولا يرضى بأن يتغول عليه آخرون مستبدون؟ لا بد أن يعاد الاعتبار لهذه المعاني والمفاهيم، ويتم تفعيلها وإشاعتها على أوسع نطاق، حتى يتحمل الناس كل الناس واجب الشهادة على عصرهم.

والشهادة تفترض أربع دلالات كما في منطوق اللغة العربية ومدلولها الإسلامي هي:

أ. الحضور؛ يقال: شهد بدرًا، والشهادة على العالم، «وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا»(البقرة:١٤٣)" فالشهادة على العالم تفترض من الواقفين فوق الأرض الإسلامية أن يكونوا حاضرين حيث الناس وحيث الحياة، أليسوا المعنيين بقوله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ »(الأنفال:٢٤) أليسوا المدعوين ليمتلئوا بالحياة وتمتلئ بهم الحياة؟! واجب الشهادة يفترض انتشارا في المجتمع في كل ساحاته نساءً ورجالاً.

ب. العلم، فالشهادة تفترض أنك كنت حاضراً وكنت واعياً بما يحدث في العالم، ولذلك لا بد للشاهدين على عصرهم من أن يوظفوا كل العلوم المتاحة لتحليل الواقع ورصد ما يحدث فيه من تحولات خفية ومعلنة، ولذلك لا يجوز أن ينكفئ الإنسان على أنفسهم ويكتفي بالتسبيح في خلواته دون أن يعلم ما يحدث في العالم، ومن يرضى بهذا الصنيع فقد قصَّر في أداء واجب الشهادة.

ت. الرقابة، تصديقًا لقوله تعالى : «وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ »(المائدة:١١٧)، إذ لا يكفي أن تكون حاضراً وعالماً، بل لا بد أن تكون محللاً لما يحدث، واضعاً إصبعك على موضع الفساد والقوة.

ث. امتلاك الشجاعة للإدلاء بالشهادة، فالذي لا يدلي بشهادته كاتم لها، (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)(البقرة:٢٨٣)، هذا من يكتمها فكيف حال من يزورونها، وأبلغ صور تزوير الشهادات تزوير الوعي الشعبي من خلال إعلام زائف، أو تزوير الانتخابات الشعبية، فواجب الشهادة هذا يفترض أن ينهض الناس كل الناس الواقفين فوق الأرض الإسلامية، وأن ندفع شعوبنا لتحمل مسؤوليتها لتكون حاضرة عالمة شاهدة تشهد على الحق وأهله وتشهد على الباطل واهله، وعليهم أن يشهدوا لمن هو أهل للسلطة حتى لا يكونوا خائنين للأمانة، وآنذاك يكونون ممن قال فيهم نبينا صلى الله عليه وسلم : «إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة» سئل صلى الله عليه وسلم كما في رواية للبخاري «كيف تضيع الأمانة؟ قال: إذا وُسّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة ». إن النبي- صلى الله عليه وسلم- علمنا أن واقعاً يحكم فيه الظَلَمَة فإنه واقعٌ قد قام ت ساعته، فهل ستقيمون ساعته أم لا؟ كما قال الشاعر العراقي شريف الربيعي:

ليس في حافظة النقود

ما يجلب للناس الكرامة

أو يضمن السلامة

لم تبقَ إلا لغة الوعود

وحاجة الكون إلى قيامة

خامس عشر: استدعاء الجنة في واقع الحياة الدنيا: نستعيد من خلال فهمنا لقيمنا أننا نحن

الذين نصنع قيامة الواقع المتخلف لنعلن بداية مرحلة جديدة، وربيع لا ينقضي،
أقول في كتابي «قراءة معنى الآخرة في القرآن» : إن حديث القرآن عن الجنة هو من زاوية حديث عن آمال وأشواق لأعلى مراتب النعم، وهو حديث عن النعيم الذي يصنع، ولما كانت إرادة الله في العالم أن يعيش الناس النعيم بصريح القرآن « ... وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تحصوها، إن الإنسان لَظَلُومٌ كَفَّارٌ » (إبراهيم: ٣٤) يصبح الحديث عن النعيم المطلق في الجنة دليلاً لنا كيف نصنع النعيم في هذه الحياة الدنيا، ولذلك سميت هذا الفصل : (استدعاء الجنة) نريد جنة يعاش فيها ومن لم يدخل جنة الدنيا أشك في أنه يدخل جنة الآخرة، والرسول- صلى الله عليه وسلم- يقول: «الدنيا متاع»[1] فمن لم يعش المتعة فإنني أشك أنه عاش دنيا الإسلام.

أين حركة النهضة التونسية ومشروعها من هذه التجربة؟

الإجابة علي هذا السؤال تمثل الجزء الثاني من هذه الرؤية.

إن حركة النهضة في تونس قد بلغت الأربعين من عمرها، أغلبها محن وعذابات ومنافي، لكنها لم تفُتّ من عضد مناضليها ومناضلاتها الذين أكدوا أنه «من رحم الفجيعة والمعاناة، ومن عذابات المستضعفين وآلام طلائع الحرية والمجاهدين يولد الفجر».

وها إن الشعب التونسي يرفعها إلى سدة الحكم، ويتوجها بأغلبية ساحقة عبر انتخابات نزيهة وشفافة، ولعلها الأكثر نزاهة في العالم حسب تصريح مراقبين دوليين . كما يلتفّ حولها الشباب من كلا الجنسين بعشرات الآلاف.

فهل هو إعلان لنهاية سنين التيه في الأرض؟ أم هو تتويج للرشد الذي بلغته وأكد انغراسها في أرض الزيتونة الطيبة، ولحظى إشارة الانطلاق لربيع لا ينقضي: «حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال ربي أوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي

---

[1] صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال { الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة }

وأن أعمل صالحًا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وأني من المسلمين »
(الأحقاف: ١٥)، فكيف كان ذلك؟ وما هي الموجهات والخيارات التي حكمت تجربتها السياسية؟

١ -في البدء كانت الجامعة

كان أول ا قتحام للمجال السياسي من طرف حركة الا تجاه الإسلامي- النهضة لاحقا- في الجامعة التونسية أواسط سبعينيات القرن الماضي، التي كان يسيطر عليها اليسار الماركسي الذي لم يكن يقبل ولا يتصور أن يكون هناك وجود لغيره، أو أن ينافسه سواه، فهو المستأثر بالكلمة، والمحتكر للحركة والفكرة، فما بالك إذا كان طلاب الانعتاق من الوصاية عليهم ينطلقون من المرجعية الإسلامية.

فلقد رفع طلبة الاتجاه الإسلامي مطلب الحرية تحت شعار : «نريد الحرية للجميع داخل الجامعة وخارجها». ولقد كلفهم ذلك الكثير من التضحيات، وتحملوا الكثير من العنف المعنوي والجسدي الذي مارسه عليهم اليسار الاستئصالي . ولم تمض إلا سنوات قليلة حتى كان طلبة الاتجاه الإسلامي هم الفائزون بأغلبية مقاعد ممثلي الطلبة في كامل الجامعة التونسية، ونجحوا في تكوين التفاف طلابي على الاتحاد العام التونسي للطلبة.

٢ -أول بيان سياسي للحركة

كان ذلك بمناسبة الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل في٢٦ كانون ثاني/يناير ١٩٧٨ وجاء فيه التأكيد على أن الشعب لن يتصرف في الشأن العام تصرف الأحرار دون ممارسة الحرية كاملة غير منقوصة، ردا على خطاب السلطة المتحكمة في الرقاب والبلاد، والمعتمد سياسة القطرة قطرة بدعوى تهيئة الشعب تدريجيا ليكون حرًا

٣ -الإعلان عن تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي٦ حزيران/ يونيو ١٩٨١

تم التأكيد فيه مرة أخرى على مركزية الحرية للجميع، وعلى ضرورة العودة للجماهير للتقرير في كل أمر يتعلق بالشأن العام،، الأمر الذي دفع بعض الصحافيين للتساؤل عن موقف الحركة إذا ما فاز الشيوعيون في الانتخابات، وكان الرد في غاية

الوضوح والانسجام مع خيارات الحركة في الإيمان بالحرية، وبأن السلطة للش عب، وأنه هو الذي يخول من ارتضاه لإدارة البلاد وفق ما طرحه من برنامج، حيث نص بيان التأسيس على أن من مهام الحركة «أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيدًا عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية»، وكان الرد تبعا لذلك هو القبول بنتائج كل انتخابات حرة ونزيهة، وأننا نعود لشعبنا، نتحاور معه ونوضح له أطروحاتنا في حوارها وجدلها مع بقية الأطروحات الموجودة على الساحة، ثقة بوعي الشعب، وبقوة المقاربات الإسلامية وحجتها البالغة، وإيمانا بأن الشعب الحر ليس قطيعًا يقاد بقهر السلطة، وإنما تستنهض همته بقوة الحجة ووضوح الرؤية.

٤ -وانتصرت الجماهير[1]

كان رد السلطة على الإعلان الرسمي لتأسيس الحركة هو حملة اعتقالات واسعة شملت أغلب قياداتها، والحكم بأحكام تجاوزت عشر سنوات على كل واحد من رموزها. ولكن الاحتقان السياسي والاجتماعي ما انفك عن التراكم حتى كانت ثورة الخبز ٣ كانون ثاني/ يناير ١٩٨٤ التي هزت أركان السلطة، ولكن دهاء بورقيبة أخرجه من عنق الزجاجة من خلال تراجعه عن إجراء الترفيع في ثمن الخبزة بقولته : «نرجعو وين كنا قبل الزيادات» أي (نرجع حيث كنا قبل الزيادات) من جهة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الإسلاميين في صيف العام نفسه.

٥ -«خلوا بيننا وبين الناس»

لكن إطلاق السراح هذا، توازى مع حملة إعلامية شنتها السلطة والمتحالفون معها من قوى اليسار النافذ في أجهزة الإعلام وفي السلطة نفسها ، والمتهم للحركة بالظلامية والرجعية وما إلى ذلك من نعوت . وتعود الحركة مرة أخرى للاحتماء بالجماهير ، وفاء لمقولاتها الإسلامية المكرسة لولاية الشعب، وأن لا وصاية عليه، وضرورة التسليم

---

١ عنوان مقال تحليلي لثورة الخبز كتبه الشيخ راشد الغنوشي من سجنه آنذاك.

بالوعي الشعبي الذي يتنامى بالتواصل معه، ومن خلال تشريكه في الحراك السياسي أمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر،، ورفض كل تقرير من وراء الشعب أو اتهامه بالوعي البقري.

ولذلك رفعت الحركة شعار الرسالين على امتداد تاريخ الظلم والاستبداد : «خلوا بيننا وبين الناس»، فإذا ما كنتم واثقين بأنكم التنويريون والتقدميون والحداثيون فلماذا لا تثقون في قدرة نور فكرتكم وأطروحاتكم على تبديد الظلمة المدعاة للفكر والخيار الإسلاميين؟

ولكن السلطة بمباركة غربية قررت شن حملة اعتقالات واسعة على الحركة،، التي نزلت قواعدها متظاهرة في الشوارع مطالبة بالحرية للشعب، الأمر الذي هز بعنف أركان سلطة متهالكة ومتداعية للسقوط ، وكان الانقلاب العسكري لبن على بتدبير غربي كما صرح بذلك جنرال ايطالي أمام برلمان بلاده.

ولئن قدم الانقلاب نفسه باعتباره جاء لإنقاذ البلاد، فإنه في حقيقة الأمر لم يكن إلا إنقاذا للسلطة وتمديدًا في أنفاس الاستبداد.

٦ -شهادة الزور

دافع خطاب ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ عن مطالب المعارضة مما جعل الناس يستبشرون خيرًا، إلا أن انتخابات ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٩ أسرقطت القناع، وفضحت وجه الاستبداد الكريه لابن علي، وكانت حركة النهضة هي التي فعلت ذلك.

إذ إنها قبلت أن تغير اسمها للتوافق مع قانون الأحزاب في كل بنوده، هذا القانون الذي جاء لإقصائها . ورغم وعد بن علي للشيخ راشد الغنوشي في لقائه معه يوم ١٩٨٨/١١/٦ بالاعتراف بالحركة إلا أنه لم يفعل، ورغم ذلك قبلت الحركة الدخول في الانتخابات بقائمات مستقلة ممثلة في عناصر من الصف الثاني من قيادات الحركة . نظرًا لحرمان الصف الأول من ذلك تبعًا لمحاكمات عام ١٩٨٧ التي طالت آلافا من أبناء الحركة وبناتها.

وفازت قوائم الحركة بأغلبية في كل الدوائر التي ترشحت فيها بما يقارب ٩٠% في

الكثير من الدوائر.

ولم يكن أمام بن علي إلا أحد خيارين اثنين : إما القبول بنتائج الانتخابات وتولي النهضة للسلطة. وإما تزييف الانتخابات والسقوط المروع في أول اختبار حقيقي له.

وفضل السقوط، وافتضاح وجهه الاستبدادي الكريه.

٧ -فرض الحريات

هذا هو شعار خطة حركة النهضة بعد ذلك.

فقد لاحظت قيادات هذه الحركة أن ذلك كان خطابها الداخلي الموجه لخياراتها السياسية بغية إجبار السلطة على القبول بالحرية لهذا الشعب . وكان مقتضى هذه الخطة هو النزول إلى لشوارع بالآلاف والاعتصام فيها وعدم التـزحزح عنها، حتى لو أسالت القوة الغاشمة للسلطة الدماء بسخاء فرعوني،، الأمر الذي ستتولى ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١ القيام به مستعينة بقوة الإعلام الفضائي والفيسبوك اللذين كانا ينقصان ثورة فرض الحريات في مطلع تسعينات القرن العشرين التي بشرت بها حركة النهضة، وكلفتها عذابات شديدة دامت عقدين من الزمن، وطالت قرابة ٣٠ ألفًا من أبنائها وبناتها بالسجن، وبتشريد ما يزيد عن ٣٠٠٠ في أكثر من ٥٠ دولة، والمضايقات التي طالت عشرات الآلاف من العائلات. ولكن مطلب الحرية ما انفك عن التردد في الأرجاء، وما ملَّت الخناجر والأقلام التبشير بها.

وأذكتها العقول بتعميق النظر والتنظير في كتابات العديد من مفكري الحركة داخل المعتقلات وخارجها أمثال الشيخ راشد الغنوشي والدكتور عبد المجيد النجار، والعجمي الوريمي، والدكتور أحمد الأبيض.

٨ -ثورة الياسمين

أوغلت السلطة المستبدة في الغي، وطالت إساءاتها، كل الفيءات والشرائح الشعبية، وكاد العويل يرتفع في كل بيت، ومع مراكمة العذابات والتضحيات آن الأوان لفجر الحرية أن ينبثق، وتم إسقاط الديكتاتور، وسقطت معه فزاعة التخويف من الإسلاميين

الذين اثبتت الأيام أنغراسهم في صلب الشعب، وسقطت مشاريع الهيمنة الغربية على شعوب المرطقة بالوكالة، وتم التسليم ولو ببعض المضض من قبل الدوائر المتنفذة الغربية بالإسلاميين شريكًا أساسيًا في السلطة.

وكشفت حركة النهضة عن نضج كبير، ففي الوقت الذي كانت تنفض عن نفسها ركام السنين العجاف، وتحاول أن تعيد نسق الحياة لبنائها الداخلي، كان الشيخ راشد م ن لندن يحاول طمأنة دول الجوار بأن الثورة ليس لها أي عداء مع أي كان، حتى يتم تفويت كل محاولات إجهاض الثورة من داخل النظام الرسمي العربي (نشير بالمناسبة لاتصال الشيخ راشد مع سيف الإسلام القذافي بعد أن كشف القذافي عن عداء بغيض للثورة)

ويمكن أن نتوقف عند المواقف الآتية:

أ. تأكيد خطاب النهضة على الاعتراف بالآخر، والتبشير بتكوين حكومة ائتلاف وطني حتى في حالة الفوز بالأغلبية في المجلس التأسيسي، وعن استعداد للتعاون مع كل القوى الوطنية، وكل العناصر النظيفة، وكل الآمرين بالقسط من الناس للنهوض بالبلاد.

ب. الدعوة للعودة إلى الشعب ليكون فيصلاً بين الفرقاء رغم تغييب الحركة عنه، ورغم كل التشويه الذي مارسه الإعلام المأجور في الداخل والخارج (تبين من سجلات وكالة الاتصال الخارجي التي تم الكشف عنها مؤخرًا أنها أنفقت مليارات الدنانير لتشويه صورة الحركة عامة، والشيخ راشد الغنوشي خاصة، وتعيش الكثير من رجالات الإعلام من ذلك مع ملاحظة أن القصد من ضرب الرمز هو ضرب الفكرة والمشروع).

ج. كان القبول بقانون انتخابي فرضته جهات تغريبية معادية للمشروع الإسلامي من باب الإصرار على العودة للشعب وتفويت الفرص على كل المتآمرين على الثورة ومحاولات تأجيل الانتخابات.

د. إعداد برنامج انتخابي يمثل نقلة نوعية في تاريخ الحركة والبلاد، فلأول مرة تخرج

الحركة من موقف المعارضة والكشف عن سلبيات الواقع لإنجاز مشروع تنمية شاملة في ٣٦٥ نقطة يبشر ب ٥٩٠٠٠٠ موطن شغل بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٦ ضمن منوال تنموي تحكمه معادلات رياضية مع معد ل سنوي لنسبة النمو يصل ٧%، ومع انفتاح على رجال الأعمال، وعلى كل دول العالم تقريباً.

٩ -انتخابات ٢٠١١/١٠/٢٣

شارك الشعب بأعداد غفيرة في هذه الانتخابات، وبشكل في غاية التحضر، حيث وقف الناس نساء ورجالاً في طوابير لساعات طوال حتى يصل الواحد منهم لصندوق الاقتراع، ودون تشويش أو مجاوزة للغير.

وفازت حركة النهضة بـ ٦٢% من الأصوات وبـ ٤١ % من مقاعد المجلس التأسيسي(٨٩ مقعدًا من بين ٢١٧)، ورغم أنه بوسع الحركة أن تكون لها أغلبية برلمانية مع بعض المستقلين الملتقين معها في الرؤية والمشروع، فإنها بقيت حريصة على تكوين ائتلاف حكومي مع أول حزبين يليانها في الظفر بمقاعد في المجلس الوطني التأسيسي لتؤكد القدرة على التعايش والتكامل والالتقاء على برنامج تطرحه على شركائها.

كما عبرت الحركة عن استعدادها للقبول ببعض الاستمرارية في بعض المواقع لمسؤولين سابقين ما لم يتلوثوا بفساد أو ظلم.

أما مهزلة تخويف النساء من الإسلاميين ومحاولة تشويه المقاربة الإسلامية للعلاقة بالنساء فقد باءت بالفشل، إذ فازت مرشحات النهضة بـ ٤١ مقعدًا من مقاعد المجلس التأسيسي من بين ٤٩ مقعدًا فازت بها النساء، وكان المراقبون في انتخابات عام ١٩٨٩ قد لاحظوا أن النهضة هي وحده ا التي أقحمت النساء بكل قوة في العمل السياسي والمشاركة في الشأن العام وهو ما أكدته مرة أخرى هذه الانتخابات، أضف إلى ذلك أن هناك أكثر من ٦٠٠ من القيادات النسائية في مختلف درجات القيادة في الحركة.

١٠ -الأتي في العمل السياسي والمشاركة في الشأن العام

نشير إلى بعض ذلك بشكل سريع:

- استقرار البلاد.
- الانفتاح على رجال الأعمال في الداخل والخارج و على صيغ كثيرة للاستثمار.
- بدائل إسلامية للاستثمار.
- مقاومة الفساد.
- مشاريع خدماتية تلامس المواطنين في كل مجال من مجالات الحياة.
- استقلالية القضاء.
- عقيدة أمنية جديدة فيها تأكيد على دولة الشعب بديلاً عن شعب الدولة.

١١ بعض الموجهات المرجعية

- تكريم الإنسان ورفض أي أشكال الانتهاك لأي من حرماته « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر» (الإسراء ٧٠).
- الحرية أول أمانة استؤمن عليها الإنسان : « إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان » (الأحزاب ٧٢).
- الاستخلاف: الاستخلاف العام في السلطة والثروة.

وبالتالي، فكل صاحب سلطة إنما هو مخول من طرف الشعب، وليس من خاصة نفسه ولا لميزة له من دون الناس، وليس أمامه من خيار إلا أن يكون أجير الشعب ووفيّاً لشروط التولية، وأن عليه أن يقوم بما ائتمنه الشعب عليه، وأنه لا تحق له طاعة دون ذلك، يقول الله تعالى: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم إن الله كان سميعا بصيرا * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً (النساء ٥٨-٥٩).

إن أقوى الرغبات أصالة في الفس الآدمية ثلاثة:

- حب الخلود أو غريزة حب البقاء.
- نزعة السمو والملائكية.
- حب السلطة.

وقد قال تعالى: «وقال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا من الخالدين» (الأعراف:٢٠)، وقال : «قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى » (طه:١٢٠).

فحب السلطة أصيل في كل نفس بشرية، وكل تخلٍ عن ذلك من تلقاء الذات، أو إقصاء لها عنه، هو وضع استلابي وغربة عن إنسانية الإنسان، أو عن مكون أصيل فيه . ولا بد من الخروج من هذا الوضع بتحمل أمانة الاستخلاف والحرية، والإصرار على المشاركة في الشأن العام، شهادة على العصر وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر.

- **واجب الشهادة على العصر**

وواجب الإدلاء بالشهادة في حق كل مترشح للسلطة حتى لا يُوَسَّدَ الأمر إلى غير أهله «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه» (البقرة ٢٨٣).

- قال عليه الصلاة والسلام: « إذا ضُيِّعَت الأمانة فانتظر الساعة... ولما سئل كيف تضيع الأمانة قال: إذا وُسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » البخاري
- تزييف الانتخابات شهادة زور ومن أكبر الكبائر.
- التوحيد أثبات للذات، وإثبات للأخر المختلف عنها، وإقرار للحرية من خلال الكفر بكل الآلهة المزيفة.
- عقد العزم على قتل الفقر : فلقد علمنا الرسول صلى الله عليه وسلم أن الفقر كافر، وأن نستعيذ بالله صباح مساء من الكفر والفقر . ولئن نقل السابقون لنا

قول علي بن أبي طالب : «لو كان الفقر رجلا لقتلته»، فإنه صار بإمكان الحكم الرشيد بأن يطرح على نفسه وفي آماد معقولة نسبيًا قتل الفقر وتجفيف منابعه.

- نتعبد الله بجعل الحياة الرغيدة ممكنة للآدميين السائرين على خطى أبيهم آدم "(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (الأعراف: ٩٦).

الفصل الثاني

الإسلاميون وتحديات الحكم

السياسات الداخلية

المبحث الأول

الإسلاميون وبناء الدولة الحديثة

المبحث الثاني

الإسلاميون وتأسيس السلطة الحاكمة

المبحث الثالث

الإسلاميون وممارسة العملية السياسية

المبحث الأول

الإسلاميون وبناء الدولة الحديثة

أولاً الدولة الإسلامية الحديثة

رؤية مقارنة في فكر الحركة الإسلامية

المبحث الأول

أولاً الدولة الإسلامية الحديثة

رؤية مقارنة في فكر الحركة الإسلامية

. د علي الصوا*

تناول هذه الدراسة الدولة الحديثة في فكر الحركات الإسلامية من حيث مفهومها حيث تقارنه بمفاهيم الدولة المدنية والعلمانية والدينية والقانونية، لتنتقل لمناقشة طبيعة هذه الدولة والمبادىء السياسية التي تقوم عليها في مقارنة بين ما تقدمه الرؤية الإسلامية لتلك الحركات في صلته بالواقع السياسي، وتتناول قضية وحدة الدولة الإسلامية وتعددها وتكاملها.

أولا: رؤية الإسلاميين للدولة الحديثة

يقتضي تحديد رؤية الإسلاميين للدولة الحديثة التوقف أمام تحديد مفهوم الدولة، وطبيعتها، وقواعد بنائها الدستوري والقانوني وكيفية إدارتها.

١ - مفهوم الدولة الحديثة بين المدنية والعلمانية والدينية والقانونية

يلحظ الباحث في كتابات النخب التي تعنى بهذا الجانب قدرًا من عدم الوضوح، إذ ليس للدولة المدنية توصيف محدد في تلك الأدبيات التي تنتمي في غالبها إلى الفقه الدستوري الحديث، وغالبا ما يتحدثون عن الدولة العلمانية وليست الدولة المدنية، ولعل أقرب التوصيفات لهذا المصطلح هو "أن الدولة المدنية هي التي تعبر عن المجتمع، وتكون وكيلة له وتستند إلى قيمه، يختار فيها الناس حكامهم وممثليهم ويحاسبونهم ويعزلونهم".

يتسع هذا التوصيف للمصطلح لدى هذه النخب للعديد من المفاهيم مثل : المساواة

*. **أستاذ الفقه والسياسة الشرعية/** الجامعة الأردنية- الأردن.

والمواطنة وحقوق الإنسان، والحريات، وهي تعبيرات إيجابية ويمكن أن يكون له ا معان متعددة، مما يسمح ضمنا بتمرير مضامين علمانية داخلها م ع البعد عن عنوان العلمانية ذاته.

- هل الدولة المدنية هي الدولة العلمانية؟

تم تشكيل مصطلح الدولة المدنية في مقابل الدولة الدينية في السياق التاريخي الغربي، ثم انتقل إلينا ليثير جدلاً مستمرًا بين النخ ب العلمانية والنخب الإسلامية الحركية، جدلًا لا ينتهي لأن المصطلح لم يحدد له معنى واضح من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أعلى الأصوات هجاء لما هو ديني وثناء على ما هو مدني هو لأشخاص ذوي سجل مشهود في الدفاع عن العلمانية والدعوة إلى تهميش دور الدين، الأمر الذي يدل على أنه بعد ما أصبح مصطلح العلمانية سيئ السمعة ومرفوضًا من جانب غالبية المجتمع، فإن المبشرين أصبحوا لا يجرؤون على الكشف عن هويتهم الحقيقية وقرروا جميعًا الاختباء وراء قناع الدولة المدنية.

ويؤيد هذا أن الذين دأبوا على هجاء الدولة الدينية يتحدثون عن الإسلام بلغة المستشرقين، كقولهم: إنه ينفي الآخر ويقمعه، رغم سجل الإسلام المشهود في احتواء الجميع باختلاف مللهم ونحلهم، وتجاهلوا تماما الخبرة المدنية العريضة في التجربة الإسلامية. إن الإلحاح على إقصاء الإسلام بحجة مدنية الدولة، لا يعيد إنتاج خطاب أنظمة الحكم العربية الإقصائية فحسب بل يشكل تحديًا وعدوانًا على إرادة الناس الذين ثاروا على تلك الأنظمة[1]

- هل الدولة المدنية هي الدولة القانونية؟

الدولة المدنية هي دولة قانونية لها خصائص محددة، هي:

١ -وجود دستور يحدد قيام النظام في الدولة وشكل الحكم وقواعد ممارسة السلطة

[1]. فهمي هويدي، الإسلاميون والمسألة السياسية، ص٣٣.

ووسائل استعمالها وشروطها، ومن ثم يمنع أي استخدام للسلطة العامة لا تراعى فيه هذه الشروط أو تلك القواعد [1]، فالدستور يعد الأساس لخضوع الدولة للقانون، بما يضع من قواعد تقيد الحاكم وتبين حقوقه، وما يقرر من حقوق وحريات للأفراد قبل الدولة، وهذا أول مقومات الدولة المدنية.

٢ -خضوع الإدارة للقانون، وهي ملزمة أن لا تتخذ إجراء ما سواء أكان قرارًا إداريًا أم عملاً ماديًا إلا بمقتضى القانون، وتنفيذًا له، ويرجع ذلك إلى أمرين : الأول: حتى تكون الإجراءات وسيلة فعالة لتحقيق العدالة والمساواة . والثاني: أن القانون في الدولة الديمقراطية يصدر عن هيئة منتخبة تمثل الشعب وتمارس السيادة باسمه.

وخضوع الإدارة للقانون يحقق لتلك الهيئة الهيمنة على تصرفات الإدراة وتصويبها، كما أن خضوع الإدارة للقانون يعد أحد الضمانات الحقيقية لحقوق الأفراد وحرياتهم، أو تمتعهم بتلك الحقوق والحريات.

٣ -التأكيد على الحقوق والحريات سواء أكانت تقليدية أم اجتماعية أم اقتصادية، وأنها عامة وشاملة لكل المواطنين بصرف النظر عن أعراقهم أو دينهم أو لونهم أو أصولهم، وأن وظيفة الإدراة حمايتها وتمكين أصحابها من الاستمتاع بها من غير عسف من أحد أو عدوان عليه[2].

- ماهية الدولة الدينية لثيوقراطية مقابل المدنية والقانونية

الدولة الدينية أو الدولة الثيوقراطية؛ معناها : حكومة الإله ممثلة برجال الدين أو زعماء روحيين مقدسين يحكمون بأمر الله، ويجب لهم الطاعة المطلقة، ومن خصائصها:

---

[1]. انظر. منير بياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية، وثروت بدوي/ النظم السياسية، ص١٧٣.

[2]. السابق نفسه.

أ - أن لها رؤساء لهم سلطات روحية، ولهم حق الغفران والحرمان، وأن الله اختارهم للحكم.

ب - تجب لهم الطاعة المطلقة باعتبارهم وكلاء عن الله تعالى.

ج - أقوالهم واجتهاداتهم قانون يجب تنفيذه، لأنهم يزعمون أنهم يمتلكون الإرادة الإلهية ويمثلونها[1].

ونظرا للآثار السيئة التي نتجت عن واقع الدولة الدينية فقد اندثرت هذه الدولة إثر قيام الثورة الفرنسية الشعبية عام ١٧٧٩ بعد ظهور الدعوة للثورة على يد المفكرين بقيادة جون لوك في إنجلترا وموتتسكيو وروسو في فرنسا.

٢ - رؤية الإسلاميين لطبيعة الدولة الحديثة

تنبع رؤية الإسلاميين للدولة الحديثة من عدة مسلمات:

أ - **الإسلام دين ودولة**: ينطلق الإسلاميون من مسلمة هي أن الإسلام ليس دينًا فحسب بل هو دين ودولة، ومن طبيعة الإسلام أن تكون له دولة، لأن التكاليف، لا سيما الكفائية، يقتضي تنفيذها قيام حكم إسلامي ودولة إسلامية تقوم على أمره، ومعلوم أن أكثر التكاليف الشرعية لا يدخل تنفيذها في اختصاص الأفراد وإنما هو من اختصاص الحكو مات، وهذا وحده يقطع بأن الحكم من طبيعة الإسلام ومقتضياته[2].

ب - **الشريعة بمصادرها المختلفة هي مصدر التشريعات،** كما هي مصدر العقيدة والعبادة والأخلاق وأن الناس ملزمون باتباع ما جاء بها من الأحكام "اتبع ما يوحى إليك من ربك"، "وأن احكم بما أنزل الله إليك"، "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم" (النساء: ٦٥).

---

[1]. ضياء الدين الريس، النظريات السياسية ص٣٧٦.

[2]. عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، ص٦٥.

فالغاية الأساسية للدولة في الإسلام، والأمة الإسلامية هو إعلاء كلمة الله بالدعوة لها والتمكين للإسلام والانقياد لأحكامه[1].

ج -**الدولة الدينية وفق مصطلحها التاريخي الغربي لا وجود لها في الإسلام**، وأنها نموذج غريب على الخبرة التاريخية الإسلامية وأنه قد تمت صياغة هذا المصطلح لتكوين صورة سلبية يتم إلصاقها بالمشروع الإسلامي حتى يحاصر بمعان سلبية، وإلهاء الحركات الإسلامية بالدفاع عن مشروعها، وحتى يكون لدى الناس أو بعضهم أن الدولة ذات المرجعية الإسلامية ستمثل نوعً ا من الاستبداد، لذلك تواطأت أطروحات الإسلاميين عن الدولة على تجنب القول إن الدولة الإسلامية دولة دينية بعد أن تم تشويه تعبير الدولة الدينية . وتم تصوير الداعين إلى المنهج الإسلامي على أنهم يريدون فرض الاستبداد تحت اسم الدين[2].

فالإسلام في نظر الحركات الإسلا مية لم يعرف يوما حكم الثيوقراطية أو الدولة الدينية، التي يحتكر حكامها الحق، لأنهم يتكلمون باسم الله ويمثلون ظله على الأرض فيدعون العصمة ويحرمون المعارضة، ويمتصون دماء الشعوب وخيراتهم فيستبدون بهم، ويسخرونهم لتحقيق مآربهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال.

دخل عدي بن حاتم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عربيا نصرانيًا وهو يقرأ عليه السلام " اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله " (التوبة ٣١)، فقال عدي رضي الله عنه : (إنا لسنا نعبدهم، فقال : أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتستحلونه؟ قلت: بلى، قال: فتلك عبادتهم).

---

[1]. عمر الأشقر، الشريعة الإسلامية لا القوانين الوضعية، ص١٩٣، وعارف ابو عيد، نظام الحكم في الإسلام، ص٦٧، وانظر. سعيد حوى، الإسلام جـ١، ص٦٠، ومحمد أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، ص١٧ وما بعدها.

[2]. علاء سعد حسن، عضو رابطة الأدب الإسلام العالمية، نافذة القليوبية.

يقول ربعي بن عامر حين سأله رستم ما الذي جاء بكم : " الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام"، فكانت كلماته هذه تعبيرا عن الرسالة التي تربوا عليها.

وخلاصة ما سبق، لا يريد الإسلاميون إقامة دولة دينية أو ثيوقراطية كما عرفها الفقه الدستوري الغربي ومن سار في فلكه، لأنها تكرس الفساد والاستبداد اللذين كانا سببًا في هلاك الأمم والدول على حد سواء.

٣ - نموذج الدولة المنشودة لدى الإسلاميين

تنطلق أغلب الحركات الإسلامية من فرضية تعذر إقامة دولة الخلافة في الوقت الحاضر؛ لأن مبدأ وحدة الدولة الإسلامية الذي استقر عليه الفقه الإسلامي قد واجه صعوبات في زمن الخلافة الأموية والعباسية نتيجة انفصال بعض الأقطار عن دولة الخلافة أو خروجها عن سيطرتها، كما حدث في الدولة العباسية والخلافة الأموية في الأندلس، والفاطمية في مصر وشمال إفريقيا، كما أن الحالة التي واجهها المسلمون بعد الدولة العثمانية، تمنع من ناحية واقعية إقامة دولة واحدة في العالم الإسلامي، نظراً لقيام دول إقليمية وقطرية فرضها الاستعمار الغربي على شعوب المنطقة، وتبنتها الحركات التحررية المناوئة للدولة العثمانية.

إن الدولة المستقلة الحديثة قامت على أساس تجزئة العالم الإسلامي، واستقلت على أساس وطني وقطري، ضمن الحدود التي فرضها عليها الاستعمار نفسه، كما فرض عليها بعض القيود والالتزامات الصريحة، أو الضمنية، ومن تلك الالتزامات ما فرضته معاهدة لوزان صراحة على تركيا من قطع صلتها بالواقع التاريخي الذي كانت تمثله دولة الخلافة العثمانية التي كانت تمثل إلى حد كبير وحدة العالم الإسلامي وقوته واستقلاله[1].

---

[1]. انظر: توفيق الشاوي (المقدمة)، كتاب فقه الخلافة وتطورها لعبد الرزاق السنهوري، ص٨٠، وعبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، ص٢٢٤-٢٢٥.

لكن تعدد الدولة الإسلامية انتهى إلى ظهور رؤساء لم يستمدوا سلطانهم من ا لأمة، ولم يعتمدوا عليها في بقائهم في مناصبهم، وإنما استمد بعضهم سلطانه من قوته أو استند إلى عصبية، واستمد الغالبية العظمى سلطانهم من الدول الاستعمارية، وهي دول وإن قامت على أساس دساتير موضوعة وقوانين سائرة إلا أن الأنظمة استبدت بشعوبها وعطلت دساتيرها وقوانينها، خاصة فيما يرجع إلى تنظيم وضع السلطة الحاكمة وقيودها وعلاقتها بالشعب، وكذلك ما له علاقة بحقوق الأفراد وحرياتهم، مما جعلها دولاً بوليسية دكتاتورية، أضاعت حقوق العباد والبلاد، وقامت على إقصاء خصومها السياسيين، لا سيما الحركات الإسلامية، عن الحكم ومؤسساته الفاعلة، ونتيجة لذلك الفساد والظلم ظهرت الثورات العربية المطالبة بحقوقها وحرياتها، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد المالي والإداري.

فالحركات الإسلامية تنطلق من التسليم بوجود نظرية للحكم الإسلا مي، وأنه من واجب المسلمين أفراداً وجماعات العمل على إقامة الدولة ع لى هذا الأساس، غير أنها تنطلق في الوقت نفسه من الاعتراف بعدم قيام الحكم الإسلامي في الظرف المكاني والزماني، وإلا لوجب على المسلم أن يواليه ويدعمه وأن يعمل على إصلاح ما عساه يكون قد اعتراه من فساد، فإذا تعذ ر قيام دول الخلافة الواحدة، نظر اً للظروف الواقعية والعالمية، وكانت الدولة القائمة في بلاد المسلمين مستبدة ظالمة لا شرعية لها، فإنهم يرون أنفسهم لا يتحركون ضمن القاعدة الأصلية، حيث يمكن أن تؤسس نظام علاقاتهم الفكرية والسياسية والاقتصادية والدولية وسائر علاقاتهم على أساس الإسلام بما ينسجم مع عقيدة الأمة وميراثها الحضاري، وإنما يتحركون في دائرة الاستثناء إذ يتعذر على الحركات الإسلامية المضي نحو هدفهم المنشود مباشرة بإقامة حكم الإسلام، فاعتمدوا على الموازنة والمرونة والواقعية باعتبارها إحدى سمات منهج الإسلام كقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، وقاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد.

والراصد لفكر أصحاب هذه الحركات وواقع علاقتهم مع الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية، يجد لهم تحولين بارزين:

أولهما: اتخاذ قراراتهم بالمشاركة السياسية مع أنظمة لا تتبنى الإسلام أساسًا للحكم، باعتبار أن ذلك قد يحقق مصلحة وطنية في مجالات مت عددة، يقول الغنوشي: " إن نظرية الضرورة أعطت المسوغ الشرعي للحركات الإسلامية وللأفراد لخضوعهم ومشاركتهم في نظم حكم مفروضة بالقوة التي لا يستطيع لها دفعًا، وأتاحت لهم فرصة القيام بواجبهم الشرعي الحتمي في السعي الجدي من أجل تصحيح الخلل أو العيب والنقص أو الفسا د بالوسائل السلمية الممكنة، ولذلك تحرروا من سلبية الرافضين الذين يديرون ظهورهم للواقع المفروض مع الالتجاء إلى العزلة والخيال الذي يبعدهم عن العمل الجدي المثمر، كما صرفتهم نظرية الضرورة عن طريق الذين يسارعون إلى مشاركة الطغاة والظلمة من الحكام ومعاونتهم في فرض سيطرتهم ليكونوا لهم بطانة سوء، لقاء مغانم الحكم والسلطة المغتصبة، كما أنها تحمي المجتمع من إشعال فتنة، وبذلك تعد نظرية الضرورة هي الأساس الذي ينطلق منه الفقه الإسلامي ليكون عاملاً إيجابيًا فعالاً في إصلاح النظم الدستورية والقانونية في الدول المفروضة سعيًا إلى إعادة بناء النظام الإسلامي الشامل الكامل، لكن حالة الضرورة حالة عارضة هي تأجيل مع الاحتفاظ بالطاقة إلى الوقت المناسب. فلا تجيز الضرورة للمشارك في الحكم غير الإسلامي أن يرضى بالواقع في قرارة قلبه وضميره، ولا أن ينحاز للمسيطر أو الطاغية المستبد، ولا أن يندمج معه ويشاركه في جاهه وسلطانه أو مشروعاته، أو أن يتخلى عن مبادئه ويمالئ أصحاب السلطة حتى تحين الفرصة لإقامة حكم الإسلام وشريعته، ولا ينبغي أن تنسى القاعدة المتفرعة عن قاعدة الضرورة وهي أن الضرورة تقدر بقدرها وتزول بمجرد زوال أسبابها"[1].

---

[1]. توفيق الشاوي، فقه الشورى، ص٤٩٣-٤٩٥.

وبناء على ما سبق اتخذ الإسلاميون قراراتهم بالمشاركة السياسيةفي أنظمة لا تتبنى الإسلام نظاماً للحكم، إذ يقول راشد الغنوشي: "فإذا كانت استطاعتنا تطال المشاركة مع غيرنا مسلمين كانوا أو غير مسلمين في إرساء نظام اجتماعي وإن لم يكن قائماً على الشريعة، لكنه قائم على قاعدة مهمة من قواعد الحكم الإسلامي هي الشورى، أو مبدأ سلطة الأمة بما يدرأ شراً كالحكم الدكتاتوري أو تسلّطاً أجنبيّاً أو فوضى محلية أو مجاعة أو تضمن تحقيق مصلحة وطنية إنسانية كالاستقلال أو التنمية أو التضامن الوطني أو الحريات السياسية العامة والخاصة، وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، واستقلال القضاء وحرية الصحافة وحرية المساجد والدعوة، فهل يجوز للجماعة المسلمة أن تتأخر عن المشاركة في إرساء نظام ديمقراطي علماني إن لم يكن إقامة نظام ديمقراطي إسلامي؟ فيقام حكم العقل إن تعذر حكم الشرع بلغة ابن خلدون[1].

وما ذهب إليه ا لغنوشي من القول بشرعية المشاركة السياسية في أنظمة حكم علمانية تتبنى الديمقراطية وأدواتها في مقابل الدكتاتورية، وتعذر الوصول إلى الحكم الإسلامي اتجه إليه كثير من نخب الحركات الإسلامية متى أتيحت فرصتها[2].

كما تميزت السنوات الثلاثون الأخيرة بعدد كبير من المش اركات أو محاولات المشاركة في السلطة في العالم الإسلامي في إطار اللعبة الديمقراطية القائمة في الأردن ولبنان وماليزيا والكويت ومصر والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وأندونيسيا والسودان واليمن وأفغانستان، وقد تتفاوت مستويات الإسلاميين ومشاركتهم في السلطة في ه ذه التجارب وإن لم يتم أي منها ضمن إطار عملية ديمقراطية كاملة.

فلم تكن المشاركة السياسية هدفًا في حد ذاتها عند الحركات الإسلامية، لأنها استثناء من القاعدة التي يجب أن تلتزم الحكومات الإسلامية بموجبها بالشريعة

---

[1]. نقلا عن عزام التميمي، مشاركة الإسلاميين في السلطة، ص١٦-١٧.

[2]. المرجع السابق.

الإسلامية في كافة أقطارها، وإنما كانت وسيلة لغاي ة أسمى هي التمهيد لاستئناف الحياة الإسلامية، ويشمل ذلك توفير العدالة الاجتماعية وما يؤدي إليها، كما يشمل الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق المصالح الإنسانية عمومًا فضلاً عن مصالح المجتمع في البلاد الإسلامية[1].

ثانيهما: برز بعد ظهور الثورات الشعبية أو ما سمي "الربيع العربي"، وفيه خطوة أكثر جرأة من مجرد المشاركة في أنظمة تقوم على أساس غير إسلامي إلى الدعوة إلى أن يكونوا من صناع القرار على أساس المرجعية الإسلامية، لذلك نجد في كتاباتهم التصريح بأن في الإسلام دولة مدنية حصرياً لا دولة دينية أقول إن الدولة في المفهوم الإسلامي هي دولة مدنية حصرا، ويرى صاحب هذا القول أن هذا ما يدل عليه فقه أهل السنة خصوصاً، لكنه يراها دولة مدنية غير علمانية، ولا دينية أو عسكرية أو بوليسية[2]، فللدولة المدنية هي: دولة القانون المستمد من الشريعة، وهي دولة لا قداسة فيها للحاكم والشعب مصـ در السلطات، والحرية مكفولة عبر مؤسسة الشورى، وتقوم على أساس الفصل بين السلطات، والتمثيل النيابي للشعب و تأكيد حق المواطنة، فللدولة الإسلامية تقوم على المؤسسات، والشورى هي آلية اتخاذ القرارات في جميع مؤسساتها والأمة فيها مصدر السلطات شريطة ألا تحرم حلالاً ولا تحل حرامًا، أما مرجعية الدولة المدنية التي ينشئها الإسلاميون فهي الإسلام، لأن الإسلام يحقق متطلب الدولة المدنية على نحو أفضل بكثير مما يمكن تحقيقه من المرجعية العلمانية أو الليبرالية أو الماركسية.

إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة هي أصلاً دعوة إلى تحقيق العـ دل، وحماية الحـ قوق والحريات الأساسية وتمكين أصحابها من الاستمتاع بها، وإن مقاصد الشريعة الكلية تقوم على أساس تحقيق مصالح الخلق عموما بحفظ الضروريات والحاجيات

---

1. المرجع السابق، ص١٩٥.
2. علاء سعد حسن، نافذة القليوبية، ٥/٣/٢٠١١.

والتحسينات، لذلك يغدو التخوُّف من طرح الإسلام مرجعاً للدولة المدنية لا مسوِّغ له إلا الجهل أو الاستكبار.

والحركات الإسلامية ملزمة بحكم مسوغ وجودها وتكوينها وبحكم النظام الأساسي لها، وبحكم شعاراتها التي تتبناها وتدعو لها أن تنادي بأعلى صوتها ومن غير التواء بأن مرجع الدولة التي تتبناها وتدعو لها مهما كان اسمها هو الإسلام بمصادره الأساسية الكتاب والسنة ثم الأدلة الأخرى الراجعة إليهما، هذا فضلاً عن أنها ملزمة بحكم التكليف الشرعي، وإذا لم تفعل ذلك فإنها تفقد مسوغ وجودها، فرئيس الدولة في الإسلام يستمد سلطاته من الأمة بواسطة الشورى والبيعة، ويستند في وظيفته واختصاصاته إلى رضاها، ومهمته تنفيذ أحكام الإسلام فيهاوإدارة شؤون الدولة في حدود أحكامه، ويجب أن يكون أمر الحكم شورى بين الناس، ويحرّم استغلال الأفراد للأفراد والشعوب للشعوب واستغلال الحكام للمحكومين، ويمنع الظلم والاستبداد، ويفرض المساواة والعدل وهما من دعائم الحكم، ويجعل المال العام حمى لا يستباح إلا بحق، والقائم بأمر المال كولي اليتيم في حق اليتيم، ويمنع هدره على مستوى الفرد و الجماعة[1].

ثانيا: موقع المرجعية الإسلامية من الحكم وإدارة الدولة

إن معيار انتماء أي نظام للإسلام هو كون القانون السائد فيه هو الشريعة الإسلامية، وقد يعبر عنه بمبدأ الشرعية الإسلامية، والذي يتدبر نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يقف على مجموعة من القواعد الدستورية تتكلم عن الحكم والإمارة، والملك والسلطان، والبيعة والولاية، والقضاء وحقوق الأفراد وحرياتهم، وحدود الحاكم وحدود سلطاته، وحقوق أهل الذمة والشورى.

وفي دولة الخلافة الراشدة ظهرت قواعد عرفية أخرى تتعلق بطرق اختيار الحاكم ومبدأ الفصل بين السلطات وفكرة النيابة عن الأمة ، وذلك باعتبار أن بيعة أهل الحل

---

[1]. عبد القادر عودة، مرجع سابق، ص٢٢٦،٢٢٧.

والعقد تمثل نيابة عن الأمة ، والدارس لنظام الدولة الإسلامية الأولى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يجد وثيقة هامة أصدرها النبي صلى الله عليه وسلم بوصفه حاكماً لدولة مدنية اشتملت على تنظيم شؤون الحكم في الدولة الناشئة، وقد تضمنت جملة من المبادئ الدستورية الهامة التي لا يتسع المقام لذكرها.

وقد حاول أبو الأعلى المودودي أن يحدد أهم المسائل التي ينبغي أن يحتويها الدستور الإسلامي، فبين أن الأمة هي صاحبة السلطة في الأصل ، وأنها تسندها لمن تختاره نيابة عنها بالبيعة ، ثم بيّن حدود سلطة الحاكم وحدود سلطات الدولة المختلفة التنفيذية والتشريعية والقضائية وغاية وجود الدولة، والمبادئ التي تحكم سياساتها، وبيّ ن الحقوق والواجبات سواء للسلطة أو الأفراد، وذكر المودودي أن هذه المسائل مستمدة من مصادر التشريع الإسلامي[1].

على أن محمد العربي ذكر تصوراً آخر لمسائل الدستور انطلق فيه من مدلول المصلحة وأنها المحافظة على مقصود الشرع، ثم فصل مقصود الشرع بأنه خمسة: حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل و حفظ ا لمال، ثم بين أن كل مقصد من هذه المقاصد الخمسة يتسع لإدراج جميع أحكام الشرع وتوجيهاته، إنْ من الجانب العام أو الجانب الخاص، ويمتد إلى كل ما يقاس على هذه الأحكام والتوجيهات فيما يستجد من الأحداث في كل عصر[2]، وقد قام بعض الباحثين بمحاولة فقهية دستورية وعمل مقترحات لمشروع دستور إسلامي يتضمن المسائل الأساسية للدستور الإسلامي في العصر الحديث

وقد خطا منير البياتي خطوة أخرى فطرح مسألة تعديل الدستور الإسلامي ، وذكر أن المبادئ التي ثبتت بالكتاب والسنة من غير اجتهاد لا سبيل لتعديلها وكل حكم دستوري ثبت بطريق الاجتهاد يمكن تعديله، وبين أن للمصلحة مكانة عظيمة جداً لا بد من مراعاتها عند تعديل الدستور فالأحكام التي بنيت على المصلحة قابلة للتعديل تبعا

---

[1]. أبو الأعلى المودودي، نحو الدستور الإسلامي، ص٣٣.

[2]. نظام الحكم في الإسلام، ص٦١.

لاحتياجات الناس وتغير أوضاعهم وتغير الأعراف اعتماداً منه على القاعدة الفقهية " لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان"[1].

وبما أن القانون السائد في الدولة الإسلامية هو الشريعة الإسلامية، فقد اعتبر منظرو الحركات الإسلامية أن مبدأ الشرعية في المجتمع المسلم يقصد به سيادة الشريعة سواء باعتبارها دستورًا أو قانوناً عاماً للدولة أو باعتبارها مصدرًا للقوانين، ومع ذلك نجد من يتهربون من هذا المبدأ بحجة تمسكهم بمدأ سيادة الدولة.

إن الذي يميز سيادة الشريعة عن سيادة القانون هو : أنها شريعة ذات مصدر إلهي وهذا يحول دون ادعاء من جهة إنسانية أيا كانت لهذه السيادة، وإن النظريات الديمقراطية لم تصل إلى مبدأ سيادة القانون إلا بعد تطور كبير، وكل ما توصل إليه الفقه الدستوري الحديث من المبادئ في هذا الصدد وجد في الفقه الإسلامي قبل أن تعرفه النظم بأكثر من ألف عام، فلا داعي للهلع من سيادة الشريعة، لأن معنى هذه السيادة أن الحكام لا يملكون إلا سلطات محدودة بحدود الشريعة التي يلتزمون بها كما يلتزم الفرد على قدم المساواة، فالفرد والأمة والشعب والحاكم والدولة سواء في الخضوع لسيادة الشريعة الإلهية[2].

كما أعطت الشريعة للإنسان بصفته فردًا عاقلاً الدور الأساسي في استنباط الأحكام بطريق الاجتهاد الفردي أو الجماعي، فالأفراد هم الذين يساهمون في الأحكام، كما يمكن للحكام أن يجتهدوا كغيرهم إذا امتلكوا ملكة الاجتهاد ، وبذلك أمنت الشريعة حقوق الإنسان وحريات الفرد بتقرير دور أساسي لهم في استنباط الأحكام التشريعية[3].

وخلاصة القول في المسألة أن الإسلاميين يرون أن وجود دستور مستمد من الكتاب والسنة والأدلة الأخرى يشكل أساساً لقيام الدولة المدنية في النظام السياسي المعاصر.

خضوع الإدارة للقانون المستمد من الشريعة

---

[1]. منير البياني، مرجع سابق، ص٧٧-٧٨.

[2]. توفيق الشاوي، فقه الشورى، ص٥٧٧-٥٧٩.

[3]. السابق، ص٥٧٩.

لا يتحقق خضوع الإدارة للقانون بمعناه الصحيح ما لم يكن جهاز الإدارة من أعلاه إلى أدناه يحبون الحق ويعشقون العدالة، ويخافون الخروج عن القانون لا خوفا من الرقابة الخارجية، ولكن لأن طاعة الله بالخضوع للقانون هو جزء من عقيدتهم، وهذا يستلزم انتقاء الإدارة من الناس وفقًا لقاعدة "القوة والأمانة" التي تعد الأساس لكل الولايات، فالقوة والأمانة شيء مشترك بين رأس الدولة، والولاة، والقضاة و سائر الولاة، وأساس ذلك قول الله تعالى : "إن خير من اس تأجرت القوي الأمين "، فلا يجوز أن يولى غير الكفء، ومرد الكفاءة راجع إلى القدرة على النهوض بأعباء ما يختار له من الولاية و تحقيق مقصودها، وذلك راجع إلى عدم التفريط في شؤون ما ولي عليه، ومراقبة الله في شرعه المتمثل بالقانون الإسلامي.

قال ابن تيمية: "إن للولاية ركنين: القوة والأمانة"، ثم يشرح المراد بالقوة و الأمانة كأساس لكل ولاية فيقول : "والقوة في كل ولاية بحسبها ، فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة في الحرب والمخادعة فيها ، والقدرة على أنواع القتال ... والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام. والأمانة ترجع إلى خشية الله وأن لا يشتري بآياته ثمناً قليلاً وترك خشية الناس"[١].

وفي رسالة الفقيه القاضي أب ي يوسف التي وجهها إلى الخليفة هارون الرشيد : "ورأيت- أبقى الله أمير المؤمنين- أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج، ومن وليت معهم فليكن عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف في الله لومة لائم ... فإذا لم يكن عدلاً ثقة أميناً فلا يؤتمن على أموال الناس"[٢].

وقد عرض الفقهاء إلى مسألة خلو الزمان من هذا الصنف من الناس لولاية

---

١. ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص١٥.

٢. الخراج، ص ١٠٦.

الوظائف الإدارية فقال ابن تيمية " وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل وفي كل منصب بحسبه، وإذا فعل ذلك بعد اجتهاد تام فقد أدى الأمانة وقام بالواجب"[1].

وإذا عدل رأس الدولة أو من بيده إدارةعن قاعدة القوة والأمانة وتولية الأصلح فإن ذلك يعد خيانة لأمانة الحكم وأمانة الوظيفة العامة ، وأساس ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولّى رجلاً وهو يجد من أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله"، وفي رواية: "ومن قلّدَ رجلاً عملاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين".

وفي السنّة العملية أن أبلذر رضي الله عنه جاء يطلب ولاية من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له مع محبته له وصلاحه : "إنك إمرء ضعيف وإنها أمانة ..."، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولّى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله وخان رسوله وخان المسلمين".

ثم عقّب ابن تيمية على ذلك بقوله : "وهذا واجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء الذين هم نواب السلطان والقضاة ومن أمراء الجهاد ومقدمي العساكر الصغار والكبار وولاة الأموال من الوزراء والكتاب ، وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستثبت ويستعمل أصلح من يجده"[2].

وفي مسألة العدول عن تطبيق قاعدة القوة والأمانة كأساس للولاية يقول ابن تيمية: فإن عدل عن الأحق الأصلح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو صداقة أو موافقة بلد أو مذهب أو طريقة أو ج نس كالعربية والفارسية والتركية والرومية أو الرشوة يأخذها من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب أو لضغن في قلبه على الأحق أو عداوة بينهما،

---

1. ابن تيمية، مرجع سابق، ص٥.
2. ابن تيمية، مرجع سابق، ص١١.

فقد خان الله و رسوله والمؤمنين ودخل في ما نهى عنه الله في قوله: "يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون" (الأنفال:٢٧).

وخلاصة القول: أن جميع النصوص الشرعية والفقهية تقرر نظرية القوة و الأمانة كأساس لتولي جميع الولايات ابتداءً من رأس الدولة ومروراً بالقيادات العليا إلى الدنيا فيها[1]، وثمرة ذلك أن يحصل الخضوع التلقائي الاختياري من الإدارة للقانون الإسلامي؛ لأنها متى كانت من ذوي الكفاءات الأمناء كان تصرفهم بمقتضى أحكام الشريعة ، ولا يفهم من هذا أن الشريعة تعول على هذه القاعدة في خضوع الإدارة للقانون بل افترض الفقهاء استثناء أن يغش الناصح ويخون الأمين، و بذلك يحدث الخروج على القانون فجعلوا الرقابة الإدارية واجبة ومن لوازم وضمانات تنفيذ القانون الشرعي

يقول الفقيه أبو يعلى الفراء : "إن على الخليفة أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال ليهتم بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة ، فقد يخون الأمين ويغش الناصح ، وقد قال الله تعالى : "يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب " (ص:٢٦)، فلم يقتصر سبحانه على التفويض دون المباشرة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : "كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته"[2].

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يحاسبون العمال على الصدقات والفيء وغير ذلك[3]، ولو ذهبنا نستعرض الأدلة من الكتاب والسنة والوقائع التاريخية لوجدنا الشيء الكثير.

---

[1]. منير البياتي ص ٩٧.

[2]. الأحكام السلطانية ص١٢.

[3]. ابن تيمية، السياسية الشرعة ص٣٧.

ثالثًا: الحقوق والحريات في الدولة الحديثة وفق المنظور الإسلامي

إن أهم ما يميز الدولة المدنية الحديثة أو القانونية أن نظامها يهدف إلى حماية الأفراد من عسف السلطات العامة و اعتدائها على حقوقهم، مع أنهم نوابها، ومن المعلوم أن نظام الحقوق والحريات لم ينشأ دفعة واحدة و إنما مر بتطور مستمر، ويقسم الفقه الدستوري الحديث الحقوق والحريات إلى فردية تقليدية واجتماعية أو اقتصادية وهي معروفة لا تحتاج إلى تفصيل.

إلا أن من المهم إبراز الأساس الفكري للحقوق والحريات في الشريعة الإسلامية وخصائصها، فالحقوق والحريات مصدرها الشرع نفسه، والحق ما ثبت شرعًا، والمانح لهذه الحقوق هو الشرع باعتبار الإنسان مخلوقاً لله عز وجل، ومكرمًا، ومفضلاً، والإنسان الذي يستمتع بهذه الحقوق ويستعملها لا يشعر أنها منح من الحاكم أو من جهة أخرى وإنما يصوغ سلوكه ويوجه استعماله لحقوقه وحرياته وفقًا لما شرع الله له، و إن واجب الدولة تمكين الأفراد من التمتع بها ودفعهم إلى مباشرتها واستعمالها من غير خوف ولا تردد، وثمرة ذلك أن يسير الفرد والدولة في اتجاه واحد بخصوص الحرص على الحقوق و الحريات، كما يتقبل الفرد ما يرد من ضوابط شرعية على تلك الحقوق و الحريات[1].

وإذا كان الشرع هو مصدر حقوق الأفراد و حرياتهم فإنه مصدر لحقوق السلطات لذلك، مما يجعل السلطة تقبل ما لها من حقوق وما عليها من ضوابط تحدد سلطاتها، لأن الفرد والسلطة يؤمنان بأن للشرع أن يمنع الحق أو يضبطه، وبهذا وفق الإسلام بين النزعة الفردية والجماعية توفيقًا انفرد به من خلال توحيد الغاية للفرد والدولة وأنها تنفيذ الشريعة المتمثلة بالدستور والقانون الإسلامي.

إن الحقوق والحريات جزء من الشريعة ، وقد ثبتت كاملة في زمن البعثة النبوية الشريفة وهي غير قابلة للإلغاء، لكنها لم تثبت مطلقة حتى لا تطغى مصلحة الفرد على

---

[1]. منير البياتي، النظام السياسي ص١١٠.

غيره أو على الجماعة، ولا نجد مشكلة في تعددها وتنوعها متى كانت تستند إلى الشريعة وتتقيد بها، فالحريات الشخصية تبدأ من حق التكريم الشخصي للإنسان (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) (الإسراء: ٧٠)، وبذلك يشعر الإنسان فيها أنه محترم في دولته وعزيز فيها، و يتجنب كل ما من شأنه إهانته وإذلاله، وفي الأثر "لا قدست أمة لا يأخذ فيها الضعيف حقه غير متعتع"، وإن هذا الحق أساس لحقوق عموم أ، الفردية والاجتماعية[1].

ولا أريد أن آتي على تفصيل الحقوق الشخصية و الاجتماعية والاقتصادية لاعتقادي أن ثباتها من بديهيات الشريعة ومبادئها الواضحة، ولكن سأركز على أهمها:

أ. مبدأ العدالة والمساواة في النظام الإسلامي

العدل سمة لازمة للمجتمع الإسلامي وخصيصة من وظائف دولته، ومن أسماء دار الإسلام دار العدل ، ومن العدل ال تسوية بين المواطنين في حقوقهم و حرياتهم، فالإسلام يحرص على العدل والمساواة بين الأفراد في الحقوق والحريات أمام أحكام الشريعة وقانونها، وأمام القضاء : "يا أيها الناس كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى" (المائدة: ٨).

أما المساواة في الوظائف فللإسلام تكييف يختلف عن القوانين الوضعيةفهو لا يعتبر الوظائف حقوقاً للأفراد، وإنما هي تكاليف من الدولة على أساس نظرية القوة والأمانة، ولذلك وضعت قيوداً على بعض ا لوظائف كالذكورة والإسلام بالنسبة لرئاسة الدولة العليا، ولإمارة الجهاد، وإمارة القضاء، لأن الدولة دولة فكرية قامت على أساس الإسلام ولغرض تنفيذ أحكامه تنفيذاً شاملاً وسليماً في الداخل والسعي لنشره في الخارج بكل وسيلة مشروعة باعتبار الإسلام دعوة عالمية "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتو الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور" (سورة الحج: ٤١).

---

[1]. السابق، ص١٢١،١٢٢

وكما أقامت الشريعة الإسلامية الحقوق على أساس العدل والمساواة بين فئات المجتمع على اختلاف أجناسهم وأعراقهم واعتقاداتهم فإنها ساوت بينهم في التكاليف والأعباء العامة كالضرائب وأداء الخدمات العامة[1].

ب. الديمقراطية والشورى

الديمقراطية تعني حكومة الشعب ، فالحكم الديمقراطي يجعل من الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة في الدولة ، وقد يمارس الشعب السلطة بنفسه فيسمى الديمقراطية المباشرة أو الحكومة المباشرة، وقد يختار الشعب لممارسته نواباً عنه يباشرونها باسمه، ويقومون بأعباء الحكم بالنيابة عنه، وتسمى هذه بالحكومة النيابية"[2].

ووسيلة إسناد السلطة في النظرية الغربية هي العقد الاجتماعي، والديمقراطية القائمة على العقد الاجتماعي تعد تكريساً للحريات ، وليست الإرادة العامة للشعب شيئاً تجريدياً بل حصيلة فعلية لتبادل الآراء وتفاعل الإرادات الحرة لأعيان الأفراد في الشعب، فالعقد هنا عقد مشارطة ومعاوضة بين الحاكم والمحكومين وبين المحكومين بعضهم مع بعض، وفي مثل هذا التصور نشأت الديمقراطية الليبرالية، لكنها لم تكن في أول العهد إلا معاقدة بين الصفوة البرجوازية والسلطة، وما تفرع عنها من حريات وحقوق ظل قاصراً على الطبقة صاحبة المال، لكن تطورات تاريخية انتهت إلى ديمقراطية ليبرالية وشعبية، فإلى جانب إباحة حق التصويت والنيابة عن الشعب للكافة أضافت تحولات في موازين العدالة الاجتماعية مكنت عامة الناس من ممارسة حرياتهم وحقوقهم، وساعدت وسائل الاتصال على زيادة فعالية النيابية وصدقها، ثم يسرت التعبير المباشر عن اتجاهات الرأي العام وإرادة الشعب[3].

وكما أن الرأي العام الذي تأصلت في ضميره نظرية الحقوق والحريات العامة

---

[1]. السابق، ص١٤٨.

[2] السابق، ص٣١٠.

[3]. حسن الترابي، جدلية الشورى والديمقراطية في كتاب:(الإسلاميون والمسألة السياسية).

وضرورة خضوع الحكم للقانون، أصبح هو يملك اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم من النظام الديمقراطي، ويهدد الحكام كلما خرجوا عن القانون أو أهدروا الحقوق والحريات العامة، مما جعل الحكام لا يجدون بديلاً من احترام القانون إرضاء الرأي العام.

فالديمقراطية تنزع السيادة من الحكام وتودعها للشعب صاحبها الوحيد، وهي تقدم الأساس والركيزة لعلوّ القانون وسيادة المشروعية القانونية[1]، ويرى الترابي أن الديمقراطية عبَرت إلى بلاد العالم الثالث التي تسود فيها أوضاع اقتصادية بائسة لا تساعد على ممارسة الديمقراطية، إلى جانب أوضاع اجتماعية تقليدية، لا مجال للوعي الفردي فيها ولا للولاء على المنهج السياسي كما تنتقص نظم النيابة والرأي العام الديمقراطي [2]، وقد نتج عن إساءة استعمال الديمقراطية وممارستها تكريس حكم الفرد أو الحزب الحاكم، والتفريط بحقوق الناس وحرياتهم وعدم تداول السلطة وقمع المعارضين السياسيين

أما الشورى فيرى عدد من المنظرين الإسلاميين أن الشورى في الإسلام تعد قاعدة من قواعد الحكم السياسي في الإسلام، وقاعدة للعلاقات التضامنية بين أفراد المجتمع، فبناء مجتمع متضامن ومتكافل يقوم على المشاركة في الفكر وتبادل الرأي والاستماع إلى النصيحة والالتزام بقرارات الجماعة[3]، ويراها الترابي حكما شرعياً يصدر عن أصول الدين وقواعده الكلية قبل أن تقرره الأدلة الفرعية[4].

فالمعاني التي تقتضيها الشورى وتؤسس عليها الديمقراطية في نظر بعض الإسلاميين، معان مبثوثة في الدين كله، غير أن هناك فروقاً بين الشورى أو الديمقراطية في السياق الإسلامي وبين الديمقراطية في المفهوم الغربي، منها أن الديمقراطية في المفهوم الغربي تمارس غالبا في سياق لا ديني، لظنهم أن الحكم الديني يكرس السلطان المستبد ويمنحه قداسة

[1]. مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون، ص١٨٢.

[2]. الترابي، الإسلاميون والمسألة السياسية.

[3]. توفيق الشاوي، فقه الشورى، ص ٤٨.

[4]. الترابي، الإسلاميون والمسألة السياسية القسم الأول.

وسلطة مطلقة، مما ينتج عنه مصادرة الحريات والحقوق، ولا مجال في الإسلام لحكم شعبي منقطع عن معاني الإسلام وأحكامه؛ لأن الإسلام دين توحيدي يحيط بالحياة ويضفي عليها جميعًا معنى العبادة وينظمها بشريعة شاملة لا تفرق بين سياسة ودين أو حياة عامة، يقول الترابي: "إن الخروج بالديمقراطية- في نظر الإسلاميين- من الإطار الديني إلى إطار سياسي بحت ردة وضرب من الإشراك، لأنه يشرك إرادة الشعب مع خالقة[1].

ووفقا لنظرة الإسلاميين للديمقراطية، فإنه لا سلطة مطلقة للشعب، بل هي مقيدة بالشريعة، فليس لمجلس نيابي بحجة تفويضه غير المباشر ولا لحاكم من دونه من باب أولى أن يحيد عن الشريعة التي تمثل إرادة الشعب بدقة كا ملة، فالشعب كله أو غالبيته تؤمن بأحكام الشريعة الكلية والفرعية، فالشورى والديمقراطية في النظر الإسلامي، لا تنفصل عن الدين، ومن ثم يظل مؤسسًا على رعاية المسؤولية أمام الله تعالى[2].

إن حركة الإخوان المسلمين في مصر هي الحركة الأم التي أسست لخطاب إسلامي معاصر، وضع مؤسسها حسن البنا- رحمه الله- الأسس لمفهوم حاكمية الله، ولم ير فيه استئصالا للمفاهيم غير الإسلامية، فالبنا يساوي بين الحكم الدستوري والشورى عبر قراءة جديدة لا تناقض القرآن الكريم، فالشورى هي المبدأ الأساسي في الحكم وممارسة السلطة عبر اختيار المجتمع، وهي أساس تمكين المجتمع من تحديد أيديولوجيته وسياساتها، فإذا ما كانت الجماعة هي صاحبة الشورى فلا يمكن لنخبة ما، أو لحزب ما الادعاء بأنه يمثل الجماعة أو الأمة، فالشورى في نظر البنا أساس مشروعية سلطة الجماعة وحريتها في اختيار الحكومات والسياسات التي تفضي إلى خدمة المصالح العامة، ووفقًا لنظريته فإنه لا يرى مانعاً من استخدام الديمقراطية إذا قُيِّدت بالإسلام[3].

وبناء على الأسس نفسها فإنه من واجب المسلمين إقامة الحكومة العادلة للتخلص

---

[1]. المرابق.

[2]. انظر السابق.

[3]. حسن البنا، الإمام الشهيد يتحدث إلى شباب العالم الإسلامي، ص٩٩، والوسائل، ص١٦٠-١٦١

من الحكم الاستبدادي، والحق أن الحركات الإسلامية التي كانت شديدة التخوف من الديمقراطية وصندوق الاقتراع تجاوزت ذلك في السنوات الأخيرة ودخلت البرلمانات، وشاركت في الحكومات.

وهي مدعوة للاهتمام بالمشاركة السياسية لتغيير المعادلة السياسية لصالح تفعيل المشاركة الشعبية ومن ضمنها الحركات الإسلامية في عمق المشهد السياسي، كما أنها مدعوة إلى إعادة النظر في سياساتها في ظل الحراك الشعبي وتحديد الأولويات المطروحة، كالتعايش السلمي ضمن المواطنة الكاملة وحكم الدستور وتداول السلطة وإقرار الحريات العامة وغيرها من أولويات الإصلاح السياسي والاجتماعي مع وضوح المرجعية التي تنطلق منها وهي الإسلام، وهي مدعوة أيضاً إلى تحديد العلاقة مع أطياف قوى المجتمع المدني ومؤسساته عن طريق بناء الثقة المتبادلة بملحقق الإصلاح المنشود وفق مدنية الدولة

رابعا: التعدد والتنوع الديني في الدولة الحديثة ذات المرجعية الإسلامية

لا يجد الإسلاميون صعوبة في الإجابة على الثنائية في الدو لة التي تجعل مرجعيتها الإسلام، لوفرة النصوص الشرعية بخصوصها ووجود التجربة التاريخية التي تشكل الأساس لبناء علاقة المسلمين بغيرهم، ولعل ما يطلق عليه الجنسية أو تابعية الدولة، تعد الإطار الاجتماعي والقانوني لهذه العلاقة.

فالجنسية في المعنى الاجتماعي تعني انت ماء شخص إلى أمة معينة، و في المعنى السياسي والقانوني هي انتماؤه إلى دولة من الدول ، وقد تثبت الجنسية للشخص منذ ميلاده وهذه هي الجنسية الأصلية، وقد تثبت له بعد ميلاده، وهي الجنسية المكتسبة[1].

وإذا كانت الجنسية أداة للتعبير عن انتساب الفرد إلى دولة معينة، وأنه رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة فإن هذا المفهوم للجنسية عرف في الشريعة الإسلامية وإن لم يطلق عليه الفقهاء اصطلاح الجنسية، فالدولة كانت تسمى "دار الإسلام" والأفراد وهم المكونون لعنصر الشعب يوصفون بأنهم من أهل دار الإسلام، أي من تبعة الدولة

[1]. عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ص٥٧-٥٩.

الإسلامية، ورابطة أفراد الشعب بهذه الدار رابطة سياسية، لأن الدولة الإسلامية طرف فيها، وهي رابطة قانونية لها آثار ينتج عنها حقوق وواجبات في ظل الدولة، وقد ذكر الفقهاء هذه الحقوق والواجبات مفصلة مما لا يتسع المقام لذكره[1].

والشريعة تجعل المسلمين أمة واحدة، وأساس ذلك وحدة العقيدة ولو اختلفوا في الجنس أو اللغة أو غير ذلك "إنما المؤمنون أخوة"، لكن انتساب المسلم إلى المسلمين كأمة يعد من قبيل الروابط الاجتماعية لا السياسية، ولكن الشريعة تدعوهم إلى التحول إلى هيئة سياسية منظمة أي إلى دولة، لأن مقاصد الإسلام لا تتحقق إلا بقيام هذا التنظيم السياسي، لذلك كانت الهجرة واجبة، وما أن هاجر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى بدأ بتكوين الدولة الإسلامية الأولى، وبذلك تحولت الجماعة الإسلامية الأولى إلى هيئة سياسية فيها جميع عناصر الدولة، فصارت الرابطة سياسية وقانونية، طرفاها الفرد المسلم والدولة الوليدة، وأساس هذه الرابطة بالنسبة للمسلم هو الإسلام، فكون الشخص مسلمًا يجعله أهلاً للانتماء إلى الدولة، فكل مسلم إذن يتمتع بجنسية دار الإسلام على أساس هذه الصفة، ولا خيار للدولة في منحه إياها[2].

تابعية غير المسلمين في الدولة الإسلامية[3]

يعد غير المسلمين الذين يقيمون في الدولة الإسلامية من أهل دار الإسلام في أقوال

---

[1]. السابق، ص٦١.

[2]. السبق، ص٦٣

[3]. الدولة القائمة اليوم في العالم الإسلامي تمثل نوعاً جديداً من أنواع السيادة الإسلامية لم يعرض لأحكامها الفقهاء السابقون لأنها لم توجد في زمانهم. وهي السيادة المبنية على أغلبية مسلمة لا على فتح هذه الدول بعد حرب المسلمين لأهلها ، وهذه الأغلبية يشاركها في إنشاء الدولة وإيجادها أقلية أو أقليات غير مسلمة، وليست وافدة عليها حتى تمنح بعض الحقوق؛ الأمر الذي يتطلب اجتهاداً يناسبها في تطبيق الأصول الإسلامية عليها وإجراء الأحكام الشرعية فيها ، ولا بأس أن يكون عقد المواطنة بديلاً عن هذا المصطلح . (المحرر)

الفقهاء جميعهم، فهم من شعب الدولة ومكوناتها وتابعيتها لمن يدخل في الذمة عن طريق العقد الصريح، لأنه بعقد الذمة صار من أهل دار الإسلام[1].

أما بالنسبة لمن يدخل في الذمة، بالقرائن الدالة على رضاه أو بال تبعية لغيره أو بالغلبة أو الفتح فإن أساس الجنسية هو إرادة الدولة الإسلامية، فهي التي تمنح الذمة لغير المسلم بمحض إرادتها وتقديرها وفقًا لقواعد الشريعة كما ذهب إلى ذلك زيدان[2].

وإذا اكتسب الذمي جنسية دار الإسلام في لحظة ولادته فهي جنسية أصلية، وإذا اكتسبها بعد ولادته فهي جنسية لاحقة[3].

القاعدة العامة في حقوقهم وواجباتهم المواطنة

شاع بين الفقهاء القول المشهور: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"، ومما يؤكد هذا قول السرخسي: "ولأنهم قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم وحقوقهم كأموال المسلمين وحقوقهم"[4].

إلا أن هذه القاعدة يرد عليها استثناء حين تشترط الشريعة العقيدة في الشخص ولا تكتفي بالتابعية، فالإسلام يجعل الوصف الديني في بعض الأحكام شرطًا، والدولة لا تستطيع حيال ذلك إلا تنفيذ حكم الشرع، وكما تجعل الشريعة الوصف الديني مناط التمييز في بعض الحقوق، فإنها تجعل هذا المناط أساسًا للتمييز في بعض الواجبات، فالزكاة يلتزم بها المسلم دون الذمي، والجزية [5] يلتزم بها الذمي دون المسلم، والجهاد

---

1. المبسوط، جـ١٠، ص٨١.
2. زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين ص٦٦.
3. السابق، ص٦٦، وعبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، ص٢٢٣.
4. شرح السير الكبير، جـ٢، ص٢٥٠.
5. الجزية ضريبة سنوية على الرؤوس تتمثل في مقدار زهيد من المال يُفرض على الرجال البالغين القادرين، وعلى حسب ثرواتهم، ولم تكن الجزية ملازمة لعقد الذمة في كل حال كما يظن بعضهم، بل استفاضت أقوال الفقهاء في تعليلها وقالوا إنها بدل عن اشتراك غير المسلمين في الدفاع عن دار=

يجب على المسلم دون غيره، وإن كان من الممكن أن يشارك الذمي في هذا الواجب، ورئاسة الدولة ينفرد بها المسلم دون الذمي.

وإذا استقر ما ذكرنا، فإن من مكملات هذه القضية أن من كان من غير المسلمين من مواطني الدولة فإنها تثبت له العصمة في نفسه وماله وعياله، كما تثبت له حرمة في مسكنه كالمسلمين سواء بسواء، فالثابت أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا، حيث يقوم مفهوم المواطنة على العمل المشترك من أجل المصلحة المشتركة والولاء للبلاد التي نعيش فيها معاً

وإذا استثنينا الوظائف التي اشترط الإسلام لها الصفة الدينية، واستثنينا الرئاسة العامة للدولة، فإن ما سوى ذلك من الوظائف يظل محل خلاف عند المتقدمين والمتأخرين من العلماء، وأكثر الآراء مناسبةلزماننا ما ذهب إليه الدكتور عبد الكريم زيدان، القائل بجواز إشراك أهل الذمة في تحمل أعباء الدولة وإسناد الوظائف العامة إليهم إلا من ظهرت عداوتهم للإسلام والمسلمين، اعتمادًا منه على قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر "(آل عمران:١١٨)[1].

خامسًا: الوحدة والتعدد والتكامل مع الدول بين الدول العربية والدول الإسلامية

إن أغلب أنظمة الدول في بلادنا العربية بعد الاستقلال ما زالت تظن أن هدفها

= الإسلام، لذلك أسقطها الصحابة والتابعون عمن قبل سهم الاشتراك في الدفاع عنها، فعل ذلك= سراقة بن عمرو مع أهل ارمينية عام ٢٢هـ وحبيب بن مسلمة الفهري مع أهل انطاكية، ووقع مثل ذلك مع الجراجمة - وهم أهل مدينة تركية- في عهد عمر رضي الله عنه و أبرم الصلح مندوب أبي عبيدة بن الجراح وأقره أبو عبيدة فيمن معه من الصحابة، وصالح المسلم ون أهل النوبة على عهد الصحابي عبد الله بن أبي السرح على غير جزية بل على هدايا تتبادل في كل عام، وصالحوا أهل قبرص في زمن معاوية على خراج وحياد بين المسلمين والروم. (المحرر)

[1]. انظر أحكام الذميين ص٧٩

القومي هو تدعيم الاستقلال ، لكنها في الوقت نفسه لا زالت تعزز التجزئة وتمدح الإقليمية، وتجعل همها تثبيتها والمحافظة عليها، إن دولنا الصغيرة المعاصرة التي يغريها حكامها بالسير منفردة، تحكم على نفسها بالبقاء في حالة التخلف والضعف وتحرم نفسها من مزايا التقدم.

إن الأمة المسلمة وإن خسرت وحدتها السياسية بعد الدولة العثمانية، لكنها لا زالت قائمة على أساس الوحدة الاجتماعية "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ" (الأنبياء:٩٢) وهي أقدر على الاستجابة للاندماج، لأن ذلك ينبع من أصالتها التاريخية وشخصيتها الإسلامية ومقوماتها المشتركة، وفي تقديري أن المانع من السير نحو الاندماج هي الأنظمة الحاكمة مع أن عالم اليوم يسير كله في اتجاه مناقض للاتجاه الوطني والقومي، وتقود الدول الكبرى حركة التجمع في مختلف مناطق العالم شعورًا منها بضرورة التجمع استجابة لمقتضيات الاقتصاد ودعم سياساتها التوسعية، وأمامنا الوحدة الأوروبية نموذجاً والظاهرة الصينية.

إن أحسن مثال للاجتهادات العصرية هي الفكرة التي دعا إليها عبدالرزاق السنهوري في كتابه الخلافة ومات دون أن يرى تحقيقها ولكنها استقرت لدى العاملين في حقل الدعوة الإسلامية، وهي فكرة تطوير الوحدة الإسلامية بإنشاء منظمة دولية سماها "جامعة الشعوب الشرقية"، تحل محل دولة الخلافة العظمى التي قضى عليها الاستعمار وأعوانه وحلفاؤه، وتسربت الفكرة إلى بعض رجال الحكم والسياسة، ورفعوا شعار التضامن الإسلامي الذي لقي ترحيبًا من جماهير المسلمين، مما أتا ح لها فرصة النجاح في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان إنشاؤها بداية لحركة علمية أسفرت عن إنشاء منظمات إسلامية دولية عديدة، وقد اعتبر توفيق الشاوي أن نواة هذه المنظمة الإسلامية كانت الجامعة العربية التي أنشئت عام ١٩٤٥ وكان من أول الداعين الى إنشائها

عبدالرحمن عزام الذي تم اختياره أول أمين عام لها[1].

إن دعوة التضامن الإسلامي والسعي لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي جاءت ثمرة لكفاح الحركات الشعبية والحركات الإسلامية التي رفعت شعار الوحدة والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا لا ينفي أنها أنشئت بإرادة الحك ومات الإسلامية وبدعوة الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي لم تكن أكثر قدرة من الدول التي اشتركت فيها، ولذلك فإن مصيرهما الانهيار إذا تركت على حالها دون إعادة النظر في جوهرها وأسس تنظيمها.

إن طموحات الوحدة الإسلامية حق م شروع للأمة وليس لأحد مصادرتها :
"واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا" (آل عمران ١٠٣).

لكن العقبات في طريقها كثيرة والتحديات كبيرة، وحتى نتجاوز تلك العقبات لابد من تشخيص هذه المشكلات وتحديد العقبات من خلال دراسة موضوعية، هناك خلافات بين المسلمين أنفسهم وبين المسلمين وغيرهم، منها ما يتصل بتفاصيل العقيدة، ومنها ما له صلة بالشريعة، ومع ذلك يمكن تجاوزها إذا تحاورنا، ولابد للمفكرين والعلماء والمثقفين من بحث كل تفاصيل الخلافات، ومن خلال ذلك يمكننا أن نصل إلى نتائج جديدة تسمح بوجود مساحة واسعة من الأفكار والأسس المشتركة.

وعلى الفقه الإسلامي وال فكر القانوني أن يواجه الواقع التعددي في العالم الإسلامي لتنظيم العلاقات بين الدول الإسلامية المتعددة، وقد أشار السنهوري إلى ذلك وسماه القانون الدولي بين المسلمين[2].

إن وجود هذا الفرع من فروع الفقه الإسلامي ضرورة لتطور النظم السياسية في العالم الإسلامي على أسس علمية و دراسات منهجية موضوعية.

---

[1]. فقه الشورى ص٢٠٢-٢٠٤.

[2] فقه الخلافة ص٥٧٠-٥٧١.

المبحث الأول

ثانيًا موضع الدولة الحديثة في فكر الحركات الإسلامية

ملامح أساسية لدولة الإسلاميين المدنية

. د أحمد سعيد نوفل*

سأتحدث بشكل محدد عن عدة قضايا جوهرية تشكل مقدمة لازمة لتناول مفهوم الدولتين الدينية والمدنية في جماعات الإسلام السياسي وممارساتها العملية.

الأولى: يجسدها تساؤل يبدو بدهياً ولكنه بالغ العمق: هل الوصول إلى السلطة هو هدف أساسي أم هدف تابع بالنسبة للحركات الإسلامية؟ بمعنى آخر هل هو وسيلة لتحقيق هدف أكبر من الوصول إلى السلطة؟ ألا وهو تطبيق أو تنفيذ الش ريعة الإسلامية من أجل بناء أمة جديدة تقوم على مشروع نهضوي جديد، هل الهدف هو الوصول إلى السلطة بحد ذاته من أجل تحقيق هدف أكبر من الوصول إلى السلطة أم لا ؟ ومن المستحيل تحقيق هذا الهدف الكبير إن لم يتم إلا من خلال الوصول إلى السلطة.

الثانية: يلاحظ أن التركيز واقع على التخوفات من وصول الإسلاميين إلى الحكم خشية أن تُصادر الحركات الإسلامية إذا وصلت إلى السلطة الحريات في الوطن العربي، وكأننا نعيش في جنة من الحريات لدى الأنظمة العربية الحالية، فلو كان هناك فعلاً أنظمة عربية ديمقراطية أعطت حريات حقيقية للمواطن لكان من الممكن أن نخشى عليها، غير أن الواقع أنه منذ الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية إلى الآن يعيش المواطن العربي ضمن قيود كبيرة لا يستطيع أن يتحرك من هذه القيود المفروضة عليه من هذه الأنظمة، وبالتالي فإن أي حراك شعبي إسلامي عربي للأمام هو يخدم المواطن العربي، إذن هذه التخوفات ليس لها مكان في الواقع، وإنه من الممكن للحركة

* . أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك-الأردن.

الإسلامية أن تمارس ضغوطات في المستقبل على المواطن العربي من أجل عدم إبداء أي نوع من الحرية التي يريدها، بل بالعكس فإنني أرى أن من الممكن أن تأخذ الحركة الإسلامية ما يريده نبض الشارع العربي من أجل تحقيق مثل هذه الحريات، فلنجرب هذا العمل، علّ المواطن العربي يحظى بالعديد من الحريات التي حُرم منها من قبل.

الثالثة: التركيز على قضية أن تنفيذ المشروع الإسلامي في الواقع يخدم فئة معينة قليلة من المواطنين ولا يخدم بقية المواطنين، علماً بأنني لست من التيار الإسلامي، لكنني أتحدث كمواطن عربي يهمه بناء مشروع نهضوي عربي إسلامي من أجل مصلحة المواطن العربي والمستقبل، إذ أرى بأنه في فترات مختلفة كان الشارع العربي لا يتحرك إلا من خلال حراك إسلامي قوي، وهذا بالطبع معروف ليس من الآن في خلال الثورات الشعبية بل م ن قبل، فحركة حماس عندما وصلت إلى السلطة وصلت لأن لديها مشروعًا وطنيًا قوميًا مقاومًا ضد الاحتلال الصهيوني، وبالتالي فإن الوقوف خلف مثل هذه الحركات مبني على أساس أن هذا الحراك يخدم في الواقع هذا المشروع النهضوي الكبير.

الرابعة: التركيز على أساس أن التخوفات من وصول التيارات أو الأحزاب الدينية خاصة من أطراف داخلية وخارجية في دول أجنبية، علماً بأن الكيان الصهيوني يشهد وصول أحزاب دينية واضحة المعالم وتحكم الكيان الصهيوني، فلماذا لا يوجد هجوم كبير عليها من قِبل الذين ينتقدون وصول التيارات الإسلامية والأحزاب السي اسية الإسلامية في المستقبل؟ ! علماً بأن هذا أمر مشروع، ومن ثم إذا أرادت الإرادة الشعبية العربية للمواطن العربي الحق في أن يبني مستقبله مع التيارات الإسلامية إن كان الخيار الإسلامي جزءًا من طبيعة تفكيره وهو يريد عن وعي هذا التوجه، فلماذا نريد أن نفرض حصارا عليه ونطلب منه تحقيق الديمقراطية من وجهة النظر الأجنبية؟

من هذه المنطلقات الأربعة نستطيع أن نتحدث عن الدولة المدنية، ونظام الدولة الدينية في فكر الحركات الإسلامية وممارساتها.

الدولتان المدنية والدينية في فكر الحركة الإسلامية

مفارقة الخبرة الإسلامية للأوروبيةبصدد مفهوم الدولة الدينية

إن مفهوم الدولة الدينية تتم إثارته من أجل إخافة الآخرين من وصول التيارات الإسلامية للسلطة، إذ لا يوجد منذ عصر الرسول- عليه الصلاة والسلام- إلى الآن دولة دينية بالمفهوم الديني الذي كان سائداً في أوروبا قبل الإصلاح الديني الذي قاده مارتن لوثر، وبالتالي فإن هذه التيارات التي كانت موجودة في أوروبا يريدون إسقاطها أيضاً علينا من أجل أن يتخوف الناس من وصول الأحزاب الدينية الإسلامية، فنحن نعرف بأن الكنيسة في أوروبا قبل حركة الإصلاح الديني كانت هي التي تحكم، حتى أنه فرض على هنري الرابع أن يبني دولة ثانية وحاربوا من أجل البقاء في السلطة، وبالتالي هناك وجهة نظر داخل أوروبا، وهذا الحراك السياسي في أوروبا هو الذي قاد أوروبا من التحوّل من سيطرة وهيمنة الكنيسة والبابا على الأمراء والملوك في ذلك الوقت إلى الابتعاد عن هذه العملية بعد حرب المائة سنة بعد حرب الأديان التي حدثت في أوروبا وكانت مشروع الانطلاق إلى العلمانية، هذا التحوّل من الدولة الدينية إلى الدولة العلمانية بناءً على الحراك السياسي الذي حدث في أوروبا لم يحصل، ولهذا يصبح طرح هذه التخوفات من وصول الإسلاميين إلى السلطة غريبا رغم وجوده عند بعض الذين هم في الساحة السياسية العربية الآن.

إذًا تبين أن الدولة في المفهوم الإسلامي هي في الواقع دولة مدنية، بمعنى دولة مدنية غير علمانية ولا دينية ولا عسكرية ولا أمنية ولا بوليسية، علماً أن الدول هي إما مدنية أو عسكرية أو بوليسية أو تحكمها الأجهزة الأمنية، أما "الدولة الدينية" البحتة فهي الدولة التي يحكمها رجال الدين بشكل مباشر وتمارس الحكم الإلهي وفيها يحكم الحاكم باسم الله ويكون بادعاء أنه نائب عن الله في حكم المجتمع، وهذا ما كان سائداً كما ذكرت في أوروبا في القرون الوسطى، والدولة الدينية بهذه الصورة لم توجد كما ذكرت في التاريخ الإسلامي العربي، كما تعني إلزام فرد أو فئة بالسلطة السياسية دون الشعب

كنتيجة لازمة لانفراد هذا الفرد أو الفئة بالسلطة الروحية أو السلطة الدينية، وقمة هذا التوجه هو كما ذكرت عندما كانت نظرية الحكم الإلهي أو الحكم بالحق الإلهي والع نابة الإلهية هي التي تمنح الشرعية للأنظمة السياسية التي سادت في أوروبا فترة طويلة، وهو في الواقع ما رفضه الإسلام حين ميّز بين التشريع الذي جعله حقاً لله والاجتهاد الذي جعله حقاً للنهج الذي خطّه الله للناس، كما يرفض الإسلام رفضاً باتاً إسناد السلطة الدينية أو الروحية إلى فردٍ واحد أو فئة تنفرد فيها دون الجماعة أي الكهنوتية أو رجال الدين، كما قال سبحانه وتعالى: «واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله» (التوبة: ٣١)، فهذه السلطة التي عبّر عنها القرآن الكريم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي في الواقع مخولة بالاستخلاف العام للجماعة.

أما الدولة الثانية فهي الدولة العلمانية التي تقوم على "فصل الدين عن الدولة" أي فصل السلطة الروحية الدينية عن السلطة السياسية، والعلمانية التي كانت في الأصل جزءًا من الديانة المسيحية (تعطي ما لله لله وما لقيصر لقيصر) ثم تحولت إلى تيار فكري سياسي في أوروبا يعمل على تقويض سلطة الدين وتحديد مجال عمله . وقد مرت العلمانية منذ ظهورها بتحولات كبيرة في التاريخ الأوروبي، حيث تحوّلت من ثورة ضد تدخل الكنيسة في الحكم لتنتهي إلى فصل الدين عن الدولة.

الدولة الثالثة إلى جانب المدنية والعلمانية هي "مدنية السلطة ودينية التشريع "، والحل الإسلامي يقوم في هذه الحالة على أساس أن علاقة الدين بالدولة هي علاقة وحدة ارتباط؛ أي لا خلط ولا تطابق، فهو يقوم على دينية التشريع وليس السلطة كما في الثيوقراطية، وتميز بينهما؛ أي لا فصل بينهما أي مدنية السلطة وليس التشريع كما هو في العلمانية، لأن السلطة في الإسلام كما هو معروف لديكم مقيدة بالقواعد القانونية التي لا تخضع للتغيير والتطور مكاناً وزماناً، وبالتالي لا يُباح تجاوزها، وا لتي تسمى في علم القانون "قواعد النظام العام" وتسمى باصطلاح القرآن "الحدود" إذ هي القواعد الآمرة أو الناهية التي لا يُباح مخالفتها، كما جاء في الآية الكريمة : "... تلك حدود الله فلا

تقربوها ..." (البقرة: ١٨٧)، لكن ما يلاحظ في الواقع أن الدولة المدنية هي دولة القانون، وهي ما يسعى التيار الإسلامي إليه في الواقع، وما يسعى الجميع إلى تحقيقه.

الدولة المدنية الغربية- الدولة المدنية الإسلامية: رؤية مقارنة

تقوم الدولة المدنية المبتغاة على أساس قاعدة الفصل بين السلطات الثلاث المبنية على الأسس التالية:

أولاً: عدم تقديس الحاكم لأن هذا الحاكم مهما كانت له قدرات فائقة فهو بشر، بعكس ما كان سائداً في أوروبا في القرون الوسطى.

ثانياً: إن الشعب هو مصدر السلطات.

ثالثاً: الحرية وتأتي من خلال الشورى أو الديمقراطية بدرجات متفاوتة.

رابعاً: الفصل بين السلطات.

خامساً: التمثيل النيابي للشعب.

سادساً: حق المواطنة والعدالة بطبيعة الحال.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: لا قداسة للحاكم في الدولة المدنية في الإسلام، وأن هذا الحاكم لا يمثل خليفة الله تعالى على شعبه، وهو العنصر الأبرز والأخطر في تعريف الدولة الدينية في العصور الوسطى، يقول سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: «قُل إنَّما أنا بَشَرٌ مِثْلُكُم يُوحَى إليَّ أنَّما إلهُكُم إلهٌ واحِدٌ فاسْتقيموا إليه واستغفروه وَوَيْلٌ للمشركين » (فُصِّلَت: ٦)، ويقول الله عز وجل : «قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً » (الإسراء:٩٣)، إذن هذه الأمور محسومة على أساس عدم تأليه الحاكم، وإن كان بعض الحكام العرب مع الأسف يحاولون تأليه أنفسهم وإعطائهم هذا الطابع.

ثانياً: الشعب هو مصدر السلطات: فهو الذي يختار الحاكم ووهو الذي يقوم بعزله، وهذا واضح بشكل كبير في اختيار الخليفة أبو بكر الصديق بعد وفاة النبي- صلى الله عليه وسلم-، حيث انعقدت له البيعة أي باختيارهم.

ثالثاً: حرية إبداء الرأي أي "الشورى": يقول سبحانه وتعالى: «وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» (آل عمران:١٥٩)، وهذا يعني أن حرية الرأي هي جزء أيضاً من الشورى، وإبداء الرأي من خلال المؤسسات المنظمة لهذا الحق هو جزء من قضية احترام حقوق الإنسان التي يتحدثون عنها في الغرب.

رابعًا: الفصل بين السلطات أو استقلال السلطات؛ وأهم قضية في الفصل بين السلطات هو فصل السلطة القضائية فالسلطة القضائية هي التي تقوم على تنفذ الشريعة الإسلامية.

خامسًا: التمثيل النيابي للشعب: نلاحظ في الفترة الأخيرة أن الحركات الإسلامية توافق على الوصول إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع، وبالتالي فهذا جزء من العمل الديمقراطي، لكن ماذا لو طرحنا السؤال الآتي : هل تريد الحركات الإسلامية كما فعلت حركات أخرى أن تصل إلى السلطة على ظهر دبابة؟ الجواب بالتأكيد يأتي بالنفي عند أغلب الحركات الإ سلامية، غير أن بعض التيارات الإسلامية ترفض الوصول إلى السلطة حتى من خلال صناديق الاقتراع، على أن الطابع العام هو أن الفكر الإسلامي أو الحركات الإسلامية الحديثة بدأت تتحدث على أساس أن قضية الوصول إلى السلطة من خلال صندوق الاقتراع هو السياق والسبيل الطبيعي الذي عليها أن تسلكه ، وأكبر مثال على ذلك ما حدث في تونس بطبيعة الحال.

سادسًا: حق المواطنة : قضية المساواة والعدالة هي شيء أساسي في الفكر الإسلامي، لكنني أرى أن وجود مثل هذا التصوّر في مجتمعات عربية قد يكون فيه بعض التناقضات، ولهذا، فإن وجود هذا التصور (حق المواطنة) في الفكر الإسلامي الحديث سيكون بمثابة حل ونهج للتخلص من المشاكل والتناقضات التي توجد داخل بعض المجتمعات العربية، على أساس أنه فعلاً الإسلام الحقيقي وليس الإسلام الذي يراد اختطافه هنا وهناك.

الإسلام الحقيقي يتحدث عن المواطنة، ويتحدث عن العدالة والمساواة بين المواطنين بشكل كبير، إذ يرى الشيخ يوسف القرضاوي أن الدولة الإسلامية هي دولة مدنية مرجعها الإسلام، وهي تقوم على أساس الاختيار والبيعة والشورى ومسؤولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد في الرعية أن ينصح هذا الحاكم ويأمره بالمعروف وينهاه ع ن المنكر، والحاكم في الإسلام- والكلام للشيخ القرضاوي- واحد من الناس، وهو ليس بمعصوم ولا مقدّس يجتهد لمصلحة الأمة فيصيب ويخطئ، ويستمد سلطته وبقاءه في الحكم من الأرض لا من السماء، ومن الناس لا من الله، فإذا سحب الناس ثقتهم منه لظلمه وانحرافه وجب عزله بالطرق الشرعية، ما لم يؤدِ ذلك إلى فتنة وفساد أكبر.

وبالتالي فهذه القضية واضحة بالنسبة للتوجهات الحديثة التي هي المشاركة السياسية الإسلامية في الانتخابات أيضاً، ويؤكد الدكتور محمد عمارة أن الدولة الإسلامية هي في الواقع دولة مدنية، تقوم على المؤسسات والشورى، وهي آ لية اتخاذ القرارات في جميع مؤسساتها، والأمة هي مصدر السلطات، وأن النظم والمؤسسات والآليات فيها تصنعها الأمة وتطورها وتغيرها بواسطة ممثليها، حتى تحقق الحد الأقصى من الشورى والعدل، والمصالح المعتبرة التي هي متغيرة ومتطورة دائماً وأبداً، فالأمة في هذه الدولة المدنية هي مصدر السلطات.

إن الدولة المدنية بتعريفها وجميع أبعادها هي في الواقع مطلب إسلامي أصيل، لا يشوش عليه رفض البعض لهذا المصطلح باعتباره مصطلحاً غربياً، نشأ في بيئة غربية، وإن التشويش بالقول إن الفكر الإسلامي يريد إقامة دولة دينية وليست دولة مدنية هو من أجل الهجوم على الإسلام وزيادة التخوفات الموجودة منه في الأوساط الغربية التي لا تريد وصول الإسلام الحقيقي إلى السلطة لقطع الطريق أمام الهدف الأكبر وهو انتشار الإسلام وهذا بالطبع ما يجب على الحركات الإسلامية أن تتنبه إليه.

المبحث الثاني

الإسلاميون وتأسيس السلطة الحاكمة

المبحث الثاني

الإسلاميون وتأسيس السلطة الحاكمة

أولاً الإسلاميون وتداول السلطة: الأسئلة المشروعة

. أ زكي بني إرشيد*

موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية بأشكالها المتعددة وتطبيقاتها المتنوعة وآلياتها المعتمدة بالاحتكام إلى إرادة الشعوب وصناديق الاقتراع، ومن ثم التمكين لمبدا تداول السلطة، ومسألة احتكار السلطة وتداعياتها، والعلاقة بين تداول السلطة والمشاركة الشعبية، واتخاذ القرار بين الشورى والديمقراطية أوالاستبداد والتطرف، أسئلة تطرح باستمرار بخلفيات عدة وبأجواء من التشكيك وا لاتهام بقدرة الإسلاميين على تمكين آليات الديمقراطية وإنتاج الحكم الرشيد أو رغبتهم في انجازها.

وهذه الإثارة المستمرة وضعت الحركات الإسلامية في مربع المحاكمة باعتبارها متهمة ومدانة أحيانا ووظفت تلك الاتهامات لمحاصرتها ومنعها من تقديم تجربتها ونموذجها في الحكم و أحيانا أخرى لمنع التحول الديمقراطي الذي تشهده الساحة العربية في ربيعها المتألق بالأمل والتفاؤل.

هل قصرّ الإسلاميون في تقديم رؤيتهم السياسية ومقاربتهم لإدارة الحكم الرشيد؟ أم أنهم فشلوا في إقناع الآخرين بها؟ أو هل عجز الأخرون عن فهمها أم أن البعض لا يريد إدراكها بهدف وضعهم دائما في خانة التشكيك والاتهام ومن ثم الاستهداف؟

لقد قرأت كثيراً مما كتبه الإسلاميون عن أنفسهم وقرأت كثيراً مما كُتب عنهم، واطلعت على وثائق وأدبيات الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا وما صدر عن حركة النهضة التونسية والحركة الإسلامية في المغرب والجزائر واليمن، وحاورت كثيرا

---

*. قيادي في جماعة الإخوان المسلمون–الأردن.

من قيادات الحركة في تلك الأقطار وغيرها مثل لبنان والكويت، وعايشت تطور الفكر والسلوك السياسي لدى جل هذه الحركات فهل بقي مبرر لإثارة تلك الأسئلة والإشكاليات، وبخاصة بعد أن حسم الإسلاميون موقفهم مبكرًا من هذه الملفات وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالمرأة والمواطنة والهوية والدولة والدستور والتعددية والعلاقات الدولية والمؤسسات الأممية؟

إذا كان المشروع الاقتصادي النظري أو النموذج الاقتصادي الإسلامي قد وجد لدى العالم- بعد أزمته المالية- ما يستحقه من قبول ، فهل بوسع النظام ال سياسي الإسلامي أن يقدم نفسه للعالم وأن يجد لديه أيضًا ما يلزم من تقدير واحتفاء؟

ولا خلاف أبدًا بين مهمة الدين المناط أصلاً بخدمة الإنسان ورعايته والحفاظ على حقوقه وبين مهمة السياسة "العادلة" التي تتوخى توفير الحياة الفضلى للناس، كما أنه لا يوجد ما يمنع في الإسلام من تداول السلطة أو اختيار أي شكل للدولة او أي آلية لاختيار الحاكم أو غير ذلك من أبجديات "الديمقراطية" الحديثة التي تحتكم إلى الصناديق، ما دام أن الهدف من ذلك والغاية منه هو العمران والنهضة وإقامة موازين العدل وإسعاد الناس وتحقيق مصالحهم، والنص القرآني يشير بوضوح تام إلى هذا المعنى : "لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ "(الحديد:٢٥)، فالمقصد الرئيس لإرسال الرسل وإقامة البينات وإنزال الكتب ومقاصد الرسالة وإقامة الحجة وموازين العدل كل ذلك ليقوم الناس بالقسط.

طيف الإيحاءات الواسعة في النص القرآني المحكم لإقامة النموذج

يقول تعالى: "عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ" (الأعراف: ١٢٩)، فالله سبحانه ينظر إلى القلوب والأعمال، والناس أيضا ينظرون إلى الأعمال وينتظرون الإنجاز، والنظر هنا إلى كيفية الأداء والعمل، ما يعني أن استمرار العمل والإصرار على إبداع الأحسن وتقديم الأفضل هو مهمة التنافس البشري فكرًا وسلوكًا.

وفي قوله تعالى : "الذين يستمعون القول فيتبعون أح سنه" (الزُمر: ١٩) إشارة واضحة إلى التفويض المقيد غير المطلق، وقوله : "وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم" إشارة إلى بشرية الحكم في الاجتهاد لتطبيق المراد والمقصد، فإذا أخفق القائمون فهو الإخفاق البشري وعليهم تقع المسؤولية وتجري عليهم سنة التغيير.

ونواميس الكون كما حصل في ثورات الربيع العربي الجديد من العزل أو الخلع عند الفشل أو اقتراف الظلم وحرمان الناس من حقهم في العدل والحرية، والعدل أساس الحكم.

وأحسب أن الموضوع لا يحتاج إلى المزيد من التوضيح بقدر الحاجة لتقديم نموذج عملي في الحكم يجسد رؤية الحركة الإسلامية وبرنامجها ويخضع للمراجعة والمحاكمة.

فإلى متى ستظل هذه الأسئلة تلاحق الإسلاميين؟ وإلى متى سيبقى الجدال مستمراً؟ والاتهامات مشرعة في وجوههم عند كل تقدم أو نجاح لهم في شتى الميادين؟

من حق المجتمعات العربية ومكوناتها أن تسعى للحصول على فهم صح يح ودقيق لنظرية الإسلاميين في الحكم، وأن تحصل على الضمانات الكافية والطمأنة المناسبة لعدم تكرار نماذج الاستبداد السياسي واحتكار السلطة وقمع الرأي المخالف، فهذه مطالب عادلة وضرورية ولا اعتراض عليها، ولكن السؤال عن الجهة التي تقدم لها أوراق الاعتماد وتلك الضمانات لإصدار شهادات حسن السلوك والتأهيل للمرور السياسي؟

ثم لماذا يطالب العمل الإسلامي بإظهار القدرة على التعامل مع الحداثة السياسية باعتبارها مؤطرة لعمل المؤسسات الحديثة دون اللجوء إليها لاقتباس التقنية السياسية ؟ ولماذا يحضر التوجس من الانقلاب على الخيار الديمقراطي عند اقتراب الإسلاميين من الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه؟ ولماذا يسود الشك في التعامل مع حركات الإسلام؟ وهل المخاوف من أن تؤدي التغييرات الحاصلة في تونس ومصر وغيرهم ا إلى نفوذ إسلامي واسع مخاوف مبررة؟ ومن هي الجهات التي تطلق تلك الهواجس وتثير المخاوف؟ ولماذا يبرر الآخرون فشلهم في الحصول على ثقة الشعوب باتهام الإسلاميين

باستثمار التخلف المزمن لتجارب الحكم في العالم العربي والفشل في إنتاج التنمية والبناء الحضاري؟ أليس من حق الإسلاميين أن يقدموا أنفسهم بديلاً عن تجارب الحكم الفاشلة أو منافسًا لها؟ و هل يصح أن تصبح تلك المخاوف سببًا لرفض التحولات السياسية ومصادرة نتائج تضحيات الشعوب التواقة للحرية والانعتاق ؟ ألا يؤدي هذا الرفض إلى مزيد من التأسيس لدكتاتوريات علمانية نتائجها أسوأ من ديمقراطية يحكمها الإسلاميون؟

حق المجتمع أن يختار وأن يمنح الفرصة لتحربة الحركات الإسلامية في إدارة البلاد ويرقب الأداء ويختبر الممارسة، ويرى ويقوّم وعندها سيكون الحكم.

إذا نجحوا ببناء دول تحترم كرامة الفرد والأمة، وتتيح العدالة الاجتماعية والتعددية والحريات العامة وإذا وفت تجاربهم بالشروط اللازمة للتحول والتغيير الحضاري فعندها سيكون الحكم لهم والثقة بقدرتهم وإعادة تفويضهم، وإذا فشلوا فلن يكون مصيرهم أحسن من مصير نماذج الحكم الفاشلة التي تتهاوى تحت إصرار الإرادة الشعبية . وبالتالي " يمكن للإسلاميين اليوم أن يقدموا نموذجهم السياسي للعالم والشرط المطلوب هنا هو الاتفاق على اعتماد (العدل والحرية) كأساس لنظام الحكم والديمقراطية . إن الإسلام السياسي يبدو ممرًا إجباريًا للتحولات الديمقراطية الجارية في العالم العربي، لأن القمع والاستبداد في الأنظمة السابقة ترك الجامع في مواجهة القصر".

ولذلك لا مبرر أن نسال: هل الدولة دينية أم مدنية؟ لأن موقفنا وجوابنا هو:أننا نريد دولة ديمقراطية عادلة ، دولة تجمع بين الالتزام بالقوانين والالتزام بقيم المجتمع وأخلاقه وهويته، والواقع أن "الإسلاميين كانوا يستمدون شرعيتهم من قبل من نضالهم ضد مبارك وبن علي ، واليوم عليهم أن يجدوا لأنفسهم مبررات وجود جديدة". ولا يوجد علاج لهذا الحصار المفروض على المجتمعات إلا بأن تخرج قوى الإسلام السياسي إلى السطح، ولتمارس ما جعلت المسلمين قرونًا يحلمون به، ولتسعى نحو دولة الخلافة أو ولاية الفقيه أو شورى الفقهاء أو غيرها من السلطات التي يحلم بها الإسلاميون.

وحركات الإسلام السياسي تقبل التحدي بخوض غمار التجربة بلا تردد ولا وجل،

وأن تمارس حقها بتفويض شعبي ناتج عن حكم الصناديق وليس عن طريق الإكراه الخارجي أو الانقلاب العسكري، من حق الإسلاميين أن يجربوا بديلهم الذي طالما تحدثوا عنه، والحلم الذي انتظروه طويلا، والمشروع النهضوي الحضاري ا لذي روجوا له ووعدوا به.

إن مطالبة الإسلاميين أن يتحولوا إلى نسخة محسنة من النماذج أو المناهج الحاكمة هو ظلم للتجربة والمشروع، وإن التطور الديمقراطي يستوجب أن يتقدموا بنموذجهم الخاص وتجربتهم الذاتية لا أن يقوموا بإجراء تغييرات على النظام العلماني أو تحسينات على قصوره أو استدراكات على أدائه، وهو ما يفقد الحركة الإسلامية القدرة عل صياغة مشروعها المتكامل، لصالح المراوحة بين محطات التجارب الفاشلة   . تلك الاعتبارات فرضت على بعض التيارات الإسلامية التكيف مع المتطلبات المتعلقة بالهوية السياسية أو الأيدلوجية بهدف التم هيد لتجربة الحركة الإسلامية في الوصول للسلطة ومراقبة كيف يعملون؟ لذلك فقد تعامل مجمل التيار بحذر وترقب لتجربة حزب العدالة والتنمية التركي، ما لبث أن تطور ايجابيًا وسقط الكثير من التحفظات على أداء التجربة وفلسفتها مع الإقرار بالخصوصية التركية الموغلة بالعلمانية إلى درجة ما فوق الإشباع.

ويبقى السؤال قائماً: هل ينجح الإسلاميون في الحكم وهم لا يملكون رصيداً عملياً في هذا الصدد؟ لكن وبالمثل هل يملك غيرهم هذا الرصيد؟ لا سيما أن أنظمة الاستبداد والفساد والقمع بأذرعها المختلفة "السياسية والإعلامية والتشريعية والتنفيذية" لم تمكِّن أحدًا من المشاركة الجزئية فضلاً عن الإدارة والحكم، عموماً الحكم ليس فناً مستحيلاً ولا حكراً على أحد، والخبرة العملية تنمو بالتدرج، ومرور الوقت شرط سلامة القصد وقوة الإرادة ووضوح الأهداف وكفاية الوسائل والاستفادة بالأكفاء من أبناء الوطن وه م كثر، ليس بالضرورة أن يجلس الإسلاميون على كل مقاعد الحكم، لكن بالضرورة أن يكون الجالسون أكفاء بغض النظر عن انتمائهم الفكري والأيدلوجي، نعم لم يحكم الإسلاميون منذ قرون لكنهم أصحاب مشروع واضح وممكن يحقق طموحات الشعوب في الحريات

والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة والريادة الحضارية، ولم يرتكبوا الجرائم والمخالفات والأخطاء والخطايا التي ارتكبها غيرهم فكان ما كان من فشل التجارب وسقوط الشعارات، الإسلاميون لم يقدموا تجربتهم في الحكم منذ قرون ويدركون أن حكم الشعوب وتحقيق الآمال فريضة شرعية ومس ؤولية وطنية وشراكة تضامنية لأصحاب الكفاءة من أبناء الوطن.

الخلاصة التي يمكن أن نخلص إليها أن برنامج حركات الإسلام السياسي النظري يضمن ويحرص على ديمومة آليات الاختيار الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة واستمرارها.

وإن الممارسة الحزبية لهذه الحركات تتفق وتقدم مؤشرًا على التزامها بالمعايير الديمقراطية والتداول على مواقع المسؤولية، وإنها تحرص على سلمية الممارسة والعمل والمعارضة، وترفض العنف في الوصول إلى السلطة، يضاف إلى ذلك أنها تعترف بأهمية التعدد والتنوع، وترفض الإقصاء واحتكار السلطة، وتحترم حق الرأي المخالف بالتعبير والعمل السلمي المنظم للتغيير أو التأثير.

وإن إرادة الشعوب بالتحرر والانعتاق والإصلاح السياسي وإنجاز التحول الديمقراطي هي التي سترسم المشهد السياسي، وتحدد ملامح المرحلة القادمة، وللتيار الإسلام السياسي الحق كبقية التيارات الفكرية والسياسية أن يتنافس على ثقة الشعب للحصول على تفويض الوصول إلى الحكم وممارسة النموذج الإسلامي في السلطة، والتوافق المجتمعي على تأمين ضمانات التحول الديمقراطي وديمومته أمر ضروري لبناء الدولة وتقدم الأمة وإقلاع المشروع الحضاري الخاص بنا للمساهمة في إكمال المسار الإبداعي القائم على حوار الثقافات و احترام الحضارات والتنافس معهم لتقديم النافع والمفيد. هذه أحلامنا التي هرمنا بانتظار فجرها، فهل نحن على عتبة حقبة تاريخية جديدة تحقق هذه الآمال والطموحات؟ هذا ما بشرت به الأحداث وقراءة بعض المفكرين وعملنا لأجله طويلاً وما ستجيب عنه مخض الأيام القادمة.

ثانيًا الإسلاميون وتداول السلطة

الإسلاميون خيار جديد أم وحيد؟!

د.غسان عبد الخالق*

يخطئ من لم يلاحظ أن هناك هلالاً سنياً يمتد أو يتشكل من نواكشوط حتى أنقرة، أي على امتداد الساحل الجنوبي والشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي سيعطي لمصطلح (الجنوب) دلالة سياسية جديدة بالنسبة للشمال الأوروبي، كما أنه سيمثل المعادل الموضوعي لما يسمى (الهلال الشيعي)، ومن الضرورة بمكان ملاحظة أن هذا الهلال الذي راح يتبلور الآن في سياق الربيع العربي، قد أسلم زمامه للإخوان المسلمين بوجه خاص لأسباب عديدة؛ فلصحاب التيار السياسي هم الأكثر اصطلاء بتداعيات الحرب على الإرهاب خلال السنوات العشر الماضية، وبالتالي فقد أسهمت الأنظمة العربية ومراكز صنع القرار الغربي في تحويلهم إلى ضحية أو إلى بطل شعبي بصورة غير مباشرة، وهم التيار السياسي الأكثر استقطابا للجماهير والأكثر تنظيماً والأكثر قدرة على توفير الموارد المالية وعلى استخدام تكنولوجيا الاتصال.

والأهم من كل ذلك أن مراكز صنع القرار في الغرب قد توصلت عبر حسبة استراتيجية لحجم الأرباح والخسائر في الشرق الأوسط إلى نتيجة مؤداها أن خسائرها التي يمكن أن تترتب على إبقاء الإخوان المسلمين خارج الحياة السياسية هي أضعاف خسائرها لو أن الإخوان المسلمين قد انخرطوا في الحياة السياسية، فإلى متى سيظل الغرب الذي يشهد الآن أسوأ أحواله الاقتصادية والمالية يغدق المليارات على أنظمة سياسية عربية ديكتاتورية وقمعية وطفيلية وبعيدة عن الشارع ولم تنجز الحد الأدنى من الأمن أو الاستقرار لشعوبها أو لحلفائها، فيما أن هناك إمكانية كبيرة للتفاهم مع أنظمة سياسية

* . باحث وأستاذ للنقد في جامعة فيلادلفيا- الأردن.

جديدة منتخبة ديمقراطياً وقادرة على تحقيق الأمن والاستقرار وتفعيل مبدأ تبادل المنافع مع الغرب؟ وإلى متى يظل الغرب متمسكاً برفض الخصوصيات الفكرية والحضارية لأبناء الوطن العربي جرّاء (الإسلام فوبيا) فيما أن تجاربه مع ماليزيا وأندونسيا والهند واليابان تؤكد إمكانية بناء تجربة مثمرة مع الوطن العربي، تقوم على الندية والاحترام المتبادل وعلى جلب المنافع ودرء المفاسد والمخاطر؟ و لماذا لا يوضع الإسلاميون العرب على المحك فإن هم نجحوا في ادارة الحكم و مراعاة المصالح و الاعتبارات الدولية و الوطنية فقد استراحوا و أراحوا و إن هم لم ينجحوا فسوف يسقطهم الشارع نفسه الذي جاء بهم؟

لقد أسفرت حركة الربيع العربي حتى الآن عن إسقاط ثلاثة أنظمة ديكتاتورية في تونس ومصر وليبيا، على التوالي، ومن الجلي أن الإخوان المسلمين قد مثلوا فرس الرهان في الثورات الثلاث، حيث نجحوا في الوصول إلى الأغلبية المطلوبة عبر صناديق الاقتراع في تونس والتي ستمكنهم من تشكيل الحكومة الانتقالية، ومن المرجح أن ينجحوا في الوصول إلى الأغلبية المطلوبة عبر صناديق الاقتراع التي ستمكنهم من تشكيل الحكومة الانتقالية في كل من مصر وليبيا. ومع ذلك فإن العديد من العقبات ما زالت تقف في طريق الإخوان المسلمين في الأقطار الثلاثة المشار إليها آنفاً وفي غيرها من الأقطار العربية التي تشهد حراكاً شعبياً محتدماً تتراوح مطالبه بين التغيير الجذري في اليمن وسوريا والإصلاح الشامل في الأردن، وهي عقبات تعود في غالبيتها إلى الكيفية التي سيتعامل وفقها الأخوان المسلمون مع الواقع السياسي والتاريخي في المقام الأول:

١ - لا يعطي التسارع الهائل في وتيرة الأحداث، والذي ما زال يفاجئ الغرب والأنظمة الرسمية والشارع العربي والإخوان المسلمين أنفسهم، قيادات الإخوان المسلمين الفرصة والوقت اللازم لإعادة بناء ثقافة قواعدهم السياسية بما يتناسب مع الظروف المستجدة.

٢ - ما زال كثير من قيادات الإخوان المسلمين يستخدمون لغة إيديولوجية تقع بين

حدي الحلال والحرام والإيمان والكفر، فيما أن المطلوب هو استخدام لغة سياسية مهنية تذوّب الإيديولوجي في الواقعي على غرار الخطاب السياسي الإسلامي التركي.

٣ -رغم التحالفات التكتيكية بين الإسلاميين والعلمانيين قبل الربيع العربي وفي أثناء هذا الربيع الذي ما زال يتمخض، إلا أن كل الوقائع والمؤشرات تدفع باتجاه الاعتقاد بأن الصدام بين التيارين العريضين قادم لا محالة ما لم يبادر الإخوان المسلمون إلى تقديم الضمانات الفكرية والعملية التي تؤكد قدرتهم على استيعاب التعدد والتنوع[1].

٤ -رغم الموقف السياسي المعلن للإخوان المسلمين بخصوص إسرائيل وبخصوص السياسات الرسمية لمكافحة الإرهاب، والذي تشاطرهم إياه الغالبية العظمى من أبناء الوطن العربي، إلا أن الإخوان المسلمين ملزمون بتقديم تصور سياسي عملي يشتمل على طمأنة الدول الكبرى بخصوص المحافظة على الالتزامات الدولية التي أبرمتها الأنظمة السياسية العربية التي ذهبت أو التي ستستمر، وفي كل الأحوال فإن على الإخوان المسلمين أن يتعهدوا باتباع الطرق الديمقراطية والسلمية لإلغاء أي التزام قانوني أو دولي.

٥ -رغم المرونة الملموسة التي أبداها الإخوان المسلمون تجاه قضية المرأة، إلا أنهم ما زالوا بحاجة ماسة إلى حسم موقفهم بخصوص الحدود التي يمكن أن تبلغها المرأة على صعيد الولاية السياسية العامة وبخصوص الحدود التي يمكن أن تبلغها على صعيد الأفكار النسوية.

٦ -مع أن الإخوان المسلمين يبدون انفتاحاً ملموساً تجاه الأقليات غير المسلمة في

---

[1]. وفي المقابل يُطالب التيار العلماني بقبول النتائج التي تفرزها العملية الديمقراطية إذا أفضت إلى صعود الإسلاميين، وأن يلتزم بالمعارضة الوطنية السلمية المخلصة. (المحرر)

الوطن العربي، إلا أنهم بحاجة ماسة أيضاً إلى حسم موقفهم بخصوص الحدود التي يمكن أن يبلغها السياسيون العرب غير المسلمين على صعيد الولاية السياسية العامة، عبر الانتخابات الديمقراطية واستناداً إلى صناديق الاقتراع.

٧ -من الملاحظ أن تواجد الإخوان المسلمين في أوساط الهيئات الثقافية الرسمية وغير الرسمية ضعيف جداً، مقارنة مع تواجدهم في الهيئات المهنية والعمالية الرسمية وغير الرسمية، وبما أن هذه الأوساط يغلب عليها الأفكار اليسارية والقومية والليبرالية وتتمتع بنفوذ ملحوظ على صعيد الإعلام وعلى صعيد تشكيل الرأي العام، فإن كثيراً من التساؤلات والهواجس تنتاب هذه الأوساط بخصوص موقف الإخوان المسلمين من حرية التفكير والتعبير والنشر بإطلاق، ومن حرية محاورة زوايا الثالوث المحرّم (الجنس، والدين، والسياسة) بوجه خاص.

٨ -مع أن الإخوان المسلمين يميلون إلى النمط الرأسمالي الاجتماعي في الاقتصاد، إلا أنهم مطالبون بإفراز رؤية واضحة بخصوص العولمة: هل سينخرطون فيها؟ هل سيقاومونها؟ أم أنهم سينخرطون فيها لكنهم سيعملون في الوقت نفسه على استحداث حزمة من سياسات الحماية للهوية الوطنية والقومية والحضارية وللمنتج الاقتصادي الوطني؟

٩ -مع أن الإخوان المسلمين يولون التكنولوجيا والعلوم التطبيقية والبحتة عناية مهنية بالغة، إلا أنهم ما زالوا يتعاملون مع مباحث العقيدة والتاريخ والفلسفة واللغة بطريقة دعاوية وانفعالية تدفع كثيراً من التيارات المنافسة إلى الاعتقاد بأنهم سيعملون على تضييق الآفاق الكونية والإنسانية للتعليم ومحاصرة اللغات الأجنبية، فهل سيطلق الإخوان المسلمون عنان التجديد والتطوير والتحديث في التعليم المدرسي والجامعي أم أنهم سيثنون هذا العنان ويوجهون التعليم توجيهاً فكرياً صارماً؟

١٠ -هناك تخوفات اجتماعية على نطاق واسع من إمكانية إقدام الإخوان المسلمين على محاصرة القطاع السياحي والخدمات الفندقية وأماكن الترفيه، في ضوء بعض التجارب الإسلامية الشيعية أو السنية في الحكم، فهل سيترك الإخوان المسلمون للمواطنين والأجانب حرية الحركة والاختيار أم أنهم سيتدخلون لإضفاء الطابع الإسلامي البحت على الأزياء والأسواق والفنادق والمطاعم ودور السينما والأماكن الأثرية.

١١ -هل سينتهز الإخوان المسلمون فرصة وصولهم إلى الحكم لتشكيل أدوات إجبار موالية لهم في موازاة أجهزة الأمن الرسمية؟ وهل سيغرقون هيئات الدولة بكوادرهم ومناصريهم أم أنهم سيدعمون خيار دولة المؤسسات ومهنية المؤسسة العسكرية والأمنية وحرفيتها، وسيحترمون مبدأ تكافؤ الفرص على قاعدة المؤهل؟

١٢ -هل سيظل الإخوان المسلمون متمسكين بحرية الإعلام وحرية المواطنين في استخدام المواقع الإلكترونية بعد وصولهم إلى الحكم أم أنهم سيعمدون لمراقبة الإعلام والمواقع الإلكترونية بدعوى الحرص على المصالح العامة ومنع تسرب المعلومات والحد من الآثار اللاأخلاقية الناجمة عن استخدام الإنترنت؟

١٣ -كيف سيتعامل الإخوان المسلمون مع التيارات الإسلامية الأخرى؟ هل سيجاملون السلفيين؟ هل سيتصدون للتكفيريين؟ هل سيتصادمون مع التحريريين؟ أم أنهم سيسعون إلى ترشيد الخطاب الإسلامي المحافظ جداً والمتطرف جداً عبر الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن؟

لقد تعمدت إدراج كل هذه التفاصيل القابلة لإعادة الترتيب والتي أزعم أنها تمثل الهواجس المشتركة بين معظم ممثلي ألوان الطيف السياسي و الشعبي في الأردن والوطن العربي، تمهيداً لإشهار التفصيل الأهم والأبرز، وأعني به: هل سيصر الإسلاميون فعلاً

إذا وصلوا إلى الحكم على إشراك التيارات السياسية المنافسة أم أنهم سيراهنون على سلبية بعضها وعلى حرد بعضها الآخر كي يبرروا انفرادهم بالحكم؟ وهل سيسعون إلى أن تكون هذه الشراكة حقيقية فعلاً أم أنهم سيعملون على أن تكون صورية وضرباً من رفع العتب؟ وهل سيكونون مستعدين لمغادرة الحكم إذا أخفقوا في تحقيق الأمن والاستقرار والتقدم المطلوب أم أنهم سيتشبثون بالحكم وسيماطلون في التنحي لأنهم غدوا هدفاً لمؤمرات داخلية وخارجية و ما الضامن لذلك؟ وهل سيشهرون السلاح في وجه معارضيهم دفاعاً عن مكاسبهم السياسية أم أنهم سيختارون العودة إلى صفوف المعارضة والبدء من جديد كأي تيار آخر؟ إنها حزمة من التساؤلات المشروعة المتزاحمة التي تتطلب- فيما تتطلب- مسارعة الإخوان المسلمين إلى طمأنة كافة الأطراف الفاعلة في الوطن العربي على كافة المستويات وتأكيد استعدادهم التام ليكونوا واحداً من الخيارات العديدة التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة العربية الحديثة كي تستقر وتنمو، وأنهم لن يكونوا الخيار الوحيد كما يخشى أو يتوقع بعض المراقبين.



المبحث الثالث

الإسلاميون وممارسة العملية السياسية

المبحث الثالث

الإسلاميون وممارسة العملية السياسية

أولاً الإسلاميون والمشاركة في الحكم وممارسة السياسة

. د محمد الأفندي*

حينما نتحدث عن الإسلاميين فإننا نعني التيار الإسلامي الإصلاحي الذي يهدف إلى الإصلاح والتغيير وفقاً للنهج السلمي، والعمل السياسي وفقاً لبرامج ورؤى وخطط واقعية ذات مرجعية إسلامية، دون أن يكون محتكراً لهذه المرجعية.

وهو بهذا النهج السلمي يقبل بالديمقراطية، ويؤمن بها كآلية معاصرة لتطبيق الشورى، ويقبل الشراكة مع التيارات الأخرى -القومية واليسارية والليبرالية- في الحكم، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة.

ويتضمن هذا التيار العريض الأحزاب الإسلامية (كالتجمع اليمني للإصلاح في اليمن، وحزب العدالة والحرية (الذراع السياسي للإخوان المسلمين في مصر)، وحزب النهضة (تونس) والإخوان المسلمين في الأردن (حزب جبهة العمل الإسلامي)، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وحزب الوسط المصري، وغيرها من الأحزاب والتيارات الإسلامية الإصلاحية في أقطار العالم العربي.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم عرض تحليلي وتقدير موقف التيار الإسلامي من الشراكة والتعايش مع التيارات الأخرى وفقاً للبرامج والمواقف المعلنة، وخاصة مع ظهور ثورات الربيع العربي، وبزوغ عصر الشعوب الذي افتقدته لعقود طويلة في تاريخنا المعاصر.

---

*. أستاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء، وعضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى اليمني ورئيس المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ووزير التموين والتجارة السابق- اليمن

وتحقيقاً لهذا الهدف فإن خطة الدراسة تمضي بعد هذه المقدمة لتناول أربعة عناصر أو متغيرات كالآتي:

أولاً: دلالات المشاركة السياسية.

ثانياً: التساؤلات والشكوك المتبادلة.

ثالثاً: نموذج أحزاب اللقاء المشترك اليمني للمشاركة.

رابعاً: سيناريوهات المشاركة المستقبلية.

ويقوم البحث على فرضية أساسية مؤداها أن التيار الإسلامي الإصلاحي يؤكد على رؤية متقدمة للشراكة وقبول الآخر، ويأتي اتساقاً وانسجاماً مع نتائج ثورات الشعوب العربية السلمية. كما أنها تمثل امتداداً وتطويراً لرؤى مطروحة منذ عقود حول التعاون والتعايش مع القوى الأخرى، وحصاداً لبعض تجارب هذا التيار في الشراكة في بعض الأقطار العربية (اليمن، المغرب، الأردن، لأمثلة).

ويقوم أيضًا على فرضية أخرى ذات أهمية ودلالة كبيرة على مستقبل العلاقة والشراكة بين الإسلاميين والقوى الأخرى، وهي : ولوج عصر الشعوب، ومايعنيه ذلك من تجسيد للإرادة الحقيقية للشعوب. وبناء على ذلك فإن الأصل والصحيح هو القول : إن الفرصة متاحة للشعوب، وما الفرصة المتاحة للإسلاميين إلا إحدى مظاهر هذه الفرصة.

فالفرصة المتاحة للشعوب هي فرصة متاحة لكل التيارات السياسية المعاصرة (إسلاميين- قوميين –يساريين – ليبراليين) الذين عانوا لعقود طويلة من أنظمة الاستبداد والفساد والتسلط.

لم يعد أحد يجادل اليوم في أن ثورات الربيع العربي التي اشتعلت في تونس، وثارت في مصر، وسوريا، واليمن، وليبيا وغيرها، إنما كانت ثورات ضد الاستبداد والطغيان المحلي، وهي امتداد لثورات الشعوب ضد الاستبداد الخارجي (مرحلة الاستعمار الأجنبي)، فقد اتجهت هذه الثورات إلى تحرير الإرادة الذاتية للإنسان العربي من الخنوع

للظلم والاستبداد، ومن القهر والحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إنها ثورات لتحرير الشعوب من الاستبداد المحلي، سواء تجسد هذا الاستبداد في حكم فرد أو أسرة أو حزب شمولي أو نخبة.

في ظل أنظمة الاستبداد والفساد عانت معظم التيارات والقوى السياسية الوطنية – بمختلف مشاربها الفكرية- من الاضطهاد والقمع والاقصاء والتهميش والملاحقات الأمنية وغيرها، ونال التيار الإسلامي في بعض أنظمة الاستبداد العربية النصيب الأوفر من هذه المعاناة، ومع ذلك فإن بزوغ الثورات العربية لم يكن إلا تعبيراً حقيقياً عن رفض الشعوب لهذا الظلم والاستبداد المتراكم لعقود من الزمن.

وكان محصلة لمخزون من التراكم النضالي عبر أجيال الأمة، متمثلاً في دعوات الإصلاح والتغيير، حيث مشكلات المجتمعات العربية لم تكن مشكلة واحدة، وإنما هي مشكلات متعددة ومتداخلة، فهي مشكلات سياسية تتجلى في الاستبداد والدكتاتورية، ومشكلات اقتصادية كالتخلف، والفقر، وسوء توزيع الثروة والدخل، ومشكلات اجتماعية وثقافية تجلت في انقسام النسيج الاجتماعي، وشيوع قيم التخلف والإذلال والمهانة، والانحطاط الثقافي، وانهزام ا لشخصية الفردية، وغياب الإبداع والاجتهاد، والحراك الفكري والسياسي المستمر. إضافة إلى افتقاد الهوية العربية والإسلامية، والتمزق والتعصب الأعمى فئويا وقبلياً وجغرافياً.

لقد جسدت الثورات العربية- ضد أنظمة التسلط والدكتاتورية- شرعية الشعوب، باعتبارها صاحبة الحق الأساس في السلطة، فهي مالك السلطة ومصدرها . رافضة بذلك شرعية التسلط التي جعلت من الحاكم هو الدستور وهو القانون.

وقد مثل ذلك صراعًا حقيقياً بين نخبة السلطة المتسلطة وبين قوى المجتمع السياسية بكل تياراتها. فقد كان واضحاً أن الأنظمة الدكتاتورية تسير بشكل متسارع نحو مزيد من السلطة المطلقة، والاستحواذ عليها بتأبيدها وتوريثها للأبناء، واتخذت لتحقيق ذلك وسائل واستراتيجيات شيطانية، منها إشاعة ثقافة منحطة تقوم على مقولة التلازم بين

الاستقرار والاستبداد، الذي يقتضي تلازم الاستقرار مع تأبيد السلطة وتوريثها للأبناء . إضافةً إلى بناء مؤسسات أمنية قهرية عائلية، وإضعاف المؤسسة العسكرية واحتوائها.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل اتسع ليشمل إنشاء تحالف اقتصادي انتهازي، يؤدي إلى توسيع النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي والأمني للنخبة المتسلطة، ويديم احتكارها وسيطرتها على السلطة والثروة والمجتمع.

فالنخب الحاكمة المستبدة لم تكن مستعدة لقبول أي مشاركة فعلية في إدارة الشأن العام، أو السماح بانتقال السلطة إلى قوى اجتماعية أخرى، مما يعني سيادة منطق الإقصاء والعزل، وترسيخ مفهوم الاستقرار بالاستبداد. وقد تبدى هذا الأمر بصورة مختلفة، حين عمدت أنظمة الاستبداد إلى استئصال التيارات الإسلامية، واستخدمت فزاعة الإسلاميين عند الغرب، لتبرير بقائها واحتكارها للسلطة والثروة، ومنع التحول الديمقراطي الحقيقي، ومن اللافت للنظر أن كلاً من إسرائيل وهذه الأنظمة المستبدة كانت لهما مصلحة مشتركة في إثارة مخاوف الغرب من القوى والتيارات الإسلامية.

أولا: دلالات المشاركة السياسية كما تظهرها وقائع الثورات الشعبية

١) المشاركة في التغيير السياسي

الثورات الشعبية العربية التي قادها الشباب، وانخرطت فيها كافة القوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، هي ثورات شارك فيها الجميع من أجل الجميع.

إن الشعب بكل قواه وشرائحه ومكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية قد صنع هذا التغيير وتحمل أعباءه، ولعل الشراكة في صنع هذا التغيير تمثل إحدى الدلالات الهامة لمستقبل الشراكة بين القوى السياسية بعد التغيير، فالذين شاركوا في التغيير، واستطاعوا أن يقدموا نموذجاً فعالاً لهذه الشراكة، هم أقدر على تقديم نموذج فعال أيضا في مرحلة البناء. إن مرحلة البناء في حقيقة الأمر هي مرحلة حمل المشروع النهضوي الحضاري، وتقديم النموذج البديل للنموذج الدكتاتوري.

فهي مرحلة أكثر أهمية، وأكبر عبئاً، كما أنها تمثل الجهاد الأكبر، ولذلك فهي مبنية على أسس الحوار، والتعاون، والتكامل بين القوى السياسية، وهذا يتطلب الانتقال من حالة التمترس الإيديولوجي- الذي كانت تغذيه وتسعره منظومة الاستبداد وبعض النخب السياسية التي تحالفت مع الاستبداد- إلى حالة الرؤى والبرامج العملية.

هذه المهمة الكبيرة لا ينجزها إلا تعاونٌ وتكاملٌ فعالٌ بين القوى السياسية الوطنية والقومية والإسلامية، وقد عرّف بيان المؤتمر القومي العربي لعام ٢٠١٠، هذا التكامل: بأنه ليس إلا إنشاء الكتلة التاريخية التي يقع على عاتقها الاتفاق على قواسم مشتركة لمشروع وطني ديمقراطي بين القوى السياسية.

وعلى أية حال، فإن تقاسم أعباء البناء، وحمل المشروع النهضوي، يتطلب القطيعة الشاملة مع ثقافة الاستبداد ومنظومته السابقة.

إن التخلص من رموز الاستبداد والدكتاتورية، لا شك في أنه مثل علامةً فارقةً في ثورات الشعوب العربية، إلا أن ثمة ثقافة تخويف ماتزال عالقة في ذهنية بعض القوى الليبرالية عن التيارات الإسلامية الإصلاحية.

فبعض هذه المخاوف ماتزال تمثل انعكاسات لركام منظومة الاستبداد البائدة، والقطيعة مع هذا الركام تحتاج إلى مزيد من بناء الثقة بين القوى والتيارات السياسية وخاصة الإسلامية. وهذا لا يتحصل إلا بمد جسور الحوار والتعاون، واحترام النتائج التي أفرزتها ثورة الشعوب، وفي مقدمة هذه النتائج أننا نعيش عصر الشعوب- عصر إرادة الشعوب الحرة وخياراتها الأساسية في الحرية، والعدالة، والديمقراطية والكرامة . وكذلك إدراك أن هذا العصر قد أظهر صعوداً للقوى الواعدة بكل ألوانها وأطيافها، لأنها حازت شرف مناهضة الاستبداد والدكتاتورية.

إن عصر ارادة الشعوب يعني أن خيارات الشعب الحقيقية قد حلت محل خيار الطاغوت والمستبد والدكتاتور، فالشعب هو المرجع ولا وصاية عليه من قبل أي نخبة أو فكرة أو تيار أو حزب أو جماعة.

هذه هي أحد المخرجات الأساسية لثورات الربيع العربي، ولا ريب أن هذا الحق الذي استرده المجتمع لن يكون إلا انتصاراً وإعلاءً لقيم الحوار والتواصل، وعرض الأفكار والرؤى بين كافة التيارات السياسية والفكرية، كما أن ذلك يرفع من شأن التعايش والقبول بالآخر.

لقد مثّل إسقاط الاستبداد والدكتاتورية- وفقا لبيان المؤتمر القومي العربي- دعوة إلى التركيز على الأولويات والمصالح العليا والمشاريع، وإعلائها على الحسابات الذاتية والضيقة المدمرة، ومواجهة مخططات الفتنة والتمزق والعبث.

إن فتح الفرصة للشعوب يعني أن عصر الشعوب سيتيح الفرص ال سياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل القوى والتيارات السياسية، في إطار عملية ديمقراطية حقيقية صحيحة ونزيهة، ولن يتأتى ذلك إلا بتعاون هذه القوى وتكاملها باجتثاث منظومة تراث الاستبداد والفساد والاستحواذ على السلطة، وكذلك بالبعد عن إثارة الخلافات الإيدلوجية والمناوشات الفكرية العقيمة، التي لن تؤدي إلا إلى تشجيع الثورات المضادة التي تستهدف إعادة الاستبداد والدكتاتورية.

فلم يعد ممكنا اليوم الركون إلى الدكتاتورية - تحت أي غطاء- لفرض أيدلوجية أو مسار معين، فالشعب هو الذي يحدد خياراته الأساسية . ومن جانب آخر يضع عصر احترام إرادة الشعوب أسساً جديدة للتعامل مع الغرب، تقوم على التكيف مع إرادة الشعوب، واحترام خياراتها، والاعتراف بحقها في النهوض الحضاري، والتبادل المتكافئ للمصالح والمنافع المشتركة الذي هو حق للجميع.

وستمثل هذه الأسس الجديدة تصحيحاً من جهة، وبديلاً للأساليب القديمة التي اتبعها الغرب- القائمة على الاحتواء والتمسك بالدكتاتوريات على حساب المصالح العليا- من جهة أخرى.

ولعل مراجعة الغرب لمواقفه من التيارات الإسلامية الإصلاحية التي تؤمن بقواعد العمل الديمقراطي، واحترامه لخيارات الشعوب التي تمنح الإسلاميين والتيارات السياسية

الأخرى الثقة بالوصول إلى السلطة خير دليل على ذلك، فقد كانت فزاعة الإسلاميين هي مطية الدكتاتورية للسيطرة على السلطة وتأبيدها في العالم العربي، كما كانت فزاعة الغرب لتهديد الدكتاتوريات والحصول على مزيد من الخضوع والخنوع، وفي النهاية مزيد من الاستبداد والدكتاتورية.

٢) تعريف القواسم المشتركة وتحديدها

إن مرحلة البناء- بناء الدولة الجديدة في الأقطار التي شهدت ثورات الربيع العربي- ليست مرحلة اقتناص الغنائم، ولكنها مرحلة اقتسام أعباء البناء، هذا ما أفصح عن فحواه رموز التيار الإسلامي الإصلاحي . فالأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح في اليمن، الدكتور محمد السعدي، يعلن أن الخيار الملائم لليمن في المرحلة القادمة هو الشراكة والتحالف مع القوى السياسية في الحكم لخمس عشرة سنة قادمة، بصرف النظر عن نتيجة الانتخابات الحرة التي قد يحرز فيها التجمع اليمني للإصلاح أغلبية أو أكثرية.

وفي تونس أعلن الشيخ راشد الغنوشي - زعيم حركة النهضة- عشية الانتخابات التونسية بأن حركته ترمي إلى إنشاء تحالف وطني يقود حكومة الثورة المنتخبة، حتى لو حصلت الحركة على الأغلبية، وقد حصدت حركة النهضة ٤٠٪ من مقاعد المجلس التأسيسي، لتأتي في المرتبة الأولى بين الأحزاب السياسية التونسية، ويأتي هذا الموقف انسجاماً مع برنامج حركة النهضة الذي يؤكد على حرص الحركة على بناء عقد اجتماعي جديد، يقوم على التوافق والمشاركة بين كل الأطراف (البرنامج:٨)، ويؤكد كذلك على روح الوفاق والتعايش بين كل التونسيين دون إقصاء أو تمييز، في ظل نظام يحفظ حرية المواطن وكرامته، ويحقق نمو البلاد وتطورها واستقرارها، ويحترم تطلعاتها للحداثة والأصالة معاً[1].

ويؤكد هذا التوجه حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي للإخوان المسلمين في

١. برنامج حركة النهضة: ص٥.

مصر، حيث أكد الحزب في برنامجه على التعاون البناء بين كافة القوى ال وطنية، أو على الأقل التنافس الشريف دون إقصاء أو استبعاد أو إرهاب فكري . وقد اعتبر الحزب أن إصلاح ما أفسده الطغاة والنهوض بالوطن هو مهمة جسيمة لا يقوى عليها فصيل وحده، أو حزب بمفرده، لذلك فإنهم يؤكدون الدعوة لكافة القوى الوطنية لإنجاز مثل هذه المهمة العظيمة[1].

وفي المغرب يعتبر حزب العدالة والتنمية- وهو حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية- أن الإصلاح الديمقراطي في المغرب يمر من بوابة إصلاح النظام الانتخابي، بعد استحقاق إصلاح الدستور والقطع حقاً مع ماضي الفساد الانتخابي، وأن ذلك يتطلب توسيع فضاء الحريات السياسية ، بما يعزز إرادة المشاركة لدى كل الفاعلين وعموم المواطنين (بالإضافة إلى متطلبات إصلاح قانونية ومنظمية وغيرها)، ويؤكد الحزب أن انتخابات ٢٠١٢ المقبلة ينبغي أن تكون دليلاً على نجاح الثورة الديمقراطية التي يصنعها المغرب ملكًا وشعباً[2].

والحزب من جهة أخرى يؤكد في نظامه الأساسي على التعاون مع مختلف الفاعلين، من خلال الممارسة اليومية للحزب وبرامجه النضالية[3].

من الواضح أن هذه النماذج المعروضة تؤكد على أهمية الشراكة السياسية بين القوى السياسية في عملية البناء، وتبين أن ما يوجب قيام مثل هذه الشراكة هو توفر قواسم مشتركة بين هذه القوى والتيارات، وفيما يلي نعرض أهم القواسم المشتركة:

- المعاناة المشتركة

عانت القوى السياسية المعارضة صنوفاً شتى من الأذى والإقصاء والتهميش في ظل الاستبداد والدكتاتورية، وتحمل التيار الإسلامي الإصلاحي القسط الأكبر من هذا الأذى

١. برنامج حركة النهضة: ص٢.

٢. مذكرة حزب العدالة والتنمية بشأن الانتخابات التشريعية، بتاريخ : ٢٠١٢/١/٧.

٣. النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية: ص١.

لعقود طويلة، ترا وح بين الإلغاء وتجريم النشاط (حالة سوريا) والمضايقات وعدم الاعتراف (حالة مصر) ومحاولات التحجيم والتهميش (حالة اليمن والأردن)، كما تعرضت التيارات القومية واليسارية إلى نفس المعاناة والأذى - وإن بدرجات متفاوتة- تمثل ذلك في التهميش وتفقيس أحزاب موالية للاستبدا د، واختراق الأحزاب وتفكيكها من الداخل، وإجبارها على الانزواء والانسحاب من الحياة العامة.

وقد انعكس هذا الأذى على حركة المجتمع، بسبب مصادرة الحريات وتقييد النشاط السياسي المعارض، والملاحقات الأمنية للناشطين السياسيين، والتشكيك ببرامج القوى السياسية ورؤاها.

ولم يتوقف الأمر عند هذا، وإنما لجأت أنظمة الاستبداد والديكتاتورية -التي أنتجت المجال لهامش ديمقراطي شكلي- إلى زرع الشكوك بين القوى السياسية، وإشغالها بحرب باردة إيدلوجية، وحولت بذلك المعركة السياسية من معركة بين نظام الاستبداد والقوى السياسية المعارضة إلى معركة بين القوى السياسية نفسها.

وعلى أي حال، فقد عانت هذه القوى من مظلومية سياسية واجتماعية واقتصادية مشتركة. ولعل هذه المظلومية تشكل اليوم أحد الروافد الأساسية لتعاون هذه القوى فيما بينها، لإنجاز عملية النهوض الحضاري، والقطع مع ركام الاستبداد والدكتاتورية.

وثمة إشكالية متعلقة بمظلومية الإسلاميين، حيث يدعي البعض أن الإسلاميين قد اتكأوا على هذه المظلومية للحصول على الحصة الكبرى من أصوات الناخبين لتمكنهم من الوصول إلى السلطة، لكن هذا الادعاء يجانبه الصواب، ولا يخدم عملية التقارب بين القوى السياسية. صحيح أن مظلومية الإسلاميين من الاستبداد كانت هي الكبرى مقارنة بمظلومية القوى الأخرى، لكن من الصحيح أيضا أن هذه المظلومية لم تحدث إلا لأن التيار الإسلامي يحمل مشروعاً مغايراً للاستبداد والدكتاتورية، ولكنه يتوافق مع مشروعات القوى السياسية الأخرى المناهضة للاستبداد والدكتاتورية.

- أولويات البناء

ثمة قضايا رئيسية وأساسية يطرحها التيار الإسلامي الإصلاحي ذات أولوية قصوى مطلوبٍ إنجازها في مرحلة البناء، وتشكل ركائز أساسية للدولة الجديدة، وتمثل هذه القضايا امتداداً لرؤية هذا التيار فيما يتعلق بقضايا الأمة الرئيسية.

كما أن إعادة التركيز عليها وإعادة ترتيب أولوياتها قد جاء استجابة وتفاعلاً لمخرجات ثورات الربيع العربي، التي منها تضييق فجوة الاختلاف بين التيار الإسلامي والتيارات الأخرى من جهة، والقطيعة مع ركام الاستبداد من جهة أخرى، وذلك ما يجعل تلك القضايا تأخذ أسبقية متقدمة في قائمة برامج وخطط التيارات الإسلامية والقومية والليبرالية، لأنها تمثل قواسم مشتركة في ظل مناخ ديمقراطي حقيقي متوقع، كأحد ثمار ثورات الربيع العربي.

أ - الحرية والعدالة

يتمسك التيار الإسلامي بقضية الحرية والعدالة، ويجدد التزامه بحماية وصيانة الحريات الفردية والعامة، كالحرية السياسية والاقتصادية، وحرية التنوع والاختلاف والمعتقد، وحرية التعبير والرأي وغيرها من الحريات.

كما يؤكد على مبدأ العدالة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالانسان خلق حراً وينبغي أن يعيش حراً، وكرامة الإنسان قيمة إسلامية عظيمة لقوله تعالى : "ولقد كرمنا بني آدم "، وقول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب : "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً".

وتأكيداً لتمسك الإسلاميين بالحرية والعدالة، اختار الإخوان المسلمون في مصر اسماً لذراعهم السياسي وأطلقوا عليه حزب الحرية والعدالة . فالحرية والعدالة والمساواة هي منحة الله للإنسان، وحق أصيل لكل مواطن دون تمييز بسبب المعتقد أو الجنس أو اللون، وإن تحقيق العدل والمساواة هدف نهائي للنظام الديمقراطي (برنامج حزب الحرية والعدالة: د).

ب -احترام حقوق الإنسان

كما يجدد الإسلاميون تمسكهم باحترام حقوق الإنسان كإحدى تط بيقات الحرية والعدالة، وتحقيقاً لكرامة الإنسان باعتباره غاية التنمية الشاملة ووسيلتها، ويأتي في مقدمة هذه الحقوق، حقوق المرأة، إذ يتمسك الإسلاميون بحماية حقوق المرأة، وبما يكفل ترسيخ دورها في كل مجالات النهوض الحضاري، ومنها حقها كناخبة ومرشحة.

ج -تطبيق الديموقراطية الحقيقية

يرى التيار الإسلامي الإصلاحي أن تطبيق الديمقراطية الحقيقية - كثمرة لثورات الربيع العربي- أضحى حقيقة في ظل عصر الشعوب، وركناً أساسياً في القطيعة مع تراث الاستبداد والدكتاتورية، فالديمقراطية الحقيقية هي التي تكفل بناء نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وفقاً لنظام انتخابي حر ونزيه وشفاف، ويقوم كذلك على أساس المواطنة المتساوية وصيانة الحريات وسيادة القانون.

وإن من شأن تطبيق الديمقراطية الحقيقية، تأكيد شرعية الشعب وحقه الأساسي، باعتباره مالك السلطة ومصدرها، وه و الحق الذي صادره المستبدون، ورموز الدكتاتورية، ومنظومتهم الفاسدة، وجعلوا من الديمقراطية الشكلية غطاءً لشرعنة الاستبداد والفساد.

د -التنمية الشاملة والمستدامة

وفي الشأن الاقتصادي يؤكد التيار الإسلامي تبنيه لنهج الاقتصاد الحر الاجتماعي، وتكامل قطاعات الملكية ا لاقتصادية- الخاص والعام والمختلط والتعاوني- ، مع دعم القطاع الخاص للقيام بدور رائد في التنمية والنمو الاقتصادي.

ويؤكد الإسلاميون على دور فاعل للدولة كضابط لإيقاع النشاط الاقتصادي، وحافظ للتوازن الاجتماعي، وضامن للتوزيع العادل للثروة والدخل.

ويعتمد الإسلاميو ن نهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة، والتنمية البشرية المستدامة، وبما يكفل تحقيق الازدهار الاقتصادي، والارتقاء بالمستوى

المعيشي للمواطنين، وفتح فرص العمل ومكافحة الفقر والبطالة، ويؤكدون على محورية الإنسان في قطف ثمار التنمية المستدامة، والإنصاف في الحصول عليها، باعتبار الإنسان هو الغاية النهائية للتنمية، وإيلاء قطاعي التعليم والصحة أولوية كبيرة باعتبارهما روافد أساسية للتنمية البشرية وبناء الإنسان، فالتنمية التي لا ترتقي بالإنسان مادياً وروحياً لا تعد تنمية مستدامة، ولا تنميةً تستحق الاستدامة.

ويؤسس التيار الإسلامي رؤيته للشأن الاقتصادي من أسس قيمية وخلقية إسلامية، وبما يضمن تحقيق اقتصاد اجتماعي حر، يحفظ التوازن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ويضبط حركة الأسواق، ويشجع المنافسة والمبادرة والكسب الشريف، ويمنع الاحتكار والاستغلال والظلم، ويعطي أولوية لتصحيح السياسات الاقتصادية الخاطئة التي أدت إلى اختلالات اجتماعية خطيرة، وزادت من حدة الفقر والبطالة، ويشدد الإسلاميون على أهمية عدم الجمع بين السلطة والتجارة التي كانت إحدى ركائز الاستبداد والدكتاتورية.

هـ- القضاء على الفساد

يعطي التيار الإسلامي أهمية كبيرة للقضاء على الفساد بكل صوره، السياسية والاقتصادية، والمالية، والإدارية، فقد كان الفساد قرينًا للاستبداد، ويرى في مكافحة الفساد ركناً أساسياً لقيام الحكم الرشيد، والمؤسسات النظيفة التي تحفظ الحقوق الخاصة والعامة، وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية وتضمن التوزيع العادل للثروة والدخل . فقد كان من الواضح أن إدارة موارد المجتمع وثروته في ظل الاستبداد كانت سيئةً بما يؤكد مقولة أن المشكلة ليست مشكلة موارد وإنما مشكلة إدارة سيئة وفاسدة للموارد، فالسلطة المستبدة قد زاوجت بين السلطة والثروة، في ظل عقد وتحالف غير مقدس، فأنشأت تبعًا لذلك أوضاعاً اجتماعيةً واقتصاديةً غير مقدسة، وترتب على ذلك أن صادرت السلطة المستبدة حق الشعوب في السلطة والثروة معاً لصالح القلة الفاسدة المفسدة.

مما يدل بوضوح على أن بوابة التغيير لا تمر فقط من البوابة الاقتصادية على

أهميتهما الكبيرة، فبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل الاستبداد والفساد لم تكن إلا رافداً لتكريس الاستبداد والطغيان، وجسراً للاستحواذ على الثروة والموارد العامة . وقد تم هذا في ظل تغييب كامل أو شبه كلي لمؤسسات الرقابة والمساءلة والحكم الرشيد، وهي لا تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي.

هـ- إصلاح النظام السياسي الحاكم

إن الإسلاميين- كغيرهم من القوى والتيارات الأخرى- ينظرون إلى مسألة إصلاح النظام السياسي وتغييره بمثابة طوق النجاة ومدخل لكل الإصلاحات المطلوب إنجازها، إنْ على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو المؤسسي.

لذلك يقترح التيار الإسلامي الإصلاحي شكلاً جديداً للنظام السياسي في الأنظمة الجمهورية، ويؤكد عليه في براجمه، يتضمن هذا الاقتراح التحول إلى النظام البرلماني بدلاً عن النظام الرئاسي، وتكمن أهمية التحول في أن حصاد تجربة النظام الرئاسي في الدول العربية خاصة، وفي دول العالم النامي والأقل نمواً عامة، كان مخيباً للآمال، وجسراً موصلاً لحالة الاستبداد والدكتاتورية، وإذا كان لا يوجد في العالم نظام يتمتع بالمثالية الكاملة، إلا أن النظام الرئاسي ولد حالة الاستبداد ولم يولد سلطة الجماهير في المنطقة العربية، فقد ولد هذا النظام (الرئاسي) حاكماً (أو نخبة أو أسرة مستبدة)، جمع السلطات في يديه، وأطمعه هذا في توريثها للأبناء مروراً بتأبيدها.

تنظر حركة النهضة التونسية إلى النظام البرلماني على أنه يعيد السلطة للشعب، فالسلطة للشعب الذي يمارسها مباشرة وعبر ممثليه في المجلس المنتخب ضمن نظام برلماني. وترى في النظام البرلماني ضامناً للحريات العامة والخاصة، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام، والتداول على السلطة، عبر التوزيع المتوازن والديناميكي للسلطة بين مختلف مؤسسات الدولة، وعبر انتخابات تعددية حرة، كما يضمن قوة المجتمع المدني واستقلاله، ودفع التنمية الشاملة والنهوض بكافة فئات الشعب.

ويتفق مع هذا التوجه، حزب الحرية والعدالة المصري، الذي أكد في برنامجه على

اعتماد النظام البرلماني كونه ملائماً لظروف البلاد، لأنه يقوم على أساس الفصل بين السلطات، مع تعاون وتوازن بين السلطتين التن فيذية والتشريعية، ومع وجود رئيس للدولة يسود ولا يحكم ولفترتين رئاسيتين فقط . أما مسؤولية الحكم في ظل هذا النظام فهي لرئيس الوزراء، إضافة إلى السلطة التشريعية (البرنامج:١١).

أما البرنامج الوطني لأحزاب اللقاء المشترك في اليمن الذي يضم حزب التجمع اليمني للإصلا ح، والحزب الاشتراكي اليمني، والحزب الوحدوي الناصري، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، فهو يؤكد على تطبيق النظام البرلماني.

ومن جانب آخر يقدم التيار الإسلامي الإصلاحي رؤيته لقضية ذات أهمية كبيرة طالما كانت موضع جدل واختلاف بين التيارات المختلفة وهي قضية مدنية الدولة.

فالدولة هي ملك للشعب وحق لجميع المواطنين، وقد تولد الاستبداد عندما تملك الحاكم المستبد، أو الحزب المستبد، أو النخبة المستبدة الدولة واعتبرتها ملكية خاصة؛ لذلك فإن القطيعة مع الاستبداد تتطلب إعادة ملكية الشعب للدولة، وهذا لا يتحقق إلا بإرساء أو بترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية، الذي يتمتع فيه المواطنون بحقوق وواجبات متساوية وفرص متكافئة . فالدولة المدنية هي حامية السلم الاجتماعي وهي التي ترعى الحوار الوطني، وتوفق بين المصالح المتعارضة، وترسخ الحريات العامة والخاصة، وتحترم قواعد الديمقراطية (انظر برنامج النهضة).

والدولة المدنية- وفقا لرؤية حزب الحرية والعدالة- لا تعني دولةً دينيةً (ثيوقراطية)، ولا تعني دولة عسكريةً أو بوليسيةً يسيطر عليها العسكر، الدولة المدنية تتأسس وفقاً للإرادة الحرة للشعب الذي يختار حكامه بطريقة ديمقراطية حقيقية، والشعب هو من يحاسب حكامه ويعزلهم، والدولة المدنية تنطلق من هوية الشعب ومرجعية الشريعة الإسلامية ومقاصدها، دون احتكار لتفسير هذه المقاصد من جماعة أو حزب معين، فالاجتهاد والتشريع بما يتفق مع كل عصر وبيئة، وبما يحقق الحق والعدل والمصلحة، ويحمي الحريات، ومنها حرية المعتقد وهو أمر مطلوب (انظر برنامج الحرية والعدالة).

و -نموذج الدولة

لا ريب أن مدنية الدولة أضحت قضية جوهرية لدى التيارات الإسلامية الإصلاحية في اليمن، وسوريا، وليبيا، والأردن أيضًا، فالثوار في هذه الأقطار والقوى السياسية يؤكدون جميعهم على مدنية الدولة، وهم ينأون بأنفسهم عن ربط هذا المصطلح بمصطلح العلمانية سيء الذكر، أو تحميل مفهوم مدنية الدولة الحمولة الأيدلوجية أو الثقافية التأريخية، لأن الولوج في هذا الأمر، يثير خلافاً وصراعاً بين التيارات ولا يساهم في عملية القطيعة مع الاستبداد.

لذلك يركز الإسلاميون على جوهر مفهوم مدنية الدولة ودلالاته العملية، أكثر من الانشغال بمدلولاته الأيدلوجية ذات الحمولة الثقافية سيئة الذكر.

وفي إطار المفهوم العملي لمدنية الدولة، تستطيع كل التيارات السياسية ممارسة دورها ونشاطها بحرية، في إطار احترام قواعد اللعبة الديمقراطية الحقيقية ومرجعية الشريعة والهوية الحضارية للأمة، التي تمثل مرجعية أغلبية الشعوب العربية دون انتقاص لحقوق غير المسلمين.

على أن هذه المرجعية لم تكن بالشيء الجديد، فمن المعروف أن كل دساتير الدول العربية الحالية تؤكد على هذه القضية، ومن ثم فلا يوجد ما يستوجب إثارة هذه الإشكالية من جديد.

ثانيا: التساؤلات والشكوك المتبادلة

ثمة حزمة من المخاوف المتبادلة بين التيار الإسلامي والتيارات القومية واليسارية والليبرالية، كثير من هذه المخاوف ينتمي إلى عصر ماقبل ثورات الربيع العربي، أي إلى عصر الاستبداد والدكتاتورية في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، وغيرها من نظم الاستبداد، فقد اتبعت نظم الاستبداد سياسة فرِّقْ تَسُدْ، بإثارة الخلافات الأيدلوجية بين التيارات، وجعلها تنشغل بنفسها، و بمعارك جانبية، ليسرح الاستبداد ويمرح.

لقد انشغلت هذه التيارات بصراع فكري وسياسي، فبعض هذه الخصومات كانت موضوعية لاختلاف الأسس والمنطلقات والأولويات، وبعضها كان مفتعلاً بسبب الحرب الباردة، وتحالف الاستبداد مع القوى الغربية لإذكاء التمترس الأيدلوجي، وفرض رؤى وأيدلوجيات خارجة عن السياق الجمعي للأمة.

لا ريب أن هذه الخصومات قد أطالت من عمر الاستبداد ومنظومته، وأبطأت حركة النهوض الحضاري للأمة، وهذا كان مأخذ الإسلاميين على نخب من التيارات الليبرالية واليسارية، التي تحالفت مع نظم الاستبداد والدكتاتورية لعقود خلت من القرن العشرين، عندما كانت هذه النخب تميل إلى القفز والتجاوز للهوية والعقلية الجمعية للأمة وشعوبها العربية وتحديداً مرجعيتها الإسلامية، إضافة إلى دعم هذه النخب للأنظمة المستبدة لتكون أشد إقصاءً واستئصالاً للإسلاميين، وبعبارة أخرى لم تكن هذه النخب من الناحية العملية تؤمن بالحالة الديمقراطية وبالحريات، ومنها الحرية السياسية، والحرية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وكانت تميل إلى فرض رؤيتها بالتحالف مع الاستبداد.

ومن جانب آخر، تأخذ هذه التيارات - أو نخب منها- على الإسلاميين حقيقة موقفهم من الديمقراطية، وجدلية مدنية الدولة، وحقوق الإنسان، ومنها حقوق الأقليات، والعنف والمرأة وغيرها، وهذه المآخذ ليست بالجديدة فهي قديمة جديدة.

لكن هذه المخاوف ينبغي ألاّ تنسينا أن تيارات التغيير والإصلاح الرئيسة في الأمة (الإسلامي الإصلاحي، والقومي، واليساري، والليبرالي)، كانت كلها تنشد النهوض الحضاري، وتسعى لحشد الشعوب العربية باتجاه تحقيق الحرية والعدالة والديمقراطية، وقد أدت المنتديات والملتقيات الفكرية والحوارات الفكرية بين نخب هذه التيارات، سواء من خلال المؤتمر القومي الإسلامي، أو من خلال التحالفات السياسية بين التيارات (نموذج اليمن) وغيرها، إلى سد فجوة الاختلاف والتباين في العديد من القضايا الكبرى للأمة.

إن الحوار الإيجابي المستمر، والقبول بالآخر، والالتزام بالديمقراطية الحقيقية، هو السبيل إلى تقليص فجوة التباين وتعميق الفهم المشترك.

وقد رأينا من خلال عرضنا السابق لعدد من القضايا التي يتمسك بها التيار الإسلامي الإصلاحي، أنها تمثل القاسم المشترك مع التيارات السياسية الأخرى، وإن اختلفت في بعض التفاصيل والسياسات والإجراءات لتحقيقها.

فاختلاف التفاصيل يمثل أمراً طبيعياً وصحياً، لأن التنوع هو سمة عصر الشعوب الحقيقي، والشعب وحده- من خلال آلية التصويت- هو من يحدد خياراته من خلال البرامج العملية لكل تيار.

إن أحد الأهداف الأساسية لثورات الشعوب العربية، هو إنهاء عقد امتياز الحاكم المستبد، الذي كان يحتكر حق تحديد خيارات الشعب وقائمة رغباته.

إن ثورات الربيع العربي، وإن كان هدفها المركزي هو إسقاط الاستبداد ومنظومته الفاسدة (إسقاط النظام)، إلا أنها شكلت رافعة قوية وأتاحت الفرصة لكل التيارات السياسية المناه ضة للدكتاتورية لتطوير رؤاها وبرامجها ومواقفها، بما يتسق والتحول الكبير الذي تشهده الأمة، وقد كانت مسألة تبديد المخاوف المتبادلة بين التيارات أحد العلامات الفارقة في مشهد هذا التطور.

دعونا نناقش بعض جوانب هذا التبديد كما يأتي:

١ -مشاركة كل التيارات السياسية في ثورات الربيع العربي التي قادها شباب الأمة، والشراكة في عملية التغيير وإسقاط النظام، هي بحد ذاتها من أعظم العلامات الفارقة في تبديد المخاوف المتبادلة.

وهذه الشراكة أكدت أن المشكلة الكبرى هي مع الاستبداد والدكتاتورية، وليست في قضايا مدنية الدولة، أو الحريات، أو العدالة الاجتماعية، أو الديمقراطية التي لم تعد مجالاً للخلاف في جوهرها.

شاركت هذه التيارات في ساحات وميادين الحرية دون أن تحمل معها شعاراتها الخاصة أو قناعاتها الفكرية، كانت القضية المركزية هي (الشعب يريد إسقاط النظام)، أي اقتلاع الاستبداد والظلم والف ساد، وبالنسبة للتيار الإسلامي

الإصلاحي الذي يشكل قاعدة عريضة في المجتمع، فقد كانت هذه رسالة طمأنة عملية للتيارات الأخرى، فهو لم يحرص أن تكون له مكانة متميزة في مكونات الثورة ومؤسساتها، بل عمل مع بقية التيارات في تحقيق أهداف عملية التغيير، وقد أتاح طول فترة الثورات في بعض الدول العربية (حالة اليمن وسوريا وليبيا) فرصة كبيرة لرسوخ العلاقات بين التيارات، مما جعلها أكثر تعاوناً وتكاملاً وتفاهما، مما يبشر بمستقبل مزدهر في التعاون والتوافق وقبول الآخر؛ فالذين تناصروا وتعاونوا في عملية التغيير هم أقدر على التعايش و التكامل في مرحلة البناء، وبما يكفل القطيعة مع الاستبداد، وقطع الطريق عليه لاستعادة مواقعه.

٢ -يؤكد التيار الإسلامي حق كل القوى السياسية في الوصول إلى الحكم، وفقاً لإرادة الشعب، وهذا ما تفصح عنه برامج هذا التيار ورؤاه، التي ما انفكت تؤكد على روح الوفاق والتعايش دون اقصاء أو تمييز، كما يبدو هذا واضحاً من تمسك هذا التيار بالديمقراطية الحقيقية، والتداول السلمي للسلطة، والالتزام بالتنافس الشريف بين كل التيارات على رضا الشعب.

إن تصريحات عدد من رموز هذا التيار وتأكيدهم على هذا الحق، والقبول بالتنوع والاختلاف، إنما يؤكد حق كل حزب أو تيار في السعي للوصول إلى السلطة وفقًا لبرنامج يرتضيه الشعب، وطبقا لبرنامج حزب النهضة التونسي، الذي يرى أن رئيس الجمهورية يكلف شخصية من الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان بتشكيل الحكومة، وهذا فيه إشارة إلى حق أي حزب فائز بتولي السلطة، ولا يشذ عن هذا الاتجاه البرامج الأخرى للتيارات والأحزاب الإسلامية في الدول العربية.

وبالمقابل، فإن التيارات القومية، واليسارية، والليبرالية، لا تنكر حق التيار الإسلامي في الوصول إلى السلطة طالما تمسك الجميع بقواعد اللعبة الديمقراطية، وبالحوار السياسي والفكري كمنهج لاستيعاب التناقضات.

لكن بعض نخب هذه التيارات لا تخفي مخاوفها من التيار الإسلامي، وما انفكت تردد شكها منهم، وفي حقيقة الأمر، فإن شكك هؤلاء يدل على أنهم لم يستوعبوا تماماً ما أفرزته ثورات الربيع العربي من تجدد في الفكر والممارسة، وأدوات التغيير عند كافة التيارات ومنهم الإسلاميون الإصلاحيون، كما أن عصر الشعوب في مابعد ثورات الربيع العربي هو فرصة ومحطة اختبار كبيرة لكل التيارات وليس للتيار الإسلامي فقط.

٣ -ثمة رسالة طمأنة هامة تؤكد عليها تصريحات رموز التيار الإسلامي الإصلاحي وبرامجه، تتضمن هذه الرسالة المضي نحو تقاسم أعباء المرحلة الانتقالية، وإنشاء الائتلافات الحكومية الوطنية، من أجل الشراكة في البناء الجديد للد ولة، والقطع مع مخلفات الاستبداد، فحزب النهضة التونسي يؤكد على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أرضية التوافق، وتجنب الانفراد بالقرار، ويحرص على سيادة العقلية التوافقية التي تجعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، ويمضي التجمع اليمني للإصلاح في اليمن إلى أبعد حد، إذ يؤكد أن فترة لا تقل عن خمس عشرة سنة قادمة هي مرحلة هامة للشراكة الوطنية في السلطة، حتى إن حصل التجمع على أغلبية أو أكثرية.

وكذلك يؤكد برنامج حزب الحرية والعدالة المصري على أن النهوض بالوطن مهمة لا يقوى عليها فصيل وحده أو حزب بمفرده (البرنامج:٢).

ومما يؤكد هذا التوجه عند التيار الإسلامي طبيعة الشعارات الجديدة لبرامج التيار، فشعار حزب الحرية والعدالة هو " نحمل الخير للوطن "، وشعار حزب النهضة هو " من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية "، وهكذا الشعارات في البرامج الإسلامية الإصلاحية الأخرى.

ولا ريب أن هذه الشعارات تؤكد التوجه الجامع لكل القوى في التعايش والتكامل والالتفاف نحو القضايا الرئيسية للأمة، التي تمثل قاسماً مشتركاً، ومن ثم

العمل المشترك لإنجاز ذلك، بين يدي وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر التي تضم نحو (٢٥) حزباً وتكتلاً سياسياً من ألوان الطيف السياسي (إسلاميين وليبراليين وقوميين وغيرهم).

وتؤكد هذه الوثيقة على جملة من القضايا والقواعد الأساسية التي توزعت على مجالات مختلفة هي:

- مجال بناء الإنسان والقيم الأساسية للمجتمع.
- مجال النظام السياسي والحريات العامة.
- مجال القضاء.
- مجال الاقتصاد.
- المجال الاجتماعي.
- مجال السياسة الخارجية.

وعلى وجه العموم أكدت هذه الوثيقة على هوية الدولة المصرية ومرجعيتها، وعلى الحفاظ على الحريات، ومنها حرية العقيدة والعبادة، وأكدت على مبدأ المساواة والمواطنة، واحترام حقوق الإنسان بما لايتعارض مع مبادئ الشريعة، وأقرت هذه الوثيقة الحق في تداول السلطة، وحرية إنشاء الأحزاب، واحترام الحقوق والحريات السياسية، والدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمواطنين، وأكدث الوثيقة أيضاً على أن القيم والمبادئ الأخلاقية أساس بناء الإنسان، وأن المواطنة أساس المجتمع والالتزام بعدم التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس وتجريم التمييز بينهم.

ثالثا: نموذج أحزاب اللقاء المشترك اليمني للمشاركة

تقدم القوى السياسية المعارضة في اليمن نموذجاً عمليًا ومتميزاً في التعايش، والعمل السياسي المشترك والحوار، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي.

يتألف اللقاء المشترك من أحزاب ذات مرجعية إسلامية، وهي التجمع اليمني

للإصلاح، وحزب الحق، وحزب اتحاد القوى الشعبية، وأحزاب يسارية يمثلها الحزب الاشتراكي اليمني، وهو الحزب الذي كان حاكماً في جنوب اليمن قبل الوحدة وصانعاً رئيسياً للوحدة، وأحزاب قومية، مثل حزب التجمع الوحدوي الناصري، وحزب البعث.

ثمة إشارة فارقة في هذا النموذج وهو أنه تجربة عملية في حالتين : حالة الشراكة في الحكم وحالة الشراكة في المعارضة.

ففيما يتعلق بالحالة الأولى دخل التجمع اليمني للإصلاح في شراكة في الحكومة الائتلافية الثلاثية التي ائتلف فيها كل من حزب المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس) والحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤.

وقد قدمت هذه الشراكة دليلاً تجريبياً على تحلي القوى السياسية المؤتلفة في الحكومة على قدر كبير من الواقعية والنضج السياسي، فقد التقى اليسار اليمني مع التيار الإسلامي اليمني في إطار حكومة شراكة وطنية ووفقاً لبرنامج حكومي مشترك.

وفي أثناء الشراكة الثلاثية في الحكومة، أسهم التجمع اليمني للإصلاح في تحسير فجوة التناقض والخلافات بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، إلا أن ذلك لم يمنع الصراع الذي انتهى بانفجار حرب صيف ١٩٩٤م بسبب تصاعد الخلافات وسعي المؤتمر الشعبي إلى الاستحواذ على السلطة وعدم جديته في بناء الدولة والتوجه نحو التفرد بالسلطة وتحجيم دور القوى السياسية الأخرى.

وبعد حرب صيف ١٩٩٤، دخل التجمع اليمني للإصلاح في شراكة ثنائية في الحكومة مع حزب المؤتمر الشعبي العام (الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧) تقديراً من الإصلاح لحجم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها اليمن بعد الحرب، حيث تتطلب المرحلة الولوج في برنامج إصلاح شامل لا يقوى حزب بمفرده على تنفيذه، وإذا نحينا جانباً الصعوبات والمعوقات التي أثرت على فاعلية هذه الشراكة، إلا أن مايهمنا أن هذا النموذج ومرة أخرى قد أكد على جملة من القواعد والأسس التي رسخت معاني

التعاون والتعايش وقبول الآخر، وكذلك التمسك بمبادئ الحوار وإمكانية التوافق على القضايا الرئيسية في بناء الدولة. ومن أبرز هذه الأسس ما يأتي:

- أن هذا الاختلاف ينطلق من مرجعية الشعب وثوابته الدينية والوطنية.
- العمل على ترسيخ قيم الحق والعدل والمساواة والالتزام بالدستور والقوانين.
- الالتزام بحماية حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة.
- التمسك بالنظام السياسي القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة مع حق المعارضة في ممارسة دورها السياسي ترسيخاً للممارسة الديمقراطية.
- العمل على حيادية وسائل الإعلام وعدم السماح بهيمنة أية حزب عليها أو توظيفها لصالحة أو في الصراع السياسي بين الأحزاب.
- التمسك بالحوار والتشاور المسبق كأساس في اتخاذ القرارات.
- العمل وفقاً لمبدأ الشفافية التامة في كل الاتفاقات بين الشركاء في الحكومة.

وأياً كان الأمر، فإن تجربة شراكة القوى السياسية في الحكم في عقد التسعينيات قد قدم تجربةثرية للفهم المشترك، مما جعل الولوج في شراكة من نوع آخر أمراً قابلاً للتطبيق وفي حدود الإمكان، وهذا ماجعل النموذج اليمني ينتقل إلى حالة الشراكة في ممارسة المعارضة السياسية.

وهنا يمكن القول إن التجمع اليمني للإصلاح مع رفقائه من الأحزاب الأخرى كان لهم دور كبير في إنشاء هذا التكتل السياسي الجديد (تكتل اللقاء المشترك)، الذي جاء تعبيراً عن تطور الوعي بالعمل السياسي واستراتيجياته وأساليبه.

فقد كان واضحاً أن الواقع السياسي لليمن منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي يشهد احتقانًا كبيراً للاعتبارات الآتية:

- هيمنة نظام الرئيس علي عبدالله صالح على قواعد اللعبة السياسية برمتها، وتحويل العملية الديمقراطية إلى مجرد أشكال ومظاهر، دون أن يعني ذلك تحقيق

إصلاح وتغيير حقيقي، وقد ساق هذا الوضع إلى تكريس هيمنة الرئيس على كافة السلطات واحتكار السلطة والثروة والقرار.

- تراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاقمها، وتراجع مستوى احترام الحقوق والحريات العامة والخاصة، وزيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتفاقم مؤشرات الفقر والبطالة والتنمية البشرية.
- تفاقم مؤشرات الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، مما سرع من استنزاف الموارد العامة وهدرها.

لم يكن ممكناً مواجهة هذه المشكلات والتحديات في ظل اختلال ميزان القوى السياسي لصالح نظام الرئيس علي صالح، الذي ظل متمسكاً بنهجه وطريقته الفردية في إدارة العملية السياسية، والاكتفاء بإصلاحات شكلية لا تمس جوهر النظام السياسي وأدواته في العمل.

وعندما تحول التجمع اليمني للإصلاح إلى ساحة المعارضة بعد خروجه من الشراكة في الحكم مع ح زب المؤتمر الشعبي العام في ١٩٩٧، اعتمد استراتيجية النضال السلمي، بالتعاون مع كافة القوى السياسية المعارضة، وانتهج استراتيجية الحوار والتوافق على القضايا والقواسم المشتركة. ولم تكن هذه الاستراتيجية جديدة فقد كانت تمثل المنطلقات الرئيسية في رؤيته التي أعلنها في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

ومع إنشاء تكتل أحزاب اللقاء المشترك، وبعد حوار استمر نحو عام بين هذه الأحزاب، توصلت إلى برنامج وطني أُطلق عليه "مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني"، وقد تضمن هذا البرنامج القضايا والتحديات الكبرى التي تواجه اليمن وهي:

١ إشكالية السلطة التي أصبحت سلطةً فرديةً مستبدة.

٢ الإصلاح السياسي والدستوري.

٣ تعزيز الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية.

٤ الإصلاح الاقتصادي والمالي.

٥ إصلاح السياسات الثقافية والاجتماعية.

٦ إصلاح السياسات الخارجية.

وقد تضمنت رؤية أحزاب اللقاء المشترك التشديد على أهمية إصلاح النظام السياسي، كشرط أساسي وبوابة لإصلاح القضايا والتحديات الآنفة الذكر.

واقترحت الأخذ بالنظام البرلماني مدخلاً للإصلاح السياسي، وحلاً لإشكالية السلطة الفردية التي ماتزال تشكل مشكلة حقيقية في تاريخ اليمن المعاصر.

وقد أكد هذا البرنامج أهمية التعاون بين القوى السياسية ومحوريته في مواجهة هذه التحديات، واقترح تشكيل حكومة من قبل حزب أو ائتلاف الأغلبية وفقاً لنتائج انتخابات صحيحة ونزيهة.

ومن العلامات الفارقة في هذا النموذج إمكانية التعايش والتعاون بين القوى السياسية اليمنية المعارضة في مرحلة المعارضة، وتنسيق جهودها لمناهضة الاستبداد، فقد اكتسبت أحزاب اللقاء المشترك تجربة مميزة في التعامل والتكامل والتعرف على الآخر، والاتفاق على القواسم المشتركة.

لذلك، كان هذا التكتل في تطور مستمر، مستعصياً على محاولات النظام في اختراقه أو تفكيكه. والأهم من ذلك أن التباينات والاختلافات داخل هذا التكتل يتم حسمها بالحوار السياسي الإيجابي البناء والمثمر، مما جعل هذه التجربة المتميزة قابلة للاستمرار في حالة وصول هذه الأحزاب إلى الحكم.

لذلك فإن نجاح هذا النموذج كحالة متميزة في المنطقة العربية، قد أثمر أيضاً تطور مفهوم العمل السياسي الجماعي المشترك، الذي توسع فيما بعد إلى حالة أخرى وهي إنشاء اللجنة التحضيرية للحوار الوطني . حيث ظل تكتل أحزاب اللقاء المشترك المكون الرئيسي والأساس في هذه اللجنة بالتعاون مع القوى الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني

والشخصيات السياسية والاجتماعية اليمنية ورجال الاعمال، والعلماء، والمثقفين الذين انخرطوا في أعمال هذه اللجنة.

وفي عام ٢٠١٠ أصدرت هذه اللجنة ما أُطلق عليه (مشروع رؤية للإنقاذ الوطني) وكان هذا المشروع محصلة حوارات ونقاشات جادة ومسؤولة بين هذه الفعاليات استمرت لأكثر من سنة، وقد تضمن هذا المشروع القضايا والتحديات الوطنية الأساسية الآتية:

١ تشخيص جذور الأزمة، وهو حكم فردي مشخصن، ومركز سياسي عصبوي.

٢ مظاهر الأزمة السياسية.

٣ القضية الجنوبية.

٤ حرب صعدة.

٥ المظاهر الاقتصادية للأزمة.

وتضمن المشروع أيضاً الحلول والمعالجات ومنها:

أولاً: المهام والمعالجات الإنقاذية العاجلة (وقف الانهيار).

ثانياً: بناء الدولة الوطنية الحديثة الحاضنة لقيم الحرية والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني، والمؤسسة على قاعدة اللامركزية.

ثالثاً: الإصلاحات الاقتصادية.

رابعاً: إصلاح السياسات الثقافية والاجتماعية.

خامساً: إصلاح السياسات الخارجية.

وقد احتوى المشروع كذلك على برامج وإجراءات وآليات تفصيلية لتلك القضايا، كما أحال المشروع تفاصيل بعض القضايا، مثل لا مركزية الدولة إلى الشعب من خلال مزيد من الحوار الوطني.

ومع بزوغ ثورة الشعب اليمني السلمية في شباط / فبراير ٢٠١١، عمل تكتل اللقاء

المشترك على تكوين ائتلاف وطني واسع من كل القوى والائتلافات الثورية في ساحات التغيير والحرية، وتم إعلان المجلس الوطني كهيئة وطنية ثورية واسعة، تعمل على إنجاز أهداف الثورة الشعبية السلمية بالطرق السلمية والنهج السلمي، ومازالت الحالة الثورية في اليمن قائمةً منذ عشرة أشهر، ومازال الشعب متمسكاً بتحقيق أهداف ثورته السلمية وبناء يمن جديد.

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية للمشاركة في الحكم

إن من التجليات العظيمة لثورات الربيع العربي التي أنجزت هدفه ا المركزي (حالة تونس، ومصر وليبيا، وقريباً في اليمن، وسوريا) أنها أنهت سيطرة الحاكم المستبد الفرد، وقضت على الاستبداد والدكتاتورية اللذين ظلا جاثمين لعقود، كما أنها فتحت آفاقاً واسعة لصياغة جديدة للإنسان العربي، ونقله من مرحلة الضعف إلى مرحلة القوة، ومن المهانة إلى الكرامة، ومن الدونية والتهميش إلى القدرة على صناعة التغيير، والاستعداد لمعركة البناء، على أنقاض منظومة الاستبداد والدكتاتورية.

لقد خلقت ثورات الربيع العربي بيئةً سياسيةً جديدةً تتأسس على قواعد اللعبة الديمقراطية الحقيقية، والتداول السلمي للسلطة، والتنافس الشريف بين كافة التيارات السياسية.

وتقوم سيناريوهات الشراكة المتوقعة على فرضية أساسية، مفادها أن ثورات الربيع العربي نجحت في إنجاز هدفها الأساسي المتمثل في إسقاط منظومة الإستبداد، وأن قواعد اللعبة الديمقراطية الحقيقية أضحت حقيقةً واقعةً في الممارسة، وإن كان ذلك تدريجياً.

تتوقع هذه الورقة ثلاثة سيناريوهات هي : سيناريو الشراكة في السلطة، وسيناريو التنافس على السلطة، وسيناريو الصراع على السلطة.

١ -سيناريو الائتلافات السياسية الوطنية

يتضمن هذا السيناريو مشاركة التيار الإسلامي مع الأحزاب والقوى السياسية

الأخرى في الحكم، أو على الأقل المشاركة مع بعض هذه القوى، ومن المرجح أن يحظى هذا السيناريو بالقبول، ومن ثم يعد هذا السيناريو من أقرب السيناريوهات للتحقق نظراً لأنه يتمتع بالشواهد الآتية:

أ -الأعباء الكبيرة التي تحتاجها مرحلة البناء بعد صناعة عملية التغيير وإسقاط نظام الاستبداد، فالقطيعة مع منظومة الاستبداد تقتضي تعاون كل القوى السياسية، وبناء الثقة، والاستفادة من كل الطاقات والخبرات، وتقديم نموذج رائع في التعايش والمشاركة.

ب تأكيد قادة التيار الإسلامي ورموزه بأن المرحلة الانتقالية في الحكم تتطلب الدخول في حكومات انت لاف وطني، ولدينا حالة تونس التي انجزت أول انتخابات ديمقراطية في العهد الجديد، وما تشهده من حوارات ومشاورات لإنشاء حكومة وحدة وطنية، ولدينا حالة اليمن، إذا تم تنفيذ المبادرة الخليجية بتوقيع الرئيس علي عبدالله صالح، فإنها تقتضي إنشاء حكومة وحدة وطنية، إضافةً إلى تأكيد قادة التجمع اليمني للإصلاح على أهمية الشراكة مع القوى السياسية لسنوات قادمة وخاصة أحزاب اللقاء المشترك.

ج -أوجدت ثورات الربيع العربي مناخاً جديداً لعملية ديمقراطية حقيقية، يمارس الشعب من خلالها حقه في التصويت والاختيار بحرية تامة، مما يجعل من المتوقع زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات، وظهور كتلة جديدة من الناخبين - وخاصة الشباب- الذين لم يكونوا يشاركون في الانتخابات في العهود السابقة، ومن شأن هذه الكتلة الجديدة أن تؤثر على ميزان القوى السياسي والاجتماعي للأحزاب، ومن المتوقع أن تحصل بعض هذه الأحزاب ع لى أكثرية وليست أغلبية، مع اختلاف هذا التقدير من قطر عربي إلى آخر.

إن حصول الأحزاب على أكثرية يحتم عليها الدخول في ائتلاف حكومي مع بقية الأحزاب الأخرى أو بعضها.

٢ -سيناريو التنافس على السلطة

يتضمن هذا السيناريو فوز أحد الأحزاب السياسية (التيار الإسلامي أو أي تيار سياسي آخر) بأغلبية المقاعد، مما يمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده.

ويقوم هذا السيناريو على عدد من الشواهد وهي:

أ -الشروع في عملية ديمقراطية حقيقية، تتنافس فيها كل الأحزاب والقوى منافسة شريفة، في ظل انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

ب -احترام القوى السياسية لقواعد اللعبة الديمقراطية الحقيقية، ولنتائج الانتخابات، واحترام القوى الخارجية لخيارات الشعوب في اختيار من يمثلها في السلطة.

ج -تشابه البرامج الانتخابية للتيارات السياسية، خاصة في القضايا الكبرى، التي منها القطيعة مع الاستبداد، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، ونبذ ال عنف، وترسيخ الحريات.

د -من المتوقع حدوث هذا السيناريو بعد الفترة الانتقالية، حيث تكون الشروط الموضوعية لإرساء عملية ديمقراطية حقيقية قد اكتملت، غير أن هذا لا يمنع من وقوع هذا السيناريو في الفترة الانتقالية في بعض بلدان ثورات الربيع العربي، إذا تحققت كامل شروطه.

ومن هذه الشروط ظهور الكتلة الانتخابية الجديدة التي قد تصوت لصالح حزب من الأحزاب السياسية القائمة، أو تنشئ لها حزباً جديداً يمكنها من الحصول على أغلبية، ولكن يبدو أن هذا الاحتمال ضعيف في الفترة الانتقالية، بالنظر إلى أن خبرات الحزب الجديد ووسائله تكون معدودة في البدايات الأولى.

٣ -سيناريو الصراع على السلطة

هذا السيناريو من أسوأ السيناريوهات، وإذا تحقق فإنه يعني العودة إلى الوراء وفشل أهداف ثورة الشباب، ومن شواهد حدوث هذا السيناريو ما يأتي:

أ -الفشل في إسقاط منظومة الاستبداد السابق كاملةً، والاكتفاء بسقوط رمز النظام

أو نخبه الأساسية، مما يمهد لقيام ثورة مضادة من عناصر النظام السابق التي قد تكون مدعومةً بقوى خارجية، وتجبر المجتمع إلى الاتجاه نحو ديمقراطية شكلية، أو الدخول في تسويات سياسية بين قوى الثورة وبعض عناصر النظام القديم، وفقاً لمبادرات إقليمية ودولية، مثل حالة اليمن إذا تم تنفيذ المبادرة الخليجية.

وفي إطار هذه التسويات، فإن من المتوقع الدخول في عملية ماراثونية طويلة، لا يترتب عليها إلا إجراء تغيير جزئي، وتحقيق مرحلي لأهداف الثورة الشعبية، كما أن الانتقال بين هذه المراحل سيمر بطريق وعر من المفاوضات والمناور ات غير البريئة، مما يهيئ الأمر لوقوع أحداث غير متوقعة، تفت في عضد قوى الثورة وتشدها إلى مربعات الخلاف والتناقض، الأمر الذي يدخل هذه القوى في صراع جديد على السلطة.

ب -فشل التيارات السياسية المناهضة للاستبداد في التوافق على القضايا الأساسية، ولجوء بعضها- وخاصةً بعض النخب الليبرالية المتطرفة- إلى ممارسة التشكيك بالتيارات الأخرى، وخاصة التيار الإسلامي، مما يؤدي إلى توسع حالة الاستقطاب والصراع غير الشريف على السلطة، والانشغال بالقضايا الأيدلوجية والفكرية بدلاً عن البرامج العملية، ويغدو الأمر أكثر سوءاً إذا تأججت الصراعات والنزاعات القبلية والطائفية والعصابية.

ج -فشل الأحزاب السياسية في الدخول في ائتلافات حكومية، أو عدم قدرتها على الاستمرار في هذه الائتلافات، إما بسبب ضيق الأفق السياسي أو تغليب المصالح الحزبية الضيقة، أو الانجرار إلى استقطابات جديدة مضرة بالعملية الديمقراطية، وعندئذ قد تلجأ بعض الأحزاب إلى إفشال الائتلافات الحكومية بطرائق غير ديمقراطية، مما يمهد لمرحلة من الفوضى.

د -لجوء بعض القوى السياسية- أو نخب منها- إلى تحالفات مع المؤسسة العسكرية لوأد التطور الديمقراطي الحقيقي، وممارسة القيود على النشاط السياسي للأحزاب، والانقلاب على الديمقراطية وثورة الشعب.

غير أن احتمال حدوث هذا السيناريو ضعيف، لأن الشعب الذي خرج إلى ساحات التغيير والحرية لن يسمح بفشل ثورته، أما بالنسبة للتيارات السياسية فإن وقوع هذا السيناريو يعني استمرار منظومة الاستبداد ومواقعه التي ستكون حتماً على حساب مواقع هذه التيارات ومكانتها وسمعتها ونضالها؛ لذلك فإن من المحتم على هذه القوى أن تحافظ على تماسكها وقوتها لتمنع وقوع سيناريو الصراع على السلطة الذي لن تستفيد منه إلا منظومة الاستبداد والفساد.



المراجـــع

١. برنامج حزب النهضة التونسي.

٢. برنامج حزب العدالة والحرية المصري.

٣. برنامج حزب العدالة والتنمية المغربي.

٤. برنامج التجمع اليمني للإصلاح.

٥. برنامج حزب الوسط المصري.

٦. محمد الأفندي، "تجربة التجمع اليمني للإصلاح في المعارضة والسلطة" مجلة شؤون العصر، السنة الأولى، العدد الأول، صيف ١٩٩٧، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء.

٧. محمد الأفندي، "ثورة الشعوب العربية: قراءة في الجذور والدلالات المستقبلية"، مجلة شؤون العصر، عدد ٤٠، يناير- مارس ٢٠١١، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء.

٨. محمد الأفندي، "الحركة الإسلامية اليمنية.. تجربة قرن مضى وتطلعات قرن قادم"، ورقة قدمت إلى مؤتمر حوار الأديان في جامعة جورج واشنطن في ٢٦-٢٨/٤/٢٠٠٠.

٩. مشروع البرنامج الوطني لأحزاب اللقاء المشترك في اليمن.

١٠. مشروع رؤية للإنقاذ الصادر عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني في اليمن.

١١. وثيقة التحالف الديمقراطي في مصر.

ثانيا الإسلاميون والمشاركة في الحكم

لعبة سياسية مهمة وخطرة

د. عدنان هياجنة*

لعل من الملاحظات الرئيسية في المنطقة أن الحوارات الدائرة في السنوات الماضية بين القوى السياسية فيها كانت إلى حد كبير حوارًا عموديًا بين القوى السياسية وبين الحكومات، ومن النادر جداً أن نرى حوارًا أفقيًا بين الحركات الإسلامية والحركات القومية أو اليسارية أو الليبرالية أو الديمقراطية غير الليبرالية.

وإذا اعتبرنا الدولة والنظام السياسي عبارة عن "hardware وsoftware" بلغة الكمبيوتر، أي أن الدولة الـ hardware[1] هي عبارة عن الشعب والأرض مما هو ثابت ولا يتغير، فإن الـ software[2] هو النظام السياسي الذي يشغل هذه الدول، وقد اكتشفت الكثير من القوى السياسية أن الـ software الذي تم تطبيقه لم يؤد إلى نتيجة حسب المعايير الدولية، سواء في مؤشرات الرفاهية الدولية أم في مؤشرات الديمقراطية أم في كثير من المؤشرات التي نستخدمها بحيادية وبعلمية من أجل مقارنة النظم الحاكمة، سواء كانت عربية أم إسلامية أم غير عربية أم غير إسلامية، وأعتقد بوجود كثير من الرؤى التي تُقدَّم من أجل تغيير الـ software الحاكم في هذه الدول، ومن ثم يتم طرح السؤال الآتي: هل يمكن إعطاء الإسلام فرصة للحكم كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي؟

ويقوم هذا السؤال على مقولة أننا جربنا النظرية الرأسمالية والليبرالية وجربنا

---

* - أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الهاشمية-الأردن.

١. هو الجزء الصلب من جهاز الحاسوب ويتمثل في مكوناته المادية ومجمل الأجهزة المكونة له.

٢. هو البرمجيات المستخدمة من تشغيل الكمبيوتر وتوظيفه لخدمة الإنسان.

النظريات الاقتصادية وجربنا الاقتصاد الريعي وجربنا الاقتصاد المستأجر، وجربنا النظريات السياسية الغربية وغيرها، ولكن لم نعط للإسلام فرصة أن يجرُب، ورغم أنني لا أتبنى نظرية حركة الإخوان المسلمين ولا الحركة السلفية ولا أي حركة، إلا أن هذا النظام موجود وهو يمثل قيماً لا تتعامل مع العرب فقط وإنما تتعامل مع بقية شعوب العالم، وعليه فإن من الواجب- من باب الحيادية العلمية- إعطاء الـ software الإسلامي سواء كان سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً فرصة للتجربة على الأقل ومن ثم الحكم له أو عليه.

ووجهة نظري بخصوص مستقبل الديمقراطية في العالم العربي بعد الثورات العربية التي انحسرت بشكل كبير وأننا لن نرى ثورات عربية أخرى إلا إذا تحققت الشروط العلمية للثورات أن طبيعة العلاقات وا لتوافقات بين القوى الإسلامية والقوى السياسية ستحدد مستقبل الديمقراطية، خاصة إذا كانت القوى السياسية تتفاعل مع الحكومات، ومن مصلحة الحكومات الإبقاء على الوضع الكائن؛ لذلك أعتقد أننا أمام لعبة سياسية في غاية الأهمية وفي غاية الخطورة ويجب أن نتقنها بشكل علمي، كما أننا أمام تحديات ومعضلات وفرص على ثلاثة مستويات:

الأول: على مستوى المواطن العربي وعلى مستوى الفرد العربي.

الثاني: هيكل الدولة المستقبلي يتحدد وفقا لطبيعة العلاقة بقوانين الانتخابات والمشاركة السياسية، وهي تلعب دورًا كبيرًا في مدى تفاعل القوى السياسية مع بعضها البعض.

الثالث: هيكل النظام الدولي، فالحركات السياسية كلها- برأيي- براغماتية، تحسب الكلفة والمنفعة وتقوم باتخاذ السلوك الذي يحقق أكبر مصلحة لها، وهذا لا يعيب هذه الحركات، فالدول الغربية دول براغماتية تحسب المنفعة وتحسب التكلفة، ومن وجهة نظرها لا يعيبها ولا يعيقها أن تتعامل مع حركات إسلامية أو غير إسلامية ما دام هذا الأمر يحافظ على الوضع الدولي أو على هيكلية الوضع الدولي.

ويمكن أن أنتقل إلى بعض النقاط التي يمكن إثارتها في هذا الصدد، وهي:

١ -سر نجاح[1] بعض الحركات الإسلامية هو عدم مشاركتها في الحكم، وإقص ائها من قبل الحكومات، وفشل الحكومات في الوصول إلى مشروع الدولة العصرية والحداثية التي تحقق أهداف الدولة القائمة على الشرعية والفعالية، فمصادر شرعية معظم الدول إلى حد كبير محل تساؤل كبير جداً، إذ إن معظم الشرعيات قامت على استخدام القوة وتخويف الناس، وكذلك ف عالية الدولة في إيجاد سياسة عامة قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ويبدو لي أن ثمة سؤالاً كبيرًا يطرح حول قدرة هذه الأنظمة السياسية، وهذا يعطي الحركة الإسلامية مصدراً للقوة، حيث إنها لم تكن جزءاً من هذا الفشل الذي أدى إلى حكومات فاشلة.

٢ -مصداقية الحركة الإسلامية بسبب الرفض الغربي لهذه الحركة والتشكيك بها والتحالف الذي قام بين الغرب والحكومات العربية لفترة امتدت من قبل استقلال الأنظمة، وعندما أتكلم عن القوى الإسلامية أتكلم عن الإخوان المسلمين.

٣ -النظرية الإسرائيلية التي سيطرت على مراكز التفكير في ا لولايات المتحدة الأمريكية والمناقشة التي حصلت بين المحافظين الجدد والمفكرين الإسرائيليين بعد خطة بوش لإعادة الديمقراطية ونشرها في العالم العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إذ إن معظم المفكرين الإسرائيليين الذين يسيطرون على مراكز الدراسات أقنعوا الولايات المتحدة الأميركية وصناع القرار حتى المحافظين الجدد أن الديمقراطية ستؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم، وبالتالي يمكن أن

---

[1] هذه التفسيرات شائعة على نطاق واسع، و بعضها يَرُدُّ نجاح الحركات الإسلامية وشعبيتها لأسباب خارجة عنها، ولكن بنظرة أشمل فإن اعتماد الحركات الإ سلامية المرجعية الإسلامية وظهور قيادات ملهمة في بعضها يعد من أبرز أسباب نجاحها، إضافة لأسباب أخرى. (المحرر)

يكون هذا هو سر نجاح الحركات الإسلامية في أنها لم تصل في تلك الفترة، ولو وصلت في تلك الفترة لكان هناك تماهٍ أو تماشٍ مع قضية نشر الديمق راطية من قبل الولايات المتحدة الأميركية، كما أعتقد أن من سر نجاحات الحركات الإسلامية لا سيما الإخوان المسلمون في الأردن ومصر هو نجاحهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، وقيامهم بدور أكبر أو بدور مماثل للدولة، فإذا فشلت الدولة في إيجاد برامج اقتصادية social economic programs، فإن الحركات الإسلامية جاهزة لتقديم هذا البديل، ويبدو لي أن هذه النظرية في غاية الأهمية، إذ يمكن أن يكون سر نجاح الحركة الإسلامية قد كسر نجاح الإيباك في الولايات المتحدة الأميركية حين عمل على القواعد الشعبية، بمعنى أنهم عملوا على الجذور، على الناس، وبالتالي وصلوا إلى هذه المرحلة، وقد ساعد فساد الحكومات الحركات الإسلامية وكثير من الحركات الليبرالية ، فلو اطلعنا على كثير من الدول العربية لوجدنا أنها تتصدر قوائم الفساد.

٤ -الرأي العام العربي المعادي للغرب أكسب الحركة الإسلامية بسبب مواقفها تجاه كثير من القضايا وخاصة القضية الفلسطينية قوة دفع، وهذا كله يعني إيجابيات الحركة الإسلامية، ولكنه في الوقت نفسه يشكل تحديات لها، وذلك لوجود قوة تتحمل الثمن دائماً، إذ تدفع الحركة الإسلامية الثمن حين تريد إيصال كل هذه الأفكار للمواطن العربي، فوجهة نظ ر العرب والمسلمين لم تتغير تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من بعد الثورات إلا بنسبة ١-٢٪.

٥ -اعتماد الحكومات الحالية على الحركات الإسلامية للمحافظة على نفسها؛ لأن اشتراك الحركة الإسلامية في هذه الحكومات سوف يعطيها الشرعية، وهذا تحدٍّ أمام الحركة الإسلامية، وقد وجدت أن الحركة الإسلامية تقع بين قطبي الرحي، فإن شاركوا في الحكومة التي عرضت عليهم المشاركة فيها فسيفقدون شعبيتهم، وإن لم يشاركوا فسيخسرون الفرصة.

وبالتالي فإن لديهم الكثير من الأمور التي لا بد أن يحسموها في المرحلة المقبلة، من التحديات إلى الفرص التي ذ كرناها إلى الثقة الزائدة بالنفس فإن فوز الحركة الإسلامية في تونس بـ ٤٠٪ من المقاعد وتوقع فوزهم في مصر -كما ذكر أحد الإخوان من جمهورية مصر العربية- يعطي ثقة زائدة بالنفس لبعض الحركات الإسلامية التي يمكن أن تتصرف مثلها، وهذا يعطي أيضاً فرصة للقوى الأخرى بأن تخشى الحركات الإسلامية ويعطي قوة أكبر للحكومات التي تحاول الإصلاح من أجل استخدام هذه الورقة ضد الحركات الإسلامية، وهذا يعني معضلة المطرقة والسندان.

٦ -من معضلات الحركات الإسلامية أيضاً في التعامل مع المواطن مسالة أن المواطن في العالم العربي يميل إلى الأمن والا ستقرار أكثر من الأمور الأخرى، فالمواطن العربي لا يحب التغيير، وبالتالي فإن انتخاب الإخوان المسلمين أو الحركات الإسلامية سيكون مقلقًا له، بسبب كل هذه الحالة والإسلاموفوبيا العربية والإسلاموفوبيا الداخلية، إذ يوجد الآن تخويف من الحركات الإسلامية من الداخل، ولذلك لا بد من زرع الإيمان بالتعددية السياسية في داخل كل الدول، وعلى الإسلاميين أن يخففوا من توقعاتهم وحجمهم في المرحلة القادمة، فالمواطن المصري حين سئل في الاستطلاع الذي حصل في شهر حزيران / يوليو عن موافقته على سيطرة الإسلاميين كانت نتائج الاستطلاع تشير إلى أن ٣٨٪ صوتوا بأن ذلك ليس جيدًا، وأن ٢٤٪ يرون ذلك جيدًا، فالمواطن العربي يحتاج إلى الإسلاميين ولكن لا يحتاج إليهم بكثرة، وأعتقد أن الحركات الإسلامية لديها القدرة العلمية على قراءة هذه التحليلات وبناء استراتيجيتها.

٧ -معضلة الحركات الإسلامية أنها ورثت وسترث دولًا فاسدة إلى حد كبير سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وسترث أنظمة باتفاقيات دولية، ولا نتكلم عن اتفاقيات السلام فحسب، بل عن اتفاقيات دولية واتفاقيات اقتصادية أخرى، وعن بلدان

بيعت في ظل الخصخصة والتخصصية بأقل من ١٠٪، ومن ذلك التجربة المصرية التي كان للولايا ت المتحدة الأميركية دور كبير فيها حين أُسِّس مركز دراسات من أجل تسويق كل موجودات مصر وتم بيع معظمها.

أما من حيث التنمية السياسية في الوطن العربي فتشير المؤشرات الدولية إلى أن مستوى الديمقراطية فيه صفر، وأن ٤٧٪ من الدكتاتوريات التي لا زالت موجودة في العالم هي في الوطن العربي، وكل هذا يشكل تحديًا أمام الحركات الإسلامية.

أما الوضع الاقتصادي فإن نسب البطالة قد وصلت إلى ٦٠٪ بين الشباب، هذا إلى جانب عدم العدالة في توزيع الدخل، ولذلك أجد نفسي تشاطر القيادي الإسلامي المصري الدكتور عصام العريان على قوله إن الحديث عن الحركات الإسلامية لا يعني مجرد مناقشة النصوص الدينية، وإنما الحديث الآن عن إيجاد وظائف واستثمارات من أجل معالجة هذه التحديات الاقتصادية.

أختم بنقطة واحدة فيما يتعلق بعلاقة الحركة الإسلامية مع بقية الحركات وهي دراسة أو مقالة كتبتها مارينا أوتوي، وهي من كارنيغي، عن العلاقة بين العسكر والحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية الليبرالية وتوقعت هذه التوقعات فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية في مصر، تخشى مارينا أوتوي كما يخشى الكثير أن القوى الديمقراطية في مصر على سبيل المثال هي قوى غير ديمقراطية وغير ليبرالية، وهي تخشى من الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية هي التي ستأتي بالحركات الإسلامية للحكم، وتخشى من سيناريو تحالف القوى الديمقراطية غير الليبرالية وغير الإسلامية مع الجيش لإمداد فترة سيطرة الجيش، وبالتالي القضاء على مستقبل الديمقراطية، لذلك فإن مسألة التوقيت في غاية الأهمية.

الفصل الثالث

الإسلاميون والسياسات الإقليمية والدولية

التحديات والاستجابات

المبحث الأول

جدلية تحديات تفاعلات الداخلي والدولي واستجاباتها

المبحث الثاني

جدلية تحديات تفاعلات الداخلي والإقليمي واستجاباتها

المبحث الثالث

جدلية تحديات تفاعلات الإقليمي والدولي واستجاباتها

المبحث الأول

جدلية تحديات تفاعلات الداخلي والدولي واستجاباتها

المبحث الأول

جدلية تحديات تفاعلات الداخلي والدولي واستجاباتها

أ. منير شفيق*

تتناول هذه الدراسة بداية ثلاث قضايا، هي:

الأولى: الشروط الخارجية لتفجّر الثورات الشبابي ة الشعبية في المنطقة العربية

شكّلت موازين القوى العربية والإسلامية والعالمية الشروط الخارجية لتفجّر الثورات الشبابية الشعبية، وأطلقت المناخ الشعبي العربي الواسع الممتد من المحيط إلى الخليج باتجاه تغيير الأنظمة وإجراء إصلاحات عميقة تؤكد حرية الشعب في اختيار ممثليه والنظام والسياسات الداخلية والخارجية لقطره، وهو ما عبّر عن نفسه بإرساء أنظمة ديمقراطية تأخذ بالتعدّدية والاحتكام لصناديق الاقتراع وسيادة القانون والمساواة لمواطنية وصوْن حقوق الإنسان وكرامته.

هذه النقلة الكبرى للوضع العربي ما كان من الممكن أن تحدث لولا المقاومة والممانعة التي عرفتها السنوات الثماني الماضية في الانتصار على حربي العدوان الصهيوني- الأمريكي عام ٢٠٠٦ في لبنان، و ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في قطاع غزة، ولولا انهزام مشروع الشرق الأوسط الكبير بما واجهه الاحتلال الأمريكي للعراق من مق اومة باسلة وممانعة شعبية واسعة.

الأمر الذي أحدث خللاً مشهوداً في ميزان القوى في غير مصلحة أمريكيا والكيان الصهيوني، وقد عزز ذلك اختراق ميزان القوى من خلال بروز أقطاب عالمية وإقليمية كبيرة مثل روسيا والصين والهند والبرازيل وإيران، وبروز دول ممانعة مثل فنزويلا

*. أمين عام المؤتمر القومي الإسلامي

وبوليفيا وسورية.

هذا المتغيّر في ميزان القوى لعب- على سبيل المثال- دوراً مهماً في إسقاط نظاميْ زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر وانكشافهما، ومن ثم تجرؤ الجماهير عليهما من دون قدرة أمريكية لنصرتهما وقد ارتهنا لها.

إنّ فشل مشروع المحافظين الجدد أنزل ضربة قاسية بمحور "الاعتدال العربي"، الأمر الذي جعل الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، تستشعر قوّتها، وتتأكد من إمكان الانتقال بوعيها وفعلها إلى مستوى الثورة.

والدليل على أهمية ما حدث من تغيير في ميزان القوى العربي والإسلامي والعالمي خلال السنوات الثماني التي سبقت عام ٢٠١١ في اندلاع الثورات يفسّره توقيتها، فما نراه اليوم على السطح كان دائماً متغلغلاً مكبوتاً في الأعماق، وما كان باستطاعته أن يخرج إلى السطح كما يفعل الآن إلاّ عدم مؤاتاة موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية، فما نشهده من وعي وشجاعة على سبيل المثال لم يتكوّنا بين ليلة وضحاها، فقد كانا كامنيْن، وفي بعض الأحيان أعطيا إشارات انتفاض كثيرة ولكنها أُخِذت في مهدها ولم تتحوّل إلى "شرار يحرق السهل كله".

الثانية: تركيز الثورات في أثناء المواجهة

تركزت الثورات في أثناء المواجهة على الاستبداد والفساد، وتجنب الهجوم على السياسات المتعلقة بالتبعية لأمريكيا، والتفريط في القضية الفلسطينية، أو الخضوع للعولمة وتنفيذ أجندتها بما في ذلك الفساد الذي استشرى ليصل إلى عشرات البلايين ومئات البلايين من الدولارات (بدليل ذهابها إلى البنوك والبورصات والعقارات في الغرب).

صحيح أن تجنب استفزاز أمريكيا وحتى الكيان الصهيوني وتجنب إسقاط نهج أنظمة التنمية التابعة والفاسدة، قُصِد منهما التركيز على هدف إسقاط النظام وعزله إن أمكن دولياً، وقد ساعد على ذلك حالة الضعف والارتباك التي اجتاحت أمريكيا

والغرب عموماً والكيان الصهيوني، وذلك، مرّة أخرى، بما نزل بهم من هزائم أمام المقاومة والممانعة، وبسبب بروز أقطاب عالمية وإقليمية، وثالثاً بسبب الأزمة المالية التي أطاحت بالعولمة أرضاً وأدخلتها في أزمة متفاقمة بصورة متسلسلة.

وهذا ما يفسّر اضطرار أمريكيا وأوروبا إلى الانحناء أمام هذه الثورات بعد أن فشلت القوات الأمنية من إسكات التظاهرات، ورفض الجيش أن يحلّ محلها في قمع الثورة، وهو ما حدث في تونس ومصر، عندئذ بدأ تملُق الثورات ومحاولة نسيان ما قُدّم من الدعم والعلاقات الاستراتيجية لكل من النظامين المذكورين.

الثالثة: مستقبل العلاقات الأميركية- الصهيونية الغربية بالأنظمة الجديدة

يقصد بالأنظمة الجديدة تلك التي ستفرزها صناديق الاقتراع في الدول التي نجحت فيها الثورات، وتمكنت من الانتقال إلى بناء نظام ديمقراطي تعدّدي يحتكم إلى صناديق الاقتراع.

فقد تمثّل الموقف الأميركي الرسمي والذي لحقه الموقف الأوروبي الرسمي بالترحيب بنتائج الانتخابات التي جرت في تونس، وقد رحبّا بفوز حزب النهضة، وأعلنا ترحيبهما بفوز الإخوان المسلمين في مصر إذا ما أسفرت الا نتخابات القادمة عن فوزهم كذلك.

أما الشروط التي وضعوها فقد اتسّمت بالسطحية والخداع، فهل صحيح أن ما يهم السياسات الأمريكية والأوروبية هو أن تجري الانتخابات بشفافية ونزاهة، والامتناع عن استخدام العنف لترحّب بنتائجها من دون التفات إلى مجموعة من المكوّنات والسياسات التي تبنتها الحركات الإسلامية أي الأحزاب التي تفوز بصناديق الانتخاب من دون الحديث عن السياسات الداخلية والخارجية المطلوبة؟ وأين ذهب الانحياز إلى الكيان الصهيوني والتماهي مع سياساته؟ وأين ذهبت الهيمنة على السياسة والسيطرة على الثروات والاقتصاد؟ وأين ذهبت المخططات الإمبريالية للعالم؟ ثم أين ذهب العداء

للمقاومة وتبني هدف "يهودية إسرائيل"؟

والأهم من ذلك أين ذهبت تلك العلاقات التي نُسجت مع الرؤساء المُطاح بهم وأنظمتهم التابعة؟ بل أين ذهب التعاون الأمني معهم وتصدير قنابل الغاز والرصاص المطاطي وآلات التعذيب للأجهزة الأمنية؟ ودعك حتى من المواقف إزاء الثورات خصوصاً قبل أن يتبيّن أنها منتصرة لا محالة.

هل ينسى العالم إطاحة الولايات المتحد ة بأنظمة ديمقراطية وإقامة أنظمة دكتاتورية أغرقت البلاد بالدماء وأحكمت السيطرة عليها بالقمع لأنها لم تقبل بالتبعية ولم تركع لإملاءاتها وشروطها؟ فمن لا يذكر أليندي وحكومة تشيلي الديمقراطية أو أندونيسيا وسوكارنو والأمثلة بالعشرات؟ فكل ما تقوله أمريكيا عن احتر ام انتخابات نزيهة شفافة ونتائجها والترحيب بنجاح أحزاب تعتبر معارضة لها أساساً ليس إلاّ الهروب من العجز، ونصب الفخاخ لحرْف اتجاهات القوى الحريصة على الاستقلال والسيادة والمستمسكة بحق الأمّة في فلسطين، وعلى تنمية ناجحة لا تكون إلاّ في إطار عربي- إسلامي-عالم ثالثي بعيداً من أجندة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لأن تلك الأجندة تعني التبعية وإفقار البلاد وانتشار الفساد والدوْس على مبادئ العدالة الاجتماعية.

المستقبل والتحديات الخارجية والاقتصاد

يمكن القول إن ثمة نوعاً من شهر عسل تحاول أمريكيا أن تدخل فيه مع قو ى الأنظمة الجديدة سواء أكانت إسلامية أم قومية أم وطنية أم ديمقراطية ليبرالية؟ كما لم يكن بدّ من أن تقابل تلك المحاولة بنوع من الترحيب من قِبَل تلك القوى؛ لأن العداء لأمريكيا والغرب لم يكن مصدره الموقف المسبق من قوى التحرّر العربي أو الإسلامي، أو من قيادات الحركات الاستقلالية تاريخياً، وإنما كان رداً على محاولات السيطرة على البلاد ودعم الكيان الصهيوني في إنشائه وتعزيز تفوّقه وفي كل حروبه العدوانية، وكان مؤخراً بسبب احتلال أفغانستان والعراق والتماهي مع سياسات الكيان الصهيوني

وحروبه العدوانية.

ولكن شهر العسل ه ذا سرعان ما سينقضي عندما يتحوّل الحوار من إبداء حسن النيّات إلى حوار جدّي يتناول السياسات الخارجية والداخلية، فإذا كان تراجعها الحالي في ميزان القوى عالمياً وإقليمياً وعربياً وقطرياً، وإذا كانت نهضة الجماهير العربية قد أمليا عليها أن تليّن من ملمسها، فإنها ستظل أمريكيا التي صنعت زين العابدين وحسني مبارك، وكرّست الاحتلال الصهيوني لفلسطين، ونهبت الثروات العربية، واستبعت ثروات الفساد في بلادها، وكما قال الشاعر العربي:

إن الأفاعي وإن لانت ملامسها   عند التقلّب في أنيابها العطب

الأمر الذي يسمح بالقول إن كل من يتعاطى مع أمريكيا واقع في الصراع ومواجهة الضغوط وما ستنسج حوله من مؤامرات ومكائد، ولن يكون نموذج الصين أو الهند مثلاً بسبب الحالة القُطرية التي تجعل أيّة سلطة ضعيفة ومستضعفة، بل لن يكون حتى المثل التركي ممكناً، لأن تركيا أصلاً في حضن الأطلسي وحليف لأمريكيا وم عترفة بالكيان الصهيوني، ومن ثم ما حاولته في عهد أردوغان مع أمريكيا إنما هو هامش ضمن ذلك الإطار، فهو لا يصلح إلاّ في حالة الدخول في ذلك الإطار أولاً.

أخطار على الطريق

هذا تقدير لمستقبل العلاقات التي ستواجه الأنظمة العربية التي ستخرج من انتصار الثورات الشعبية عموماً، والتي ستواجه الإخوان المسلمين عندما يصبحون في السلطة قيادة لها أو مشاركة جزئية فيها.

وهنا لا بدّ من التنبّه إلى خطر الوجود في السلطة في ظل الدولة القطرية والبرنامج القطري؛ لأن السلطة في الدولة القطرية حين لا تكون ضمن إطار وحدوي عربي مع أقطار أخرى تكون ضعيفة غير قادرة على مواجهة الضغوط والتحديّات الخارجية، وستفشل في التنمية، وفي حماية الديمقراطية، وفي تحقيق عدالة اجتماعية، وحتى في محاربة

الفساد.

فلا يتوهمنّ أحد أن بمقدوره أن ينجح في الدولة القُطرية العربية إلاّ من خلال مشروع وحدوي عربي، يجب أن يتسعَ باستمرار ليشمل الأقطار العربية أو معظمها، فإن أول ما يجب أن تبادر به السلطات الجديدة هو إزالة حواجز التنقل بين القطر واشقائه العرب، اقتصاداً ومشاريع مشتركة وتضامناً سياسياً.

وهذا كله ممنوع في الاستراتيجية الإمبريالية الدولية التي صنعت سايكس بيكو وكرسّت التجزئة القُطرية في مرحلة الاستقلال وهي تسعى الآن لتجزئ المجزّأ ما أمكن.

وهو ممنوع بسبب العقلية القُطرية وطبيعة السلطة القطرية في أغلب الأحيان، ويكفي أن نلاحظ مظاهر القطرية التي أخذت تتغلب على بعض الأحزاب التي قامت على أسس وحدوية عربية وإسلامية، وباختصار:

١ - لا استقلال حقيقياً ممكناً، ولا تنمية ناجحة ممكنة، ولا ديمقراطية مستمرّة ممكنة، ولا كرامة راسخة للفرد ممكنة، في ظل البرنامج القُطري إن لم يتجه إلى أن يكون مشروعاً وحدوياً عربياً.

٢ - إن من لا يقرأ الاستبداد والفساد باعتبارهما نتاجاً للبرنامج القطري الذي انكفأ على القطر وأخذ يتجه خارجاً فهو مخطئ، فاستشراء الفساد عرفته البلاد العربية ودول العالم الثالث خلال السنوات العشر أو العشرين الماضية، هو نتاج العولمة والانخراط فيها، فالفساد سياسة دولية وإلاّ فكيف كان من الممكن أن تنتقل كل تلك المليارات إلى أمريكيا وأوروبا فيما يحظر على الناس العاديين تحويل أكثر من عشرة آلاف دولار دون تحقيق بما يشبه خرط القتاد؟ وبالمناسبة إن إعادتها سوف تكون مشكلة كبيرة مستقبلاً.

٣ - هنالك بلا شك وعي عربي وإسلامي عام في القضايا السياسية ولا سيما المتعلق منها بقضية فلسطين، أو محاربة العدوان والاح تلال، ولكن ثمة قصور شديد في الوعي بالنسبة إلى الاقتصاد والنظام الاقتصادي السائد عالمياً، أو تابعهُ

الاقتصاد الليبرالي الذي ساد في الأنظمة المطاح بها.

ولهذا لا يُلحظ أن ثمة انتباهاً لخطورة النظام الاقتصادي الليبرالي، وليس ثمة جديّة في اجتراح برامج اقتصادية تراعي التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على ثروات البلاد، فالبعض يظن أن المشكلة كانت في قصور القائمين على الاقتصاد الليبرالي (أجندة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وليس في طبيعة النظام نفسه، علماً أن الذين قاموا عليه ما كانوا إلاّ النتاج له ولم يكن هو نتاجهم، لأنه مشروع العولمة المصدّر لهم.

وأخيراً عندما سينظر القادمون إلى الأنظمة بعد انتصار الثورات وراءهم سيجدون أن أسهل ما حدث هو الإطاحة بأنظمة الاستبداد والفساد والتبعية، ويا للهول إن وقعوا في براثن البرنامج القطري المغلق عربياً والمنفتح خار جياً، وقدّموا التنازلات في القضية الفلسطينية، أو انغمسوا في النظام الاقتصادي الليبرالي.

المبحث الثاني

جدلية تحديات تفاعلات الداخلي والإقليمي واستجاباتها

المبحث الثاني

جدلية تحديات تفاعلات الداخلي والإقليمي واستجاباتها

. أ خالد السفياني*

هناك تحديات كبرى تواجه من ستفرزه صناديق الاقتراع في أي قطر من الأقطار على المستوى العربي، لأسباب بسيطة، هي أن أسباب هذه الثورات لم تكن مدبرة بالشكل الذي تدبر فيه الثورات التاريخية عادةً، إذ لم تكن لها قيادة واحدة تجمعها، لذلك سميت «ثورة الشباب»، وكان للجيش لا سيما في تونس ومصر دور أساسي في نجاحها وذلك برفضه التدخل، وجاءت في ظروف عربية ودولية معينة قد تمت الإشارة إليها، وهذا يطرح تحديات داخلية وخارجية، لأن قدر هذه الثورات أن تنجح، وفشلها سيكون كارثة على الأمة، ولذلك فإن من الضروري أن نتباحث في أسلوب مواجهة هذه التحديات، التي في جزء كبير منها سوف يقع عبؤها على التنظيمات الإسلامية، لأن الآفاق البادية إلى الآن تعطي امتداداً واسعاً لهذه التنظيمات بالنسبة للإفرازات التي ستفرز في الأقطار التي عرفت أو تعرف الثورة.

ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى تحديات داخلية وخارجية مترابطة على النحو التالي:

أولا: التحديات الداخلية

التحدي الأول: هو تحدٍ جوهري يتعلق بقوى مناهضة التغيير؛ الثورات أسقطت رؤوسًا وربما أسقطت بعض المؤسسات، لكنها إلى الآن لم تسقط كل مكونات النظام الذي وقعت الثورة في بلده، وهذا شيء طبيعي، ومن ثم فإن قوى مناهضة التغيير تبقى دائماً هي القوى الداخلية المناهضة للثورة وقد أسقطتها الثورة، وتشكل مكونات

* . الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي- المغرب.

سياسية واقتصادية وفكرية للنظام الراحل، والتي لن تتوانى عن القيام بأي شيء وبكل شيء علها تُسقط رهانات الثورة وتعيد الإمساك بمقاليد الأمور، ولو بعد حين عن طريق صناديق الاقتراع، وهذا تحدٍ يجب الانتباه إليه جيداً، وهو موجود في تونس، وهذا التحدي يطرح ضرورة التحلي باليقظة من طرف الثوار، ومن طرف التنظيمات التي يختارها الشعب لتولي مقاليد السلطة، لا سيما أن العملية ليست سهلة، فكيف يمكن تفكيك آليات النظام السابق دون السقوط في ممارسات لسببها قامت الثورات؟

إن تفكيك النظام السابق جاء بواسطة الثورات التي قامت من أجل ممارسات معينة تحدثتم عنها: الفساد والاستبداد والكرامة والتبعية للأجنبي إلى آخره، فكيف يمكن أن تحمي الثورات نفسها من السقوط تسقط في نفس الممارسات؟ وكيف يمكن أن نفكك هياكل النظا م السابق دون انهيار الدولة ودون انهيار مختلف هياكلها؟ وكيف نميز بين من انخرط في جرائم النظام السابق وخطاياه وشارك فيها وبين عامة المواطنين الذين يمكن أن يكونوا ضحايا أولئك رغم أنهم معهم؟ وكيف نحدث التغيير الضروري في كافة المجالات؟ وكيف نجعل المواطن ينخرط في ذلك وهو مؤمن بحتمية القضية؟ إذن هذا التحدي الذي أعتقد أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وأن يكون حاضراً، وقد اتضحت بعض ملامحه، فالحزب الدستوري في تونس ذاب كحزب لكنه لم يذب كأشخاص ولم يذب كمصالح ولم يذب كقوة اقتصادية وسياسية واجتماعية، والحزب الوطني في مصر كذلك، وهكذا دواليك.

التحدي الثاني: تحقيق أهداف الثورة في الحرية والديمقراطية والعدالة والنماء وسيادة القانون، إذ كيف يمكن تحويل شعارات الثورة وأهدافها إلى برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي وهوياتي؟ وطبعاً هنا يحدث تعارض بين من ينتخب وفكره إسلامي ماركسي وبين الأهداف التي من أجلها قامت الثورة، وقد طرحتم في العروض السابقة والمناقشات السابقة العديد من القضايا في هذا المجال، وأي

فشل في تحقيق أهداف الثورة هو فشل للثورة، ويفتح الطريق أمام القوى المناهضة لها والمتربصة بها، ويؤدي كذلك إلى انتفاضات وثورات جديدة

وضمن هذا التحدي تأتي إشكاليات جوهرية تعرفها المجتمعات العربية بتفاوت في الحدة؛ منها إشكالية «المواطنة» بمفهومها الواسع، وإشكالية الهوية بكل أبعادها الثقافية والحضارية واللغوية، وإشكالية التعدد الثقافي واللغوي والديني والاثني، فهذه إشكاليات مطروحة في مجتمعنا، ففي كل بلد هناك نوع من هذه الإشكاليات التي أحياناً تشكل شيئًا طبيعيًا فيه وأحياناً تكون شيئًا يُغذّى من طرف أعداء الأمة لإحداث الفتنة ولأشياء أخرى داخل المجتمع، وتطرح هذه التحديات سؤالاً جوهرياً على الإسلاميين خاصةً في الوطن العربي، وإن كنت لا أقنع بقضية التصنيف: الإسلاميون والحكم، والليبراليون والحكم، وأعتبره تصنيفًا غير صحيح، لأن الأشياء عندما تصبح مطروحة في إطار المواطنة : التنظيم الإسلامي والتنظيم اليساري والتنظيم الليبرالي تكون شيئًا واحدًا كجزء من الوطن، لكن نظراً لأننا نناقش موقف الإسلامين والحكم في ال وطن العربي فهذه التحديات تطرح سؤالاً جوهرياً على الإسلاميين هو، هل سيتعايشون مع هذا الواقع؟ وهل سيقبلون بالتنوع والاختلاف ويبتعدون عن منطق الإقصاء الذي ووجهوا به من قِبل الأنظمة الاستبدادية؟ وهل سيقبلون إلى النهاية بكافة نتائج العملية الديموقراطية دخولاً و خروجاً نجاحاً وفشلاً كانت لهم أو عليهم؟ وبالتالي هل سيثبتون فسادًا طالما نعتوا به واستعمل ضدهم في إطار فزاعة الإسلاميين؟ وهل سيعطون نموذج إيمان بالحرية والكرامة والتسامح والقناعة الحقيقية بأن الوطن لكل المواطنين كما جاء في تصريح راشد الغنوشي عندما صرح بأن : «تونس لكل التونسيين» وهو تصريح أساسي وجوهري في هذه المرحلة؟

إذن هذه التحديات تطرح البرنامج والاقتصاد والعدالة الاجتماعية والكرامة،

وهي من القضايا التي عانى منها الوطن والمواطن العربي على مدى عقود من الزمن.

التحدي الثالث: يتعلق بالفوز في الانتخابات، وأحذر من اعتبار أي قوى، سواء يسارية أو إسلامية أو علمانية فازت في محطة الاستحقاق الانتخابي بعد الثورة أنها أصبحت حزبًا حاكمًا، وأنها تستطيع وحدها أن تحقق أحلام الثوار، وأن تبني الدولة المدنية الديمقراطية، ودولة ما بعد النظام الدكتاتوري المطاح به.

إن هذا التفكير يطرح تحدي القناعة بأن الوطن للجميع، وبأن إنقاذه وبناءه مسؤولية الجميع، وبأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار كتلة تاريخية تجمع كل دعاة التغيير، الكتلة التاريخية التي تحدث عنها غرامشي، والتي طورها بالنسبة للأمة العربية الدكتور الفقيد عابد الجابري، هذه الكتلة التي حققت الثورة، فالناس الذين كانوا في ميدان التحرير هم من تنظيمات مختلفة ومن مشارب مختلفة ومن توجهات مختلفة لكنهم جميعًا كانوا مع التغيير، هذه الكتلة التاريخية التي من دونها لم تكن لتتحقق الثورات، وهي الكفيلة بأن تبني الدولة الديمقراطية، وبأن تحقق النماء، وبأن تحقق التغيير المنشود، وبأن تناهض وتتصدى لكل المفسدين والمستبدين وكل المتربصين بالثورة.

وهذا يطرح ضرورة تعميق الحوار القومي الإسلامي، إذ يجب التركيز على تعميق التنسيق القومي الإسلامي الذي يجسده المؤتمر الإسلامي الذي يبقى تفاعلاً على مدى الساحات، ويج ب التنبه إلى أن هناك خطوطًا حمراء، إذ يطرح علينا السؤال الآتي: هل نستدعي الأجنبي كي يحرر شعوبنا؟ وهو سؤال مطروح رغم أنه يمثل خطاً أحمر، إذ يجب أن نكون ضد أي تدخل أجنبي في أي بلد عربي أياً كان ولأي أسباب كانت، فلا يمكن أن نعتقد بأننا نحرر أوطاننا من الاستبداد والفساد بقوى خارجية نفتح لها الأبواب لكي تعيث في بلداننا وفي أمتنا فساداً.

ثانيا: التحديات الخارجية

أولاً: تحدي محاولة الالتفاف الخارجي على الثورات والعودة بالإمساك بخيوط الأمور، فالغرب لن يسمح بأن يتحول الوطن العربي إلى قوة مستقلة القرار، ومستقلة المبادرة، وفي إمكانها أن تقول : «لا» وأن تقول: «نعم» انطلاقاً من الواقع وانطلاقاً من مصالح الأمة، وفي إمكانها أن تقول : فلسطين هي كل فلسطين من البحر إلى النهر، وأن تقول: الشعب الفلسطيني يجب أن يمكّن من كافة حقوقه، وأن تقول : ثورات الأمة هي للأمة وليست لأمريكيا والغرب، فالغرب لن يسمح بهذا!

لقد فوجئ هذا الغرب بثورة تونس وفوجئ بثورة مصر لكنه بكل تأكيد دخل على الخط، وهذا ما نرى بعض ملامحه الآن في مصر، فقضية القانون التي أثيرت الآن لم تأتِ من العدم، فالخبراء الأميركيون كانوا موجودين في مصر، وهم أيضاً موجودون في تونس، وموجودون في ليبيا، وسوف يوجدون في كل مكان.

وهذا التحدي يجعلني أطرح نقطة هامة تتعلق بقضية «الطمأنة»، فقد تحدث الإخوان عن ضرورة طمأنة الغرب، وفي إطار الطمأنة يجب أن نتحدث عن الاحترام الكامل للالتزامات الدولية الماضية والحالية، وأن نقول للغرب بأن في إمكاننا التعايش معه وأن ننسق معه وكلام كثير قيل في هذا الاتجاه، فلماذا أيها الإخوة في التنظيمات الإسلامية ترون أن عليكم أن تطمئنوا الآخر وقد اختاركم الشعب؟ إن الطمأنة تعني التنازل، وأحياناً التنازل عن ثوابت، والطمأنة يقوم بها المجرم، ولا يقوم بها الذي يختاره الشعب، فأنا ضد هذه الكلمة، وأعتقد أنها يجب أن تسحب من القاموس بشكل مطلق، فنحن لا نبحث عن إرضاء أحد، إننا نبحث عن إرضاء شعوبنا وإرضاء أمتنا وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

ثانياً: تحدٍ آخر بالنسبة للتنظيمات الإسلامية في هذه اللحظة، وهو تحدي «التماهي والانجرار وراء الاعتراف الغربي بالتنظيمات الإسلامية المعتدلة »، فإذا اعترف بنا الغرب فنحن إذن في مأمن، وحذارِ أيها الإخوة- وأقولها كمواطن عربي مسلم

قومي يساري، أقولها للإخوة في التنظيمات الإ سلامية- حذارِ أن نثق بأن أمريكا اعتبرت بأن مصالحها الآن في تنسيق مع الإسلاميين، فه ذا غير صحيح، والواقع أن أمريكيا سوف تتربص بكم في أي مكان وفي أي وقت وزمان، إنها ستمد إليكم الزهور وقوارير العسل في لحظات، وهذا الأمر عاشته تنظيمات أخرى قبل التنظيمات الإسلامية، إن الرضا الحقيقي يجب أن يكون رضا الشعب وليس أمريكيا والكيان الصهيوني والدول الغربية.

إن من مخططات هذه الدول زرع عدد من الصراعات بين الشرق العربي والإسلامي، فقد زرعت إشكاليات خارجة عن الصراع الحقيقي، إذ تريدنا أن ننخرط في صراع سني شيعي، وفي صراع سني سني (إخوان مسلمين وسلفيين وغير ذلك)، وفي صراع إسلامي مسيحي قبطي، وفي صراع عرقي اثني (عرب وأكراد وأمازيغ وغيره، وهناك تغذية وتمويل لهذا الأمر بشكل يومي ودقيق ومتواصل، وفي اعتقادي يجب أن نستمر في الاقتناع بأن عدونا الأول هو المشروع الصهيوني والدول الداعمة له، وبأننا يجب أن نتعايش مع من نختلف معهم في المذهب أو في الفكر داخل أمتنا وأن نحاول أن نجد نقاطاً للالتقاء، لا أن نبحث عن نقاط الاختلاف معهم، لمواجهة العدو الأساس لنا.

ثالثاً: تحدٍ خارجي يتعلق بالتمسك بالعروبة والإسلام، وقد تستغربون لماذا أطرح هذا التحدي، إلا أن هناك من يريد أن يبعد ثوراتنا عن العمود الفقري لأمتنا الذي هو العروبة والإسلام، وأعتقد أن الممانعة أساسية، والتمسك بقضايا الأمة أمر جوهري، فلا يمكن ان تصبح اتفاقية وادي عربة محل نقاش في الأردن، حتى نعطي الدليل للغرب بأننا يمكن أن نحكم دون مشكلة، واتفاقية كامب ديفيد في مصر التي لا يمكن أن تكون محل مساومة على الإطلاق، وكل تطبيع مع الكيا ن الصهيوني، بل على العكس يجب أن تكون الثورات مصدراً للتمسك بهذه الثوابت الأساسية في حياة الأمة، والتمسك بخيار المقاومة والممانعة ورفض المساومة.

إن انتخاب التنظيمات الإسلامية من أسبابه الرئيسية دعم هذه المقاومة وفكر المقاومة، ومن أسبابها الرئيسية في ذهن الم واطن العربي المسلم وفي أعماقه دفاعها عن المقاومة، فحماس مثلاً إذا تخلت عن المقاومة فهل ستبقى سائدة كتنظيم في غزة أو في فلسطين؟ لقد اختيرت حماس لنهجها المقاوم، ولرفضها للمساومة، والآن ظرفنا التاريخي في أن نحافظ على نهجنا وهذا تحد، فعندما ننتخب هل سيحركون الطاولة ضدنا؟ وهل نبحث عن التخلي عن ثوابتنا إرضاءً للآخر؟ أعتقد أن هذا شيء جوهري؛ لأن القوى الإسلامية والتنظيمات الإسلامية إذا تخلت عن هذا القبيل فستلقى المصير الذي واجهته التنظيمات الأخرى أو الأنظمة الاستبدادية.

المبحث الثالث

جدلية تحديات تفاعلات الإقليمي والدولي واستجاباتها

المبحث الثالث

جدلية تحديات تفاعلات الإقليمي والدولي واستجاباتها

أولاً الإسلاميون والعلاقات الإقليمية والدولية في مرحلة الحكم

د. قطبي المهدي*

إن معالجة العلاقات الإقليمية والدولية كما دلت التجارب من أكبر تحديات الدولة الإسلامية في عالم اليوم، فالإسلاميون اليوم مؤهلون تماماً لمعالجة التحديات الداخلية، سياسية أو اقتصادية أو أمنية، فهم يملكون القاعدة الشعبية وثقة الجماهير في قيادتهم، ويملكون الكوادر القادرة، ويملكون التجربة السياسية الناضجة، فقد عاشوا تاريخاً سياسياً طويلاً، وتعاملوا فيه مع كافة الأوضاع السياسية في المنطقة، وهم يتعاملون مع شعوبهم وفي بيئتهم الإسلامية التي تتفهم مبادئهم، وتتجاوب مع أطروحاتهم، وتتصالح مع برنامجهم الذي يهدف إلى لدفاع عن مقدرات الأمة وتنمية قدراتها وتحقيق آمالها وطموحاتها في الحرية والكرامة والرفاهية والتقدم.

أما الساحة الخارجية فهناك لاعب مختلف وذو مصالح وأطماع قد تتعارض، وكثيراً ما تتناقض، مع مصلحة مشروع الدولة الإسلامية، حضارياً واستراتيجياً.

وفي عالم اليوم حيث الغلبة والهيمنة المادية والعسكرية لأعداء الدولة الإسلامية يصبح هذا التحدى هو الأكثر خطورة والأشد تعقيداً، خاصة حينما فرضت العولمة معطياتها على العالم الثالث بما فيه العالم الإسلامي، وأصبح العالم كما أريد له قرية صغيرة تحكمها سلطة دولية مركزها في الغرب الاستعماري، ولها جيشها وشرطتها ومحاكمها الدولية والجنائية، ولها تشريعاتها وقوانينها الدولية، ولها نظامها السياسي

* . رئيس القطاع السياسي في حزب المؤتمر الوطني السوداني، والمستشار السياسي السابق للرئيس السوداني.

والاقتصادي بل والثقافي الذي تفرضه على الجميع، غير آبهة بأي تعددية (دينية أو غير دينية) تؤسس لإدارة وطنية حرة أو لكيان سياسي أو اجتماعي مستقل، وترفض مبدأ السيادة الوطنية وتتجاوز حاكمية القانون الدولي.

إطار نظري: تأسيس العلاقات الإقليمية والدولية

في عالم اليوم الذي تتشابك فيه المصالح والعلاقات بصورة أكثر تعقيداً ستجد أية دولة أو حكومة إسلامية جاءت نتيجة نجاح الحركة الإسلامية القطرية في الوصول إلى الحكم نفسها إزاء العالم الخارجي (إذا افترضنا أنه شيء واحد، وهو ليس كذلك) أمام ثلاثة احتمالات:

١. عالم خارجي تقيم معه تحالفًا أو شراكة أو صداقة وحسن نوايا في المستوى الأدنى.

٢. عالم خارجي تقيم معه علاقات طبيعية ليس فيها تحالف أو مصالح مشتركة متميزة، وليس له بالمقابل علاقات عدائية متوترة معها.

٣. عالم خارجي معادٍ تسود العلاقة معه توترات ومواجهات وتباين كبير وخطير في المصالح يؤدي في النهاية إلى مواجهات حاسمة ومصيرية.

من هنا يمكننا أن ننظر إلى خارطة العالم السياسية والجيوستراتيجية، لنرى كيف يمكن أن تتكيف علاقات الحكومة أو الدولة الإسلامية في محيطها الإقليمي والدولي.

أولاً: الحكومة الإسلامية المعاصرة والعلاقات الإقليمية: تجارب ماثلة

دعونا نفترض لأغراض البحث أن هذه الحكومة الإسلامية تقوم في بلدنا في المنطقة العربية، فمنطقة الشرق الأوسط كما يُطلَق عليها في الغرب الاستعماري هي أكثر مناطق العالم الإسلامي التي تتلاقى فيها المصالح الدولية، وتختلط فيها العلاقات الدولية في جوانبها السياسية والدينية والاقتصادية والاستراتيجية، وهذا معلوم لا يحتاج إلى تفصيل.

إن مكونات هذه المنطقة متباينة؛ ففيها العرب والإيرانيون والأتراك والأكراد والامازيغ كقوميات كبرى، كما فيها عدد من الأقليات الدينية ارتبط بعضها بمجتمعات

دينية خارج المنطقة وأصبحت مدخلاً للتدخلات الخارجية، وفيها على وجه الخصوص إسرائيل بمشروعها الحضاري وتحالفاتها القوية في الغرب.

ومن حسن الحظ لهذا البحث أن تجارب لحركات إسلامية نجحت في الوصول إلى الحكم قبل فترة طويلة من (ثورة الربيع العربي) توفر مقياساً جيداً لما يمكن أن يواجهه الإسلاميون في علاقاتهم الإقليمية إذا ما وصلوا إلى الحكم.

ونعني بذلك إيران وتركيا والسودان، وهي أكثر التجارب تعقيداً، فإيران أولى هذه الدول، وقد ووجهت على المستويين الإقليمي الدولي بتحديات كبيرة، فإذا أخذنا التحدي الذي واجهته في علاقاتها الإقليمية نجد أن المشكلة الأولى في إيران هي أنها دولة شيعية في محيط سني، والثانية كونها دولة قومية شعبها شديد الاعتداد بقوميته الفارسية وإرثه التاريخي الذي يمتد إلى ما قبل الإسلام تاريخياً، وقد تبين هذا التميز المذهبي والقومي في الصراع الطويل مع الدولة العثمانية، التي كانت تطمح إلى توحيد العالم الإسلامي تحت راية الخلافة العثمانية في إسطنبول، والذي أدى إلى بروز التشيع الصفوي كرادع ودرع ضد التماهى في أمة إسلامية واحدة تكون عاصمتها سنية.

وبرز مرة أخرى في محاولات الهيمنة على الخليج أيام الشاه، والإصرار على تسميته بالخليج الفارسي، واعتبار ذلك مسألة غاية في الأهمية تقوم عليها علاقات إيران مع الدول التي تشير إلى الخليج بالعربي.

وحديثاً نلاحظ ذلك أيضاً في وقوف طهران الإسلامية مع النظام البعثي العربي في سوريا ضد الثورة الإسلامية في سوريا في ثمانينيات القرن الماضي لمجرد العلاقة الطائفية مع النظام السورى، ومثل هذا يمكن أن يقال عن علاقاتها مع الجماعات السياسية في العراق ولبنان والخليج والسعودية واليمن وغيرها.

أما في أفغانستان فيجتمع العامل المذهبي مع اللغة الفارسية ويشكل أهم محددات العلاقة مع القوى السياسية الأفغانية.

من ناحية أخرى فإن إيران أدركت تحت وقع الحصار الدولي أهمية مد الجسور مع محيطها الإقليمي فكانت لها إستراتيجيات متعددة، منها:

أ) **مع دول الخليج والسعودية** وتتلخص استراتيجيتها مع هذه الدول بما يأتي:

١ -سعت إلى بلورة مصالح إستراتيجية مشتركة مع هذه الدول لتفادى أي مواجهات معها، ولإقناعها بعدم الانسياق مع السياسية الأمريكية التي تسعى لافتعال مواجهات مع إيران، وتقوم هذه الإستراتيجية على ضرورة عدم السماح باشتعال حرب في الخليج، لأن آثار ذلك مدمرة على اقتصاديا ت دول المنطقة، وقد لعبت إيران هنا بورقة مضيق هرمز وقدرتها على إغلاقه ومنع تصدير النفط منه وحركة الملاحة فيه، وتعلم دول الخليج أنها ستدفع تكلفة الحرب كما فعلت من قبل

٢ -أن الحرب ستتسبب في كارثة بيئية للمنطقة تصعب معالجتها في وقت قصير، خاصة إن لم تكن العلاقة علاقة تعاون مع إيران، بل طرحت إيران مسألة التعاون البيني بغض النظر عن نشوب حرب أو عدمه لخلق شراكة ما مع هذه الدول.

٣ -استخدام كرت الوجود الشيعي في دول الخليج لإشعار هذه الدول بأنها قادرة على السيطرة على الطوائف الشيعية داخلها لضمان أمن هذه الدول أو العكس.

٤ -التعاون الاقتصادي، فإيران سوق كبير للاستثمارات والتجارة مع دول الخليج، وهي أيضاً دو لة منتجة للنفط وعضو هام في الأوبك، والتعاون معها في قضايا الأسعار والإنتاج يهم اقتصاديات هذه الدول.

٥ -العامل الإسلامي، فإيران عضو في منظمة التعاون الإسلامي وتشارك هذه الدول في بحث قضايا الأمة بما فيها قضية فلسطين والمقدسات الإسلامية.

ب) **في العراق**، إذ بقدر ما نجح نظام صدام حسين في تقديم نفسه كمحامٍ لدول مجلس التعاون الخليجي من مد الثورة الإيرانية بقدر ما انقلب هذه الوضع بعد احتلال الكويت، وأصبحت إيران تحاول أن تلعب هذا الدور في مواجهة صدام حسين وأخيراً نشاط القاعدة في العراق.

لكن المهم في الإستراتيجية الإيرانية أنها استطاعت أن تخدم الغزو الأمريكي للعراق في إسقاط نظام صدام حسين، والتمكين للثورة الشيعية في العراق، وخلق تحالف شيعي كردي باعتبار السنة العرب هم العدو المشترك لهما.

وقد نجحت إيران في محاصرة الأمريكيان بدلاً من أن يحاصروها، وأصبح وجودهم في العراق مهدداً من جانبها، ولم يعد أمامهم إلا الاكتفاء بتمزيق العراق والانسحاب منه.

إذاً الحلقة التي تفصل إيران عن سوريا وجنوب لبنان والمجتمعات الشيعية في شمال الخليج وشرق السعودية قد انكسرت بفعل الغزو الأمريكي وسقوط صدام، وأصبح النفوذ الإيراني على حدود السعودية والأردن.

كما أن المعارضة الإيرانية المسلحة سواء منظمة مجاهدي خلق أو المتمردين الأكراد في شمال إيران والعرب في عربستان قد تم إحتواؤها تماماً.

ج) **أما في الجوار الشرقي والشمالي** فقد حيّدت إيران الوجود الأمريكي بمواقفها المذهبية من طالبان والقاعدة (الوهابية)، ووفرت معارضة د اخلية لطالبان من جانب الشيعة الهزارة والإسماعيليين والناطقين بالفارسية في الشمال، وبالتالي حملت حلف الناتو على احترام سيادتها على حدودها الشرقية.

أما في الجبهة الشمالية فحينما أصبح العامل المذهبي قاصراً على احتواء أذربيجان (التركية)، وتغلب العامل القومي عل ى المذهبي، وفتحت أذربيجان أبوابها أمام النفوذ التركي والغربي لجأت إيران إلى التعامل مع أرمينيا لخلق توازن دبلوماسي في علاقاتها في المنطقة، الأمر الذي مد لها جسور التعاون مع روسيا في قضايا الإقليم.

ويحاول الإيرانيون استخدام قضية التمرد الكردي كعامل مشترك في العلاقات مع تركيا، إلا أن الخلاف المذهبي التقليدي لا يزال يعكر صفو العلاقة، خاصة بعد أن انفجر الوضع في سوريا واتخذت الحكومتان الإسلاميتان مواقف متعارضة من الأحداث.

وحتى تضمن إيران لنفسها حضوراً في القضية العربية يؤكد دورها الإسلامي في

المنطقة فقد اهتمت بدعم حزب الله في جنوب لبنان وعلى حدود إسرائيل، لتجد لنفسها دوراً في القضية الفلسطينية ولتحصل على كرت سياسي تواجه به الضغوط الإسرائيلية والأمريكية عليها.

أطلقنا الحديث حول تجربة الحكومة الإسلامية الإيرانية في علاقاتها الإقليمية، وشططنا بعض الشيء عن الموضوع وه و في حال وصول الإسلاميين إلى السلطة كيف تكون علاقاتهم الإقليمية مع دول الجوار الإقليمي المؤثرة في إيران وتركيا وإسرائيل؟

لذلك لن نتحدث عن تجرب حزب العدالة والتنمية التركي، إذ إنه من الصعب في الوقت الراهن الحديث عن حكومة إسلامية في تركيا ناهيك عن دولة إسلامية، ومع ذلك فيجب الاعتراف بأن الإسلاميين قطعوا شوطاً بعيداً ليس في تمكنهم من الوصول إلى الحكم ونجاحهم في التشبث به بل في وضع بصماتهم بقوة في العلاقات الإقليمية في المنطقة

وقبل أن نعود للموضوع فإن تجربة السودان تكتسب أهمية خاصة لكونها التجربة السنية العربية الوحيدة، فقد وصلت حركة إسلامية سنية وسيطرت على الحكم في بلد يتميز بتعقيدات داخلية وإقليمية عميقة ويختلف عن أي بلد عربي آخر، فالسودان مرشح لدور في القرن الإفريقي وفي وادي النيل والبحر الأحمر وغرب أفريقيا ووسطها وشرقها، يضاف إلى ذلك أنه يمثل بوضعه الجيوستر اتيجي تفاعل الإسلام والعروبة مع أفريقيا وشعوبها وثقافتها، فقد استفز وصول الإسلاميين للسلطة جهات عديدة، وأثار مخاوف كثيرة، ومن ثم كانت ردود الفعل عنيفة للغاية.

وكان إسلاميو السودان يدركون حجم هذا التحدي منذ البداية، لذلك سعوا وهم خارج الحكم إلى انتهاج ما سم وه بالدبلوماسية الشعبية، لمد جسور التفاهم مع الشعوب والحكومات على المستويين الإقليمي والعالمي استعداداً لمرحلة الحكم.

كان الإسلاميون في السودان يدركون رد الفعل المعادى في الإقليم وفي المحيط الدولي، لذلك تم استلام السلطة على مراحل، وفي البداية كان هناك حرص على عدم الإعلان عن استلام الإسلاميين للسلطة، وبالفعل وجد التغيير الذي تم في الخرطوم

ترحيباً كبيراً من الحكومات الإقليمية الناقمة على حكومة الصادق المهدى بسبب موقفها من مصر الممالئ للعقيد القذافي وموقفها من إيران الذي لم يكن برضى الحكومات العربية الأخرى، كما أن موقف الحكومة الجديدة المعادى لحكومة منقستو هايلى مريم الشيوعية ودعمها للثوار الأرتريين والأثيوبيين كل ذلك بدد شكوك الغرب حول طبيعة الحكومة الجديدة، وقد ذهبت حكومة البشير إلى أبعد من ذلك بأن طردت السفير الإيراني وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع طهران.

في هذا الأثناء قامت الحكومة بدعم الثوار في أرتريا وأثيوبيا للإطاحة بالنظام الشيوعي في أديس أبابا، وقد صادف ذلك بداية انهيار النظام السوفياتي فتم دخول أسمرا وأديس أبابا مع الثوار، وبذلك تم تأمين جبهة عريضة تمتد على حدود السودان الشرقية من البحر الأحمر وحتى الحدود الكينية، وتأسست علاقة متينة في ذلك الوقت مع دولتين هما (أثيوبيا وأرتريا) كانتا في السابق مصدر تهديد أمنى خطير للسودان، وقامت الحكومة بمساندة قوات المعارض التشادى إدريس دبى الذي تحرك من دارفور وأسقط نظام حسين هبرى الموالي لأمريكيا، والذي كان يشكل تهديداً للجبهة الغربية ومعبراً للتدخل الغربي في دارفور.

بهذا فقد تم للحكومة الجديدة قدر من الاستقرار وأتاحة بعض الوقت الذي مكنها من ترتيب أمورها الداخلية، والاستعداد لاحتمالات المستقبل بعد أن تتضح صورة النظام الجديد ومواقفه المبدئية.

ولم يطل الانتظار، وكانت النقطة الفارقة هي غزو صدام حسين للكويت، واستعداد أمريكيا والحلفاء لمهاجمة العراق، حيث انقسم الموقف العربي إزاء التدخل الأمريكي، فوجدت حكومة الإسلاميين الجديدة نفسها أمام الامتحان.

وعلى الرغم من إدانتها للغزو ووقوفها مع حكومة جابر الأحمد إلا أن رفضها القاطع للتدخل الخارجي الذي كان يمثل هاجساً مخيفاً لها أعطى آخرين الفرصة لعزلها وحصارها.

وقد واجهت حكومة الإسلاميين هذا الحصار بتكثيف علاقاتها الثنائية مع الدول العربية التي بقيت على علاقات طبيعية مع السودان كالمغرب والجزائر وقطر وسوريا والأردن واليمن.

ولقد استفاد السودان من تعزيز علاقاته مع إيران وتركيا وأثيوبيا في فترة المقاطعة العربية التي تجاوبت مع الإملاءات الغربية، ولكن الدبلوماسية السودانية حققت نجاحاً أكبر مع العمق الأفريقي الذي (بعكس إيران وتركيا) يثير الحديث عن الإسلام فيه مخاوف شديدة لدى حكومات غير إسلامية، تحكم أغلبيات وأقليات إسلامية مقدرة كما هو الحال في أثيوبيا وأرتريا وكينيا وأوغندا ودول (الساحل) الأفريقي، ومع ذلك نجد أن مواقف الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي اليوم تساند السودان بأكثر مما تفعل الجامعة العربية، خاصة في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية وا لتدخل العسكري الغربي والحصار الاقتصادي المفروض عليه.

والجدير بالذكر هنا هو أن عمقنا الأفريقي هو عمق إسلامي، إذا استطاعت الدبلوماسية الإسلامية استخدامه لمصلحة العلاقات وتوظيفه إيجابياً لتطويرها ومد جسور التواصل والتعاون فإن ذلك سيكون مكسباً استراتجياً، فقد عمد الأعداء إلى تخويف الحكومات القائمة من البعث الإسلامي العربي وعزلها عن قلب العالم الإسلامي في المنطقة العربية.

الحكومة الإسلامية المعاصرة والعلاقات الإقليمية- رؤية مستقبلية

بعد هذا الاستعراض لتجربتي حكومتين إسلاميتين؛ إحداهما شيعية والأخرى سنية نكون قد رأينا صورة خلفية واقعية لإشكالية العلاقات الإقليمية التي ستواجه أي حكومة إسلامية معاصرة في المنطقة، فإذا خرجنا من خصوصية التجربتين السودانية والإيرانية، وجردنا الموضوع نوعاً ما إلى فرضية قومية غير محددة فإن حكومة الإسلاميين في المنطقة ستواجه إسرائيل كتحد أ ول، لأن إسرائيل لن تحتمل وجود حكومة إسلامية ملتزمة بالحقوق الإسلامية في فلسطين التزاماً كاملاً، وداعمة لخيار المقاومة الذي لا بديل عنه

بالتفاوض والمساومة على هذه الحقوق، وهو أمر غير وارد، ورغم بعد إيران والسودان عن خط المواجهة مع إسرائيل فقد رأينا كيف تحرك إسرائيل العالم كله لزعزعة استقرار هذين النظامين والإطاحة بهما.

في هذه الحالة لا بد لحكومة الإسلاميين من البحث عن حليف في المنطقة، وواقع اليوم يشير إلى أن الحكومات العربية غير راغبة في أي مواجهة مع إسرائيل، بشكل مباشر أو غير مباشر (كدعم المقاومة الفلسطينية أو دعم صمود غزة أو حتى مجرد الارتياح لانتصارات حزب الله في جنوب لبنان)، وغير راغبة بالتحالف مع دولة تريد أن تؤكد على استقلال إرادتها السياسية وإن لم ترغب في معاندة القوى المهيمنة على المنطقة كأمريكيا، فالحكومات العربية لا يمكن التعويل عليها في بناء علاقة تحالف تمكن حكومة الإسلاميين من التعامل مع العداء الإسرائيلي الذي لا مفر منه، وذلك لسيطرة النفوذ الغربي على قرارها السياسي.

إن الدولة التي يمكن أن تقف معها في خندق واحد هي إيران أولاً وتركيا العدالة والتنمية ثانياً، فالتعاون مع الأولى تحده الطبيعة المذهبية من جانب، كما أنه يثير حفيظة الدول المعادية لإيران في المنطقة وهي دول مهمة اقتصادياً.

أما تركيا فإن الوضع لا يزال مرهون ببقاء حكومة حزب العدالة والتنمية في الحكم، وهو أمر رهين بنتائج الانتخابات، كما أن (الدولة) لا تزال غير إسلامية، ولا تزال عضواً في حلف الناتو، ولا تزال دولة علمانية وتربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية واقتصادية.

فما هو المخرج اذن؟

يبدو أن المخرج في اتساع حركة الثورة الشعبية في المنطقة وتقدمها، وتتقدم حركة الإسلاميين بتوظيف مناخ الحريات الديمقراطية للوصول إلى الحكم في أكثر من بلد، أو أن تقود الجهاد الشعبي في البلاد التي يحكمها الطواغيت بالحديد والنار، كما حدث في ليبيا، وأن تؤمّن وصول القوى الإسلامية للسلطة بشرعية الثورة الشعبية.

اليوم وقد أفلست جميع القوى السياسية العلمانية الحاكمة اشتراكية ورأسمالية

يسارية ويمينية، وأفلس أولياؤها في الشرق والغرب، وأصبح الوعي الشعبي متقدماً، وأصبح التوجه الإسلامي هو البديل الوحيد فكراً وموقفاً وأملاً، لا بد له من التقدم واستلام زمام المبادرة وقيادة الأمة، ويجب ألا تضيع هذه الفرصة التاريخية.

اليوم يحكم الإسلاميون في إيران والسودان وتونس وتركيا وغداً ربما تتجه مصر وليبيا وسوريا واليمن نحو الحكم الإسلامي وبعد غد في بلاد أخرى، فإذا أصبح للإسلاميين أكثر من حكومة في أكثر من بلد عندها يمكن أن تتكامل موارد هذه البلاد الاقتصادية والأمنية والسياسية والإستراتيجية فتؤمن لبعضها الاستقرار في كل المجالات، ويصبح من الصعب عزل أي دولة أو الاستفراد بها، ويصبح من الممكن التأسيس لوحدة (إسلامية- عربية) تعيد للأمة لحمتها وعزتها وقوتها.

وهذه هي القاعدة الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة الإسلامية في علاقاتها الإقليمية، وأن تخلق لنفسها المحيط الإقليمي المساند دون الاضطرار للاعتماد على علاقات تقوم على المساومة في توجهاتها السياسية، وترتكز على روابط يمكن أن تعصف بها الضغوط الدولية في أي وقت خاصة أن معظم دول الإقليم لا تملك إرادتها السياسية.

وأود أن أشير هنا إلى نموذج الدول الشيوعية السابقة (كوبا مثلاً أو دول أوروبا الشرقية وكوريا الشمالية). فقد استطاعت هذه الدول أن تتجاوز سياسة الاحتواء الغربية، لأن المنظومة الشيوعية العالمية وفرت لها محيطاً حيوياً كافياً جعل مهمة حصارها وعزلها صعبة للغاية.

وما إن انهار المعسكر الشيوعي حتى سقطت هذه الدول تحت ضغط المعسكر الغربي، وبقيت كوريا الشمالية تحتمي بالصين، وكوبا تمد جسور التواصل مع الاشتراكيات الجديدة في أمريكيا اللاتينية.

فإذا ضمنت (حكومة الإسلاميين الجديدة) محيطاً إقليمياً حليفاً على النحو الذي بيناه فإنها تخرج إلى الدائرة الخارجية المحيطة بها.

إن وجود معسكر إسلامي لا يعني (العزلة المجيدة)، فهذا يتنافى مع دولة ذات رسالة عالمية، كما أنه يحجِّم تواصل الدولة واتساع مصالحها الأخرى.

اعتمدت الإستراتيجية الإسرائيلية على عزل إيران وتركيا وأثيوبيا عن العالم العربي، وإقامة تحالفات قوية مع هذه الدول، وافتعال مشاكل إستراتيجية بينها وبين الدول العربية، إذ نلاحظ ذلك في مشاكل أثيوبيا مع السودان ومصر والصومال وأرتريا، كما نلاحظ ذلك في مشاكل تركيا مع سوريا والعراق، ومشاكل إيران مع العراق ودول الخليج

اليوم واجهت هذه الإستراتيجية الإسرائيلية ضربة موجعة بانفجار الثورة الإسلامية في إيران وتراجع العلمانية في تركيا وذه اب نظام الإمبراطور هيلى سلاسى في أثيوبيا، ولكن بقيت بعض المشاكل عالقة بين هذه الدول ومحيطها العربي، وتصبح من أوليات حكومة الإسلاميين بناء بنيات تحتية راسخة اقتصادية وثقافية إسلامية، وبناء نظام أمني مشترك، والاتفاق على سياسات ومواقف مشتركة في مواجهة القضايا الإقليمية والدولية.

ثانيًا: حكومة الإسلاميين وعلاقاتها الدولية

تقوم العلاقات الدولية في الأساس على مبدأين، هما:

- المصالح المشتركة
- الثقافات المشتركة.

وهما عنوانان جامعان، فالمصالح المشتركة قد تكون اقتصادية تجارية أو سياسية كوحدة المواقف السياسية إزاء قضايا دولية أو إقليمية كبرى، أو مصالح أمنية كالاشتراك في نظام أمني واحد، وأمامنا أمثلة كثيرة في التجمعات الاقتصادية والأحلاف العسكرية والتكتلات السياسية الماثلة في عالم اليوم.

أما الثقافات المشتركة فهي التي توفر تواصلاً شعبياً عميقاً يجعل من مجموعة شعوب أمة واح دة، ويربط بين عدد من الدول برباط عاطفي وأخلاقي، يسهل من عملية التواصل والتعامل بين هذه الدول، والتعاطف فيما بين شعوبها والمساندة المتبادلة في مختلف المواقف.

كذلك كانت اللغة عاملاً مهماً استخدمتها بعض الدول الكبرى في خلق روابط وتجمعات موالية كمجموعة الدول ا لفرانكفونية أو دول الكو منولث، ونجد أن اللغة السواحلية شكلت أساساً جيداً لمجموعة دول شرق أفريقيا.

ولعب الدين أيضاً دوراً مهماً في تعزيز الروابط الدولية، فحينما انفرط عقد يوغسلافيا احتضنت النمسا وألمانيا سلوفينيا الكاثوليكية فوجدت في هذا المحضن حصناً منيعاً جعلها أكثر دول البلقان المنشقة استقراراً وتقدماً، كما وجدت صربياً تعاطفاً قوياً ومستمراً من روسيا الأرثوذكسية، وفر لها تحالفاً مع دولة كبرى ظلت تدافع عنها وعن أطماعها العدوانية في البوسنة وكوسوفو والجبل الأسود حتى اليوم.

أما مسلمو البوسنة فظلوا بسبب ضعف حلفائهم في العالم الإسلامي محل تنازع بين الصرب والكروات حتى اليوم، وفشلوا في إقامة دولة قوية تنتمي للأمة الإسلامية، وأصبحوا أكثر تقارباً مع دول حلف الناتو، ولولا وجود تركيا قريباً من البلقان وعلاقاتها التاريخية بالبوسنة لما تيسر لهم الانفكاك عن السيطرة الغربية، والآن نجد كوسوفو تستجدي الاعتراف بها كدولة مستقلة فلا نجد حتى من العالم الإسلامي من يعترف بها.

هكذا نرى من مثال البلقان أثر العامل الثقافي في تشكيل العلاقات بين الدول، ولعل ما ذهب إليه صموئيل هنتغتون[1] (Samuel P. Huntington) في أطروحته (صراع الحضارات) يمثل إدراكاً عميقاً للعامل الثقافي (والديني على وجه الخصوص) في تشكيل الخارطة الدولية وبناء العلاقات والتكتلات وصراع المصالح.

---

[1]. ولد في ١٨ أبريل ١٩٢٧، وتوفي في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨، وهو أستاذ علوم سياسية بجامعة هارفارد، اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، وبحوثه في انقلابات الدول، ثم أطروحته بأن اللاعبين السياسيين المركزيين في القرن الحادي والعشرين سيكونون الحضارات وليس الدول القومية، برز اسم هنتنغتون أول مرة في الستينيات بنشره بحثاً بعنوان "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"، وهو العمل الذي تحدى النظرة التقليدية لمنظري التحديث، والتي كانت تقول بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيؤديان إلى قيام ديمقراطيات مستقرة في المستعمرات حديثة الاستقلال.

ويقودنا هذا إلى ضرورة إدراك حالة العالم اليوم، والمتغيرات الجديدة التي أصبحت تحدد سياسات الدول الكبرى المؤثرة تجاه الدول النامية عموماً والإسلامية خصوصاً.

العالم اليوم يمر بمرحلة أشبه ما تكون بمرحلة ما قبل الاستعمار القديم، فالانهيار الاقتصادي الذي شهده العالم مؤخراً في كلا المعسكرين الشيوعي والرأسمالي التنافس الدولي الحاد حول الموارد الطبيعية وحول الطاقة والغذاء على وجه الخصوص، والتنافس على المناطق الإستراتيجية لحماية المصالح المشروعة وغير المشروعة، والانفجار السكاني العالمي، والتنافس حول الأسواق العالمية، وبروز قوى صناعية جديدة منافسة في آسيا وأمريكيا اللاتينية، كل ذلك أصاب الدول القوية ومجتمعاتها التي تعوّدت على الرفاهية بحالة هستيرية جعلها تتجه نحو استخدام التفوق العسكري، وبسط الهمينة السياسية على الدول الضعيفة ذات الموارد الغنية لضمان سيطرتها على ما تسميه مصالحها الحيوية، (دول الخليج والسودان كأمثلة).

إذاً على دولة الإسلاميين المعاصرة ألا تتوقع في عالم اليوم أن تكون المصالح المشتركة وحدها هي المحدد لعلاقاتها مع الآخر، فالآخر الاستعماري قد ينظر لمصلحته الحيوية وحدها وليس المشتركة أساساً للعلاقة.

ومن الأسس التي تنظم العلاقات بين الدول أيضاً ما تواضعت عليه الدول الكبرى بعد الحروب العالمية التي عانت منها من قوانين ومواثيق دولية، تحكم ع لاقات هذه الدول، وترشد سلوكها، وترتب عليها التزامات دولية معينة.

وفي ظل المصاعب الدولية الحالية والأزمات الخانقة التي تواجه الدول الكبرى لم يعد الالتزام بالقانون الدولي والأعراف الدبلوماسية والمواثيق الدولية التقليدية قائماً ورادعاً لسلوك هذه الدول، وأوضح مثال لذلك هو ما شهدناه من مبادئ جديدة في السياسات الدولية إبان رئاسة جورج بوش الابن وسيطرة المحافظين الجدد على السياسية الخارجية الأمريكية.

ففي تلك الفترة تم الإجهاز على أهم مبدأ في القانون الدولي وهو مبدأ السيادة الوطنية، ووضعت تعريفات جديدة للسيادة لإفراغها من مضمونها السياسي، وتم تجاهل الحكومات الشرعية والحدود الجغرافية لإباحة التدخل المباشر واستباحة الأوطان، وأدخلت مفاهيم جديدة في السياسية الدولية كمشروعية التدخل (Intervention) ومشروعية تغيير الأنظمة (Government Change) والحماية (Protection) والفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية (Pre- emotive war)، كما تم الالتفاف حول الأمم المتحدة الراعية للمواثيق الدولية والتي امتلأت بدول العالم النامي، والتي كثيراً ما تعاكس رغبة الدول الكبرى الإمبريالية في سياساتها وتوصياتها، فظهرت مؤسسات ضرارية موازية يتم اللجوء إليها في حالة عجز الدول الكبرى عن استخدام الأمم لتحقيق أغراضها، وذلك على نحو تحالف الراغبين (Collation of the willing) والمحكمة الجنائية الدولية وتفويض بعض التجمعات الإقليمية أو الأحلاف العسكرية لأداء المهمة.

أيضاً على حكومة الإسلاميين الجديدة ألا تركن لسلطة القان ون الدولي لتنظيم علاقاتها مع الدول الكبرى، وحماية مصالحها في المنابر الدولية، والشواهد على ذلك كثيرة من قضية فلسطين وقضية كشمير إلى قضايا السودان وإيران والعراق وغيرها.

في ضوء هذا الواقع العالمي أول ما سيواجه حكومة الإسلاميين خاصة في المنطقة العربية هو تصميم الصهيونية (إسرائيلية ودولية) على إبقاء هذه الحكومة ضعيفة وغير فاعلة وفاشلة؛ على الصعيد المحلي بخلق الأزمات المحلية لها سياسية واقتصادية وأمنية، وعلى الصعيد الخارجي بحصارها خاصة في الغرب وفي المنظمات الدولية وفي محيطها الإقليمي.

وستحاول تشويهها وتقديمها للعالم وللمسلمين خاصة كتجربة فاشلة وغير مجدية يجب عدم تكرارها، وفي نهاية المطاف إسقاطها بالضربة القاضية، ولعل في تجارب السودان وإيران وحكومة طالبان دلالات كافية.

واجبات دولية في انتظار الإسلاميين

مرة أخرى: ما هو المخرج؟ وماذا ينبغي على حكومة الإسلاميين أن تعمل لبناء علاقات دولية مستقرة؟

أولاً: الانطباعات الأولى التي تبرز شخصية الحكومة الجديدة ومبادئها السياسية هامة للغاية، إذ يجب أن تقدم الحكومة الجديدة نفسها للعالم كدولة راشدة تدرك مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي، وتعمل من أجل علاقات دولية قائمة على احترام السلام العالمي، والعمل من أجل ترسيخه واستقراره، وبناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل، واحترام السيادة الوطنية للدول، وعدم التدخل، وتقدير المصالح المشتركة المشروعة، والتعاون الدولي، وبالتالي رفض كل ما يهدد السلام والاستقرار، ورفض التدخل في شؤون الدول وا متهان السيادة الوطنية، ورفض السياسات القائمة على الهيمنة والظلم والاستغلال.

وفي سياستها الداخلية تقدم نفسها كحكومة لدولة (ديمقراطية) شورية، تحترم الحريات والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية وحقوق المواطنة، وتحارب الفساد والتخلف في كل مظاهره.

ثانياً: على دولة الإسلاميين المعاصرة فيما يتعلق بتأسيس علاقات قائمة على المصالح المشتركة أن تجرد ما لديها من رصيد اقتصادي وموارد اقتصادية، وتقوّم موقعها في الجغرافيا السياسية بشكل جيد، وتحسب رصيدها من العلاقات الشعبية في العالم وأثر ذلك في تدعيم نفوذها السياسي، ومن ثم تسا وم القوى الخارجية من موقع قوى، لا أن تستجدى العلاقات الجيدة من عالم لم يعد يعرف إلا الهيمنة والاستضعاف والاستغلال كلما وجد لذلك سبيلاً.

ثالثاً: العمل على تكوين محيط إقليمي مناصر، فأسوأ ما يمكن أن تتعرض له أي حكومة هو افتقارها لجوار سياسي مناصر لها، وعلينا أن نقارن وضع العراق في مواجهة العداء الغربي بوضع كوريا الشمالية، حيث كان المحيط العربي للعراق موالياً

لأعدائه، وكانت كوريا تجد الحماية من الصين في محيطها الخاص، وبالتالي لم يستطع الأعداء أن يفعلوا بكوريا الشمالية ما فعلوه بالعراق.

وهذا يؤكد ما طرحناه سابقاً من أن أقوى الضمانات لتناصر إقليمي مع حكومة الإسلاميين الوليدة هو انتصار التوجهات الإسلامية القومية في المنطقة، ومن ثم تضامنها في وحدة إقليمية قوية، فهذا لا يخدم فقط العلاقات الإقليمية، وإنما يمتد أثره للعلاقات الدولية، حيث تجد الحكومة الجديدة لنفسها موقع اً محترماً في المحيط الدولي إزاء أصدقائها وأعدائها على حد سواء.

رابعاً: افتراض أن حكومة الإسلاميين ستواجه بحملة عداء في المحيط الدولي الذي يهيمن عليه أعداء الأمة بشكل كبير، فهذا تقدير واقعي بالنظر للتجارب الماثلة حتى الآن ولكن هذا ينبغي ألا يخلق شعوراً (بالبارانويا) السياسية، يجعل الحكومة تنكفئ على نفسها وتنعزل وتصاب بهاجس المؤامرة بشكل يشل تفاعلها ومشاركتها في الوسط الدولي، فهي مطالبة بالتصرف بشكل طبيعي مع كل دول العالم، وأن تبادر بمواقفها الإيجابية مهما كان رد الفعل عليها، وأن تمد جسور التواصل وتعتمد سياسية الحوار والتفاهم وابتداع آليات التعاون والتضامن وتوسيع قنوات المصالح المشتركة مع الجميع.

خامساً: المبادرة بإيجاد تعاون دولي وثيق مع الحكومات الإسلامية؛ بإنشاء أسواق مشتركة ونظام اقتصادي موحد ونظام أمني مشترك ومنبر سياسي واحد يتم فيه التفاهم والتوافق حول القضايا العامة، والتحرك المشترك في المنابر الدولية لخدمة القضايا التي تهم المجموعة والدول والأعضاء.

سادساً: العالم كما في فترة الحرب الباردة السابقة (هل عادت الحرب الباردة في شكل جديد؟) لم يعد العالم قطباً واحداً، وإن كانت الغلبة حتى الآن لقطب واحد هو الأقوى عسكرياً، ولكنه ليس الأقوى اقتصادياً.

وبرزت قوى أخرى من العالم الثالث كالهند وتركيا والبرازيل والنمور الآسيوية

إلى جانب الصين وروسيا الجديدة، وتستطيع حكومة الإسلاميين أن تعدد خياراتها في التعاون الدولي، وأن تكسب حلفاء أو أصدقاء جدد، وأن تخترق أي حصار محتمل عليها.

من المفيد أن نشير إلى تجربة إيران وقدرة الدبلوماسية الإيرانية في شق الصف الغربي، وجعل أوروبا تعتمد سياسة الحوار النقدي والتعامل الإيجابي، خلافاً لموقف أمريكيا الذي اعتمد سياسة المواجهة ودق طبول الحرب، وبذلك لم تتمكن أمريكيا وإسرائيل من شن حربها ع لى إيران في وجه معارضة أوروبا، كما يرد هنا أيضاً تمكن السودان من خرق الحصار الاقتصادي والغربي بالتوجه نحو الصين والنمور الآسيوية، الأمر الذي مكنه من تنفيذ برنامجه التنموى خاصة في صناعة النفط والبنيات التحتية.

وأود أن أشير ونحن يظلنا زمن الربيع العربي واحتم الات بروز حكومات للإسلاميين على أنقاض الأنظمة البائدة، أن الغرب يدرك تماماً أن التغيير كان سيقع في المنطقة على الأقل في بعض الأنظمة العربية؛ لأن عمرها الافتراضي قد انتهى ولا يمكن تمديده، لذلك علم أن الوقوف أمام هذا التغيير لا يجدي، فعمل بالحكمة الغربية (إذا عجزت عن هزيمتهم فاركب الموجة)، ففي مصر تم تحييد الجيش المصري والتضحية بالنخبة الحاكمة، ومع علمنا بأن الجيش المصري يضم عناصر مخلصة ويتكون في غالبيته من أبناء الشعب، لكنه كمؤسسة ربما كان يحظى بثقة الجهات الدولية التي ساهمت كثيراً في إنشائه وتدريبه وتسليحه، ولا يمكن تجاهل مشاركته في بناء العلاقة مع أمريكيا وإسرائيل والتزامه بالاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بينهما، وقد كان يمثل ركيزة من ركائز النظام المصري ولا يزال كذلك، ولن ينتهي دوره بانتهاء نظام مبارك كما يظهر الآن.

والوضع في تونس لا يختلف كثيراً، ولكن ما ي ستحق أن نقف عنده هو إعلان أمريكيا استعدادها للتعامل مع حكومة حركة النهضة الإسلامية، وقد يكون لطرح حركة النهضة نفسها بصورة تطمئن المصالح الغربية وشركائها في الداخل، سواء كانوا من

رجال الأعمال أم من السياسيين والعلمانيين تأثيرٌ في مثل هذا الموقف، وقد يكون للأسلوب الديمقراطي الذي جاءت به الحركة ثمة تأثير، ولكن الشواهد تدل على أن هذه المواقف قد لا تكون مواقف أصيلة، فأمريكيا كانت قد أصدرت قانوناً يحرم التعامل مع أي حكومة تأتي بانقلاب عسكري، وفي حالة ثورة الإنقاذ السودانية تم تجاهل هذه القانون حينما توهمت أمريكيا أن هذه الانقلاب هو من صنع مخابرات حسني مبارك وانه موال لها، واحتفت بالثورة في أيامها الأولى ثم انقلبت عليها حينما اشتمت العنصر الإسلامي من ورائها، كما أن الإرادة الديمقراطية للشعوب كذلك ليس لها اعتبار، فالانتخابات التي جرت في الجزائر وفلسطين والسودان لم تشفع للإسلاميين بأن تمنحهم أي مقبولية لدى أمريكيا والغرب.

ولكن يمكننا أن نستنتج أن الوضع في البلاد الإسلامية يختلف، فقد تقتضي المصلحة الغربية أن تستمر أمريكيا أو الغرب في التعامل مع حكومة ما من حكومات الإسلاميين، ولو لفترة معينة، إلى أن تتمكن من تهيئة البديل (ليبيا مثلاً)، فيما لن تجامل أي حكومة أخرى من اليوم الأول بناءً على أهمية البلد المعنى في الإستراتيجية الأمريكية أو الإسرائيلية، ولو أن الثورة الإسلامية في إيران قبلت أن تساوم الغرب لكان عداء الغرب لها أقل بكثير مما هو عليه، ولكن الأمر في السودان دل على أن اهتمامات الغرب ومعه إسرائيل في السودان هي أكبر بكثير من كل المرونة التي أبدتها حكومة الإسلاميين هناك لكسب وده أو تحييده.

ختــامــاً

إن حكومة الإسلاميين الوليدة ستواجه بجملة عداء سافر أو مبطن منذ اليوم الأول من الصهيونية في إسرائيل والغرب، وإن تغييراً شاملاً في المنطقة الإسلامية هو الضمان الوحيد لتوفير بيئة إقليمية أو دولية يمكن أن تساعد حكومة الإسلاميين على الصمود والتقدم، كما إن تعاوناً شاملاً بين الحكومات والشعوب الإسلامية يشمل نظامًا اقتصادياً

وتجارياً وأمنياً مشتركاً وتوافقاً سياسياً مؤسساً يحقق الاعتماد على الذات، وتكون الإرادة السياسة للحكومة الإسلامية فيه حرة غير مرهونة للضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية للدول المعادية، وهو الضمان الوحيد لتأمين وجود هذه الحكومة كحكومة قوية وفاعلة ومؤثرة.

فإذا ما استطاعت هذه الحكومة أن تقدم نفسها للعالم كإضافة حقيقية للمجتمع الدولي وعاملاً جديداً يدعم السلام العالمي ويسهم في الازدهار الاقتصادي فإن ذلك سيمكنها من مد جسور التواصل والتعاون مع المجموعة الدولية، وأي وضع يجعل هذه الحكومة معتمدة (Dependant) على أعدائها في اقتصادها وأمنها، وغير معتمدة على مواردها وقدراتها الذاتية ومحيطها الإسلامي سيجعلها حكومة فاقدة للهوية والاستقلال وخاضعة للمؤثرات الخارجية، ولنا في بعض الحكومات أمثلة شاخصة.

ثانيًا الإسلاميون تحديات العلاقات الإقليمية والدولية في مرحلة الحكم

. د سليم الجبوري*

إن تحديد طبيعة علاقة حكومة الإسلاميين مع دول الجوار الإقليمي والقوى العالمية تقدم الكثير من النماذج التي لا يمكن استنساخها بين البلاد والحركات، ومن المفضّل إيجاد حالة جمعية تستوعب حاجة الحركات الإسلامية في جميع البلدان، ومن ثم فإن صيغة الاستفهامات منهج قراني بحثي يحفز العقل والفكر على التأمّل والتدبّر للوصول إلى الحقيقة مهما اختلف الزمان والمكان والحال، ومن هنا فالعلاقة مع إيران مثلاً محدّداتها غير تلك التي مع تركيا، والعلاقة مع الأمم المتحدة لا تشبه العلاقة مع أمريكيا بالضرورة، ولا الاتحاد الأوروبي، فلكل نحتاج إلى صيغة مختلفة في الأدوات والأساليب، ودليل ذلك أن رسائل النبي صلى الله عليه وسلم التي تمثل جزءاً من سياسته الخارجية مع القوى العالمية في ذلك الوقت لم تكن نسخة واحدة، فقد زادت عبارات ونقصت تبعًا للحاجة التي كانت تقتضيها المصلحة.

ومن ثم أطرح جملة من الاستفهامات حول الأسس كالآتي:

- **الأولى: مفهوم العلاقة**

هل العلاقة هي المفهوم المتداول بمعنى التعامل بالمثل؟ أم نعني بها الدبلوماسية الدولية؟ أم أنها تقتصر على عدم التدخل بالشؤون الداخلية؟ أم هل هي تبادل المصالح؟ أم أنها اتباع السبل لاتقاء الأخطار وتجنبها؟ ومن أين نواصل تلك العلاقة؟ أيكون ذلك بمنظور سياسات بحته؟ أم بمنطلق عقائدي خصوصًا بالنظر إلى إسرائيل؟ وما هو الحاكم في العلاقة؟ فمثلا: هل نقترب من تركيا لأنها سنية ونبتعد عن إيران لأنها شيعية؟ هل نعادي إسرائيل من منطلق أنها عدو غاصب من منطلق شرعي وحسب ؟

---

* . أستاذ قانون خاص، ورئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي

- **الثانية: التحديات في رسم صورة العلاقة**

وهنا تثير السؤال الكبير الآتي: أتقوم العلاقات اليوم كما تشاء الحركات الإسلامية، أم كما يشاء خصومها، أم كما تشاء المصلحة والحاجة، أم كما يشاء القدر دون تدخل أو توجيه ؟ وهل تفرض علينا حركات الإسلامية العلاقات فرضًا ؟ وهل سنصل في يوم ما إلى طرفي نزاع؛ أولهما نحن وثانيهما الأطراف الدولية، بهدف منازعة مصالح دولية كبرى كمت علقات المهجّرين والحدود والنازحين وما شابه ذلك؟

إن الإسلاميين اليوم يواجهون تحديات خطيرة وحساسة، فهناك من يسعى لإفشال تجربتهم من غير القوى الداخلية المنافسة؛ فأمريكيا مثلا بلد يصنف بأنه بلد متحكم بالسياسات في الشرق الاوسط، وقطعًا فإن المشروع الأمريكي يتعامل مع الحركات الإسلامية كواقع حال وليس كخيار مفضل، ومن هنا نسأل: أين نحن من تحديد مصالح هذه العلاقة وثوابتها ومتغيراتها ؟ وكيف يمكن إقامة علاقة متوازنة مع وجود تيارات أمريكية متشددة ضاغطة في مصدر القرار الأمريكي؟ ثم إن إيران لا يسرها أن يكون للتيارات الإسلامية السياسية السنية الوجود والمقبولية، إذ إن لها من ترعاه، وهي ستتدخل قطعًا في البلدان التي حدثت فيها تغييرات برغم أن بعض الحكام المخلوعين (كحسني مبارك مثلاً) كانت لهم تصريحات مزعجة لإيران سابقًا؟

إن إيران ستتعامل بالتاكيد بخديعة مع الحركات الإسلامية، مستفيدة من عنوان النهج الإسلامي لاستغلال مصالح تصب في حاجتها استراتيجيا إن لم يكن آنيًا، وحتى تركيا فإنها تبحث عن مصالحها الاقتصادية، وعن فكرة السيطرة، وإعادة مجد الإمبراطورية التركية، والعزف على وتر التناقض الذي أحسنت لحن سمفونيته المحيرة، فهي في سوريا غيرها في العراق وغيرهما بالتاكيد في مصر وهلم جرا.

- **الثالثة: تحديات الأزمة الدولية**

هناك أمور تتطلب موقفًا سواء على المستوى الدولي أم الإقليمي، وهي صعبة،

وأعتقد أن الحركات الإسلامية لم تحسمه بعد، وربما يحتاج منها إلى زمن وتدبر ونظر وخبرة للحسم في هذه الملفات الشائكة، وإذا عرضنا العناوين فإننا سنعرف حجم الشجاعة التي نحتاجها لحسم تلك الملفات الخطير كملف حقوق الإنسان وملف الإرهاب وملف دعم أمريكيا للكيان الصهيوني.

- **الرابعة: الإيمان بالنظام الدولي**

وفيه تبعات تتمثل بضرورة الانحياز إلى معسكر أو قوة، إذ إن ناموس الأقطاب ما زال فاعلاً على الأرض، ويبدو أنه باق ما بقي قطبا الأرض الشمالي والجنوبي، والسؤال المحير هنا هو: هل نحن في المعسكر الشرقي أم الغربي؟ وهل نحن مع أوروبا أم مع أمريكيا؟ وإذا تعلق الأمر بإقليمنا فهل نحن مع إيران أم مع تركيا؟

ومن هنا أقول إن على الحركات الإسلامية أن تحدد خياراتها، والمشكلة أن طبيعة هذا التحديد يجب أن تتسم أولًا بالسرعة، فالوقت ليس في صالحنا، وثانيًا بالدقة، فالخطأ قاتل ومميت، وأعتقد أننا بحاجة كذلك إلى أمرين، هما الشجاعة والتوكل، ويجب علينا أن نكرّر التساؤل الآتي: هل نحن قادرون على صياغة وثيقة نحدد فيها أسس التعامل الإقليمي والدولي وفقًا للحاجة وداخل ثوابتنا الشرعية من غير أن نغفل التحديات ونفوت المصالح؟

- **الخامسة: إشكالية المقبولية الدولية للحركات الإسلامية**

والأدهى من ذلك عدم المقبولية داخل بعض الأنظمة العربية، فبعض هذه الأنظمة راح يتعامل مع الحركات الإسلامية وفقًا للمنظور الأمريكي تارة أو وفقًا لمصالحها في الاستقرار تارة أخرى، فهي لا تريد أن تتزعزع بعد أن وجدت قدرة الحركات الإسلامية على تحريك الثورات، والمهم في نظري أن تبنى العلاقة مع هذه الدول لا على أساس اتقاء شرنا، بل على أساس الإيمان بالتشارك المجتمعي، وأعتقد أننا بحاجة لأن نَعِدَ بورقة الانتخاب ولا نتوعد بها هذا من طرف، ومن طرف آخر أن من اللازم طمأنة الجهات

الدولية، وليس المقصود بالطمأنة التزلف والتملق، بل هي كشف نياتنا كما نحن حتى إن أزعجت هذه النيات البعض، وهنا لا أقصد بالكشف كشف الخطط والتكتيكات، بل كشف النوايا التي حثنا ديننا على أن نجعلها واضحة للعيان، فنحن رحمة للعالمين ولسنا طلاب صراعات.

هذه جملة من التساؤلات تحتاج إلى جملة أخرى من الإجابات، وبمجرد أن تسأل (كيف ومتى ولماذا وأين) تتجلي لك الصورة فتحدد موقعك وموقع خصمك وسبل النجاح بعد تحديد المخاطر والفرص والسلبيات الايجابيات، وأعتقد أن قاب قوسين أو أدنى من الإجابات أن نكرر تجربة هذا المركز الرائد في بلداننا، لنجيب عن كل هذه التساؤلات، واضعين بعين الاعتبار أن الربيع ربيعنا إن أحسنا حصاده، والفرص لا تأتي إلا مرة واحدة كل قرن وها هي بين أيدينا.

الفصل الرابع

المداخلات والمناقشات

مداخلات الجلسة الأولى*

د. أحمد نوفل/ الأردن

أحيي الدكتور أحمد الأبيض، والآن علمت لماذا حصل حزب النهضة على هذه النسبة العالية بهذا الطرح الإسلامي الذي بلا شك قد ساهم مساهمة فعالة في إقناع الناخب التونسي بانتخاب مرشحي هذا الحزب، ومع ذلك فهناك تناقضات بين ما هو مطروح وبين ما هو مطبق في بعض الدول العربية الأخرى، ليس من خلال أحزاب إسلامية ولكن من خلال تطبيق عملي لادعاءات إسلامية موجودة هنا وهناك.

وأنا وجدت في كلام الدكتور احمد مثالية في الطرح، وهذه المثالية مهمة جداً نأمل أن تتحقق في يوم ما، ولكن سؤالي: هل تحققت هذه المثالية في السنوات الماضية منذ مجيء الرسول عليه الصلاة والسلام؟ فباستثناء عهد الرسول والخلفاء الراشدين، لاحظنا كيف كان التطور الإسلامي بشكل دم وي، وبالتالي فهذا التناقض موجود، وآمل في المستقبل أن نتوصل إلى تجانس بين هذا الطرح وبين الواقع الموجود في الوطن العربي.

قضية ثانية هناك تناقضات كبيرة حدثت في الخمسينيات والستينيات بين الفكر القومي العربي وبين الفكر الإسلامي، أما آن الأوان لتحقيق نوع من الم صالحة الحقيقية بين الفكر القومي العربي والفكر الإسلامي؟ لأن كليهما مستهدف من قبل الإمبريالية ومن قبل الكيان الصهيوني، أما آن الأوان دكتور أحمد لتحقيق نوع من التجانس؟.

أ. محمد العباسي/ الأردن

إن غاية إيجاد «مجتمع يعيش فيه الناس بحرية ويبدعون ويجددون ويتنعمون بالرفاهية ورغد العيش»، غاية كلية وأهداف عامة؛ هل من الصواب تحميل النظام السياسي عبء

---

*. كانت الجلسة بعنوان "نظرية الحكم عند الإسلاميين"، **وترأسها الأستاذ صبحي صالح**، محامي النقض، وعضو لجنة تعديل الدستور المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، وعضو مجلس الشعب المصري.

تحقيق هذه الغايات؟ و هل الحكم في الفكر الإسلامي المعاصر لدى الحركات الإسلامية أسير لفكر الدولة في الفكر الغربي والدولة القُطرية أو القومية؟

ثم أليسا في اتجاه إقامة أنظمة شمولية سياسية؟ ثم أليس من الأولى التأكيد على إقامة ما يعرف بالدولة الحارسة والسماح للمجتمع بإقامة مؤسساته وأنشطته بحرية؟

د. عطا الله أبو لطيفة/ الأردن

ثمة سؤال عن مدى إمكانية نجاح الإسلاميين في الحكم، والسؤال الآخر : هل الشعوب جاهزة لامتثال الحكم الإسلامي؟ هذا السؤال لم يطرحه أحد حتى الآن، فهل الشعوب جاهزة فعلاً أم أن العواطف الدينية هي التي تتحدث، أم أن فساد الأنظمة هو الذي يؤدي بالناس إلى التعلق بالشعارات الإسلامية، ولكنهم ليسوا جاهزين لتطبيق ذلك على أنفسهم ولإدارة سياسة حكم واقعية تتعامل مع المعطيات؟

السؤال الآخر : أين يكمن الفرق بين حكومة عادلة "غير إسلامية " وحكومة "عادلة إسلامية "؟ نحن نعلم أن في الغرب حكومات عادلة حققت نسبة كبيرة من العدالة ليست مثالية كما نريد نحن كإسلاميين؛ ولكن هل تحقيق العدالة لا يتم إلا من خلال الحكم الإسلامي؟

الدولة الإسلامية ليست دولة ثيوقراطية بالمفهوم المسيحي وليست بالمفهوم الفرعوني، ولكنها دولة دينية لأن مرجعيتها هي القرآن والسنة، ولذلك فهي دولة دينية، وليست دولة ثيوقراطية.

النقطة الأخرى: تحدث الأستاذ حمزة منصور عن «الإسلاميون والنظرية السياسية» ويعترف بعدم وجود نظرية سياسية كاملة في الإسلام، غير أن هذه الإشكالية كبيرة، والمفاهيم والمبادئ الإسلامية التي تحدث عنها وكأنها كافية للحكم الإسلامي لا تكفي، لأن الإسلاميين أمام تحدٍّ كبير، وهم مطالبون بالإجابة عن كثير من الأسئلة التي ينتابها الكثير من الغموض، مثلاً الديمقراطية الغربية، والتي تقوم أساساً على العلمانية، فهل الإسلاميون مستعدون لتقبل العلمانية أم أن هناك نموذجاً لديمقراطية إسلامية أخرى من نوع آخر؟

ونقطة أخيرة، هل الإسلاميون يتعاملون مع الدول العربية كحكومات شرعية أم يتعاملون معها بشكل براغماتي من أجل الوصول إلى أهداف معينة ثم ينقلبون عليها؟ وهناك الكثير من المفاهيم التي يجب أن يجيب الإسلاميون عنها لكي لا يحدث ردة في حالة الحكم الإسلامي، قد تطيح بالتجربة أو تفشلها.

أ. أسعد العزوني/ الأردن

معروف حالياً أن ما يطلق عليه الربيع العربي هو مقدمة لاستلام الإسلاميين الحكم في الوطن العربي، وهذا مرحب به لأننا نحن كلنا مسلمون، ونتمنى لو أن الحكم الإسلامي ساد ربوع بلادنا من المحيط إلى الخليج ، فهو دين سلام ودين سعادة في نفس الوقت، لكنه ليس دين استسلام، غير أن ما يشاع في الشارع العربي أن أمريكا الآن تغزل من تحت الطاولة ومن فوقها مع الإسلاميين لتسهل لهم استلام الحكم في الوطن العربي، فما مدى الدقة في هذا الكلام؟

وما هو ما موقف الإسلاميين من الجهاد الذي أُلغي في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في دكاز بالسنغال؟

أ. أنس الفيتوري/ ليبيا

إذا كان الإسلاميون قادمين للحكم ويريدون تطبيق الشريعة فهل ننظر للشر يعة على أساس أننا نخدمها أم هي التي تخدم مصالحنا؟ هل نأخذها تجارة أم الموضوع جاد؟ ! وعلى سبيل المثال : إذا كان في مصر مصرف ربوي يمنح قرضاً بفائدة معقولة ومصرف إسلامي يزيد على ذلك فكيف ننظر إلى هذه المسألة وكيف نتعامل معها؟

د. محمد المصالحة/ الأردن

الدكتور أحمد الأبيض، لقد استمتعت بمحاضرتك وأجمل ما استمتعت به حينما دعوت الناس إلى المشاركة في السلطة، وهذا دليل على أنك تريد أن تعمل بما يسمى التعبئة السياسية، وهذا أمر مطلوب؛ لأن الناس لا تفهم أحياناً أن هذا حق قانوني

وسياسي وشرعي، سؤالي : الآن أنتم أخذتم الأغلبية كحزب نهضة كما قدمتم نموذجًا لتغيير رموز الحكم أو النخب الحاكمة في بعض الدول العربية، ونحن نريد فعلاً تجربة حركة النهضة وتصوّرها: فما هو برنامجها باختصار؟ لأنه كثيراً ما كان يقال من حملات ربما تكون أحياناً غير عادلة ضد الإسلاميين أنهم يبحثون عن الوصول إلى السلطة، ويسعون لها، وليس لديهم برنامج توافقي ومتوازن بين الأصالة وبين الحداثة، فأرجو أن تكون إجابتك فيما يتعلق بحزب النهضة ومدى جديته.

د. ديمة طهبوب/ الأردن

هناك مشكلة في ترجمة المصطلحات فأحياناً نستوردها ونستخدمها بشكل خاطئ ، فقد أصبح عندنا مشكلة بين الدولة المدنية والدولة العلمانية، لأن الدولة المدنية سُوِّقت لنا على أساس أنها الدولة العلمانية، غير أن الدولة المدنية هي فكرة موجودة في الإسلام، فكل ما فعله الرسول- عليه الصلاة والسلام- في المدينة هو شكل من أشكال الدولة المدنية، والدواوين التي أقامها سيدنا عمر هي شكل من أشكال الدولة المدنية، ونجد في المقاربة المصرية مشكلة وذلك عندما وصفوا الدولة بأنها مدنية ذات مرجعية إسلامية، وكأن هناك انفصالًا بين المدنية والإسلام.

الأمر الآخر هو تعريف الآخر، فقد ذُكر هنا على أساس أنه الآخر في الدين، بينما الآخر قد يملك الهوية والجنسية، فكيف ستتعامل الدولة الإسلامية مع هذه الطروحات الموجودة أصلاً في الغرب وتشكل جزءاً من الحرية والديمقراطية؟

أ. خالد حسنين/ الأردن

نحن مشغولون حقيقة كثيراً اليوم في طمأنة الآخر، فنشعر بقلق حقيقي لدى الآخر من حكم الإسلاميين، وهذا الشعور ليس فقط لدى النخب السياسية والأحزاب وإنما يمتد إلى الإنسان العادي، لذلك فإن مشكلة الآخر مشكلة حقيقية نحتاج للإجابة عنها، وعلينا أن نجترح طريقة معينة لطمأنة الآخر؛ لأن الحكم الإسلامي لن يؤدي بنا إلى هذه الطرائق التي تؤدي إلى نوع من القلق على حرية الإنسان، كيف يمكن اجتراح طريقة

لطمانة الآخر؟ هل يمكن أن نفصل بين الأيديولوجيا كفكر وبين السلطة والحكم، بحيث يكون هناك مبادئ يمكن الاتفاق عليها من جميع الناس، وبالتالي يمكن للأيديولوجيا أن تكون صراعات اجتماعية وفكرية في المجتمع وليس صراعًا على سياسة وطريقة في الحكم؟ والإخوان في تونس عندهم تجربة أو فكر متقدم أتمنى أن يكون لديهم إجابة.

أ. علي أبو السكر/ الأردن

هل الدولة الإسلامية دولة دينية؟ هل هنالك نموذج واحد محدد للدولة الإسلامية؟ ما المقصود بالدولة ذات المرجعية الإسلامية؟ وما هي حدود ذلك؟ هذه مصطلحات تُتداول الآن خلال فترة الربيع العربي، وأعتقد أنه هنالك حاجة فعلاً إلى أن نعي ونفهم بعض الإجابات على هذه الأسئلة.

د. منذر الحاج حسن/ الأردن

السؤال يتعلق بإشكالية قبول الآخر، فقد أثارت الحكومات المتعاقبة والأنظمة المتعاقبة في المجتمعات العربية إشكالية قبول الآخر، ولم تقف إشكالية قب ول الآخر عند الإسلاميين بل عند مختلف الطوائف والشرائح المجتمعية، وحتى الأحزاب اليسارية، ولكن المتهم الأكبر فيها هم الإسلاميون، والشماعة الكبرى التي تخوّف بها الأنظمة من الإسلاميين هي قبول الآخر، ففعلاً نحن بحاجة إلى تعريف قبول الآخر، وبحاجة إلى تجديد ثقافةقبول الآخر حتى نستطيع إيجاد حالة اجتماعية تستطيع الدفع قدماً بتحقيق إنجازات الثورات العربية.

د. أحمد الأبيض/ تونس (ردّ الباحث)

أسئلة كثيرة من الناحية المنهجية، فما قيمة ما تعتقدون؟ قيمته هو تحويل المقولات الإسلامية إلى فكر، وإلى فلسفة، وإلى منهج للتعامل مع السياسة انطلاقاً من قيمنا الإسلامية، ولذلك فإن السائل الذي قال : أنت لم تثبت شيئاً غير ما تقوله للقيم، فهذا ليس بالأمر الهيّن، فتوطين قيم داخل وطننا ليس بالأمر الهيّن، والشخص حين يتكلم من

داخل نفسه لا يكون مستورداً قيمه من الخارج، ويشعر كأنه غريب عنها، و هذا ليس بالأمر الهيّن.

ثانياً: انظروا إلى ربعي بن عامر عندما سأله رستم : ما الذي أخرجكم من صحرائكم القاحلة؟ فقال: الله ابتعثنا، إنها قدسية التكليف، ومن المهم أن يشعر الإنسان أنه مكلف بمهمة مقدسة، وأن يحترم نفسه، وأن يحترم الآخر، وهذا يمنعك من أن تكون ظالماً، وبالتالي فهذه ليست فكرة تقولها بالمطلق بل هي فكرة تصبح مقدسة، وأنا أقول إن التدين هو إبداع يومي من أجل توطيد العلاقة مع الله وإبقاء قداسته على العالم.

من ناحية أخرى بعض السائلين قال : هل تقدم فروقات نوعية بين ما قلته والفكر الليبرالي؟ والإجابة : نعم، ثمة فروقات نوعية ستجدونها في النص الذي قدمته عن التوحيد مقارنة بين كوجيتو ديكارت - إحدى المقولات المؤسسة للفكر الغربي- وبين ما أسميته كوجيتو التوحيد، فكوجيتو ديكارت يقول: أنا أفكر إذن أنا موجود، فهو لم يثبت إلا ذاته، منه المُنطَلَق وإليه النهاية، في حين نجد في التوحيد أنت والآخر، ولذلك فالاعتراف بالآخر في الغرب لن يأتي انطلاقاً من قناعة مبدئية وإنما من مجموعة أفراد كل يثبت ذاته، والثقافة الغربية قامت على الفردانية، فكل فرد هو سيد العالم، والتنازعات بينهم وكثرة الصراعات والدماء أفضت إلى القناعة بحقن الدماء، وبال تالي فإن توازن الرعب هو الذي أوجده، أي أن الاعتراف بالآخر أنتجه الصراع، ولم ينتجه الإيمان بالمبدأ، ونحن ننطلق من المبدأ، من قرآننا الذي نتلوه في صلواتنا وفي محراب العبودية لله، وعليه فهناك فرق نوعي، حيث يصبح توطين القيم من داخلنا، ويبدو لي أن كثيراً من آياتنا وأحاديثنا لم نحسن قراءتها، وقد آن الأوان لأن تُقرأ من جديد.

وبخصوص تصريحات النهضة حول السياحة، فالسياحة في تونس لا تمثل إلا ٨ إلى ٩٪ من الدخل القومي، وقد قدمنا نحن مشروعاً متكاملاً للسياحة، لأننا نعتبر أن هذا مجال حقيقي للاستثمار ولتوفير مواطن العمل وإ يجاد صيغ جديدة للسياحة، وليس بالضرورة أن تكون السياحة «شمسًا ورملًا وجنسًا»! فقد تكون سياحة من شكل آخر،

وهذا يتطور بالتدريج، وبالفعل تم إطلاق حملة للموسم السياحي السابق في فرنسا بإشراف الشيخ راشد الغنوشي، وجاء برنامج الاقتصاد الاجتماعي ليضع تصوراً جديدًا للعمل السياحي، وسنعمل جادين على تطبيقه.

ولكن نحن بالتوازي مع ذلك وبالإجابة على سؤال (أنت أثقلت على كاهل السلطة)، من المهم أن ندرك أننا لم نأتِ إلى السلطة فقط لتدريس دروس الفقه ونواقض الوضوء والحيض والنفاس، فلقد أتينا أيضاً لتحسين أوضاع الناس، ولذلك فإن برن امجا طموح بقدر ما هو واقعي، وحرصنا على الاتصال بالمستثمرين في الداخل والخارج، ولدينا وعود جيدة للاستثمار، واتصلنا باتحاد رجال الأعمال وكانت العلاقات جيدة وواعدة بالكثير، لقد آن الأوان للعقل الإسلامي أن يفهم أننا عندما نوفر العمل فنحن نطبق شريعة الله، ونحن عندما ندعو إلى تطوير البحث العلمي فإننا نطبق شريعة الله؛ وندعو إلى تفعيل قوله سبحانه وتعالى : «سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم الحق»، وقوله: «قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق »، وفي فكرنا أن نعيد الاعتبار الواقعي في حياتنا لمفهوم هذه الآيات ونفعّلها، وبالتالي يجب أن يكون هذا الفهم شاملاً، وقد أوضحت أن الشريعة، بالعودة لقصة آدم، الشريعة هي مجمل الحياة، ومن ثم فلا بد أن نفعّل ذلك، والسلطة القادمة تطرح هذه المهام، ونحن نتعبد الله بذلك.

أعود إلى قضية الآخر، وأقول إن من جملة الآخر هو «أنا»، فأنا نفسي متعدد، وبالتالي فلا بد أن أعترف بكل أبعادي وتنوعي، وقد سألت إحدى الأخوات عن الآخر في الجنسية، وأقول إن من الواجب الاعتراف بكل الناس، فجميع الناس لهم حق الوجود، ولو فاز الآخرون فهذه قضية الشعب، والشعب صاحب السلطة ويخوّل من يشاء، ونحسب أن بوسعنا أن نقنع الشعب بجدية ما نقدمه، فإن فشلنا فهذا خطأنا، ولذلك فإننا سنعود ثانيةً، ونراجع أنفسنا، ونراجع أساليب الإعلام وما شابه ذلك، لعلنا قصّرنا ولعلنا لم نمتلك الأدوات المناسبة، ونتدارك الأمر، ولن نتهم شعبا بأنه غير واعٍ، ولذلك

نريد للخطاب الإسلامي أن يقمع، ولا نريد للخطابات الإسلامية أن تبقى نخبوية.

وعن سؤال أن عامة الناس خائفون متخوفون !! أقول: هذه حقيقة في تونس، فالنظام التونسي طوال ٢٣ عامًا وهو يشوه صورة الإسلاميين، ووكالات الأنباء بينت أنه ينفق مليارات عديدة على ذلك، وواصل العلمانيون هذا العمل طوال الفترة بعد انتصار الثورة لأنهم كانوا مدركين أن الجماهير ستختار الخيار الإسلامي، لقد خوّفوا المرأة بأننا سنضعها في المنزل، ولن نسمح لها بالعمل، وسنجبرها على الحجاب، وسيتزوج زوجها عليها ثلاثًا أخريات.

وقد وضّحنا من خلال اتصالنا بالناس طبيعة العمل السياسي، و هو أن نقدم برنامجاً سياسياً لعدة سنوات -لخمس سنوات في تونس- وقد قدمناه في ٣٦٥ نقطة، وفيه أننا سندعم عمل المرأة وسنشجعها ونوفر لها ذلك، فكل إنسان رجل أو امرأة لا بد أن يعمل، ولكل إنسان أن يتخيّر بين أن يعمل عملاً مأجوراً اقتصادياً أو أن يعمل عملاً غير مأجور اقتصادياً، كالعمل في حزب سياسي أو في جمعيات خيرية، والمرأة في ذلك كالرجل، أما سمعت المرأة عندنا قوله تعالى: «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر »، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون في المجتمع لا داخل البيت، ولذلك لا بد أن تكون المرأة معدة وشاهدة، وهي الشاهدة وهي المستخلفة عن الله في هذا العالم، أما في قضية الخمار فنحن نريد إسلاماً يختاره الناس ولا يُكرهون عليه، وكما قلت في المداخلة السابقة إن علينا أن نخاطب أحراراً لا أن نخاطب عبيداً.

نحن واثقون من أن فكرنا عندما يصل إلى الناس سيقنعهم، وحيثما وجدت هوامش الحرية في السبعينيات والثمانينيات في تونس انتصر الخطاب الإسلامي في التصويت والانتخابات، كما حصل في الانتخابات العامة في النقابات وفي الجامعات وكذلك في انتخابات ١٩٨٩ وانتخابات ٢٠١١؛ لأن لدينا صبراً وعمقاً في النظر ونستوعب فكر العالم، ونستوعب كل العلوم، وإخوتنا يمتلكون الكثير من الاختصاصات،

ونوظف ذلك في حوارات متعددة تفرز ما نقترحه على الناس، ولذلك فالمرأة التي لا تريد لبس خمار فهي حرة، غير أنني على يقين بأنها عندما تقرأ كتاب فلسفة الزي الإسلامي ستقتنع، فالزي الإسلامي للمرأة حق لها قبل أن يكون واجباً وقبل أن يكون واجباً عليها، لأنه يحفظ كرامتها ويقدمها باعتبارها إنسانة وصاحبة دور اجتماعي، وليس باعتبارها جسداً يبحث الناس عن ترويجه، أو سلعة تريد من يستهلكها.

أما بخصوص الفصل بين الإيديولوجيا والحكم فهذا سؤال مهم، إذ إن ما نقدمه هو معالجة لقضايا الناس انطلاقاً من إسلامنا، وبالتالي فنحن نريد أن يناقشنا الآخرون فيما نطرحه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصناعي والفلاحة والسياحة وما شابه ذلك، وعليه فالإيديولوجيا أمر ثانوي، وقد وضعنا للحكومة برنامجاً ابتداء من هذه السنة، باعتبلو أن الحكومة الحالية ستدوم سنة وبضعة أشهر انطلاقاً من برنامجنا العام، وبالتالي سيكون الحوار، ونحن وواعون بأننا حين نفعل ذلك إنما نفعله انطلاقاً من قيمنا التي نريدها أن تتجسد، وكما قلت سابقاً فنحن نتعبد الله بذلك.

أما القول بأن الأ مريكان قد سهلوا للإسلاميين الوصول للسلطة، فأقول لكم بكل يقين أن لا علاقة للأ مريكان بوصول الإسلاميين للسلطة لا قبلها ولا بعدها، والذي أعلمه ويعلمه غيري أن الأ مريكان كانوا وراء انقلاب ٧ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ في تونس، وقد كلفوا الإيطاليين بذلك، والمعروف أن جميع الأطراف التي اتصلت بالحركة تتعامل معها منذ قيام الثورة بوصفها شريكًا أساسيًا في السلطة، وأحسب أن الغرب قد اقتنع بأن عهد الدكتاتوريات في العالم العربي قد انتهى، وأن التعامل مع الجماهير هو القاعدة، وحيث إن الإسلاميين الآن هم الجهة الأكثر تجذراً والأكثر تعبيراً عن إرادتها ووعيها فهم يتعاملون معها، هذا فيما يتعلّق بتونس، وأحسب أن هذا في جميع المنطقة العربية، لأن الثورة أحدثت نقلة نوعية.

والفارق النوعي بين الحكام عند العرب وبين الحكام عند الغرب أن الحكام العرب

يتمسكون بالسلطة حتى ينتهوا، في حين نجد في الغرب مراكز بحوث ودراسات لها دور مهم، وعندما يقرر أصحاب النظر والرأي أن وجهة التاريخ قد تغيرت فالسياسة إذن تتغير، ولاحظوا معي ما جاء في كتاب «إسلام الحضارات ونظام العالم الجديد»، إذ يقول الكاتب بكل وضوح: المفكرون الغربيون منذ أواسط القرن العشرين ما انفكوا يرددون أن الغرب سائر للانهيار، انطلاقاً من كتاب «موت الغرب» وما تلاه، فما الذي علينا أن نفعله لتأخير الانهيار؟ وقد شبه ذلك بجبل الثلج الذي لا نعلم متى سينهار، وقد كان الغرب يتصور أنه يستطيع قمعنا وفاستعمل الدكتاتوريات، ولذلك قدم الإسلاميون من الضحايا والآلام الكثير، حتى أن أحد الصحفيين الذين كانوا من أعوان بن علي سابقاً قال في سؤال للأستاذ محمد جبالي المرشح لرئاسة الحكومة : الحركات الإسلامية والإخوانية عندها استعداد للتضحية بالكثير!،

وقد كان لزاماً أن يحدث ذلك حتى يُطلق للفجر بداية، وهذا سيحصن الإسلاميين، دون أن يفكروا بالعدوانية أو ي قبلوها، ونحن في تونس واضحون، والأطراف في قوى الأمن وفي أطراف أخرى يرددون : النهضة أولاً وأخيراً، ونحن تخدمنا الشريعة، الشريعة جاءت ليعيش الناس حياة سعيدة، ولذلك حتى نعيش حياة سعيدة علينا أن نخدم الشباب ونخدم الشريعة.

أ. صبحي صالح/ مصر (رئيس الجلسة)

أولاً: لكشفت المناقشات في هذه الجلسة عن عمق الأزمة الحقيقية التي يجب أن نتعامل معها، وهي أزمة بدت محاورها في تراجع للفكر الإسلامي الاجتهادي والأداء السياسي مع تمدد الفكر الحديث في فراغ هذه المنطقة، مما أحدث إشكالية تحتاج إلى إجابة عن كل الأسئلة.

ثانياً: أنا أرى من خلال ما سمعت أنه ليس هناك مُعادٍ للمشروع الإسلامي، وإنما هناك مخاوف وتحديات، فهناك مخاوف حقيقية يجب أن تُبدَّد، وهناك تحديات فعلية يجب أن نتعامل معها ونتجاوزها.

ثالثاً: أرجو أن يلتمس الجميع العذر للحركات الإسلامية التي تنتقل هذه الفترات حبواً، من حماية ا لدعوة إلى حماية التفكير وبناء دولة، وهو تحدٍ كبير يحتاج إلى عون ومساعدة.

أخيراً أقول : «التجربة خير برهان »، دعوني أختم بهذه العبارة «التجربة خير برهان»، الإسلاميون لم يحكموا من قبل ولم يجربوا من قبل (بشكل كامل وحر)، فإما أن ننجح وإما أن يختار الناس غيرنا في نهاية الدورة الانتخابية، والسلام عليكم ورحمة الله.



مداخلات الجلسة الثانية*

د. قطبي المهدي/ السودان

حقيقةً لا يوجد أي نظام ديمقراطي إذا لم نعتمد مبدأ تداول السلطة، وهذه الممارسة تقتضي أشياء كثيرة ليست متوفرة مع الأسف الشديد، منها أن يكون هناك توافق على الثوابت الوطنية واتفاق على دستور قومي محترم من كل الأطراف، والمشكلة بالنسبة للإسلاميين أن هناك أزمة كبيرة بينهم وبين العلمانيين (أياً كانوا يساريين أو يمينيين) فحين كانوا في السلطة لم يعترفوا بالإسلاميين على الإطلاق، وظلت حركات إسلامية كثيرة في السجون لعشرات السنين محرومة من أي حق سياسي، فأنا أعجب كيف سيطر هذا الأمر على الجلسات الماضية والجلسة هذه.

وسؤالي الأساسي هو: لماذا حُرم الإسلاميون طيلة هذه الفترة من قِبل العلمانيين (قوميين كانوا أم غير قوميين) من الممارسة السياسية؟

ويبدو لي أن الناس إذا توافقوا على الثوابت الوطنية وعلى الدستور فلن يكون هنالك مشكلة، إذ ستوجد ضمانات لجميع الناس، فللديمقراطيات الناجحة في الغرب فيها تداول سلمي للسلطة، لأن أي حزب يعلم تماماً أنه إذا تخلى عن السلطة للحزب الأخر فلن تقوم القيامة عليه، ولا على البلد، وستظل الثوابت الوطنية مع الاحترام للطرف الآخر، وسوف يبقى هذا الحزب في المعارضة وله إسهامه في الحياة السياسية، وله عطاؤه وله فرصه أيضاً في العمل السياسي، ولذلك هذه الديمقراطيات مستقرة، والتداول السلمي للسلطة ينتقل من المحافظين للعمال ومن الديمقراطيين للجمهوريين إلى آخره.

أما عندنا فإن أول ما تسعى إليه أي جهة إذا تسلمت السلطة هو القضاء على الآخر وحرمانه من الحقوق، وهذا ما ظل يحدث في منطقتنا طوال هذه الفترة، وما لم يتغير هذا

*. كانت الجلسة بعنوان "الدولة العربية والإسلاميون، التحديات وإدارة العلاقات"، **وترأسها الدكتور عبد اللطيف عربيات** القيادي في جماعة الإخوان المسلمين، ورئيس مجلس النواب الأردني الأسبق.

الوضع ويصبح هنالك توافق حول الثوابت الوطنية، بحيث أكون مطمئناً حينما أكون في الحكم أنه إذا جاء الحزب الآخر فلن يفرط في الثوابت الوطنية ولن يحرمني حقي في الممارسة والعطاء السياسي، وفي هذه الحالة فإنني أسلِّم الحكم حسب الإرادة الشعبية للحزب الآخر، ومعي فرصة أن أعود مرة أخرى.

د. محمد جاسم السامرائي/ العراق

السؤال الأول: هل يملك الإخوان رؤية للدولة والحكم أم تتحرك البراغماتية لتتعدى إلى الثوابت فنشهد التناقض بين الفكرة والتطبيق؟

السؤال الثاني: هل هناك مواجهة حتمية بين الإخوان وبين فكرة إسلامية مؤدلجة أخرى؟ فهناك توجه شيعي وتدعمه دولة بكل إمكاناتها وممارساتها السياسية، وماذا عن حتمية هذه المواجهة كون هذا الخلاف يتعدى الشركليات والتفريعات الفقهية إلى العقائد والأصول؟ فهل هنالك رؤية للإخوان بهذا الخصوص؟

أ. حمزة منصور/ الأردن

يعود ظهور الإسلاميين وتقدمهم إلى ما تعرضوا له من اضطهاد عبر العقود الماضية، وإلى الاستعدادات العالية التي يملكونها فكراً وتنظيماً ووعياً، وإن كنت أتحفظ على كلمة صناعة البطل، وأضيف إلى ذلك فشل الأنظمة في الوطن العربي على اختلاف اجتهاداتها في توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة، بل لقد كانت هذه الأنظمة وبالاً على شعوبها.

هناك أسئلة كثيرة أعتقد انها أسئلة موضوعية وجديرة بأن تُدرس داخل الصف الإسلامي لتصبح ثقافة للجميع وليست لدى النخبة فقط، وحتى لا يكون هناك تناقض بين خطاب وخطاب، لكن أتوقف عند نقطتين:

النقطة الأولى: التي قال المتحدث فيها بأن على الإخوان المسلمين أن يساعدوا الآخرين على تقبلهم، والآخرون هنا فيما فهمت العلمانيون والغرب، وأقول إن الإسلاميين ليسوا طارئين، فللإسلاميون مقبولون شعبياً وهذا ما تثبته الاستفتاءات،

فنحن عام ١٩٨٩ في انتخاباتنا في الأردن حصلنا على ٣٤.٦٪ من الأصوات، علماً بأننا لم نرشح إلا ٢٦ مرشحاً، لكن التباين هو مع بعض النخبة لأسباب سياسية وأيديولوجية، وأرى أنه ينبغي ألا يكون هدف هؤلاء إفشال الإسلاميين، لأن القضية قضية وطن وأمة ومصير.

النقطة الثانية: القول بأن على الإسلاميين طمأنة الأنظمة الغربية بالنسبة للمعاهدات الدولية، وأنا أفرق بين نوعين من المعاهدات: معاهدات متكافئة موضوعية نقبلها، ومعاهدات إذعان كما هو الحال في المعاهدات الموقّعة مع العدو الصهيوني، ويمكن المطالبة بأن لا يكون الخطاب استفزازياً وأن يكون مرحلياً، أما أن نقبل بإقرار معاهدة «وادي عربة» أو «كامب ديفيد» أو «أوسلو» فأنا أعتقد عندها بأننا نصبح غير ملتزمين بثوابت الإخوان المسلمين ومنهاجهم.

د. محمود الرشدان/ الأردن

السؤال الأول: لماذا يخشى بعض الناس عدم جدية الإسلاميين في تداول السلطة، ففي التاريخ الإسلامي حسب تقديري لا يوجد نماذج ناجحة في تداول السلطة، فالخلفاء الراشدون لم يدوموا إلا لفترة قصيرة، ومن ثم حكم الأمويون والعباسيون، والتاريخ الماضي بأجمعه لم يشهد تداولاً للسلطة، بل شهد اغتصاباً وانقلاباً على السلطة، وفي التاريخ الحديث تظهر عندنا تجربة حزب العدالة التركي، وفي السودان وصل الإسلاميون بالقوة ثم تنافسوا فيما بينهم على السلطة، فكيف يمكن أن يُطمأن إليهم على أن لا يقصوا غيرهم عندما يصلوا إلى السلطة؟

والسؤال الثاني: للإخوان المسلمين في الأردن: ما الذي يجعل الإخوان المسلمين في الأردن يظنون أن النظام الأردني يختلف عن الأنظمة العربية الأخرى باستثناء حجم الدم الذي يسيل وحجم الظلم الذي يجري، ما الذي يجعلكم تظنون أن النظام في الأردن قابل للإصلاح؟! وأنتم تقولون إن التغييرات الدستورية شكلية وإن الفساد يستشري منذ سنوات، وإنه ليس هناك جدية لا في تشكيل الوزارات ولا في الانتخابات، أليس هذا

الخطاب متناقضاً مع نفسه؟ فمن جهة تتهمون النظام بأنه غير جدي وأنه لا يريد الإصلاح ولا يستطيع الإصلاح أصلاً حتى لو أراد رأس النظام، فما الذي يجعلكم تنادون بإصلاح النظام وأنتم تقولون إن النظام غير قابل للإصلاح؟

د. منذر الحاج حسن/ الأردن

نحن أمام لحظة تاريخية قامت الشعوب فيها بكسر قيد الخوف، فحركة التغيير قادمة، وقد التقطها الإسلاميون والتقطها القوميون والتقطها اليساريون، وحركة التغيير ستأخذ بيد من التقط هذه اللحظة، فالذي يود التقاط هذه اللحظة يجب ألا ينشغل كثيراً بالفلسفة وبالإجابة عن أسئلة: «هل.. وهل.. وما هي.. وإذا افترضنا..»، فنحن أمام لحظة تاريخية، والإنجاز هو ما يصنع التمكين،

إن الحكومة التركية وحركة أردوغان لم تفز لأنها أيديولوجية، ولم تثبت قاعدتها لأنها أيديولوجية، لقد ثبتت قاعدتها وأرضيتها في الإنجاز على الأرض.

إذن فالثورة ليست فكراً وفلسفة وحدها، الثورة «خبز وأمن»، فإذا استطعنا أن نضع برامج على الأرض تنتج الخبز وتنتج الأمن للناس نستطيع أن نستمر.

م. مراد العضايلة/ الأردن

أولاً: التحدي القادم للإسلاميين ليس في إدارة الحكم فقط، ولكن أيضاً في أن يقدموا للعالم نموذجاً قيمياً أخلاقياً بعد سقوط الشيوعية والاتحاد السوفييتي، ويعاني النظام الرأسمالي من أزمة حقيقية على صعيد فلسفته في السوق والمال، فمطلوب منهم أن يقدموا نظاماً قيمياً أخوياً للعالم، لأن العالم اليوم ينتظر نموذجاً جديداً لإدارة الحياة، وأعتقد أن بعض المفكرين الغربيين يتكلمون أنه بعد ثورة الاتصالات يحتاج العالم إلى ثورة قيمية تعيد قطاره إلى السكة من جديد.

ثانياً: في موضوع أمريكا والإخوان والغرب، أعتقد أن أي ناظر سياسي منذ سنوات بعد حرب العراق يدرك أن أمريكا خارجة من المنطقة لا محال، والعالم والجيوش لا تعرف الفراغ، وأعتقد أنه حتى بعض المخططين الغربيين كانوا يدركون أن الإسلاميين هم من

يملأ الفراغ في المنطقة، وأعتقد بأنه لأول مرة منذ قرن نجد أن أهل المنطقة هم من يملؤون الفراغ، وليس بأدوات غربية أو خارجية، الإسلاميون يملؤون الفراغ لأنهم جزء من المنطقة والثورة خرجت من المنطقة دون أدوات غربية، وأمريكا تلاحق الثورات وليست هي صانعة الثورات.

د. عبد اللطيف عربيات/ الأردن (رئيس الجلسة)

لديّ سؤال من أحد الإخوة لم يوقّع صاحبه يقول: حسب استعراض المحاضرين في حسم خطاب الحركة الإسلامية وخاصة في الأردن السؤال: أما آن للحركة الإسلامية في الأردن أن تطور من فكرها السياسي الإسلامي وخطابها العقائدي، من أجل التغلب على العقبات التي تواجهها في عدم توصلها إلى تفاهم مع النظام السياسي الأردني، وأن تتأسى بحركة النهضة التونسية في طروحاتها لخدمة الأمة؟

وسؤال آخر دون توقيع يقول: لو كانت الحركة الإسلامية في الحكم فهل كانت ستسمح بالثورات العربية؟

وسؤال آخر دون توقيع أيضا: هل للحركة الإسلامية في الأردن خطة في حال استلام السلطة؟

أ. خالد النعيمات/ الأردن

وسط حالة الاندفاع الإسلامي نحو الحكم في الوطن العربي فيما بعد ثورات الربيع العربي هل يرغب حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن في الوصول إلى الحكم بأي صيغة كانت ولو تحت إطار دستوري ضمن التعديلات الدستورية الأخيرة في الأردن؟ أم ستكون لديهم أدوات أخرى ووسائل أخرى ومنهجيات أخرى دون تحديد للوصول إلى السلطة؟

د. سليم الجبوري/ العراق

وصول الإسلاميين للحكم بمقدار ما هو فرصة فهو أيضاً تحدٍّ، وهو تحدٌّ صعب، ولذلك قد يكون من المهم أن تدرس خيارات النجاح، وأدوات استثمارها، واحتمالات

الفشل وانعكاساتها، نعم إن وصول الإسلاميين للحكم هو وصول البرنامج وهو وصول المشروع، ولكن الأولى أن لا نوجد من البداية منافسين بإشاعة أن الإسلاميين قادمون، لا سيما أن الإسلام السياسي في ذهن الجمهور العربي أو الدول العربية ليس مرحّباً به، وقد أشيع ما أشيع من قبل الحكام، أقل ما قيل أن «الدين لله والوطن للجميع» وعبارات من هذا القبيل، فصلاحية الإسلاميين تستمر بإعمال السياسات الصحيحة لبناء الدولة وتطبيق الشراكة والإيمان بحرية الرأي وتداول السلطة وليس بمجرد وجودهم في سدة الحكم.

د. محمد محافظة/ الأردن

بعدما خرج من الدول العربية الاستعمار ترك وراءه ذيولًا، تحررنا من الاستعمار لكنه أوجد لنا أنظمة دكتاتورية، وفي المقابل حملوا معهم عداء للإسلام، ونقلوه إلى شعوبهم حتى أصبحت شعوبهم أيضاً تتخوف من الإسلام.

كما أصبح العالم العربي تابعاً لهذه الدول الاستعمارية بسبب المديونية له، يُضاف إلى ذلك أنه أوجد لنا حركات انفصالية في الوطن العربي، ودليل على ذلك جنوب السودان وكردستان، بالإضافة للكيان الصهيوني الذي وضعوه في الوطن العربي ، هذه تعتبر تحديات للإسلاميين، فهل وضع الإسلاميون دراسات لمواجهة ذلك ؟ هل الإسلاميون واثقون من أن هذه الدراسات ستخلصنا من هذه المشكلات التي تركها الاستعمار وراءه عندما خرج من الوطن العربي؟

أ. محمد العباسي/ الأردن

السؤال للأستاذ زكي: الحركة الإسلامية أمامها فرصة تاريخية في أن تؤسس لمجتمع متوازن تعيد فيه الدور الطبيعي والمتكافئ لأوجه المجتمع المختلفة، فهي تخفض من دور السياسي وترفع من دور الاجتماعي والاقتصادي وما عداه، فهل لدى الحركة الإسلامية رؤية في هذا الاتجاه؟ وإن لم يكن لديها فهل لديها القدرة أو التوجيه لبناء مثل هذه

الرؤية؟

د. غسان عبد الخالق/ الأردن (رد الباحث)

بخصوص ما تفضل به الدكتور قطبي عن أزمة الثقة بين الإسلاميين والعلمانيين، فإن الخطير في هذه المسألة يتمثل فيما يأتي: هل هذه الأزمة ناشئة لأن الإسلاميين في حدّ ذاتهم سيكونون سلطويين أو أن العلمانيين في حدّ ذاتهم سيكونون سلطويين ودمويين أو قمعيين أو قل ما شئت؟ أم لأن هناك خللاً في الشخصية العربية كانت ما كانت هذه الشخصية؛ إسلامية أوعلمانية أو ليبرالية، سؤال في غاية الأهمية وينبغي أن نفكر فيه بمسؤولية كبيرة.

الإخوان المسلمون بحاجة إلى أن يروا أنفسهم في مرآة الآخرين، وهذه يا سيدي هي المرايا، يعجبك أو لا يعجبك فهذه قضية رغائبية، لكن ما دمت تطرح نفسك كبديل في هذا الواقع العربي فيجب أن تتعامل مع هذا الواقع بعيداً عن مدى قناعتك بأن هذا الذي يطرح يعجبك أو لا يعجبك، وهذا سيكون اختباراً كبيراً للإخوان في قابل الأيام.

ولا يضير الإخوان المسلمين القول بأن الحكومات العربية أو الأنظمة العربية بطريقة غير مباشرة أسهمت في صنعهم، هذه تحسب للإخوان، وهي ليست تهمة، ويدفع ثمنها الأنظمة العربية، فهم كانوا ضحية، وهذه الأنظمة بطريقة غير مباشرة أسهمت في جعلهم بطلاً، الإخوان مطالبون بإنتاج لغة سياسية تتجاوز المفردات والقاموس الأيديولوجي التقليدي، وأود أن أنوه بالتجربة التونسية التي أعتقد أنها قطعت شوطاً كبيراً على هذا الطريق، ورغم ذلك نجد أن الأمين العام لحركة النهضة ما أن تحدث عن الخلافة الراشدة السادسة حتى قامت الدنيا ولم تقعد، فكيف تتوقع من أن الناس سيتقبلون أو سيستقبلون مفردات الأديولوجيا على هذا النحو إذا لم تقم بتطوير لغتك السياسية، وأنا سعيد جداً بأن سماحة الشيخ حمزة منصور الأمين العام لحزب الجبهة قد تقبل هذه التساؤلات والعصوفات بقبول حسن، وأنا سعيد لأنه أكد أن هذه الأسئلة موضوعية وجديرة بالدراسة في أروقة الإسلاميين داخل الصفوف، وبطبيعة الحال فيما يتعلق بالمعاهدة فلنا

قلت بأن أغلبية العرب والمسلمين يشاطرون الإخوان المسلمين هذا، وأغلبية الأردنيين بطبيعة الحال، لكن تتعلق المسألة بطريقة التعبير.

أما بخصوص الاتجاه العملي فلن يكون هناك اتجاه عملي هذا شيء مطلوب، لكن الذهاب بعيداً في تسفيه الإطار النظري قد يكون شكلاً من أشكال الإدارة المسترسلة، الإطار النظري خطير وفي غاية الأهمية، وبخصوص التجربة التركية، فقد اعتمدت على أسس نظرية في غاية الدقة وفي غاية المتانة، ولا يتسع المجال الآن لاستعراضها.

أ. زكي بني ارشيد/ الأردن (رد الباحث)

أولاً: أنا مسرور جداً لهذا التمرين الديمقراطي الذي عشناه، وهذا مؤشر على أن عالمنا العربي جدير بالديمقراطية وأفضل من غيره من النماذج.

الأسئلة التي طرحت بعضها محرج إذ لا بد لي من أن أعترف فالأمر لا يحتاج إلى مجاملة، بل يحتاج إلى وضوح، ونبدأ في الموضوع السوداني فمع كل الاحترام والتقدير أجد نفسي مختلفاً مع الدكتور قطبي المهدي، فالمبرر الذي يسمح للإسلاميين بأن يبقوا في السلطة، هو المبرر نفسه الذي يسمح للقوميين بأن يبقوا في السلطة، وبالتالي لا يجوز أن نحكم بطريقة غير مباشرة على عدم وعي الناس، فالحكم على من يتولى السلطة ليس حكماً على الإسلام وهذا ما سلمنا به، فنحن نحكم على أدوات بشرية واجتهادات إنسانية، ولذلك لا يوجد داعٍ وليس من الضرورة وليس من المناسب استدعاء هذا الموضوع.

ثانياً: بخصوص موضوع الحركات الإسلامية واحترامها الالتزامات، وأن تفرض عليها معايير دولية، أقول: ليس الهدف من حضور الحركات الإسلامية إلى الحكم أن يتم إنتاج نموذج جديد من حركات علمانية باسم الإسلام أو بشعارات إسلامية، فالمطلوب ليس إنتاج طبعات جديدة، وإنما المطلوب إنتاج تجربة جديدة، ولذلك هذه التجربة هي التي تمارس المسؤولية وتتحمل كافة التبعات.

ولا يوجد حكم شرعي إلا عليه استدراك أو استثناء، وهذا مما يسمى بمرونة الحكم الشرعي، ولذلك فللنظرية الإسلامية في الحكم ليست جامدة، وإنما متغيرة وكائن ينمو ويتطور وقابل للاجتهاد، وفي اللحظة التي يتوقف فيها عن الاجتهاد يتوقف عن الإبداع.

أما ما الذي يجعل النظام غير قابل أو قابل للإصلاح في الأردن؟ فلعتقد أن الثورات التي بدأت في تونس وفي مصر وفي ليبيا وغيرها لو وجدت رغبة أو توجهاً أو خطوات من أي نظام نحو الإصلاح لما حصلت الثورات، لكن المشكلة هي الإصرار على الاستبداد، وبالنسبة للأردن وبكل وضوح فإن الكرة الآن في ملعب النظام، والشعب الآن يطالب بإصلاح النظام، والخطوات التي قدمت (تعديلات دستورية وقانونية) حسب وجهة نظرنا غير كافية، والفرصة ما زالت متاحة، فإذا اغتنم النظام الفرصة وقدم جرعة أخرى من الإصلاحات فإنه يمكن أن يقدم نموذجاً جديداً في الإصلاح، الذي ليس بالضرورة أن يكون متوافقاً أو منسجماً أو متطابقاً مع النماذج التي حصلت في البلدان الأخرى.

اما بالنسبة للأيديولوجيا واستبعادها من أجل إنجاح التجربة فليس صحيحاً، لأنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، فهناك دول أطعمت الخبز ولكنها سقطت، وليس صحيحاً أنه بالخبز والحرية فقط يعيش الإنسان ويحيا ويكون مسروراً، فللإسعاد البشري له مقومات أخرى وهذا الذي تتفوق به النظرية الإسلامية، البعد الروحي الذي تشرقى بُبعده البشرية اليوم.

وحول السؤال الذي يتعلق برغبة الإخوان في الأردن في الوصول إلى السلطة وفقاً للتعديلات الدستورية الجارية، فإن التعديلات التي تمت لا تمكن أحداً من ان يكون أو يصل أو يشارك مشاركة حقيقية في السلطة، فللتعديلات المطلوبة تتمثل في أن يكون الشعب مصدراً للسلطات بغض النظر عن نتائج تلك الاختيارات، وفي الأردن نحن الآن في طريق إصلاحي نحرص فيه أشد الحرص على التقدم بالنموذج الخالي من الفساد والاستبداد والتبعية.

أما ثقافة التداول السلمي للسلطة ففي تقديري وقناعتي وحسب معايشتي أننا نشبع بها في الحركة الإسلامية، والنتائج والممارسات والأنظمة واللوائح تشير إلى ذلك بوضوح، وربما يكون هذا أحد ما يميز الحركة الإسلامية عن غيرها من التيارات السياسية التي عانت منها المجتمعات في بعض الأحزاب، حيث الأمين العام يقبع في موقعه منذ ٤٠ عامًا، وقد توالى سبعة أمناء عامين لحزب جبهة العمل الإسلامي خلال ١٦ سنة (أي بمعدل أمين عام جديد كل سنتين ونصف).

مداخلات الجلسة الثالثة*

أ. عاطف الجولاني/ الأردن

الشراكة في اعتقادي بالنسبة للحركات الإسلامية حاجة وضرورة في المرحلة القادمة لاعتبارين؛ الأول: صعوبة مرحلة البناء في دول ما بعد الثورات، وهي ترث إما دولاً مدمرة، أو ترث دولاً فاشلة أو شبه فاشلة، والتحدي الأكبر سيكون التحدي الاقتصادي؛ ولذلك فالمسألة ليست من باب الترف من الحركات الإسلامية وإنما هي حاجة للحركات الإسلامية.

والاعتبار الثاني: ضعف التجربة وعدم الجاهزية والاستعداد، فالحركات الإسلامية اليوم تنتقل من مواقع القمع والاضطهاد والمعارضة دفعة واحدة لتكون في مواقع السلطة دون أن تكون قد اكتسبت الخبرة ،وهذا ربما يشكك في قدرتها على النجاح، وأعتقد أن المرحلة القادمة ينبغي أن تكون بالنسبة للحركات الإسلامية مرحلة انتقالية تكتسب فيها الخبرات وتتشارك فيها مع الآخرين، الحركات الإسلامية في نظري بحاجة في الفترة القادمة إلى توازن، هي مطالبة بالتوازن بين عدم تفويت السلطة وعدم التعجل لقطف الثمار.

والتحدي الأكبر لدول ما بعد الثورات هو إعادة بناء الدولة وبناء النظام السياسي الديمقراطي، أما التحدي الأكبر للحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الثورات فهو النجاح في تقديم تجربة جديدة، وبرأيي فإن الأفضل للحركات الإسلامية أن تبقى في مواقع المعارضة من أن تصل إلى السلطة ثم تفشل وتقدم نماذج غير ناجحة.

د. أحمد الأبيض/ تونس

قبل سقوط بن علي كان هناك التقاء بين الحركة الإسلامية وأطياف المعارضة

*. كانت الجلسة برئاسة **الدكتور علي محافظة**، أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

وأغلبها يسارية، وبهذا كوّنت الوثيقة تنازل الإسلاميين في بعض الجوانب، وقد كان ذلك من أجل ضمان حدّ أدنى تلتقي حوله أغلب الأطراف المعارضة، هذه هي الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية أعجبني تصنيف أستاذنا الباحث على عناصر قوة وسر نجاح الحركات الإسلامية، وأذكر أن هناك استطلاعاً ميدانياً في تونس قبل الانتخابات كشف عن سر آخر ذي أهمية، وهو شرط للنجاح، هو الكفاءة والموثوقية، إذ إن ٩٠٪ من المستجوبين قالوا إنهم يثقون في أن حركة النهضة قادرة على القضاء على الفساد، وإن ٨٠٪ من المستجوبين قالوا إنهم واثقون أن حركة النهضة قادرة على إيجاد حلول لمشكلة البطالة، وبالتالي القدرة والكفاءة على إحداث تغيير نوعي في البلاد.

وفيما يخص البوعزيزي فإن هناك من فعل مثل البوعزيزي قبله، ولكن ما الذي أحدث نقلة نوعية وأحدث ثورة؟ لقد كتب البوعزيزي بياناً سياسياً بلغة جسدية، وكان سبب احتجاجه هو الصفعة التي تلقاها، فقد كان جائعاً من قبل ذلك، لكن إحساسه بمرارة الإهانة هو الذي أحدث هذا البيان السياسي، لكن الذي حوّل البيان السياسي المكتوب بلغة جسدية إلى ثورة هو أن أحد إخوتنا الذين اعتقلوا لسنوات طوال من حركة النهضة حضر في الساحة التي ضُرب فيها البوعزيزي، وأحرق فيها نفسه، وحدّث الناس عن الشهادة، وأنهم شهداء، وأنهم يجب أن يشهدوا على البعض، واستمر صباح مساء يُحدث الناس عن ذلك، فتحولت العملية من مجرد بيان سياسي إلى بيان شعب، ثم الذي نقل النقلة النوعية من منطقة صغيرة (ولاية سيدي بوزيد) إلى العاصمة هو التحام نقابة المحامين، وكان الإسلاميون طرفاً أساسياً فيه، ثم تعاظم المد في كل الجهات، وحضر فيه أبناء الحركة في جميع الجهات، وأنا أجيب بهذا على تعليق "لم يصنعوا الثورة"، فأقول نحن الذين صنعنا الثورة وبدوننا لم تكن لتحدث.

ثانياً: عن قضية الصمت، تقول الكاتبة الروائية الجزائرية أحلام مستغانمي في روايتها «عابر سبيل»: إن في بلادنا كل الناس خرسى إلا الطفل الصغير الذي يصرخ،

والمؤذن الذي كتم صوته في بعض الحالات، آن لشعبنا أن يستعيد صوته.

كلمة أخيرة أسأل عنها الإخوة هنا وفي أماكن أخرى ما الذي يحدث عندما يتأخر الإسلاميون عن اقتحام السلطة، هل أنتم واثقون من أن الآخرين ديمقراطيون؟.

م. حسام الغضبان/ سوريا

في قضية الشراكة فإن الحركة الإسلامية في سورية تعتبر رائدة في قضية الشراكة، وهي أول من دخل البرلمان من بين الحركات الإسلامية، ففي الخمسينيات كان لديها نواب في البرلمان السوري، وكان لديهم وزراء، وشاركوا في المجلس التشريعي وفي المجال التنفيذي، فحدث – كما ذكر الدكتور محمد الأفندي- أن الإخوان المسلمين في سوريا جربوا ثلاثة سيناريوهات : سيناريو الشراكة، وسيناريو الصراع، وسيناريو المنافسة، والخيار الآن في هذه ال لحظة التاريخية هو خيار الشراكة وهذا خيار استراتيجي بالنسبة لسوريا.

واعتقد أيضاً بالنسبة لليبيا أن الدول التي لم يكن فيها دولة بالمعنى الحقيقي أو تبع انهيار النظام فيها تأثير ما على الدولة، فإن هناك حاجة للحفاظ على الدولة بأن تكون الشراكة خيارًا استراتيجيًا لهذه الحركات في هذه الدول، خصوصاً في سورية.

والشراكة لا تكون في الأحزاب العلمانية والإسلامية فقط، فهناك شراكة طائفية وقومية، وهناك أبعاد أخرى في القضية السورية تجعل الشراكة أكثر أهمية، وأكدت الحركة في سوريا على موضوع مدنية الدولة، وعلى إدخال المرأة وإشراك غير المسلمين في الدولة، وعلى سلمية الحراك، فهذه المراجعات كانت مستمرة وأثمرت قيادات ائتلاف في المعارضة السورية، منها إعلان دمشق الذي يعدُّ نموذجًا مهماً للحوار بين الأحزاب والنخب السياسية، فقد ضمّ هذا الإعلان أحزابًا شيوعية وعلمانية ويسارية وتيارًا إسلامياً في الداخل السوري وفي الخارج وفي حركة الإخوان التي أخرجت من سوريا.

وكذلك قاد الإخوان المسلمون في الفترة الأخيرة حركة تجميع المعارضة، حيث شاركوا في جميع المؤتمرات التي دعت إليها المعارضة السورية، وقدموا تنازلات مهمة

للوصول إلى تشكيل المجلس الوطني السوري، فأعتقد أيضاً أن هذا نموذج إيجابي في قضية الشراكة بين الإسلاميين وغيرهم.

ذكر الدكتور بأن هناك حواراً عمودياً وحواراً أفقياً، وأقول إن الإخوان المسلمين خاضوا حواراً مع الأحزاب والحركات، لكننا في سوريا بحاجة إلى حوار يختلف عن بقية الدول العربية الأخرى، لأن الشعب السوري يسمى (الأغلبية الصامتة) فقد مضى عليه حوالي ٤٠ عامًا لم يتحدث، وأنا خلال الأشهر الماضية تعجبت مما لدى السوريين مما يمكن أن يتكلموه أو أن يقولوه للعالم وأن يقولوه لأنفسهم، ولذلك أعتقد أن هناك حاجة لحوار ممتد وعميق على المستوى السوري.

أخيراً أؤكد على أن البُعد السياسي في الثورات السياسية كان هو الحاضر الأكبر؛ لأن الثورة كانت على الاستئثار بالسلطة، وفي الحالة السورية نحن شهدنا شعارات واضحة تقول ذلك «الله.. سورية.. حرية وبس»، وحرية الرأي هي القضية الأولى، والثورة ليست قضية خبز أو طعام، فهذا يأتي في المرحلة الأخرى، والمشكلة الرئيسية هي استئثار السلطة الذي دمّر المجتمع وأدى إلى استئثار الثورة.

م. مراد العضايلة/ الأردن

عندي ملاحظتان:

الأولى للدكتور عدنان: يبدو لي أن مسار الثورات العربية لم يتوقف، صحيح أن المسار السوري واليمني تأخر كثيراً، ولكن أعتقد أن هذا التأخر له ظروفه الموضوعية، واليمنيون لو أرادوا الحسم العسكري لحسموا منذ أشهر، ولكنهم أرادوا المحافظة على وحدة اليمن، وعلى نموذج جديد في اليمن القبلي الذي يملك ٦٠ مليون قطعة سلاح، ولكنهم يريدون أن يخرجوا بيمن جديد ليس فيه شلال دماء، وأعتقد أن مسار المرطقة نحو الثورة والإصلاح وليس أمام الأنظمة العربية إلا خياران هما الإصلاح أو التغيير، ويبدو أن مسار الثورات العربية سوف يتعاظم أيضاً في مجال النماذج، إذا نجح النموذج المصري والتونسي والليبي، والثورة نفسها من بدايتها كانت نموذجًا، وأيضاً نجاح الثورة كإنجاز

سيكون أحد عوامل التحفيز للعالم العربي.

الملاحظة الأخرى هي مسألة المشاركة، إذ إن الحركة الإسلامية في العالم العربي مدركة للمشكلات التي تواجهها، ولذلك فإن جميع أدبيات الحركة الإسلامية في مصر وتونس وليبيا والأردن واليمن وغيرها تتحدث عن الشراكة مع الآخر، والحركة الإسلامية تريد أن تبني نموذجاً نهضوياً حضارياً يقدم للعالم بديلاً ثالثاً عن الرأسمالية وعن الشيوعية (أو الإشتراكية)، ومن هنا فإن مهمتهم ليست فقط أن يحكم حزب، أعتقد أن الثورات العربية هي مرحلة نهوض وتحتاج إلى الشراكة السياسية، ولذلك لن يكون الخطاب العربي الإسلامي إلا شراكة مع الآخر، ودون الشراكة مع الآخر لا يمكن أن تنهض الأمة

د. ناصر الصانع/ الكويت

أنا أمثل الحركة الإسلامية في الكويت، وبالتحديد الحركة الدستورية الإسلامية، وكان لنا في السنوات الماضية حوارات طويلة مع جهات غربية ومعاهد وبالذات معهد كارنيغي، نذهب ونتحاور في كثير من الشبهات التي يطرحونها علينا، وكانوا يقولون إن المناطق الرمادية عند التيار الإسلامي هي رفض المرأة، والعنف، والشريعة والقانون وغيرها من القضايا، ونتحاور في هذا كثيراً، غير أن حوارنا كان نظرياً، لأنه لم يكن في المنطقة العربية حراك سيا سي، وكانت من المناطق الخاملة في العالم كله، فالديمقراطية غائبة، والفساد مستشر، والشفافية معدومة، علاوة على الدكتاتوريات طويلة المدى التي استمرت طويلاً، لذلك كان بعض الباحثين الغربيين يرون أن هذه المنطقة لكثرة ما فيها من تخلف فهي مرشحة للصعود، وكان بعضهم يؤكد أن هذا الصعود سيظهر فيه التيار الإسلامي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين والتيارات القريبة من هذا الخط ، غير أننا كنا نمزح ونضحك ونسخر، وكل واحد منا يمثل حركة لها علاقة بالمنطقة الآن، حتى حصلت الثورات، وأصبح الأمر جديًا ولم يعد نقاشًا نظريًا.

الآن أمام ا لإخوان المسلمين منهج لبناء النهضة، وأود أن أقول أنني خضت تجربة أود طرحها في هذا اللقاء، فقد كنت عضوًا في مجلس الأمة الكويتي لمدة ١٧ عامًا، وخلال

هذه الفترة كانت لنا فرصة العمل مع الآخرين، وتشاركنا وانتخبنا في تحالفات كثيرة، والعمل مع الآخر من القضايا الأساسية اليوم، وكثيراً ما يأتينا تساؤلات مثل : كيف تعمل مع فلان؟ وكيف تتفق معه؟ وإذا كنت تعمل في شراكة فيجب أن تقبل بالحد الأدنى، والاختبار الرئيسي في الشراكة أن تكملها لنهايتها.

أ. خالد حسنين/ الأردن

الفكرة الأولى تنطلق مما طرحه الدكتور عدنان في موضوع واقع الدول العربية الحالي، وخصوصاً دول الربيع العربي التي كانت مثقلة بالفساد قبل قيام الثورات وكانت أحد أسباب الثورات، وإذا رأينا بعض الواقع الليبي نجد أن هناك دمارًا شاملاً في البلد، لذلك في تصوري أن موضوع مشاركة الإسلاميين مع الآخرين هو ممر إجباري وليست مسألة اختيار، وإذا أردنا أن ننقذ هذه الدول وأن ننهض بها فيجب علينا أن نؤجل أي خلافات حزبية، لأن المرحلة الحالية مرحلة بناء ومرحلة مشاركة في مسؤولية أكثر منها مسألة مكاسب سياسية، لذلك أتمنى على الإسلاميين إدراك أن قضية المشاركة مع الآخرين ليست كرماً إسلامياً وإنما يجب أن تكون حاجة موضوعية للنهضة بواقع المجتمعات القائمة حالياً وإنقاذها من حالة الفساد.

والفكرة الثانية أننا في حديثنا عن الإسلاميين وعن الآخرين ما زلنا نتحدث في نطاق النخب، وفي تصوري أن الأمة أكبر من النخب، والكفاءات الموجودة في الأمة أكبر من الكفاءات الموجودة في النخب، وخصوصاً إذا كانت هذه النخب (سواء أكانت إسلامية أم معارضة) مغيبة لفترات طويلة عن واقع الحكم، والأصل أن هذه النخب تلجأ لكفاءات الأمة ولا تعتمد على كفاءاتها فحسب.

أ. علي أبو السكر/ الأردن

إن من يخالط النخب السياسية الحاكمة يجد أن لديه أكثر بكثير مما لدى هذه النخب، وأن هنالك في داخل هذه الحركات والأحزاب من هو أقدر من هذه النخب في السلطة.

أنا أود أن أسأل سؤالًا:

هل هنالك قبول من قبل الآخر للإسلاميين؟ إن ما وجدناه خلال السنين الأخيرة أن هنالك إقصاء للإسلاميين من قِبل الآخر، ولم تكن هنالك تجربةلنقرر بناءً عليها ما إذا كان الإسلاميون قد قاموا فعلياً بإقصاء الآخر أو بعدم قبوله، وعلى العكس من ذلك ما يمكن الآن أن نراه مع هذه الثورة أو الربيع العربي ومع التجارب التي لا زالت غضة، ومع ذلك نجد أن الأمور تسير بالصورة التي نتطلع إليها من خلال هذه الندوة ، فنرى أن حزب النهضة حريص على المشاركة، ونرى أن الإخوان المسلمين في مصر يحاولون إشراك الآخرين، وخلاف ذلك نجد أن ما هو مطروح في مصر وثيقة فوق الدستورية لإقصاء الإسلاميين، وأن لا يكون لهم دور مؤثر في صياغته، أي دكتاتورية الأقلية حتى في مواجهة الإسلاميين، وأنا أعتقد أن القبول بالآخر مبدأ لا يجوز أن يغيب، لسنا كل المجتمع ولكننا جزء منه، ولا يجوز أن نغلب الآخرين أو نقهرهم بل لا بد أن تتمثل إرادة الآخرين في العمل أيضاً وحتى إن كانوا أقلية، وبالتالي أعتقد أن التجربة القادمة عندما تنضج سوف يقدم الإسلاميون فعلاً نماذج في الشراكة المعقولة.

د. محمد الأفندي/ اليمن (رد الباحث)

هناك تعليق على عدة نقاط، أولاها أن بعض الإخوة قد طرح أنه من الأفضل للإسلاميين أن يبقوا في المعارضة، وبرأيي يجب أن يدخل الإسلاميين السلطة إذا توفرت لهم الشروط، لأن التراجع أو البُعد عن السلطة معناه هروب من معركة البناء.

النقطة الثانية هي أن اكتساب الخبرة يأتي بالممارسة كما أشار الدكتور علي ، وكانت هذه إحدى مبادرات التجمع اليمني للإصلاح في عام ١٩٩٣ عندما قرر أن يشارك، فكانت هذه واحدة من الاعتبارات.

النقطة الأخرى تتمثل في أن التحديات التي تواجه الأمة جميعها ذات أهمية كبيرة، كالتحدي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومن واقع التجربة فإن التحدي الاقتصادي دون إصلاح المؤسسات السياسية ودون ديمقراطية يمثل تجربة فشل، فقد فشل

في اليمن وفي تونس، حيث قدمت على أنها نموذج رائع في التنمية الاقتصادية في الدخل الفردي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية- أنا كنت اقتصاديًا طبعاً-، ومع ذلك وبسبب أن مسائل توزيع الثروة والتنمية غير متوازنة وبسبب انتشار الفساد لم تكن التجربة ناجحة، وهذه جميعها مسائل ترتبط بالمؤسسات السياسية، إذن لا يمكن أن ينجح الجانب الاقتصادي دون إصلاح سياسي.

وقد حدثت في اليمن القصة نفسها، فقد كنا نقول إن بناء الدولة يبقى له ضوابط سياسية، والحزب الحاكم في اليمن كان يفضل مواجهة التحدي الاقتصادي، طبعاً إن كانت هناك منافع ومصالح، واتضح في النهاية أن الإصلاح الاقتصادي لم يأت في النهاية إلا بمزيد من الفساد والبطالة، وحت ى الخصخصة حيث بيعت المؤسسات وأصبحت إقطاعيات بدل أن تكون قطاعاً عاماً، أصبحت إقطاعيات للمتنفذين في السلطة، وكان هذا بسبب غياب الشفافية وغياب الرقابة وغياب مؤسسات البرلمان القوية، وعليه فلا يمكن أن يتحقق النجاح الاقتصادي في أي بلد دون إصلاح المؤسسات السياسية ، فالبوابة السياسية هي الشرط الضروري والكافي لنجاح الإصلاحات الكبرى.

د. عدنان هياجنة/ الأردن (رد الباحث)

نصيحتي العلمية لجميع الحركات سواء الإسلامية أو غير الإسلامية أن تتم المشاركة بناءً على أسس هيكلة النظام السياسي بشكل واضح، وليس على نظام ترقيع الأنظمة السياسية من أجل إضفاء الشرعية عليها، هذه النقطة يجب أن تكون أساسية، وأن يتم الاتفاق عليها، وأعتقد أن لديها من الإستراتيجيات لتدرس الهيكل المستقبلي لأي نظام سياسي فيما يتعلق بالأنظمة السياسية التي تحت الإصلاح، أو الأنظمة السياسية التي تحت الإنشاء، بمعنى الا هتمام بمسألة عدم غياب رجال الدولة، فلنقرأ مؤهلات أعضاء مجلس النواب بناءً على دراسة علمية، أو مؤهلات أعضاء السلطة التنفيذية بناءً على مؤشرات علمية، وقد وجدت في بعض الدراسات العلمية أنه كلما زاد المؤهل العلمي قلت فرصة

الفوز في الانتخابات النيابية.

وأتفق مع الدكتور ناصر الصانع، فأنا كمواطن مسلم وليس إسلاميًا أو قوميًا وليس بالضرورة أن أكون منتسبًا لحزب قومي، وما يهمني أن تتنافس جميع الحركات من أجلي ومن أجل مصلحتي، أن يتنافسوا من أجل تقديم الخدمة لي، ومسألة التنافس بين الأحزاب السياسية، لا يهمني كيف يقومون بها ، وما يهمني كيف أعيش بأمن واستقرار وبرفاه وعندي وظيفة جيدة، ويجب أن يضمن لي النظام السياسي فرصة ديمقراطية، والديمقراطية نظام سياسي يضمن فرصة دورية لاختيار صنَّاع القرار واستبدالهم بشكل دوري، إذا توفرت لي هذه الفرصة فلا مانع لدي سواء كانوا إسلاميين أو غير ذلك، فأنا كمواطن عادي تهمني النتائج، وأنت كقيادي في حزب إسلامي أو في حزب وطني أو في حزب ليبرالي تكون مخطئا إن أهملت حقيقة توجهات الجمهور وأولوياته والتحديات التي يفتقدها.

مداخلات الجلسة الرابعة*

الشريف فواز شرف/ الأردن

الذي دفعني إلى المداخلة قيمة المحاضرين ومستواهم ، وكذلك عندما تحدث الأستاذ حمزة منصور أحببت أن أوجه نقطة هامة، نحن الآن بصدد مناقشة قضايا فكرية، وهذه القضايا الفكرية هي قضايا ربما تؤثر على المجتمعات بشكل مهم، فالقضايا الفكرية التي طرحت من المحاضرين الاثنين مهمة، لكن الأهم من هذا وذاك الجماهير الشعبية، وحتى يصبح للجماهير الشعبية دور في المشاركة في العمل السياسي بما يخدم القضية الإسلامية أو القضايا التي يهتم بها المسلمون، فلا بد من عدة نقاط تؤكد وتبرز في الوقت الحاضر.

فنحن نفتخر ونعتز الآن جميعاً بما تم في تونس، ونفتخر ونعتز بما تم في تركيا، وهذا يعني أن الجماهير العربية بكاملها قد وافقت وأقرت وأيدت النوع أو الصفة التي يحملها إخواننا في تونس وفي تركيا وهم يتحدثون عن الإسلام، وأشير إلى أن هناك حاجة ماسة لأن يؤكد الإخوة العاملين في العمل السياسي الإسلامي أهمية التأكيد على الوصول إلى السلطة بالعمل الديمقراطي وتأكيد الديمقراطية في العمل الإسلامي، إن هذه عملية مهمة، وإذا تبناها الناس عندنا هنا في منطقة المشرق العربي فإن التجربة التونسية تكون قد أثرت علينا وقدمت لنا نموذجاً جديداً، والتأكيد كذلك على مغادرة السلطة بالطرق الديمقراطية، بحيث يؤمن المواطن العربي المسلم أو غير المسلم الذي ينتخب الأحزاب أنها ستترك السلطة.

وهناك نقطة أخرى أعتقد أن التأكيد عليها مهم، وأنا تابعت الانتخابات التونسية ووجدت هناك روحية جديدة وتفسيرًا جديدًا ومعنى جديدًا للمفهوم الإسلامي في المجتمع التونسي، والتأكيد على بعض القضايا بحيث يظهر الإسلام أو العاملون في العمل

---

*. كانت الجلسة برئاسة **الدكتور رؤوف أبو جابر**، مؤرخ أردني، ورئيس المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين.

السياسي الإسلامي أنهم تقدميون، تقدميون ليس بالمعنى السياسي الدارج، بل بمعنى أنهم فعلاً يحاولون أن يظهروا بمظهر وحقيقة في موضوع المرأة، وموضوع العقوبات التي ربما نسمع ونقرأ أنها تتم في بعض الدول بشكل سيء، وموضوع الأقلي ات، وهذا شيء يجب أن يؤكد بأن مدرستنا الإسلامية الجديدة هي مدرسة تؤمن وتحترم الأقليات، لماذا هذا القول؟ لأن الإعلام العالمي ولا أخص الإعلام الغربي فقط، هذا الإعلام استطاع منذ سقوط البرجين في نيويورك أن يبني تياراً معادياً للإسلام "المتقدم" والإسلام "الإرهابي" والإسلام بصورة عامة.

فما يجري في أذهان المواطن المسلم العربي الآن هو ما يقرأه ويسمعه عن باكستان وإيران وأفغانستان، ولم يذكر أحد من المحاضرين اليوم أو أمس عن الإسلام كما يظهر في هذه الدول، لم يذكر موضوع إيران مطلقاً، مع أن إيران تستحوذ على أكبر نصيب من الإعلام العالمي خلال الفترة الماضية، ونحن نفصل إيران عن أنها حكومة ثيوقراطية، وقد استعمل الدكتور نوفل هذه الكلمة أكثر من مرة، الحكومة الثيوقراطية التي تقوم في الإسلام هي جزء من الصورة العامة الموجودة لدى المواطنين الغربيين قُرّاء الصحافة والإعلام الذين يتأثرون بأن حكومة إيران ثيوقراطية، ويدفع بعض العاملين في العمل السياسي الإسلامي ثمن ما تحمله الصحافة الغربية والإعلام الغربي ضد إيران.

موضوع أفغانستان أيضاً موضوع إسلامي، وفيه استطاعت الصحافة الغربية أن تلعب دوراً كبيراً في تشويه الإسلام، لذلك فإن من المهم للح ركة الإسلامية السياسية أن تعلم أن الجماهير العربية تستحق أن تتأكد من أن هناك بعض النقاط الأساسية يُطلَب الإطمئنان إليها، ويركز عليها باستمرار، كالإيمان بالانتخابات، والإيمان بالخروج من الحكم بالطرق السلمية، لأن الحركات السياسية والعربية من قوميين وبعثيين و شيوعيين استلموا السلطة ولم يخرجوا منها إلا قتلى أو بانقلابات عسكرية، فيجب أن يميز الإسلاميون أنفسهم أنهم ليسوا دعاة تمسك بالسلطة، بل دعاة الإيمان بالانتخابات التي ستفرز أحسن المواطنين الصالحين لخدمة الوطن.

أ. حمزة منصور/ الأردن

أنا لا أستغرب أن يدير هذه الجلسة من جلسات هذه الندوة عروبي شريف في الحضارة العربية الإسلامية، وأنا أستحضر في هذا المجال فارس الخوري الذي يقول: «أحب أن أتعبد في كنيستي وأحكم بالقرآن»، وإميل الخوري الذي عنّف بعض أشقائنا في فلسطين حينما قال لهم: «شكراً لمن أسقطوا إسلامية القضية إلى جوار المسجد الأقصى»، وأتفق مع التعريف الذي تحدّث عنه الأخوان الكريمان، وأن الدولة المدنية هي ليست عسكرية ولا أمنية ولا هي ثيوقراطية، بل هي دولة يديرها مدنيون وفقاً للدستور والقانون، ويرضىٰ وتقبل من الشعب شريطة العدل والكفاية وتحقيق المصالح.

أريد أن أجيب بإيجاز عن سؤال طرحه الدكتور أحمد سعيد نوفل، هو هل الوصول إلى السلطة هدف أو وسيلة؟ أنا أقول هو هدف ووسيلة، الإسلاميون أو الإخوان المسلمون جزء منهم لا يريدون الوصول لذواتهم ولأنفسهم وإنما هم يريدون أن يصل إلى السلطة أناس أمناء أكفاء حرّاس لهذا الدين ولمصالح العباد «الذين إن مكّناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر».

أ. أنس الفيتوري/ ليبيا

في البداية هناك تقصير في موضوع التداول للسلطة والديمقراطية، وأساسها في التراث الإسلامي، وأعتقد أننا كإسلاميين لسنا مطالبين بإثبات أن ما وصلت إليه الإنسانية من تراكم في المعرفة والخبرة فيما يختص بالحكم والتداول على السلطة، فنحن نثبت أن هذا موجود وله أصل في التشريع الإسلامي، بل نحن نعرف أن أول تجربة كانت مع سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه أثبتت أن الحاكم يُختار، وأنه مفصول عن بيت مال المسلمين، وأنه يدير الأمور بالشورى، هذا من ناحية المبدأ، لكن هذه القيم لم يتم لها تأصيل، ولم تُحوّل إلى إجراءات يتبناها المجتمع، فكانت هذه نتائج التجربة الإنسانية التي وصلت إلى ما وصلت إليه الآن، فنحن ننطلق ونبني على ما وصلت إليه التجربة الإنسانية ثم نجيب عن أسئلة العصر المطروحة الآن، ما موقف الإسلاميين من المرأة؟ ما

موقف الإسلاميين من الحريات؟ ما موقف الإسلاميين من الآخر؟ من غير تأصيل في الديمقراطية، فنبدأ من حيث انتهى الآخرون.

د. عبد الله فرج الله/ الأردن

القضية الأولى: الشعبية التي يتمتع بها الإسلاميون وتتمتع بها الحركات الإسلامية يجب أن تشعرهم بثقة كبيرة تخرجهم من تحت ضغط الشبهات التي يثيرها البعض.

القضية الثانية: مفهوم الحكم في الإسلام من المفاهيم التي استُهدفت وشُوّهت وأثير حولها الكثير من الشبهات، واستُغل في ذلك الكثير من الممارسات والتطبيقات والاجتهادات الخاطئة لبعض الذين رفعوا الإسلام أو حكّموا بالإسلام.

كذلك أعتقد ان مفهوم الحكم في الإسلام يحتاج إلى أربعة أمور حتى ينجلي، ويتضح، أولاً يحتاج إلى تحليل وتحديد، وهذه مهمة الفقهاء والعلماء ومجامع الفقه، ولا أقصد بعلماء الفقه علماء الشريعة وإنما أيضاً علماء السي اسة وعلماء العلوم الإنسانية، وثانيًا يحتاج إلى التبييض أو الغسيل، بمعنى أن يتم تخليص مفهوم الحكم من بعض التجارب التي أساءت إليه وهي كثيرة، فلا بد أن تكون هناك قوة في تخليص هذا المفهوم من هذه التجارب وإخراجها من حيّز الحكم الإسلامي، ثالثًا يحتاج إلى التطبيق، بمعنى أن يُعطى الإسلام فرصة للحكم كما أعطي غيره ،ثم بعد ذلك يتم الحكم على هذه التجربة، وأخيراً يحتاج إلى الجرأة في الطرح، إذ إن هؤلاء الذين يثيرون الشبهات حول الحكم في الإسلام إنما يثيرونها من أجل أن يبعدوه عن منصة الحكم، فلذلك لا بد للإسلاميين أن يتمتعوا بجرأة وبقوة في الطرح وفي حمل الإسلام وفي تمثيل الإسلام الذي يُختارون على أساسه ويُنتخبون.

د. عطا الله أبو لطيفة/ الأردن

الحقيقة أنا محتار جداً من انشغال المحاضرَين بمفهوم الدولة المدنية والدينية والثيوقراطية، فأنا مجبر أن أتابع أمور الأوروبيين، فإذا كان عند الأوروبيين تجربة سيئة فيما يخص موضوع الدين، وأدى هذا الدين إلى سقوط أوروبا كاملة، وكان نجاحه في

التخلي عن هذا الدين، فالتجربة عندنا مختلفة تماماً، فنحن لم تقم لنا قائمة إلا عندما ارتفع صوت الدين في الجزيرة العربية، التجربة مختلفة تماماً.

هناك ثلاثة مصطلحات يجب أن نميز بينها، ويجب ألا يكون عندنا حساسية من كلمة دينية، والمحك الرئيسي في هذه المصطلحات هو المرجعية، فالدولة المدنية مرجعيتها البشر، والدولة الثيوقراطية مرجعيتها الحاكم بأمر الله الذي يحكم وينوب عن الله، وهذه التجربة مرّ بها الأوروبيون، كما كانت تجربة في العصور القديمة أيام الفراعنة والكلدانيين وغيرهم، أما بالنسبة للدولة الدينية فمفهوم أن مرجعيتها هو الدين الإسلامي، ولذلك أرى أن في الإسلام شقين؛ الشق الأول : شق ديني لا يمكن أبداً التنازل عنه، والشق الثاني: شق مدني؛ ولذلك يصح أن نقول إن الدولة في الإ سلام هي دولة دينية مدنية، لوجود الشقين فيها.

د. ارحيل الغرايبة/ الأردن

أود هنا أن أوضح العلاقة الشائكة بين «السلطة والشريعة والحرية»، الأصل الأول هو الحرية، ولذلك خلق الله عز وجل الناس أحراراً حتى يكونوا قادرين على الاختيار، وأن يكون الابتلاء صحيحاً، والسلطة جاءت لخدمة الحرية وليست قيداً عليها، ولذلك حتى يكون الناس أحراراً في الاختيار وأحراراً في العيش جاءت السلطة لتمنع الاعتداء على الحرية.

والشريعة هي في اللغة القانون، هذا القانون مستمد من الفقه الإسلامي، ولذلك فالقانون هو ملك للأمة، تنظِّم فيه حياتها، وتنظِّم فيه شؤون السلطة، فهي ليست غاية بقدر ما كانت على هذا النحو، فالدين عقيدة صحيحة بجانبه الشريعة، والعقيدة هي لأصحاب العقيدة، أما الشريعة فهي التي تنظم شؤون الدنيا كلها، وتنظم شؤون الناس جميعاً بغض النظر عن أديانهم وبغض النظر عن أفكارهم.

بالنسبة لمصطلح الدولة الدينية فقد أصبحت الدولة الدينية علومًا تدرس الآن للطلاب، فهناك دولة تسمى دولة دينية، وهناك دولة تسمى دولة ديمقراطية، وهناك دولة

تسمى دولة الفرد والدكتاتور، ولذلك عندما نتحدث عن هذه المسألة فنحن نزيل الأوهام عن معنى الدولة في الإسلام، وهناك معايير أوجدها القانونيون والمنظرون للدولة، فعندما تكون دينية فيجب أن يكون فيها دستور، وأن تخضع الإدارة للقانون، وأن يكون الاعتراض للحقوق والحريات العامة، وأن يكون هناك تدرج في التشريع، فهذه قواعد مجتمعة كلها متوفرة في الدولة التي أمر بها الإسلام، ولذلك نقول إن الد ولة التي ينسبها الإسلام هي دولة بهذا المعنى، إنها دولة بهذا المعنى المدني القائم على القانون، وإن الإسلام هو الذي أعطى السلطة للأمة، والأمة هي صاحبة الوصاية وليست لأحد.

وعندما نقول دولة دينية يخطر على البال أن هناك من يحكم باسم الله، وما يقوله ينطق عن الله، وما يقوله دين، ولذلك لا معارضة ولا نقد، ويكون فيه قداسة للشخص، وقداسة لما يقول، وهذا مرفوض ابتداءً، ففي الإسلام يختار الشعب الحاكم بعقد مؤقت ويحاسبه ويراقبه ويقوّمه ويعزله عندما يستحق العزل، هذه القاعدة أجمع عليها علماء الأمة، والكتاب الذي ذكره الدكتور ا لصوا يذكر هذا الكلام وهو «غياث الأمم» للجويني، ويذكر هذا على أنه لا يشذ عن الأمة إلا طائفة واحدة، هي الطائفة التي جعلت الاختيار بطريقة واحدة والتي هي الوصاية أو الولاية.

القضية الأخرى هي قضية المواطنة، وقد كتبت كتاباً في هذا الموضوع، وهو رسالة ماجستير، ووجدت أنهم العلماء يقولون في علوم الجنسية والمواطنة أن هذا العلم جاء في القرن التاسع عشر، وقد وجدت أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- أوجد دولة المواطنة منذ اللحظة الأولى عندما وضع الوثيقة الدستورية المكونة من ٤٧ مادة، وجعل تبعية جميع الناس الموجودين في الدولة للمواطنة، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، بما كان فيها من اليهود وغير اليهود، والنصارى، وحتى الذين كانوا يعبدون النار، وقالوا: ماذا نفعل بهم؟ قالوا: سنّوا عليهم سنة أهل الكتاب، وما زالوا حتى الآن موجودين في العراق بحماية الإسلام، لذلك فالدولة دولة مواطنة منذ اللحظة الأولى، وإذا كانت دولة مواطنة فهي تتسع لكل إنسان، ولكل مقيم على هذه الأرض بمنتهى الحرية، هذا ليس منّة من الحاكم ولا من

السلطة، هذا حقه الشرعي الذي منحه الله له.

والقضية الأخرى وهي المشروع النهضوي العربي الإسلامي، وهي فلسفة جاءت ليست لفئة ولا لشعب ولا لأ مة من الأمم، هذا المشروع لكل أهل الأرض جميعاً، يقوم على قواعد التعارف والتعاون بين الحضارات من أجل الأمم جميعاً.

د. أحمد الأبيض/ تونس

أبدأ بملاحظة رئيس الجلسة في قضية الجزية، فقد حُسم أمرها منذ قرون في الفقه الإسلامي، فغير المسيحيين يدفعون الجزية ما لم يشاركوا في الدفاع العسكري عن الدولة، فإن انخرطوا في ذلك سقط الموضوع أصلاً.

أنطلق بعد ذلك إلى ملاحظة في كتاب «الفروق» وهي أن للخليفة ثلاث صفات، لكن الشيخ محمد طاهر بن عاشور العلامة في تونس صاحب كتاب «التحرير والتنوير» وكتابه المميز «فقه مقاصد الشريعة الإسلامية»، يبين أن هناك ١٢ صفة لتصرف الرسول- صلى الله عليه وسلم- ، وبالتالي فمن المهم ونحن نقرأ حديثاً أو تصرفاً أن نلاحظ هذه الفروقات النوعية، فنلاحظ أن الأمر كان واضحاً منذ العهد الإسلامي الأول حتى مع النبي- صلى الله عليه وسلم- ، فعندما يتصرف بصفته الرئاسية فيمكن الرد عليها، ففي غزوة بدر عندما قرر الرسول- صلى الله عليه وسلم- أن يتوقف الجيش في مكان ما، جاء الخباب بن المنذر وسأله : أهو وحي ليس لنا أن نتقدم عنه أو نتأخر أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فلما قال له: إنه الرأي والحرب والمكيدة، فلم يجد الخباب حرجاً في أن يقول للرسول ورئيس الدولة أن رأيه ليس صحيحًا، وهناك حديث آخر عند البخاري، ينص على أن امرأة اسمها بُريرة وكانت أمَة، كان رجل اسمه مغيث مغرمًا بها ، وكان يسير وراءها في شوارع المدينة، واعتقته أم المؤمنين عائشة، فتدخّل الرسول- صلى الله عليه وسلم- شفيعاً لمغيث لدى بريرة، فسألته : أتأمرني؟ أهي قضية وحي ليس لها أمر وخيار فيها وعليها الاستجابة أم غير ذلك؟ فلما قال: لا، قالت: لا.

فمن المهم أن يعاد الاعتبار إلى أنه لا قدسية لأحد، ولذلك فإننا في تونس سنقف سداً منيعاً لكل انحراف من المسؤولين الذين سنضعهم في السلطة، و "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها "، وعندما سألونا أيام الانتخابات : ما الضامن في أن تكونوا أوفياء لما قلتم؟، قلنا لهم : أنتم الضامنون، نريدكم أن تقفوا في وجهنا إن تجاوزنا الحدود، هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية للدكتور الصوا مرةً أخرى في قضية الو ظيفة وأنوثة رئيس الدولة وذكورتها . فنحن مع ما ذهب إليه الدكتور راشد الغنوشي والدكتور أحمد الأبيض والشيخ محمد الغزالي وآخرون «أنه لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة »، فهذا حديث انتزع من سياقه، ففي قراءة النصوص القرآنية لدينا أسباب النزول وفي الحديث لدينا أسباب الورود، ولا يمكن أن يقرأ الحديث بعيداً عن مسرد وروده، وهذا الحديث قاله النبي- صلى الله عليه وسلم- عندما بلغه خبر وفاة كسرى وتولي الحكم من بعده ابنته بوران، فقال هذا القول، فنحن نعتبر ونميل إلى أن هذا من باب التعليق السياسي وليس من باب التشريع، أيعقل أن امراً بهذه الخطورة والأهمية لا يدرج إلا في سياق خبر، فلو كان الأمر خياراً مبدئياً لجيء في سياقه بيان عام فضلاً عن أن القرآن حدثنا عن امرأة حاكمة أفضل من كل الحكام العرب على امتداد التاريخ، وقالت قولاً وأثنى القرآن على رأيها وأكده عندما قالت : " إن الملوك إذا دخل وا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة "، أعقب القرآن مثنياً وقال: «وكذلك يفعلون» هذه ملاحظة.

الملاحظة الثالثة: أستسمح الأخ الصوا للاعتراض عليه في قوله إن الشورى تنخرط في كل مؤسسات الناس من الصغير والكبير، وهذا صحيح لكن حتى الديمقراطية كذب، فعندما يتعود الزراس على أن اتخاذ القرار يكون بعد تشاور ومن خلال أغلبية صوت، يتعلم صاحبنا أن يتصرف ذلك في منزله، والديمقراطيون العرب الذين ينادون بالديمقراطية ليسوا كذلك إلى هذه الساعة، وأنا أتهمهم كثيراً بأنهم ليسوا في هذا المستوى في معاملة زوجاتهم، فمثلًا التمسك بالقرآن ي قول: «فإن أرادا فصالاً عن تراضٍ منهما

وتشاور»، ففطام الطفل لا بد أن يتم بتشاور وتراض، ولما كانا اثنين هما الأب والأم، ولم يكن هناك طرف ثالث يرجِّح الصوت، لأن صوته مقابل صوتها، اشترط بأن يكون بجانب التشاور التراضي، فلو كان هناك إمكانية لثالث لحُسم الأمر، ولما كانا اثنين كان لا بد من التشاور ليوصل في نهاية التحليل إلى التراضي، ويعقب على ذلك الشيخ محمد عبده في تفسير المنار قائلاً: فطام طفل يحتاج إلى مثل هذا فما بالكم بالتقرير في مسألة أمة، وإنني أثني على تدخل الأخ نوفل عندما ذكر أن أطرافاً داخلية وخارجية معادية للإسلام تريد أن تشغل الإسلاميين بالدفاع، وأفلحوا إلى حدٍّ ما في ذلك باعتبار انخراط هؤلاء وتغلغلهم في السلطة الحاكمة وفي وسائل الإعلام، ولكن لا بد من ثني هذا الخيار والحديث رأساً للشعب وعدم الانشغال بذلك، ولا بد لهم أن يقدِّموا ويتصرفوا ويُقْدِموا على تنفيذ مشروعهم، وأقول ختاماً : «اليد المرتعشة لا تكتب التاريخ » فلا بد من الشجاعة ولا بد من الثقة بالنفس.

أ. محمد عقل/ الأردن

أرى أنه من الإنصاف أن نتعامل مع الإسلاميين بمقتضى اللحظة الراهنة، وطروحاتهم التي طرحت في هذه المرحلة، أما النظرة إلى المآلات النهائية وا لالتقاء في مشروع الدولة إلى مشروع الأمة الذي تمت الإشارة إليه في الحديث عن النظرة المستقبلية والسير باتجاه الوحدة الإسلامية، فهذا قد يُطرح في المستقبل بعد نجاح الدولة القُطرية المدنية التي تراعى فيها الحريات، وعند ذلك فإن الخيارات الحرة للشعوب هي التي تختا ر في الانتقال إلى مفهوم عصري يربط الأمة برباط جديد، يتناسب مع الواقع.

وعندنا نماذج كثيرة لذلك، منها نموذج الاتحاد الأوروبي الذي أزال جميع أشكال الخلاف، وانصهر في شكل واحد من أشكال الدولة، والأمة الإسلامية تستطيع أن تستقي لنفسها رؤية جديدة تناسب القرن الحالي في التعاون مع الفكرة الجامعة التي تشبه الخلافة الإسلامية في مكاسبها للأمة في هذا العصر، أما بالنسبة لدولة الضرورة بالنسبة للشكل

العربي للدولة فهي دولة ضرورة لكل الأطياف والمشارب الفكرية، فهناك العلمانية وهناك اليسار والماركسية والليبرالية وجميع أشكال الفكر الذي يتعامل مع الدولة، وليس بالضرورة أن يؤمن بهذا الشكل من أشكال الدولة، فهي شكل من أشكال العقد الاجتماعي الذي يتنازل فيه كل طرف عن الشكل النهائي الذي يتناسب مع فكره ومع الرؤية الحالمة النهائية التي تتناسب مع النموذج الأمثل لطروحاته الفكرية، وينصهرون في عقد اجتماعي واحد لصالح أن تنشأ الدولة المدنية التي يلتقي فيها الجميع، وعندها فإن دولة الضرورة لا تنطبق على الإسلاميين، وإنما تنطبق على جميع المشارب الفكرية الأخرى.

أ. سالم الفلاحات/ الأردن

أوجه حديثي إلى الدكتور علي الصوا والدكتور ارحيل الغرايبة وللأستاذ الغنوشي والقرضاوي وكثير من علماء الفقه السياسي الإسلامي، بسبب التطبيقات المشوهة المقنَّعة بقناع الإسلام في بعض الأقطار العربية، وبسبب ممارسة بعض الأفراد وبعض القيادات الفكرية الإسلامية، إذ يحمِّل الناس المسؤولية عند هذه التطبيقات والمفاهيم المشوهة للإسلام وللوعي الإسلامي وللإسلاميين، حيث إن توقف الاجتهاد حَرَمَ الإسلام وحَرَمَ البشرية من تطوير نظام سياسي حقيقي لا يختلف مع كثير من الاجتهادات البشرية اليوم

لذلك أنا رأيت، فيما قاله الدكتور علي الصوا وفيما أقرأ، أن تعدد آراء علماء السياسة وفقهاء السياسة الإسلا ميين يشير إلى أن هناك متسعاً في الإسلام وفي النص الإسلامي ليستوعب الواقع الذي فيه البشرية اليوم بعد ١٥٠٠ عام من نزول الرسالة الإسلامية، وفي ظل هذه المساحة الواسعة فإن ذلك يوفر للفقهاء السياسيين المعاصرين فرصة لمزيد من البحث، واعتقد أنه بعد سنوات ستعم التفك ير الإسلامي السياسي هذه السعة، وستنضج ولن تخالف الإسلام ولن تخالف النص، وستجد مساحات واسعة للتوافق مع البشرية ومع الإنسانية في دولة مدنية تتوفر فيها الحرية والعدالة ومساعدة الحاكم وتكريم الإنسان وإبداء حرية الرأي بالشورى والديمقراطية واحترام المواطنة

والسلطة للشعب وعدم تقديس الحاكم.

أعتقد أن مفردات الإسلام العامة في النظام السياسي نجدها في أنظمة أخرى لا تبتعد كثيراً عن الإسلام، ونستطيع صياغة نظرية إسلامية في الحكم لا يختلف عليها كثير من الناس.

د. علي الصوا/ الأردن (رد الباحث)

السؤال الأول وهو هل الدولة المد نية مقدِّمة للدولة الإسلامية أم أنها هي نفسها؟ هل الدين مفصول عن هذه الدولة أم لا؟ إذا كان الدين مفصولاً عن هذه الدولة فهي علمانية، وإذا كان الدين مكوِّنًا أساسيًا من مكونات هذه الدولة ومن مرجعيات هذه الدولة التي نريد، فهي دولة مدنية ودولة إسلامية أو سمِّه ا ما شئت، والإسلام غايات ووسائل، فجميع أحكام الإسلام وسائل، والغايات هي تحقيق مصالح الخلق المحددة في ثلاث قضايا عند الأخ أحمد نوفل وعند ابن عاشور وقبلهما الشاطبي- رحمه الله- ، وهي الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وأنا أتحدى أن يخرج العالم كله عن حدود هذه الثلاث في التفصيل في هذه المسألة.

جميع أحكام الإسلام حتى العبادية منها والعقدية والتشريعية تتجه لتحقيق مصالح الخلق، ولا أقول مصالح المسلمين بل مصالح الخلق عموماً، والله- عز وجل- في قوله «وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين »، هو الذي يجسد هذه الحقيقة، فأرجو عندما نقول «الإسلام هو الحل » أن نعني أن تطبيق الأحكام الإسلامية بالصورة الشرعية بأيدٍ أمينة وبكفاءات وأمانة سيحقق مصالح الناس في أي زمان وأي مكان في عصرنا هذا أو في عصر آخر.

عندما يصبح الإسلاميون ممارسين لهذه السلطة ومطبقين لهذا الإسلام، فإنني أتصور أن الفقه الدستوري لا ينمو تنظيراً، وإنما ينمو تطبيقاً، إن الذي حصل في أوروبا أن النظرية السياسية طُبِّقت، ولذلك تطورت من خلال التجربة، وكان هناك أخطاء وهناك

صواب، تراكمت وأصبحت ميراثاً فقهياً راقياً، ومتفوقاً في هذا الجانب، ولا أستطيع أن أنكر هذه المسألة، ولذلك لا نستطيع أن نُنَظِّر بعيداً عن التطبيق والممارسة.

بالنسبة للتخوفات التي ذكرناها وذكرها الدكتور أحمد نوفل، فالعلمانية لا تهمّش بل تفصّل، أنا بيّنت أنها تهمش الأنظمة العربية، لأنهم يستغلون الدين لتدعيم سلطاتهم باستبدادية، من خلال هيئات معينة تسوّغ لهم هذه الفتاوى التي تمرر لهم كثيراً من الأحكام، والحاكم يدعم الدين بما يخدم سلطانه، ولا يدعم الدين لخدمة السلطان - أرجو أن ننتبه-، ويُقْصَد بهذا التهميش في دولتنا العربية المعاصرة استغلال الدين لتدعيم سلطة المستبد.

ولا نريد أن نشغل أنفسنا في قضية المرأة ورئاسة الدولة العليا، وقد سبق أن كتبت مقالاً ناقشت فيه الشيخ الغزالي- رحمة الله عليه- في مقاله السابق، وعندما قال إن تاتشر أفضل من جميع الحكام العرب، وأنا أثني على هذا، فهي أفضل من الحكام العرب الموجودين، لكن القضية ليست موازنة في هذا، إنما أتحدث عن حاكم بمواصفات أخرى، وأرجو أن يحمل هذا المصطلح اجتهادات، ولا شك أنه حتى عند المتقدمين ليس فقط عند المعاصرين.

الآن نحن نطمح إن شاء الله لمولود جديد يتجاوز كل هذه التراكمات بصورة إسلامية يعيد لها نصاعتها، ويعيد لها نضارتها، ويعيد للإسلام مجده في ظل أوضاع جديدة، ولذلك قد نختلف أو نتفق في قضايا المرأة وقضايا أخرى ولكن هناك من سيحسمها في النهاية وهو الشعب، بل إن فتح باب الاجتهاد نفسه سيميّز بين هذا وبين هذا، والمهم أننا أينما نجد مصالحنا ستكون القضية.

آخر نقطة في التمييز بالتصرفات فإن ابن عاشور قد ميّز ووضّح كيف نقرأ تصرفات الرسول- صلى الله عليه وسلم- ، كيف نقرأ ونميز بين ما هو سياسي وما هو فتوى وما هو قضاء وإلى آخره، حتى نستطيع أن نعرف، لأن السياسة مبنية على المصلحة والمصلحة متغيرة، ومناطاتها المصالح، وإذا تغيرت المصالح أو الأعراف تغيرت الأحكام تبعاً، وهذه

قاعدة معروفة عندنا في الفقه الإسلامي.

د. أحمد سعيد نوفل/ الأردن (رد الباحث)

ثمة ملاحظات سريعة، أركز فيها على موضوع وصول الإسلاميين هل هو هدف أو وسيلة؟ بالتأكيد من أجل تحقيق مشروع نهضوي كبير، وليس فقط الوصول إلى السلطة كهدف، أود التحدث عن قضية التخوفات من أن الأحزاب الإسلامية هي غير ديمقراطية، دعونا نتحدث بشكل صريح، أين هي الدولة العربية التي حكم فيها حزب إسلامي؟ فالأنظمة العربية منذ الاستقلال لم تحكمها أحزاب إسلامية، وبالتالي هذه الأنظمة القمعية هي التي تريد تشويه وصول التيارات أو الأحزاب الإسلامية إلى السلطة

مثال على ذلك نظام بن ع لي، هل كان نظامًا ديمقراطيًا؟ وبالتالي هناك تخوفات من أنه إذا سقط فسيأتي نظام غير ديمقراطي؟ والآن نرى بأن حزب النهضة والأحزاب الأخرى الديمقراطية قد وصلت إلى السلطة، أي أن الناخب التونسي اختار مثل هذه الأحزاب السياسية على أساس أنها أفضل بكثير من الأحزاب التي كانت، أو من الحزب الدستوري الذي كان موجوداً من قبل، ونفس الشيء بالنسبة لمصر، هل كان الحزب الوطني ديمقراطياً؟ هذه التخوفات لماذا لم تطرح من قبل أنظمة غير ديمقراطية وأنظمة قمعية؟ إذن الشعار الذي يطرح (جربونا ودعونا نتحدث بعد بضع سنوات)، ومن ثم إذا فشلت هذه الأحزاب بتحقيق برنامجها السياسي عندها من الممكن محاكمتها عبر صناديق الاقتراع، أما أن نتخوف على أساس أنه إذا وصلتم إلى لسلطات فسوف تكونون غير ديمقراطيين، ولذلك دعونا نصل إلى السلطة ومن ثم نتحدث في هذا الموضوع.

من الذي انقلب على الديمقراطية؟ من الذي انقلب ع لى دولة الإنقاذ في الجزائر ؟ من الذي كان غير ديمقراطي؟ من الذي انقلب على التأييد الشعبي لحركة حماس في الأراضي الفلسطينية؟ هذا الذي يطرح الآن، وهذه التخوفات حقيقة مفتعلة، فجميعنا يعلم أن زوجة أردوغان منعت من الذهاب إلى المستشفى العسكري في تركيا لأنها كانت

محجبة، ومُنِعَت نائبة تركية من أداء القسم في مجلس النواب التركي لأنها كانت محجبة، من الذي يريد أن يفرض هذه الأمور على التيارات الأخرى؟ إذن علينا أن لا نقع في هذا المأزق وهذا المطب الذي يريد الغرب أن يوقعنا فيه، الديمقراطية واضحة المعالم، وبالتالي من الصعب أن نتحدث باستباقية؛ لأننا نخشى أن يقول الديمقراطيون لا نريدكم أن تصلوا إلى السلطة.

وفي النهاية إذا وصلت الأحزاب الإسلامية إلى السلطة فهذا هدف كبير من الممكن أن يؤدي إلى وحدة الأمة العربية، وهو ما نسعى إليه؛ لأن تحقيق هذه الوحدة هو الذي من الممكن أن تتحطم عليه جميع المؤامرات على هذه الأمة، فالتجزئة الموجودة الآن في الوطن العربي هي أداة للتدخلات الخارجية الأجنبية، ووصول أحزاب إسلامية إلى السلطة يحيي عندنا الأمل في أن تحقق نوعاً من هذه الوحدة التي عجزت الأنظمة العربية غير الديمقراطية والقمعية عن تحقيقها طوال عقود مضت.

مداخلات الجلسة الخامسة*

أ. حمزة منصور/ الأردن

أتفق أن التحديات حقيقية وكبيرة وخطيرة، ولكنها لا تدفع إلى اليأس وإنما إلى استكمال مقومات النجاح، وأتفق مع ما أُكد عليه، فنحن لا نسعى إلى طمأنة الغرب أو الشرق لأنهما لن يطمئنا، ولكني أريد عدم إعطاء مبررات يمكن أن توظّف بطرق غير سليمة، مثل الذي حدث مع تماثيل بوذا أو غيرها، فهذه تصرفات استفزازية يمكن أن تستغل

إن تعميق الحوار القومي الإسلامي أصبح الآن ضرورة، وربما أصيبت العلاقة القومية الإسلامية بتصدعات وخدوش، تحتاج إلى ترميم في هذه المرحلة.

التدخل الأجنبي لا شك في أنه خط أحمر، ولكن السكوت على الفاسدين والمستبدين خط لا يقل حمرةً، فهو مصبوغ بلون الدم، وأنا أتفق مع ما ذهب إليه الأستاذ منير شفيق في أن هذه الثورات العربية في الأقطار التي نجحت فيها- وإن شاء الله يتم النجاح للجميع – قامت لتحقيق مشروع التغيير والإصلاح، فبعضنا رفع مشروع التغيير وبعضنا رفع مشروع الإصلاح لقناعات، وبالتالي أرجو أن يُحقق الله- عز وجل- لكل طالب سؤله إن شاء الله، وأقول لإخواننا الذين حسموا خياراتهم في مصر وفي تونس وفي ليبيا أن لا ينظروا للحظة واحدة أننا تونسيون فقط أو ليبيون فقط أو مصريون فقط، وأن يكون العمل على أساس مشروع لهذه الأقطار الثلاثة على الأقل وتكوين صيغة متقدمة من التنسيق وصولاً إلى وحدة يمكن أن تشكل نموذجاً.

د. عيدة المطلق/ الأردن

النقطة الأولى: قامت هذه الثورات من أجل الوحدة أولاً، ومن أجل المشاركة

*. كانت الجلسة برئاسة **الدكتور عبد الله النسور**، عضو مجلس النواب الأردني، و نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق.

الحقيقية ضد الإقصاء والإلغاء ناهيك عن الاستئصال، وقامت من أجل الكرامة ومن أبرز مكونات الكرامة، الحرية والعيش الكريم، وقامت من أجل التنمية المستقلة، وقامت من أجل حرية الوطن والشعب والأمة بشكل عام، وبالتالي خروجها من أي تبعية، وقامت ضد التبعية.

النقطة الثانية: نحن نطرح النظريات وأمامنا جدليات كثيرة، هل حقاً هذه الثورات هي ثورات الشباب بمعزل عن التاريخ النضالي لكل هذه القوى السياسية المنظمة وما خاضته من حروب ومن تضحية وما قدمته من تضحيات وسجن وإقصاء واستئصال في معظم دولنا التي قامت فيها الثورات والدول التي تستعد للثورات؟ فهذه ثورات شباب بدأت بالشباب ربما، لكن هؤلاء الشباب لم يُوجدوا في الفراغ ولم يأتوا من فراغ، جاءوا من أسر عانت، وعانى آباؤها وأمهاتها من هذه الأنظمة، وبالتالي فهم مسيّسون ولم يقدْموا من فراغ.

والنقطة الأخيرة هي قضية عفوية الثورات، فهذه الثورات ليست عفوية ولا يجوز أن تتهم بالعفوية، لأن العفوي ساذج، وثورات الشعوب العربية ليست ساذجة، فهي جذرية وحقيقية ومنظمة ومخططة وليست عفوية.

د. عطا الله أبو لطيفة/ الأردن

النقطة الأولى: كان سؤال سريع للأستاذ منير، وقال إن عملية نجاح الثورة بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة لا تتم إلا عن طريق الوحدة العربية، وأنا أخاف أن يكون العكس هو الصحيح على الدولة التي يحكمها الإسلام، أولاً أن تبني بناءها الذاتي لتقوي عودها، ثم تذهب إلى الوحدة، وهكذا نكوّن وحدة من وحدات صغيرة كلها ناجحة، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية: إن أكبر تحدٍ يواجه الدول العربية بعد الثورات هي إكمال مسيرة هذه الثورات، لأن هذه الثورات تعتبر حتى هذه اللحظة ثورات منقوصة لم تكتمل بعد، فعلماء الاجتماع وعلماء الثورة ومنظرو الثورة يتفقون على عدة أسس أساسية لنجاح

أي ثورة بعد دراسة الثورات الكبرى مثل الثورة الفرنسية والثورة البريطانية والبلش فية والثورة الإيرانية إلى غير ذلك، ثم يصلون إلى عدة نقاط، وعلى ضوء هذه النقاط يتحدد أن هذه الثورة نجحت أو فشلت، ومن هذه النقاط أولاً : إبدال النخبة الأساسية، فهل هناك قيادة جديدة لهذه الدول حقيقية؟ وهل أبرزت الثورات العربية قيادة جديدة؟ ثانياً : إبدال البعد الاجتماعي ومنها الطبقية، وأن هذه المسيرة مستمرة ولم تحقق حتى هذه اللحظة، ثالثاً: إبدال القيم السياسية عن طريق ما يسمى بأيديولوجيا ثورية أو أيديولوجيا انقلابية، وأنا لا أرى في هذه الثورات جميعاً أيديولوجيا انقلابية واضحة المعالم، وإنما مجموعة من الأفكار، ولك ان الهدف الرئيسي الذي حصلوا عليه إلى الآن هو الإطاحة برموز السلطة، ولكنهم لم يبرزوا أيديولوجيا ثورية جديدة تعطيهم الشرعية على المدى الطويل، رابعاً : استخدام العنف وقد تحقق، أي إيجاد الشرعية الشعبية بعدما انهارت الشرعية الدستورية التي لم يعطها النظام العربي قبل الثورة، وخامساً : التغير في المؤسسات، وهذه القضية هامة جداً، فالتغير في المؤسسات حتى هذه اللحظة لم يحصل، وهي عملية طويلة المدى، ولذلك أرى أن هذا تحدٍ كبير يجب أن تقوم به الثورة بعد الحصول على السلطة.

النقطة الثالثة: إن التحدي الأكبر للإسلاميين عندما يصلون إلى الحكم أن ينجحوا في الحكم، وأن تنجح مسيرتهم، وهذا النجاح ليس نجاحاً عاطفياً وليس نجاحاً شكلياً، وإنما هو نجاح براجمي يشعر الشعب بالتغير الكامل والجذري للحكم تحت الإسلام عن الحكم بدون حكم إسلامي، وإذا لم ينجحوا بذلك فستكون المهمة صعبة جداً، ويكون لها مردود عكسي، ولذلك فالمهمة الرئيسية أن ينجح الإسلاميون، وعلى الإسلاميين أن ينجحوا.

أ. شاكر الجوهري/ الأردن

إن أكثر ما أسعدني في هذا اليوم هو التبشير بالنظام الإسلامي على قاعدة الوحدة العربية، وهذا ينفي نفياً مطلقاً وجود قواعد وأسس حقيقية لصراعٍ مفتعل، يُرا د له أن

يُفتعل من قِبل أعداء الأمة، ومن قبل ثلاث جهات أريد أن أحددها لاحقاً ما بين العروبيين والإسلاميين، وهؤلاء الذين يحاربون الثورات والحِراكات الشعبية العربية بحكم أن مكونها الأساس إسلامي هم في الواقع يفعلون ذلك على أحد ثلاث قواعد، القاعدة الأولى: أيديولوجية دينية مذهبية، والقاعدة الثانية : أيديولوجية سياسية فكرية، والقاعدة الثالثة: هم المضللون من الفئتين الأولين وهذا ما يجري.

وأذكر أن أحد المفكرين القوميين العرب اعترض في بداية انطلاق الثورة الفلسطينية على حركة فتح؛ لأن من يقودون فتح في ذلك الحين كانوا من خلفية تنتمي للإخوان المسلمين، وما زال الموقف يتوارثه الأبناء عن الآباء الآن، فالتبشير بنظام إسلامي والتعاطي الأميركي مع هذه الحراكات أو مع نتائج هذه الحراكات هو تعاطٍ مؤقت ومرحلي، لأن القاعدة الأساسية عند الإمبريالية الأميركية تبقى هي الاحتواء المزدوج للعروبيين والإسلاميين، تماماً كما كان الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، فقد بدأوا بالعراق لينتهوا الآن بالتشديد على إيران دون أن يتخلّوا عن القاعدة الذهبية لحراكهم المعادي لطموحات شعوب هذه المنطقة، والأميريكيون يسعون أيضاً إلى الاستقواء بالحلقة الأضعف على الحلق ة الأقوى في المنطقة، فحين تكون الحلقة الأقوى هي القومية يطرحون مشروع الحلف الإسلامي في حينه، وحينما يصبح الإسلاميون هم الأقوى يستعينون أو يتماهون مع بعض التوجهات القومية.

د. خالد عبيدات/ الأردن

أنا أظن أن التحديات التي تواجه الدولة في زمان الربيع العربي هوبقاؤها دولة، بينما أظن أن مفهوم الدولة أصبح مطروحاً للتغيير والتبديل، فالربيع العربي سينحت مفهوماً جديداً للدولة، وعليه فلن نكون أمام الدولة كالدولة التي نعرفها، من ناحية أخرى لماذا تحذّرون الإسلاميين من الاتصال مع امريكا أو غير امريكا في المجتمع الدولي؟! فهذا الأمر في العلاقات الدولية مجال مفتوح، ونريد أشخاصاً ماهرين يدخلون موضوع العلاقات الدولية، ويرودون هذا المجال عندما لا يرودونه الإسلاميون؟ بل على العكس هذه

مسؤوليتهم، نريد بناء علاقات دولية ناجحة مع الغير، لأنه دون علاقات دولية ناجحة نبقى معزولين، وأكثر مضايقات نعاني منها أننا غير ناجحين على الصعيد الدولي

د. إبراهيم المنسي/ الأردن

أرجو من المفكرين والباحثين إعادة النظر في مصطلحاتهم بعد الربيع العربي، فقد اتسع مفهوم الممانعة إلى الشعوب في عدد من الأقطار العربية وعلى رأسها مصر.

د. منذر الحاج حسن/ الأردن

هناك مجموعة من النقاط أوردها بشكل عناوين حتى لا أدخل في التفاصيل، عندما نتحدث عن الهوية نغرق في المصطلحات ونغرق في التفاصيل، وبالتالي تكون مخرجاتنا في هذا الحديث مجرد محاصصة، والتي هي أكبر مستنقع تقع فيه الهوية العربية الإسلامية، لكل فئة ولكل طائفة حتى النساء والأطفال والشباب، ومن الممكن أن نخرج لهم بكوتة معينة للتعامل مع الحراك المجتمعي والحراك السياسي، مما يُحجّم قدرات الفئات المختلفة أو الشرائح المختلفة للمجتمع، ولذلك يجب أن تُعطى الهوية مضموناً أكبر من المحاصصة وصفة جامعة أكبر، وأظن أن الهوية الإسلام ية بصورتها الواضحة هي أقرب ما تكون للمجتمعات وللوحدة المطلوبة سواءً في العالم العربي أو العالم الإسلامي للخروج من كوتة المحاصصة.

النقطة الثانية: هي العلاقة مع أمريكا، فالعلاقة مع الأمريكيين أو غيرهم لا تقوم على حوار فكري أو على خطب ود، وإنما تقوم على ميزان قوى، والسؤال ما هو ميزان القوى وما هي المصلحة المتبادلة؟ هنا المحك في العلاقة وليس بالعلاقات الفكرية أو غيرها، فلمريكا لا تخطب ود إسرائيل لأنها إسرائيل، ولن تتعامل مع الصين أو روسيا لمختلف الموازين سواء بالقرب أو بالبعد إلا بمقدار تحقق مصالحها، فمن حق أي مجتمع أن يكون له مصالح، وأن تتبادل هذه المصالح وأن تتعامل معها بحكمة.

النقطة الثالثة: أنني لا أريد أن أتوقع من الثورات العربية انتصارات باهرة في أزمنة محددة، فما خلّفته الأنظمة السابقة التي حكمت لسنوات طويلة لا تستطيع أن تمحوه

الثورة خلال سنوات معدودة، لكنه يحتاج إلى حراك وإلى جهد، ولذلك يجب ان لا نُفرِط في التوقعات، وبالتالي نزيد على ما ذكره بعض الإخوة إحباطاً على إحباط، فالشعوب تريد أن تتحرر، وكما استعين على إذلالها وكما استعين عليها بالأجنبي يجب أن نتيح للشعوب العربية الاستعانة بقدر يشكل حاجتها لمواجهة الآلة العسكرية لأي نظام يقوم بذبح أو سحق شعبه بلا رحمة.

د. عبد الله النسور/ الأردن (رئيس الجلسة)

الحقيقة موضوع الاستعانة بالأجنبي ما مداه وإلى أي بُعد؟ وبأي عُمق؟ يكون أو لا يكون؟ هذه قضية يجب أن يُجاب عليها، لأن هذه القضية تقسم الأمة على وجهات النظر بسبب الاتفاق على مبدأ مكافحة الاستعمار، ترى من أقصى مشرق العرب والإسلام إلى مغربه، يثيرون هذا السؤال : ما مدى شرعية الاستعانة أو وجاهتها أو صحتها؟ وهل الاستعانة على إجمالها مرفوضة؟ أم هل تكون محددة تفاصيلها ومداها ومبتغاها ومنتهاها وأغراضها وتحفظاتنا عليها، لعلنا نخرج من هذا المؤتمر بتوصية لعقد لقاء آخر فقط لنجيب على هذا السؤال، لأن هذا السؤال إذا أجبناه بشكل صحيح فهو أهم بكثير من بعض الخلفيات النظرية التي يكاد يُجمع عليها الكافة، وهذه نقطة جيدة وجيد أن الدكتور الحاج حسن أثارها.

م. مراد العضايلة/ الأردن

أولًا: الأستاذ منير في كلمته تجنب الحديث عن سوريا وليبيا واليمن قاصداً أو غير قاصد، نريد أن نسمع وجهة نظره بوضوح في هذه الثورات العربية حتى يكون الأمر واضحاً.

ثانيًا: الأستاذ السفياني فيما يتعلق بموقف الإسلاميين من إسرائيل والعدو الصهيوني، أود أن أذكر موقفاً حدث قبل أسبوع من العيد، فقد زارنا السفير الهولندي في جبهة العمل الإسلامي، ونحن في جبهة العمل الإسلامي منذ عام ٢٠٠٣ أصدرنا قرارًا مركزيًا بعدم عمل أي لقاء رسمي أمريكي، ولكن توافد إلينا السفراء الأوروبيون

وغيرهم فطُرِحت علينا مجموعة من الاستفهامات عن مواقفنا تجاه الإصلاح في الداخل، ثم تحدث عن موقفنا من الأقليات والمرأة ومدنية الدولة، ثم سأل ما موقفكم من الاعتراف بإسرائيل؟ فأحال الأستاذ حمزة منصور السؤال لي بحكم أني مسؤول الملف الفلسطيني فقلت له: لو اعترف العالم بأجمعه ولم يبقَ إلا جبهة العمل الإسلامي فلن نكون آخر المعترفين، فهذا الأمر محسوم لدينا، وأقول لك بوضوح أكثر لو أن حماس غيرت موقفها من هذه القضية لتغيّر موقفنا من حماس رغم قربنا منها، وأعتقد أن هذه القضية واضحة لدى الإسلاميين، وقبل أيام تحدث شخص من الأصوليين الأمنيين عن الخطر الذي يجتاح إسرائيل بالثورات العرب ية، لأن هذه إرادة الشعوب العربية، وإرادة الإسلاميين في مقدمة هذه الشعوب لن تكون إلا موجهة باتجاه زوال الكيان الصهيوني، وليس حتى مجرد الاعتراف أو التعامل معه، حتى مع ما خرج من مكونات المرحلة الماضية، واليوم أهل فلسطين ينتظرون من هذه الثورات العربية عائداً عليهم بعد أن حملوا رافعة مشروع الأمة في ظل أعتى الظروف وأسوئها، وفي ظل التفرد الأميركي في العقدين الماضيين، وهم ينتظرون اليوم من الثورات العربية أن تكون رافعة لمشروعهم لتحرير فلسطين.

جزء كبير من القوميين رحب بالثورة التونسية ثم بالمصرية ثم أصيب بنكسة بعد استفتاء مصر الذي أظهر أن حجم الإسلاميين واضح، ثم بعد بدء الثورة السورية، وأعتقد أن القوميين العرب يجب أن يكون لهم موقف مع سوريا، فالنظام السوري أكثر الأنظمة العربية التي نُصِحت بضرورة الإصلاح قبل بدء الثورة والانتفاضة في سوريا، من أصدقاء إسلاميين وقوميين وكل من كان يريد لهذا النظام أن يتجاوز الأزمة بإصلاح الداخل، لكن الحقيقة كانت «اذن من طين وأذن من عجين »، ولكن لا يمكن أن يبقى الناس والشعوب -على الأقل نحن في جبهة العمل الإسلامي- شهرًا كاملًا أو أكثر من شهر ونصف ونحن لم نتخذ موقفاً باتجاه ما يجري في سوريا، وق د أرسلنا رسائل عبر السفير تطالب بالإصلاح، لكن لا يمكن أن ينظر الناس الى ما يجري في سوريا من سقوط

الشهداء بالآلاف والمعتقلين بمئات الألوف، ثم نقول الممانعة والممانعة، وكأن الممانعة في قتل الشعب السوري، صحيح أنه استخدم ورقة الممانعة والمقاومة، ومارس جزءاً من ها لعشر سنوات مضت، لكن لا يجوز أن يبقى مشهد الدم في شوارع سوريا على هذه الحالة وبهذه الصورة.

م. إبراهيم غوشة/ الأردن

أثني على ما ذكره الأستاذ منير بأن من أهم دواعي الربيع العربي التصدي للفساد والاستبداد، وأيضاً أثني على الأستاذ خالد الذي ذكّرنا بأن هناك قو ى مناهضة للتغيير ما زالت تعمل في كل من تونس ومصر، وسأتناول فقط تونس ومصر لأنهما تجربتان متقدمتان ، ففي تونس قال الشيخ الغنوشي قبل الانتخابات : سأتعامل مع القوميين ومع اليساريين وهذا ما حصل، والآن ستُشكّل حكومة ورئيس لتونس ورئيس للبرلمان بالاتفاق وهذا خط جيد.

وأحب أن أقول إن التحديات كثيرة أمام الإسلاميين، وهناك تحدٍّ مهم، فالإسلاميون في تونس تعرضوا لأكثر من ربع قرن للاضطهاد والاعتقال، وفي مصر أكثر من نصف قرن وهم يتعرضون للاضطهاد والاعتقال، ولذلك فإن هذا التآلف والتحالف مع القوى الأخرى ومع القوى المجرِّبة النظيفة مهم جداً؛ لأنهم ليس لديهم خبرة في إدارة الدولة، وهم بحاجة إلى هذه الخبرة من هذا التآلف ومن تجربة الآخرين في الحكم، ثم إنهم لا يستطيعون تطبيق المبادئ الإسلامية مرة واحدة، فهم بحاجة إلى تجارب وتحقيق ثقة الشعوب بخطهم، ويجب أن تكون قضية فلسطين وقضية القدس وقضية رفع الحصار عن قطاع غزة وقضية تحرير فلسطين من الأولويات، وهذا يتطلب من ثورة ٢٥ يناير في مصر أن تقوم بإلغاء اتفاقية السلام نهائياً مع هذا العدو الصهيوني، وسيكون هذا أهم إنجازاتها القادمة بإذن الله، وفي تونس أيضاً نتوقع أن تبادر الثورة والحكومة الجديد ة إلى دعم القضية الفلسطينية، وقد أعلن ذلك ونحن نرحب به، وأيضاً نؤكد مرة أخرى على قضية الوحدة، فبدون الوحدة العربية الإسلامية لا نستطيع أن نواجه القوى المتآمرة على

قضيتنا.

أ. محمد عقل/ الأردن

أتوقع من أستاذي الكريمين المتحدثين الانتقال من مرحلة التخوفات والعواجس التي يتشارك معهم الكثيرون فيها إلى مرحل الدعوة لتشكيل مرجعيات فكرية جامعة، تفنّد هذه التحديات وتضع الرؤيا لمواجهتها، لأن الإشكالية التي يتم التعامل معها مع احتمالية وصول الإسلاميين إلى السلطة أنهم سوف يقومون بالاجتثاث والإحلال، لا سيما أنهم إذا جاءوا فسيأتون عبر صناديق الاقتراع، والصحيح أن الأمر لا يحتمل إلا تفعيل كل طاقات الشعوب وتقديم الكفاءات وعدم الاعتماد على المحزّبين فقط، لأن النهوض يجب أن يشمل كل مفاصل الشعب، وإيجاد البدائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنهض بالأمة.

أما التخوّف من الوقو ع في الشَرَك الأمريكي أو التخلي عن بعض ثوابت الأمة وخاصةً تجاه القضية الفلسطينية فإن فكرة تداول السلطة والاتكاء على حاضنة جماهيرية سوف تكبح أي تنازل، لأن الحاضنة الشعبية للإسلاميين لا تقبل أنصاف الحلول في ثوابت الأمة، فالمهم في وصول الإسلاميين للسلطة هو أن ه يضع العرب على السكة، وقطعاً إنهم لن يجترحوا المعجزات، ولكن المؤمل أنهم سينسجمون مع المصلحة العليا للشعوب والأمة، وعندها فإننا سنشهد مرحلة جديدة لأمتنا.

أ. خالد حسنين/ الأردن

لقد استمعنا إلى مجموعة من التحديات التي قدمها الدكتور عدنان الهياجنة، تحديات اقتصادية وتحديات سياسية وتحديات اجتماعية وتحديات بناء كثيرة، لكن الأمل أو المأمول أن تنجح هذه الثورات أو الدول التي تحررت من سلطة الاستبداد السياسي في تجاوز هذه التحديات، ليس أملاً هكذا دون أن يكون له استناد، فهذه الثورات استندت إلى قدرات الشعوب، وهي عبارة عن ثورات شعبية مؤيدة من قِبل الناس، وقد شعروا أنهم

استعادوا سلطتهم، وبالتالي فهم أقدر على أن يتجاوزوا هذه التحديات من حالة الأنظمة الدكتاتورية.

وبالنسبة للدولة القُطرية فإنني أؤيد ما ذكره الأستاذ منير من أن الدولة القُطرية حالة بائسة في العالم العربي، لكن في تصوري أن الدولة القطرية في ظل إرادة شعبية أقْدَر على أن تواجه تحديات أكثر من الدولة القطرية في الحالة السابقة، وإن كان في الحالتين نأمل أن تكون هذه الثورات مقدمة لوحدة عربية قادمة بإذن الله.

النقطة الثانية أودُّ أن أعلّق على موضوع النموذج التركي لأن الأستاذ منير أشار إلى لنموذج التركي بإشارة سلبية كونه ينتمي إلى حلف الناتو وكونه يعترف بإسرائيل، لأن الربيع العربي ينذر بسؤال أكبر من ذلك وهو : هل وجود إسرائيل سيستمر أم لا؟ فالسؤال الأخطر المطروح وجود إسرائيل نفسه صار مهدداً، وليست قضية يهودية الدولة أو عدم يهودية الدولة، وإذا اكتمل الربيع العربي وزالت دول الاستبداد العربي فستكون هذه الحقيقة المنذرة بانتهاء إسرائيل، لأن المشروع الصهيوني قائم أساساً على حماية دول الاستبداد العربي، وغياب الشعوب العربية عن الفعل السياسي هو الذي أدى إلى استمرار إسرائيل حتى هذا الوقت، وإذا غابت هذه الدكتاتوريات فإن المشروع الصهيوني سينتهي وسيصبح محجماً بشكل كبير.

م. حسام غضبان/ سوريا

في الحالة السورية ظن النظام السوري كما أعلن الرئيس بشار الأسد أنه بمنأى عن التغيير لأنه يتبنى نظاماً ممانعاً ومقاوماً، وأن الممانعة والمقاومة إذا لم تكن ناتجة عن حالة شعبية فإنها لا تؤدي إلى حماية الدولة والنظام، وأقول إن مفهوم الممانعة والمقاومة مفهوم سلبي، يقوم على أن هناك هجمة وهو يقاوم هذه الهجمة، وأتصور أن المشروع العربي الإسلامي الذي ستقوم عليه الدول التي نتجت عن الثورات العربية الناجحة يجب أن يحتوي على مفهوم إيجابي، يقوم على مشروع عربي إسلامي يطرح مصالح الأمة العربية والإسلامية وتحرير إرادتها واسترجاع حقوقها.

الأمر الآخر فيما يتعلّق بقضية التدخل الخارجي، ففي الحالة السورية منذ البداية رفضت جميع الأحزاب والقوى المشاركة في الداخل السوري التدخل الخار جي، وحتى الآن يرفض المجلس الوطني السوري قضية التدخل الخارجي، ولكن رفعت قضية حماية المدنيين، وحماية المدنيين مسؤولية إنسانية، لأن حجم القتل الذي جرى في سوريا لا يمكن السكوت عنه، وهنا عندما تعجز القوى الإقليمية والقوى العربية عن القيام بهذا الدور فإن هذا الد ور ينتقل إلى بقية المحيط الإنساني لحماية المدنيين، وهناك أكثر من طريقة لحماية المدنيين كما أشار بعض الإخوة، لكن دون حماية المدنيين لا تسألوا عن الحصانة من تدخل خارجي.

د. محمد الأفندي/ اليمن

ولدي تعليق على ثلاث قضايا، القضية الأولى التي ذكرها الأستاذ منير أن الحراك الإقليمي والدولي كما فهمت أنه كان عاملاً مساعداً أو هيأ لثورات الربيع العربي، أنا أعتقد أن ثورات الربيع العربي قد اتجهت اتجاهًا معاكساً لهذه المتغيرات الإقليمية والدولية، وفاجأت هذه القوى الصاعدة، وكلنا يعرف الموقف الصيني والروسي والهندي والبرازيلي في مجلس الأمن من قضايا ثورات الربيع العربي، أيضاً هي تحيّزت ضد الشعوب ووقفت مع الاستبداد بمبررات مختلفة، لذلك فإنني أقول إن هذه الثورات أصابت دول الاعتدال ودول ما يسمى بالممانعة على السواء، لأن المشكلة كانت مشكلة الاستبداد والفساد والدكتاتورية، وأنا أعتقد أن ثورات الربيع العربي أعادت تعريف كثير من القضايا والتحديات التي تواجه الأمة وفي مقدمة هذا التعريف هو تعريف الممانعة، فالتعريف الحقيقي للممانعة هو ما تجسده إرادة الشعوب، وأعتقد أنه في ظل إرادة الشعوب فإن القضية الفلسطينية وغيرها من قضايا الأمة ستحتل مر كز الصدارة في أجهزتها القادمة- بإذن الله- كما ذكر الإخوة.

القضية الثانية هي العلاقة مع الغرب، إذ ليس من الحكمة أن نوصد الأبواب أمام

العلاقة مع الغرب، أنا أعتقد أن الدول الغربية تحاول الآن أن تتكيف مع ثورات الربيع العربي، وهذا التكيف ليس بالضرورة من أجلنا نحن، ولكنه من أجل مصالح استراتيجية تخصّها في المنطقة، لكني أقول إن هذا التكيف سينتهي إلى أحد الأمرين : الأول الاحتواء، سواءً كان احتواء ناعماً أو قاسياً لهذه الثورات، لكن هذا الاحتواء إذا حدث فسيكون بتعاون منظومة ركام الاستبداد الذي لا تميزه ثورات الربيع العربي، وسيكون في الثورة المضادة، والثاني أنه في ظل تجسيد إرادة الشعوب فإن الشعوب تستطيع إعادة تحسين شروط العلاقة مع الغرب، وأنا أعتقد - ولا أبالغ في ذلك- متفقًا مع الأستاذ منير في أن ما يساعد على تحسين هذه الشروط هو أن لا تنكفئ الدولة القطرية على حالها، وإنما أن يتم هذا في إطار مشروع نهضوي عربي إسلامي متكامل، وهو ما سيساعد على تحسين شروط هذه العلاقة.

القضية الثالثة هي ما ذكره الأستاذ خالد أن التحديات الصحيحة والتحديات الخطيرة هي في المجال السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي، ولكن ينبغي أن نتذكر أن من صنع حدة هذه التحديات هو منظومة الاستبداد والفساد، لذلك ليست المشكلة في مواجهة هذه التحديات، وإنما في كيف نؤمن عملية ديمقراطية حقيقية؟ وكيف نجسد إرادة الشعب؟ وكيف نجسد الحريات؟ عندها إذا دخل الإسلاميون الحكم مع غيرهم ونجحوا فهو خير، وإذا لم ينجحوا فإن عملية التداول السلمي تعطى لمن نجح، ومن سينجح اليوم فقد يتعرض للفشل غداً، من يتعرض للفشل اليوم فهو معرض للنجاح غداً، والمهم أن تكون هناك عملية تداول حقيقي للسلطة، وهذا هو التحدي الحقيقي والكبير لمواجهة مشكلات البلاد.

د. أحمد الخلايلة/ الأردن

من التحديات التي تواجه الإسلاميين في ممارسة الحكم ما تحدث به الأستاذ خالد وهو ما يتعلق بفهم الواقع والاعتراف به والتدرج في تحقيق الأهداف، وذلك من خلال تقسيم العمل المستقبلي إلى مراحل، وحسب القدرات المتوافرة لدى الإسلاميين، فالدعوة

الإسلامية سارت على هذا النهج منذ البداية، فمع أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كان يعلم مسبقاً ما ستؤول إليه الدعوة الإسلامية، وأنها ستصل إلى كل بيت وبر وحجر وستهزم أعظم قوتين معروفتين آنذاك، فمع ذلك تدرج بالدعوة حسب قدرات الأمة المادية، فهاجر من أحب أرض الله إلى الله وإليه عندما تعاظم الخطر عليه وعلى أصحابه، مع أنه كان بإمكانه أن يدعو على أهل مكة وينزل عليهم عذاب الله كما حدث مع أنبياء من قبله، أو أن يقاتلهم فقاتل أو مقتول، وعندما أصبحت لديه قوة اجتماعية عسكرية في المدينة المنورة بدأ بالمناورة العسكرية مع أهل مكة في غزوة بدر ثم أُحد، وعندما ازدادت قوته وقواه الأخرى أكثر فأكثر عقد صلح الحديبية على مشارف مكة، واكتفى من خلال هذا الصلح أن يعترف المشركون بقوة المسلمين واعتبارهم قوة المنافسة في بلاد العرب، وما توقيعه للاتفاقية مع اليهود في المدينة المنورة في غزوة الأحزاب إلا مرونة سياسية دبلوماسية واقعية مادية مع أنه يعلم علم اليقين بأن اليهود أهل غدر وأنهم يعادون الدعوة الإسلامية عداءً لا يقبل الشك، ولكن عندما أصبحت قوة المسلمين السياسية والعسكرية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية كافية لتحقيق الهدف الأكبر وهو مكة توجه إليها وهو يملك القدرات المادية الكافية لتحقيق هذا الهدف، وتم طرد اليهود من المدينة المنورة بعد خيانتهم للعهد ونكثهم له، ثم بعد ذلك من الجزيرة العربية كلها بعد أن أتم كيان الدولة وزالت الأخطار من حولها.

إن العصر الحالي مليء بأعداء التيارات الإسلامية، منها ما هو دولي ومنها ما هو إقليمي ومنها ما هو محلي، فإذا وقف الإسلاميون وهم ما زالوا غير مكتملي القوى الكاملة ضد هذه التهديدات والتحديات وتحدوها في مصالحها- أي تحدوا هذه الدول بشكل مباشر وبأسلوب عنيف- فإنهم لن يستطيعوا تحقيق أهدافهم، وسيكون هناك عقبات كبيرة لا يستطيعون تجاوزها مستقبلاً.

د. محسن صالح/ الأردن (لبنان)

النقطة الأولى: فيما يتعلق بالتحديات إذ يمكن أن نصنفها بالنسبة للإسلاميين

كمشروع حضاري ضمن خمسة مستويات، وكل مستوى يمكن أن يكون فيه تحديات فرعية مختلفة:

التحدي الأول: هو تحدي تغيير النظام ويدعو إلى إسقاط النظام

التحدي الثاني : متعلق بتحدي التمكين وهو بناء دولة مؤسسات كدولة مستقرة قائمة على قانون وحرية وعدالة، وبناء دولة مؤسسات مستقرة تستطيع أن تقطع الطريق على الفاسدين وعلى التدخل الأجنبي.

التحدي الثالث : هو تحدي البناء والتنمية، ويتمثّل بتقديم نموذج اقتصادي واجتماعي وثقافي وتكنولوجي وحضاري للدولة المنشودة.

والتحدي الرابع: وهو تحدي الوحدة، وهو تقديم نموذج يتجاوز النظام القُطري إلى نموذج الوحدة من خلال عملية متدرجة أو منفتحة وبناء ثقافة الوحدة وسط الجماهير.

والتحدي الخامس: وهو تحدي مشروع التحرير، لأنه لا يمكن تقديم بناء أي مشروع إسلامي دون مشروع مواجهة مع المشروع الصهيوني، ولأن هذا المشروع يمثل النقيض لنهضة الأمة، فلا يمكن أن يكون الطرح الإسلامي طرحاً إسلامياً إلا إذا تجاوز الحاجز القطري، وإلا إذا تحول إلى مشروع نهضوي يتعامل مع الأمة ككيان ويعبر عن عزتها وكرامتها، ويتحدث بمشروع الوحدة والتحليل والتكامل، لأن عمليات التغيير نفسها التي تحدث في الأنظمة لا تستطيع أن تقوى ولا تستطيع أن تصمد في وجه التدخلات الخارجية إلا إذا تكاملت وتعاونت وتوحّدت في وجه الآخر، وبالتالي يجب ألا تتجاوز إطارها القطري إلا إذا تضمن نجاحاتها.

وبالنسبة لموضوع الطمأنة فانا لست ضد طمانة الأخرين، فالطمانة ضرورية للجميع، لا سيما أولئك الذين لا يعرفوننا سواء كانوا عدواً أو خصماً، فأي شخص متشكك متأثر بالشبهات منا أو من غيرنا فلا باس أن يعرف طبيعة المشروع الإسلامي وما فيه من ميزات، وأن يطمئن إلى سلامة هذا الطريق، وأنه لا يتعارض مع الحري ات ومع الديمقراطية أو غيرها، لكنني أقف ضد أمر آخر مرتبط بهذا وهو اعتذارية المسلمين

عن تديّنهم، فلست مع عقلية الاسترضاء الاسترضاء الإسلامي للآخر، أو أن يتخلى الإسلامي عن مشروعه عندما يأتي ليتسلم القيادة في دولة ما، فالإسلامي ينبغي ألا يعتذر عن مشروعه، فقد ا نُتُخِب لأن لديه مشروعًا حقيقيًا يقدّم تصوراته ويجعلها تحت الاختبار و يبذل كل ما يستطيع لإنجاح هذا المشروع، أما أن يتعامل مع المشروع الإسلامي وكأنه عورة ويحاول أن يخفف قدر الإمكان من رؤيته الإسلامية بالمشروع فهذا غير سليم، إذ المفروض أن يقدم مجموعة من الحلو ل الواقعية لما يرى أنه صحيح من ضمن مشروع متكامل ورؤية إسلامية تثق بنفسها وبدينها وبربها.

د. خالد السفياني/ المغرب (رد الباحث)

هناك تكامل في أغلب المداخلات ، لكن ربما فُهِمت خطأً عندما طرحت بعض الأمور كتحدي المقاومة والممانعة، وفُهِمت أني أتوجه للإسلاميين و أشكك، فقد طرحت الفكرة على كل من تفرزه صناديق الاقتراع، سواء كانوا إسلامين أم يساريين، وقد طرحته لأنني سمعت بأذني أناسًا في ثورات معينة يتحدثون عن أول موضوع مطروح بعد الثورة هو العلاقة مع إسرائيل، وسمعتموه أنتم من هنا وهناك، وعلى الرغم من أن هذا ليس هو التوجه الغالب، و ليس هو توجه الجماعة الإسلامية، لكنه أمر واقع.

الأمر الآخر هو قضية دول الممانعة، فعندما تحدثت عن الممانعة تحدثت عن توجه وعن تيار، فالممانعة هي الممانعة الشعبية أساساً وليست ممانعة الأنظمة والدول، صحيح أن الأنظمة والدول قد تساعد في هذه الممانعة إذا لم تتواطأ بشكل مكشوف مع العدو، لكن الممانعة الحقيقية هي ممانعة الشعوب.

أما موضوع التدخل الأجنبي الذي تحدّث عنه الشيخ حمزة منصور وقال بأن التدخل الأجنبي خط أحمر، وأن السكوت عن الفاسدين خط أحمر قان، فأنا أتفق معه في هذا، واعرّج في هذا المقام على موضوع سوريا حتى تكون جميع الأمور واضحة، فما موقف القوميين من قضية سوريا؟ يقف القوميون ضد العنف الممارس على الشعب السوري، وضد جميع الممارسات وليس فقط القتل والاعتقال والتعذيب، ويديرونها بشكل صريح

وواضح، لكن القوميين أيضاً ضد التدخل الأجنبي ليس في سوريا فقط، ولكن في أي قطر عربي، فعندما تقرر التدخل في ليبيا أدنّاه، وكان موقفنا واضحًا، وهو (لا للتدخل الأجنبي)، وقد تحدث أحد السوريين عن التدخل الأجنبي وحماية المدنيين، ونحن هنا نتحدث بشكل صريح وواضح ولا نخفي على بعضنا، فالتدخل في ليبيا كان باسم حماية المدنيين، ونجحت الثورة لكن بأي ثمن؟ وهل نرضى لشعب أن ينجح في ثورته بسلاح أمريكا والغرب.

وقد طرح هذا الشخص سؤالاً مضمونه : لماذا لا نسمح للشعب السوري بأن يستجير بالأجنبي ما دام أن النظام كان مستجيراً به؟ وهذا يعني أن نرتكب الفساد ونرتكب الاستبداد ونرتكب جميع ما قامت الثورات ضده لأن النظام كان يرتكبه ! هل نرتكب المفاسد لأن النظام كان يرتكب هذه المفاسد؟ ! لا، ويجب أن نفرّق بين أمور مبدئية، وهي ثوابت، فأنا في المغرب لا يمكن أن أرضى بأي شكل من الأشكال، وأمام المعارضين كيفما وصلت الأمور في المغرب، لا يمكن أن أرضى بأن يأتي الأجنبي لكي يحرر الشعب المغربي، أياً كانت الأسباب، ويجب أن يكون الشعب المغربي قادرًا، وإذا لم يكن قادرًا فيجب أن تُهيَّأ الشعوب لكي تكون قادرة، فالشعب المغربي هو من يجب أن يحرر المغرب، وليست قوات الناتو وقوة أمريكا ولا قوة كيان صهيوني.

أما قضية التخوفات، فأنا لم أطرحها، وما طرحته هو موضوع التحديات، والتحديات يجب أن نستوعبها لكي نواجهها، ويجب ألا ننساق في هذه اللحظة التاريخية الأساسية وراء العواطف، فهذه قضايا جوهرية.

أما فيما يتعلق بسؤال : لماذا لا يقوم الإسلاميون ببناء علاقات مع أمريكا؟ فيجب أن نفرّق بين العلاقات المتكافئة المبنية على المصلحة القومية والوطنية وبين الاحتواء وبين الرضا ببناء الثروات، والذي حذرت منه هو محاولة احتواء الثورات من الغرب، وهذا شيء ممكن ويجب أن نتنبّه إليه، ويجب ألا ننسى بأن الكيان الصهيوني ومن يدعمه هم الأعداء الحقيقيون لهذه الأمة.

مداخلات الجلسة السادسة*

د. منذر الحاج حسن/ الأردن

في موضوع العلاقات الإقليمية والدولية هناك ثلاثة عناوين رئيسية؛ الأول : ميزان القوة، والثاني: المصالح سواء كانت ذاتية أو مشتركة ، والثالث: الفزّاعة.

ففي ميزان القوى لا شك في أنه ساد لفترة طويلة جداً ميزانا قوى هما : أمريكا وروسيا، وقبلهما كانت ألمانيا وبريطانيا، وفي عهد الجاهلية كانت دولة الغساسنة ودولة المناذرة وهكذا، كان كثيراً ما تلجأ بعض الدول بدافع الالتجاء إلى القوى وإلى الارتماء في أحضان دولة كبيرة بحكم الحصول على المنعة والحصول على التأييد والحصول على القوة، وهذه العناوين الرئيسية هي التي أدت إلى كثير من التراجعات في الدول العربية على مدى العقود الماضية، بالارتماء في حضن أمريكا أو الارتماء في حضن روسيا.

وفيما يتعلّق بالمصالح، فالدول الكبرى تنظر إلينا وتنظر إلى معظم الدول من خلال مصالحها الذاتية، لا من خلال الفكر، وليست العقيدة هي المحرك الرئيسي بقدر ما هي المصالح، فنظرة أمريكا للإسرائيلي ونظرة أمريكا إلى أي دولة أخرى هي بمقدار مصالحها.

ثم هناك الفزّاعة، وهذه نظرة سادت لدى أمريكا في علاقاتها مع روسيا وعلاقاتها أيضاً مع الإسلاميين، وللأسف أيضاً سادت في بعض الدول العربية التي اتخذت من إسرائيل ومن أمريكا فزاعة تخوّف بها شعوبها وتعلق عليها أخطائها.

والنقطة المهمة جداً أن هناك نموذجين أرجو النظر فيهما بدراسة واعية في العلاقات الدولية وفي التعامل مع الأنظمة القوية، النموذج الأول : اليابان؛ فقد ظل لأمريكا فيها قواعد تمنع وجود جيش ياباني فيها إلى أن استطاعت اليابان أن تكون دولة عظمى مصنّعة، والآن تبني جيوشاً لها، وتعترف بها الدول كقوة، ولها بعض فِرق قوات السلام

---

*. كانت الجلسة برئاسة **الأستاذ عدنان أبو عودة** ، ورئيس سابق للديوان الملكي، ومندوب الأردن السابق في الأمم المتحدة، ووزير إعلام وثقافة أسبق- الأردن.

في عدد من الدول، فالحالة اليابانية ليست حالة المهادنة وإنما هي حالة السكون حتى أعزز قواتي، فهل نستطيع أن نكون في مثل هذا العالم، والنموذج الآخر هو سنغافورة، فسنغافورة دولة استطاعت أن تبني مصالحها بما يجعل كل دول العالم تنظر إلى سنغافورة كمصلحة خاصة لها من خلال النظام الاقتصادي الذي ذكرناه، في هذين النموذجين حري بالإسلاميين أن يدرسوهما بعناية في التعامل مع القضايا الدولية والقضايا العالمية.

أ. عدنان أبو عودة/ الأردن (رئيس الجلسة)

هذه أسئلة موجهة للدكتور قطبي المهدي من أحد المداخلين:

السؤال الأول: لديكم في السودان تجربة كبيرة في التعامل مع الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، امتدت لأكثر من ٢٠ عاماً، فهل كان التعامل من قبلهم معكم يقوم على مبدأ الندية وبعيداً عن الأجندة الخفية؟ وهل يمكن الوثوق في أي وعودٍ تقدمها الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية؟

السؤال الثاني: قبل ثورات الربيع العربي اتبعت الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية نهجاً في التعامل مع هذه الدول يقوم على قاعدة الإملاءات والضغوط، فهل يا ترى أن الدول العربية والغربية و أمريكا تجد من السهل عليها التعامل مع دول الثورات بمنهجٍ مختلف يقوم على مبدأ الندية واحترام الخصوصية والمبادئ والأهداف التي قامت من أجلها هذه الثورات؟

السؤال الثالث: في حالة قيام أنظمة متقاربة عقائدياً وفكرياً وسياسياً في دول الربيع العربي ألا ترى أنه من المفيد لهذه الدول توحيد سياساتها في التعامل مع الدول الغربية وأمريكا بدلاً من التعامل بشكل فردي؟ وقد يكون هذا مدخلاً في المستقبل لتوحيد موقف الدول العربية؟

د. قطبي المهدي/ السودان (الباحث)

دعوني أبدأ من السؤال الأخير حول التضامن بين دول الربيع العربي التي أنتجت تحولات سياسية مهمة جداً، فقد لمسنا أيام الحصار على العراق – مثلاً– أن كل الدول

العربية كانت مشاركة في هذا الحصار، وكذلك حصار ليبيا، ولو تمردت هذه الدول على الإرادة الأمريكية في ذ لك الوقت لما استمر الحصار، وهذا التضامن مهم جداً في حماية الأمن القومي لأي دولة عضو في هذه المجموعة، وقد ذكرتها في الورقة مثالاً لدول المجموعة الشيوعية، إذ لم تستطع السياسة الإمبريالية الغربية أن تحتوي هذه الدول؛ لأنها كانت تمثل مجموعة متجانسة متحالفة متعا ملة فيما بينها، ولذلك استطاعوا الاستمرار كدول في الحرب الباردة، وبمجرد ما فرط عقد هذه المجموعة سقطت واحدة تلو الأخرى تحت الضغوط الأمريكية، وتحولت إلى دول رأسمالية تابعة للحلف الأطلنطي والمجموعة الأطلنطية، ولذلك فمن المهم جداً أن يكون حولك محيط موالٍ حتى تستطيع العيش من خلاله.

وبالنسبة للوعود الأمريكية في تعاملها مع السودان فقد اتضح أن الغرب عنده أهداف نهائية يريد الوصول إليها، ومهما ساومته فلن يجدي ذلك، فقد حصلت أمور كثيرة مثل اتفاقية نيفاشا مع جنوب السودان التي كانت اتفاقية سلام، وكان الغرب يعي بأن هذه الا تفاقية إذا نفّذت وتم التوقيع عليها فإن الحصار سيرفع عن السودان، وتم التوقيع ولم يرفع الحصار، وكان هناك وعد بتنفيذ الاتفاقية التي كانت تتطلب موارد كثيرة، وانهم سيتولون هذا الموضوع، وفعلاً حدث اجتماع في أوسلو وتمت التزامات وتعهدات كثيرة أيضاً لم يفِ بها الغ رب، واضطر السودان أن ينفّذ الاتفاقية اعتماداً على موارده الذاتية.

وفي موضوع تقرير المصير واستفتاء الجنوب الذي تكرر مرات عدة، وأن تنفيذ السودان اتفاقية السلام ومستحقاتها، مقابل أن يُرفع الحصار عن السودان وأن يُعفى من الديون ولم يتم هذا أيضاً، حتى أن آخر ما تبقى من القضايا التي عادة ما تكون بين أي طرفين في دولة فيتم تقسيمها هي قضية الديون الخارجية، وتم الاتفاق بين حكومة الجنوب وحكومة السودان والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي أن السودان

أبدى استعداده لتحمل ذلك إذا كان هناك التزام بإعفائه من هذه الديون ووافقوا عليه كله، وتراجع الأمريكان حينما جاءوا للتنفيذ.

وقد حاول السودان إبداء مرونة في التعامل مع النظام الدولي، والمعروف أن الغرب إذا كان عنده أهداف نهائية فإنه يصر على الوصول إليها، كما هو الحال بالنسبة للسودان، والحق أن الموضوع مرتبط بإسرائيل، ووجود ال سودان في المجموعة العربية في البحر الأحمر، وذلك تهديد لمصيره ووضعه الاقتصادي، ومستقبل علاقاته الاقتصادية مع العالم العربي كسلة غذاء العالم العربي بما فيها من موارد، واحتمالات تغيّر موقعه الإقليمي إذا اعتمد على موارده، كل هذه الأمور جعلت من الاستيلاء على ال سودان هدفاً نهائياً بالنسبة لإسرائيل، وتحويله إلى دولة أفريقية بعيداً عن العالم العربي والعالم الإسلامي كهدف أساسي، فمهما تبدي المرونة معهم ومهما أعطيتهم من الحلول فهم مصرون على هدفهم النهائي، وهذه القناعة التي وصل إليها السودانيون بأنه لا جدوى من أي وعود أمريكية، ولا جدوى من أي مرونة يمكن تقديمها، وباعتقادي أن الضغوط التي مارسوها على السودان جاءت نتيجة سياستهم باستمرار الضغط من أجل الحصول على تنازلات أكثر.

أ. عدنان أبو عودة/ الأردن (رئيس الجلسة)

تحليل الدكتور مهدي جيد ودقيق، ولكن أود إضافة شيء وهو أن أهداف القوى الغربية تكبر وتصغر بحسب قوتك وضعفك أنت، فهو ينظر لك وينظر ما إذا كان باستطاعته أكلك فلا يتوانى، والمهم أنه سيكون لك حصة في هذه النتيجة، فالنتيجة لا يصنعها فقط هو، وإنما تشاركه فيها بضعفك وبتفككك، فهذا الأمر ينبغي التنبه إليه.

د. خالد عبيدات/ الأردن

الإسلاميون في العالم العربي كادوا يصلون إلى الحكم بتجربتين : تجربة الجزائر؛ التي اجتاح فيها الجزائريون كل المواقف فحرمهم المجتمع الدولي من هذا الوصول، وتجربة فلسطين حينما جرت الانتخابات، فلم يحرمهم المجتمع الدولي فقط ولكنه كاد يذبحهم،

إذن فالتفاؤل الحاصل في هذه الجلسة عندما يُفتَرَض بالإسلاميين في مرحلة الحكم وماذا يريدون أن يفعلوا في العلاقات الإقليمية والعلاقات الدولية هو تفاؤل لا أعلم ما هو مكانه ومداه من قضية الأمر الواقع، ولكن الذي أود قوله على مسمع من الإسلاميين الحاضرين أن السياسة والحكم والوصول إلى الح كم وخاصةً استلام السياسة الخارجية على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الدولي لا تتلاءم مع الأيديولوجية ولا مع المبدأ ولا مع الفكر، ولذلك إذا وصل الإسلامي إلى الحكم في العلاقات الدولية والإقليمية فسوف يرتبك جداً إذا جلس يحكم من وحي المبادئ الأيديولوجية والقيم الدينية، لأن السياسة فيها "ملاعيب" كبيرة، فهل يستطيع الإسلاميون اللعب؟ ثانياً: السياسي مواقفه متبدلة، فإذا نجح الإسلاميون ووصلوا الحكم بفضل البرنامج الانتخابي فليس بالضرورة أن يطبق الذي يصل إلى الحكم برنامجه الذي نجح من أجله، فالسياسيون الإسلاميون يستطيعون تغيير هذه الأمور ، وإذا لم يغيروها فكيف سيعيشون؟ فهل الإسلامي متبدل ومتلون حينما يمارس الحكم أو يحاول الوصول إلى الحكم؟

وعلى الإسلاميين أن يتمتعوا بالمرونة المتناهية إذا وصلوا إلى الحكم وحتى يصلوا إلى الحكم، وعلى الإسلاميين أن يتذكروا جيداً أن من في الحك م سيضطر إلى اتخاذ قرارات أشد إيلاماً من تجرع السم، والإسلامي الذي يصل إلى الحكم يُفتَرَض أن يحكم بلداً بكل ما فيه وباسم كل من فيه وليس باسم الإسلاميين فقط.

د. علي الصوا/ الأردن

أذكّر الإخوة الإسلاميين على العموم بأن تكون ثقتهم بالله عز وجل قوية وكبيرة، فالنصر من الله عز وجل إن نصروه مع الإخلاص له، إلا أن هذا لا ينفي إطلاقاً الأخذ بكل الأسباب ودراسة كل المعادلات، ولكني أحذّر من الاعتماد على وعود الغرب لتحقيق أهداف الثورات العربية.

عندما نحاول تأويل النصوص، لا يمكن أن نستخدم المنهج العقلي وحده في تأويلها

أيّاً كان العقل البشري، فالعقل والشرع يمشيان معاً، والعقل الذي يشتغل مع الشريعة سريع النتائج، والعقل الذي يشتغل بعيداً عن الشرع يضل ويتوه، فالعقل جيد وهو دليل من الأدلة الرئيسية في الشريعة، ولكن دون الاهتداء بالشرع يضل العقل ويركبه الهوى ويؤدي بنا إلى الضياع. لذلك ننصح أن نفسر النصوص أياً كانت هذه النصوص في ظل ضغوط واقعية وفي ظل ظروف يمر بها، ولا بد من وجود منهج علمي لذلك وأن نأخذ بالاعتبار المآلات في التطوير، لأن النصوص نفسها تعطينا هذه الترخّصات.

د. أحمد الشناق/ الأردن

إن ما نشهده في المرحلة التاريخية أن "الإسلام هو الحل"، وقد نكون على درب الوصول إلى السلطة، ونرغب بذلك ولكننا قلقون جداً، فلماذا؟ وأتمنى الا يعلو صوت أو شعار على صوت المعركة! وأن تلتفتوا إلى التنمية لأن العديد من الدول العربية لم تكن دولاً بل كانت سلطات، وبالتالي فإن أمامكم تحديًا مضمونه كيف نبني دولة في الإطار العام؟

والأمر الثاني أنني أعتقد أن مسؤولية تاريخية ستلقى عليكم في إدارة شؤون الدولة؛ لأن العقل العربي ووجدانه وضميره عندما يرى أن الإسلام هو الذي يحكم ترتسم عنده صورة الخلافة وصورة الأمة، وبالتالي فهذه مسؤولية كبرى، فهل سنشهد في الحركة الإسلامية حركة فقهية اجتهادية تنهض بالأمة لأنها لن تُحاسَب كحزب، وكإسلاميين، وإنما ستحاسَب كدين عاد إلى السلطة، هذه قضية في بالغ الحساسية والجوهرية.

وأتمنى على الحركات الإسلامية فعلاً أن تتقبل كافة أبناء الأمة وتعيد إنتاجهم، الإسلامي والوطني واليساري والقومي، و أنتم بحاجة إلى علماء وإلى تكنوقراط، إلى تكنولوجيا فالدولة الإسلامية خليط مجموع.

والأمر الآخر أنني أتمنى أن تكونوا في العمل السياسي وفي العلاقات الدولية والخارجية بعيداً عن التنظير، كما كان الفرق بين اختيار سيدنا عمر وسيدنا علي أن تداولوا وصولاً إلى الحق، لأنني أرى وجود محاولة لإلهاء الحركات الإسلامية بالهوامش،

وأخشى ما أخشاه أن تكون الحركات الإسلامية مرحلية في هذه المرحلة التاريخية التي تتعطش فيها الشعوب إلى تغيير الفساد والكساد وحقوق الإنسان والاستبداد والطغيان، فيُقضى على النموذج الإسلامي.

والأمر الثاني في العلاقات الإقليمية والدولية هو هل يمكن للحركات الإسلامية العربية أن تحدث توازناً تركياً فارسياً عربياً بمفهوم العمل الإسلامي يمتدّ إلى علاقات عربية إقليمية وبالتالي دولية جديدة؟ والسؤال الكبير الذي سيبقى مطروحاً على الحركة الإسلامية بالمصطلح السياسي الدقيق، هل سيكون لنا دور في النظام الدولي الجديد إذا وصل الإسلام إلى الحكم عبر الحركات الإسلامية؟ وما تأثيرنا على الموقف الدولي؟ ولذلك أرجو للحركات الإسلامية أن تمتد من تونس على أساس المشاركة إلى مصر والأردن وسوريا، وأن يكوّنوا نمطاً إسلامياً على أساس الشراكة مع الآخرين وبما يعزز حالة عربية، لكن أتمنى على الإسلاميين أن يتنبهوا الى أنهم سيحاكَمون كدين وليس كحزب، وبالتالي فإننا سنضع الدين الإسلامي هو الحل أمام الإنسان العربي والعالمي لهذه الصورة.

الخـاتمـة

ماذا عن المستقبل؟

دراسة "الإسلاميون والحكم" هذه ربما تسهم في تحفيز البرامج السياسية وتوجهات الحكومات الجديدة لتتجه نحو بناء نظام سياسي عربي مستقل، يجد الشعب بكل فئاته وقواه وتكويناته، الاجتماعية والدينية والاثنية والمذهبية، مكاناً في العملية الديمقراطية التي تقوم على تحقيق الشرعية الشعبية للحكم، وتعتمد على أن الأمة مصدر السلطات، وتؤمن بتداول السلطة، وتعبر عن طموح الشعب وقضاياه القومية، وتمثله بقوة وكفاءة، وتتبنى مصالحه العليا في التعامل مع الجوار العربي والإسلامي ومع المجتمع الدولي ومع المشروع الصهيوني المعادي للأمة بلا ريب.

إن الرؤى والأفكار التي قدمت، والحوار حولها، أشارت إلى أننا أمام تحول ديمقراطي حقيقي، وأمام حكم جديد يتبنى أهداف الثورات وحركات الإصلاح، وأمام فكر إسلامي مستنير وحداثي على استعداد ليكون جزءًا من كل الأمة، ناهيك عن كل الشعب، وإن كان الحال كذلك، فإننا أمام برنامج نهضوي يستحق من المفكرين والخبراء والسياسيين التعامل معه بواقعية، وعلى قاعدة التعاون والشراكة في البناء مع حفظ الحق الكامل في النقد والتصويب والتقويم، بل والتغيير إن لزم الأمر.

لقد خلص الكتاب إلى أن المنطقة العربية تمر بمرحلة تاريخية مهمة ستنقل العالم كله إلى مرحلة جديدة، بسبب ما تحتله المنطقة من مكانة هامة استمُدت من مكانتها الحضارية والتاريخية، وأشار المشاركون إلى أن هذا التغيير يأتي بعد حالة يأس من عملية إصلاح بعض الأنظمة العربية من الداخل، وهو ما أنتج الثورات فيها، موضحين بأن الأنظمة العربية مدعوة للاستجابة مع أهداف الحراك العربي ضد الاستبداد والظلم والفساد، وأكد المشاركون أهمية استعمال خطوات الإصلاح في الدول الأخرى.

وأكد الكتاب أهمية تبني المشروع النهضوي العربي الإسلامي الذي يمثل إطاراً ناظماً لكل تطلعات المجتمع العربي ومكوناته، ويمكن أن يعزّز قدرة دول الثورات العربية على الجمع بين الوطني والقومي في إطار المشروع الحضاري والدائرة الحضارية ليشكل ذلك جزءاً من ملامح النجاح.

كما أكد المشاركون فيه على أهمية بلورة رؤية استراتيجية ومشروع عربي لكيفية التعامل مع المشروع الصهيوني بأبعاده المختلفة ، ما يوفر لدول الثورات العربية رافعة وطنية وقومية وحدودية، إلى جانب الوافعة الحضارية الإسلامية التي تساعدها على العبور شعبياً في الإطارين القطري والقومي وتعزز قدرتها على الإنجاز بحكمة وانتماء رغم ما قد تواجهه من تحديات دولية.

ودعا المشاركون إلى ضرورة أن يحمل الإسلاميون رؤية مفادها أن الدولة واحدة ، ولكل مواطنيها، وأن الوحدة الوطنية رافعة النجاح الأساسي للحكومة وبرنامجها ، وأن التكامل والوحدة العربية هي المحيط الحيوي لنمائها ومناعتها ، بما في ذلك حماية الأمن القومي العربي، وأنها تسعى لبناء تعاون وانفتاح مع دول الجوار ما عدا إسرائيل، وأنها حكومات تعتبر الساحة الدولية مجالاً مفتوحاً للجميع وعلى قدم المساوة ، وأنها تعمل على تشكيل كتلة عربية ذات دور دولي يساهم بفعالية في خدمة الإنسانية ، لكنه يسعى لإصلاح عدد من السياسات الدولية لتحقيق أعلى قدر ممكن من العدالة والمساواة والنزاهة، وبالتالي تعظيم فرص النجاح في معالجة قضايا العالم المختلفة.

ودعا المشاركون إلى ضرورة أن يرسل الإسلاميون رسائل طمأنة حقيقية لاجتياز المرحلة بسلام ونجاح ، من أجل تخفيف حدة النزاعات والخلافات الداخلية والعربية، لمصلحة إنجاز أهداف الثورات وحركات الإصلاح، وذلك على مستويات عدة، أبرزها:

١. مستوى الشعب الذي اختار الإسلاميين من أجل تمثيله تمثيلا حقيقياً ، وتقوم الطمأنة حتى لمن كان مؤيداً للنظام السابق ممن لم تثبت عليهم مسؤولية قانونية وفق أحكام القضاء.

٢. مستوى القوى السياسية الأخرى في الدولة ، وبأنها شريكٌ حقيقي في صياغة مستقبل البلاد وقيادة دفتها.
٣. مستوى الدول العربية، بأن يعتبر الحكم الجديد الأمن القومي العربي جزءاً من أمنه الوُطري، ويسعى إلى التكامل وتصفير الخلافات مع كل الدول العربية.
٤. مستوى دول الجوار غير العربية (باستثناء إسرائيل) بأن يتبنى الحكم الجديد سياسة التعاون والانفتاح والتكامل مع الجوار.
٥. مستوى دول العالم بأن يحمل الحكم الجديد فكراً حضارياً منفتحاً ، لكنه يؤمن بالشراكة لا بالتبعية الدولية، وأن له وجهة نظر ورؤ ى سيقدمها للنظام الدولي لتطوير السياسات وتعديلها، ولحل القضايا والمشاكل المستعصية التي فشل النظام الدولي في التعامل معها.

وأكد المشاركون فيه على أن أنظمة الدول الجديدة يرجح أن تكون دولاً مدنية بمفهوم عربي تستند إلى المرجعية الإسلامية، وهي تختلف كلياً عما يعرف بالدولة الدينية (الثيوقراطية) بالمعنى العلمي، وأنها ستلتزم بأن الأمة مصدر السلطات، وبتداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع.

كما دعوا إلى ضرورة الإسراع بإجراء حوار معمّق بين النخب العربية من التيارات القومية والإسلامية وغيرها بعيداً عن الإعلام، بهدف الوصول إلى أفضل تقارب في أربعة مستويات:

١. رؤية مشتركة للتحولات العربية وآفاقها وعلاقتها بالمشروع النهضوي للأمة ، وفق أطروحات واقعية ومفردات برأة لنشرها في العالم العربي.
٢. برنامج مشترك لمساعدة الدول في المرحلة الانتقالية حيث تم التغيير ، وحماية الوضع الجديد من الهيمنة أو التدخل الأجنبي.
٣. المساهمة الفاعلة في بناء الدول الجديدة وتسخير كل الطاقات المتاحة في سبيل ذلك.

٤. أهمية إسهام البرنامج الجديد للحكو مات والدول الجديدة في تبريد الخلافات العربية، والعمل على منع النظام الدولي من استغلال بعض المعطيات في المنطقة لإثارة أي نزاعات مسلحة بين الدول العربية وأي من جارتيها المسلمتين إيران وتركيا، رغم أن سياسات إيران لا تلقى ترحيباً عربياً وتشوبها شكوك لم يتمكن الإيرانيون من تقديم طمأنة كافية إزاءها، وعلى الأخص فيما يتعلق بدور إيران في العراق، فيما تبدو تركيا جاهزة ومستعدة للتعاون مع العرب على قدم المساواة.

وختم المشاركون فيه بتوصية الإسلاميين وغيرهم ممن يتصدر المشهد ال سياسي إلى تكريس التعايش وترسيخ مبدأ المواطنة وقبول المشروع الديمقراطي التعددي ، واحترام حقوق كل مكونات المجتمع ، كما دعوهم إلى تفهم المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقيمية للجميع، حتى لا تهُدَم هذه الثورات التي تحتاج إلى عقل مركب يبني ويصل إلى الإجماع.

ختاماً، فإن هذا الكتاب إسهام متواضع من ا لمركز في فتح ثغرة في الطريق المسدود، والشكر واجب لكل من أسهم بداية في نجاح الندوة من الباحثين ورؤساء الجلسات والمشاركين في الافتتاح والمناقشين والإعلاميين، ولا يفوتني أن أشكر طاقم المركز والفريق العامل معه على ما بذلوه من جهد هائل يستحق كل الاحترام والتقدي ر لإنجاح المؤتمر، وكذا من قام بإخراج هذا الكتاب على هذا النحو الرصين.

التعريف بالمشاركين

(حسب الترتيب الهجائي)

الاســـم	الصفــة
د. أحمد الأبيض	عضو الهيئة التأسيسية لحركة النهضة في تونس، وهو طبيب وباحث في القضايا الاجتماعية
د. أحمد سعيد نوفل	أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك- الأردن وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية
أ. أنس الفيتوري	كاتب صحفي وناشط سياسي ليبي، وعضو المكتب التنفيذي لاتحاد ثوار ليبيا
د. حامد قويسي	أستاذ العلوم السياسية- جامعة القاهرة ولندن (SOAS)، ومدير مؤسسة بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية- بريطانيا
أ. حمزة منصور	أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، وتولى رئاسة كتلة العمل الإسلامي في البرلمان الأردني
أ. خالد السفياني	محام وسياسي مغربي، وأمين عام سابق للمؤتمر القومي العربي، ورئيس سابق للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني
أ. راشد الغنوشي	سياسي ومفكر إسلامي تونسي، رئيس حركة النهضة التونسية ونائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين
أ. زكي بني أرشيد	قيادي في جماعة الإخوان المسلمين- الأردن، وأمين عام سابق لحزب جبهة العمل الإسلامي
د. سليم الجبوري	أستاذ قانون خاص، ورئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي
د. عدنان هياجنة	أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة الهاشمية- الأردن

د. علي الصوا	أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية في الجامعة الأردنية، ومستشار شرعي لعدد من المؤسسات المالية الإسلامية- الأردن
د. غسان عبد الخالق	أستاذ النقد في قسم اللغة العربية في جامعة فيلادلفيا الأردن
د. قطبي المهدي	رئيس القطاع السياسي في حزب المؤتمر الوطني السوداني، والمستشار السياسي السابق للرئيس السوداني
د. محمد الأفندي	أستاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء، وعضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى اليمني، ورئيس المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ووزير التموين والتجارة السابق
د. محمود حسين أحمد	عضو مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين، وأمين عام الجماعة في مصر، ورئيس أسبق لاتحاد المهندسين العرب
أ. منير شفيق	أمين عام المؤتمر القومي الإسلامي، والمدير العام السابق لمركز التخطيط الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية- الأردن

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- الحوار الوطني الفلسطيني والمصالحة، الإشكالات والتداعيات/ ندوات ٦٢.
- مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها/ مؤتمرات ٦١.
- التحول التركي تجاه المنطقة العربية/ دراسات ٦٠.
- احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط / ندوات ٥٩.
- العلاقات التركية- الإسرائيلية، وتأثيرها على المنطقة العربية/ دراسات ٥٨.
- معركة غزة ... تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل/ ندوات ٥٧.
- الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي/ ندوات ٥٦.
- التداعيات القانونية والسياسية لانتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني/ ندوات ٥٥.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م، -٣-/ ندوات٥٤.
- حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن/ ندوات ٥٣.
- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ ندوات ٥٢.
- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان/ دراسات ٥١.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م/ ندوات ٥٠.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م/ ندوات ٤٩.
- العرب ومقاطعة إسرائيل/ دراسات ٤٧.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني/ ندوات ٤٦
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن/ ندوات ٤٥
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي/ ندوات ٤٤.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية/ ندوات ٤٣.
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥ ... ظروفها، آلياتها، نتائجها/ ندوات ٤٢.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية/ دراسات ٤١.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية/ دراسات ٤٠.

- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / (بالإنجليزية)/ دراسات ٣٩.
- الاستثمار في الأردن ... فرص وآفاق/ ندوات ٣٨.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات/ ندوات ٣٧.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة/ دراسات ٣٦.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن/ ندوات٣٥.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي/ ندوات ٣٣.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر/ ندوات ٣٢.
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات/ ندوات ٣٢.
- الدولة الفلسطينية المستقلة/ ندوات ٣١.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل/ ندوات ٣٠.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط/ ندوات ٢٩.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة/ دراسات ٢٨.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة/ دراسات ٢٧.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية/ ندوات ٢٦.
- أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد/ دراسات ٢٥.
- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣/ دراسات ٢٤.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA)/ تقارير ٢٣.
- اتفاق الخليل ... نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي/ دراسات ٢٢.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧/ دراسات ٢١.
- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)، ط٤/ دراسات ٢٠.
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني / دراسات ١٨.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي/ دراسات ١٧.
- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط/ دراسات ١٧.

- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (إنجليزي)./ تقارير ١٦.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط/ تقارير ١٥.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)/ تقارير ١٤.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط/ دراسات ١٣.
- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ... دراسة وتحليل، ط٢/ دراسات ١٢.
- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨- ٢٠٠٠)، ط٥/ دراسات ١١.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢/ دراسات ١٠.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني/ دراسات ٩.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني/ ندوات ٨.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي/ حلقات بحث ٧.
- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)/ دراسات ٥.
- مستقبل السلام في الشرق الأوسط/ دراسات ٤.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير/ ندوات ٣.
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط/ ندوات ٢.
- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط/ دراسات ١.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع ٣٥.
٢. المأزق الأميركي في العراق ... رؤى في استراتيجيات الخروج ،ع ٣٤.
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع٣٣.
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع ٣٢.
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع ٣١.
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع ٣٠.
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع ٢٩.
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع ٢٨.

٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج ١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق / مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق).
١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع٢٥، ٢٠٠٣م.
١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع ٢٤، ٢٠٠٣م.
١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع٢٣، ٢٠٠٣م.
١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع٢٢، ٢٠٠٢م.
١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع٢١، ٢٠٠٢م.
١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع٢٠، ٢٠٠٢م.
١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط .. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع ١٨و١٩، ٢٠٠٢م.
١٨. الديمقراطية في الوطن العربي، مؤشرات وآفاق، ع١٧، ٢٠٠٢م.
١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع١٦، ٢٠٠١م.
٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع١٤و١٥، ٢٠٠١م.
٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع١٣، ٢٠٠٠م.
٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان .. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع١٢، ٢٠٠٠م.
٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع١٠و١١.
٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع٨ و٩.
٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع٧.
٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع٦.
٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، ع٤و٥.
٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع٢و٣.
٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، ع١.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، بدأت عام ١٩٩٦، وصدرت منها حتى الآن الأعداد (١-٦٠).

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة
٣. اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية
٤. نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي
٥. تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح
٦. دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها
٧. أزمة السلة الغذائية العربية، التحديات واتجاهات المعالجة
٨. الفاتيكان والعرب، تحديات وآفاق في ضوء زيارة البابا للمنطقة
٩. رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربيا
١٠. القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، الواقع والمستقبل
١١. الوطن البديل، آفاق التطبيق وسبل المواجهة.
١٢. التسوية السياسية، التحديات والآفاق.
١٣. تداعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية.
١٤. تركيا وإسرائيل وحصار غزة.
١٥. التحولات والثورات الشعبية في العالم العربية، الدّلالات الواقعية والآفاق المستقبلية.
١٦. اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن.
١٧. المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية.
١٨. الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية.
١٩. مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي.
٢٠. المصالحة الفلسطينية ٢٠١١، ما بعد التوقيع.


@Ahmedyassin90


@Ahmedyassin90